

كتاب العبادات ج ٩

كتاب النجاة للشيخ ابو علي بن سينا رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله
بن سينا وبعد حمد الله والثنا عليه بما هو اهله ومستحقه والصلوة
على رسوله محمد وآله فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس
المعارف الحكمية سالوني ان اجمع لهم كتابا يشتمل على ما لا بد من معرفته
لمن يوثر ان يميز من العامة وينحاز الى الخاصة ويكون له بالاصول
الحكمية احاطة وسالوني ان ابدا فيه بافادة الاصول من علم المنطق
ثم اتلوها بمثلها من علم الطبيعيات ثم اورد من علمي الهندسة والحساب
ما لا بد منه في معرفة القدر الذي اقصده من البراهين على الرياضيات
واورد بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات والاجرام والابعاد
والمدارات في الاطوال والعروض دون الاصول التي يحتاج اليها في التقاويم
وما تشتمل عليه الزيجات مثل احوال المطالع والزوايا وتقويم المسير
بحسب تاريخ تاريخ وغير ذلك ثم اختم الرياضيات بعلم الموسيقى
ثم اورد العلم الالهي على اخصر وجه واوجزه واذكر فيه حال المعاد وحال
الاخلاق والافعال النافعة فيه لدرك النجاة من الغرق في بحر الضلالات
فاسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على نحو ملتمسهم مستعينا بالله
ومتوكلا عليه فابتدات بايراد الكفاية من صناعة المنطق لانها الالة
العاصمة للذهن من الخطا والزلل فيما نتصوره ونصدق به والموصلة

الى الاعتقاد الحق باعطاء اسبابه ونهج سبله فصل كل
معرفة وعلم فاما تصور واما تصديق والتصور هو العلم الاول و
يكتسب بالحد او ما يجري مجراه مثل تصورنا ماهية الانسان و
التصديق انما يكتسب بالقياس او ما يجري مجراه مثل تصديقنا بان
للكل مبدا فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التي
تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية وكل واحد منهما منه ما هو حقيقي
ومنه ما هو دون الحقيقي ولكنه نافع في اكثر منفعته بحسبه ومنه ما هو
باطل مشبه بالحقيقي والفطرة الانسانية في الاكثر غير كافية
في التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء
اختلاف ولا وقع لواحد في رايه تناقض وكل واحد من القياس
والحد فانه معمول مولف من معان معقولة بتاليف محدود فيكون لكل
واحد منهما مادة منها الف وصورة بها التاليف وكما انه ليس عن اي
مادة اتفقت يصلح ان يتخذ بيت او كرسي ولا باي صورة اتفقت
يمكن ان يتم من مادة البيت بيت ومن مادة الكرسي كرسي بل
لكل شي مادة تخصه وصورة بعينها تخصه كذلك لكل معلوم يعلم بالروية
مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار الى تحققه وكما ان الفساد في
اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة
وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحة وقد يقع من
جهتهما جميعا كذلك الفساد في الروية قد يقع من جهة المادة وان
كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة
صحيحة وقد يقع من جهتهما جميعا في منفعة المنطق فالمنطق

هو الصناعة النظرية التي تعرف انه من اي الصور والمواد تكون الحد
الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدا والقياس الصحيح الذي يسمى
برهانا وتعرف انه عن اي الصور والمواد يكون الحد الاقناعي الذي
يسمى رسما وعن اي الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذي
يسمى ما قوي منه واوقع تصديقا شبيها باليقين جدليا وما ضعف
منه واوقع ظنا غالبا خطابيا وتعرف انه عن اي صورة ومادة
يكون الحد الفاسد وعن اي صورة ومادة يكون القياس الفاسد
الذي يسمى مغالطيا وسوفسطائيا وهو الذي يرى انه برهاني
او جدلي ولا يكون كذلك وعن اي صورة ومادة يكون
القياس الذي لا يوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا يرغب النفس
في الشيء او ينفرها او يقربها او ينفرها او يبسطها او يقبضها وهو
القياس الشعري فهذه فائدة صناعة المنطق ونسبتها الى الروية
نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق
السليم ربما اغنيا عن تعلم النحو والعروض وليس شيء من الفطرة
الانسانية مستغن في استعمال الروية عن التقديم باعداد هذه الآلة
الا ان يكون انسانا مؤيدا من عند الله عز وجل فصل في اللفظ المفرد
لما كانت المخاطبات النظرية بالفاظ مؤلفة والافكار العقلية من
اقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب ان نتكلم
اولا في اللفظ المفرد فصل في اللفظ المفرد فنقول ان اللفظ المفرد
هو الذي يدل على معنى ولا يدل جزء من اجزائه بالذات على جزء من اجزاء
ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى لا محالة وجزءاه

ويكونا

ويكونا الان والسان اما ان لا يدل بهما على معنى لا محالة او انه لا يدلا
على معنيين ليسا جزئي معنى الانسان وان اتفق ان كان الان
مثلا يدل على النفس والسان يدل على البدن فليس نقصد بان وسان
في جملة قولنا الانسان الدلالة بهما فيكونان كانهما لا يدلان اصلا
اذا اخذا جزئي قولنا الانسان فصل في اللفظ المركب واللفظ المركب
او المؤلف فهو الذي يدل على معنى وله اجزاء منها يلتئم مسموعه ومن
معانيها يلتئم معنى الجملة كقولك الانسان يمشي او رامي الحجارة
فصل في اللفظ المفرد الكلي واللفظ المفرد الكلي هو الذي يدل على كثيرين
بمعنى واحد متفق اما كثيرين في الوجود كالانسان او كثيرين في
جواز التوهم كالشمس وبالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع نفس
مفهومه ان يشترك في معناه كثيرون فان منع من ذلك شيء فهو
غير نفس مفهومه فصل في اللفظ المفرد الجزئي واللفظ المفرد الجزئي هو
الذي لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم
لاشياء فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا زيد فانه
يعني زيدا اذا اخذ معنى واحدا هو ذات زيد الواحدة فهو لا في الوجود
ولا في التوهم يمكن ان يكون لغير ذات زيد الواحدة اذ الاشارة تمنع
من ذلك فانك اذا قلت هذه الشمس او هذا الانسان يمنع من ان يشترك
فيه غيره فصل في الذاتي ولنترك الجزئي ولنشتغل بالكلي وكل كلي فاما ذاتي
واما عرضي والذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه ولا يكفي
في تعريف الذاتي ان يقال ان معناه ما لا يفارق وكثير مما ليس
بذاتي لا يفارق ولا يكفي ان يقال ان معناه ما لا يفارق في الوجود ولا

تصح مفارقته في التوهم حتى ان رفع في التوهم يبطل به الموصوف في
الوجود فكثير مما ليس بذاتي هو بهذه الصفة ككون الزوايا من المثلث
مساوية لقائمتين فانه صفة لكل مثلث لا تفارق في الوجود و لا
ترتفع في الوهم حتى لو رفعناه وهما لم يجز ان يحكم ان المثلث
غير موجود وليس بذاتي ولا ايضا ان يكون وجوده للموصوف مع
ملازمته بينا فان كثيرا من لوازم الشي التي يلزمه بعد تقرر ماهيته
تكون بينة اللزوم له بل الذاتي ما اذا فهم معناه وخطر بالبال و فهم
معنى ما هو ذاتي له واخطر بالبال معه معا لم يمكن ان يفهم ذات الموصوف
الا ان يكون قد فهم له ذلك المعنى اولا كالانسان والحيوان فانك
اذا فهمت ما الحيوان و فهمت ما الانسان فلا تفهم الانسان الا و قد
فهمت اولا انه حيوان و اما ما ليس بذاتي فقد يفهم ذات الموصوف
مجردا دونه فاذا فهمت فربما لزمه ان يفهم وجوده له بينا كالمحاذاة
للنقطة او يفهم ببحث ونظر كتساوي الزوايا القائمتين في المثلث
او يكون جائزا ان يرتفع توهما وان لم يرتفع وجودا كالسواد للانسان
الزنجي او يرتفع وجودا او توهما معا مثل الشباب فيما يبطئ زواله
والقعود فيما يسرع زواله. فصل في العرضي و اما العرضي فهو كل
ما عددناه مما ليس بذاتي و قد يغلط فيه فيظن انه العرض الذي هو
كالمقابل للجوهر اللذين سنذكرهما بعد وليس كذلك فان العرضي
قد يكون جوهرا كالابيض والعرض لا يكون جوهرا كالبياض فصل في
الذاتي المقول في جواب ما هو ثم ان من الذاتي ما هو مقول
في جواب ما هو ومنه ما ليس بمقول في جواب ما هو و الذاتي المقول في جواب

ما هو شكل ويكاد في اكثر الشروح يغفل عن تحقيقه ويكاد ان يرجع ما يراه
الظاهريون من المنطقيين في المقول في جواب ما هو الى انه هو الذاتي
لكن الذاتي اعم منه و تحقيقه بحسب ما انتهى اليه بحثنا ان الشي الواحد
قد يكون له اوصاف كثيرة كلها ذاتية لكنه انما هو ما هو لا بواحد منها
بل بجملتها فليس الانسان انسانا بانه حيوان بل بانه مع حيوانيته ناطق او
مائت او شي آخر فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن لست اقول يلزم جميع
المعاني الذاتية التي بها يتقوم الشي فذلك الشي مقول في جواب ما هو
مثل قولنا الانسان لزيد و عمرو فانه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي
له مثل الجوهرية والتجسم والتغذي والنمو والتوليد وقوة الحس والحركة
والنطق وغير ذلك فلا يشذ مما هو ذاتي لزيد شي وكذلك الحيوان
لا للانسان وحده لكن للانسان والفرس والثور وغيره بحال الشركة فانه
يشتمل على جميع الاوصاف الذاتية التي لها بالشركة وانما يشذ منه
ما يخص واحدا واحدا منها فالمقول في جواب ما هو هكذا يكون و اما
الداخل في جواب ما هو فهو كل ذاتي. فصل في المقول في جواب اي شي
اما المقول في جواب اي شي هو فهو الذي يدل على معنى يميز به
عن اشيا مشتركة في معنى واحد فمنه عرضي مثل الابيض الذي يميز الثلج
عن القار و هما جسمان جماديان ومنه ذاتي مثل الناطق الذي
يميز الانسان عن الفرس و هما حيوانان وقد اصطلح قوم على ان يسموا
هذا الذاتي مقولا في جواب ايما هو فيكون المقول في جواب ايما هو
بحسب اصطلاحهم هو المميز بعد ماهية مشتركة تمييزا ذاتيا مثل
الناطق للانسان بعد الحيوان دون البياض للثلج. فصل

[في الألفاظ المفردة] والألفاظ الكلية خمسة جنس وفصل ونوع
وخاصة وعرض. في الجنس الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين
بالأنواع في جواب ما هو وقولنا مختلفين بالأنواع أي بالصور و
الحقائق الذاتية وإن لم يعرف بعد النوع المضاف إلى الجنس
وقولنا في جواب ما هو أي قولا بحال الشركة لا بحال الانفراد و
كالحيوان للإنسان والفرس لا كالحساس للإنسان والفرس فإن الحساس
لا يدل على ماهية مشتركة للإنسان والفرس وإن كان يدل على معنى
ذاتي وهو كونه ذا حس ويحكي عن المتحرك بالإرادة وعن النامي
وعن المتغذي وغير ذلك إلا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن
والفرق بين الالتزام والتضمن فإن السقف يلزم الحائط ولا يتضمنه
والبيت يلزم الحائط ويتضمنه فيجب إذا حددت الجنس أن تحده
بما لا يشاركه فيه فصل الجنس وإذا حددت الجنس أن لا تديره على
النوع ولا تستعمل ما تقوله فرفوريوس. في النوع وأما النوع فهو الكلي
الذاتي الذي يقال على كثيرين في جواب ما هو ويقال أيضا عليه وعلى غيره
شيء آخر في جواب ما هو بالشركة مثل الحيوان الذي هو نوع من الجسم
فإنه يقال على إنسان وفرس في جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم
عليه وعلى غيره أيضا بالشركة في جواب ما هو وقد يكون الشيء جنسا
لأنواع ونوعا لجنس مثل الحيوان للجسم ذي النفس فإنه نوعه وللإنسان
والفرس فإنه جنسهما لكنه سينتهي الارتقاء إلى جنس لا جنس فوقه و
يسمى جنس الأجناس والانحطاط إلى نوع لا نوع تحته ودونه ويسمى
نوع الأنواع ويرسم بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو

كالانسان

كالإنسان لزيد وعمرو والفرس لهذه وتلك. في الفصل وأما
الفصل فهو الكلي الذاتي الذي يقال به على نوع تحت جنسه حين يسأل
أنه أي شيء هو منه كالناطق للإنسان فإنه يجاب حين يسأل أنه أي
حيوان هو منه والفرق بين الناطق والإنسان أن الإنسان حيوان
له نطق والناطق شيء ما لم يعلم أي شيء هو وله نطق والنطق فصل
مجرد والناطق فصل مركب وهو الفصل المنطقي. [في الخاصة] وأما الخاصة
فهي الكلي الدال على نوع واحد في جواب أي شيء هو لا بالذات
بل بالعرض وأما نوع هو جنس كتساوي الزوايا من المثلث لقائمتين
فإنه خاصة للمثلث وأما نوع ليس هو بجنس مثل الضاحك للإنسان
وهو خاصة ملازمة مساوية أو الكتابة وهو خاصة غير ملازمة
ولا مساوية بل أخص. [في العرض] وأما العرض العام فهو كل كلي
مفرد عرضي أي غير ذاتي يشترك في معناه أنواع كثيرون كالبياض
للثلج والققنس ولا تبال به كان لازما أو مفارقا لكل واحد
من النوع أو للبعض جوهرا في نفسه كالأبيض أو عرضا كالبياض بعد
أن لا يكون مقوما للماهية فإن وقوع العرض على هذا وعلى الذي
هو قسيم الجوهر في الوجود وقوع بمعنيين مختلفين. [فصل ...]
[...] الشيء إما عين موجودة وإما
صورة موجودة في الوهم أو العقل مأخوذة عنه ولا تختلفان
في النواحي والأمم وأما اللفظة فتدل على الصورة التي في الوهم
أو العقل معبرة وأما الكتابة دالة على اللفظ ويختلفان في الأمم و
النواحي فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على الصورة الوهمية

او العقلية وتلك الصورة دالة على الاعيان الموجودة

والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير ان يدل على زمان وجود ذلك
المعنى من الازمنة الثلثة كقولنا زيد فمنه محصل كقولنا زيد ومنه
غير محصل قرن به لفظ السلب شئ هو اسم لما يخالف ذلك المعنى
فجعل اسما لذلك المعنى كقولنا لا انسان والكلمة لفظة مفردة
تدل على معنى وعلى الزمان الذى كان ذلك المعنى موجودا فيه
لموضوع ما غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشى لماش ما غير معين
فى زمان قد مضى واما الاداة فهى لفظة مفردة
انما يدل على معنى يصح ان يوضع او يحمل بعد ان يقرن باسم او كلمة
كقولنا فى وعلى والقول كل لفظ مركب وقد عرفناه قبل
والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين
بحيث يتبعه حكم صدق او كذب والحملية هى التى توقع هذه
النسبة بين شيئين ليس فى كل واحد منهما هذه النسبة الا بحيث
يمكن ان يدل على كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا الانسان حيوان
او قولنا الحيوان الضاحك منتقل من مكان الى مكان بوضع قدم
ونقل اخرى فكانك قلت الانسان ماشى وقولك فلان كثير
علمه فان قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف
والشرطية هى التى توقع هذه النسبة بين شيئين فيهما هذه النسبة
من حيث هى مفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فانك ان فصلت هذه النسبة انحل الى قولك الشمس طالعة والى
قولك النهار موجود فكل واحد منهما قضية وكذلك اذا قلت اما

ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا
والمتصلة من الشرطية هى التى توجب او تسلب
لزوم قضية لاخرى كما قدمناه من مثال الشرطى
والمنفصلة هى ما توجب او تسلب عناد قضية لاخرى كما اخرناه
من مثال الشرطى والايجاب مطلقا هو ايقاع هذه النسبة
وايجادها وفى الحملية هو الحكم بوجود محمول لموضوع والسلب
مطلقا هو رفع النسبة الوجودية من شيئين وفى الحملية هو الحكم
بلا وجود محمول لموضوع والمحمول هو المحكوم به انه موجود
او ليس بموجود لشئ آخر والموضوع هو الذى يحكم عليه
بان شيئا آخر موجود له او ليس بموجود له مثال الموضوع قولنا زيد
من قولنا زيد كاتب ومثال المحمول قولنا كاتب من قولنا زيد
كاتب والمخصوصة قضية حملية موضوعها شئ جزئى كقولنا
زيد كاتب ويكون موجبة ويكون سالبة والمهملة قضية
حملية موضوعها كلى ولكن لم يبين فيها ان الحكم فى كله او بعضه كقولنا
الانسان ابيض ويكون موجبة وسالبة واذا لم يبين فيها ان الحكم فى كل او بعض
فلا بد انه فى بعض وشك انه فى الكل فلذلك كان حكم المهملة حكم الجزئى الذى
نذكره والمحصورة هى التى موضوعها كلى والحكم عليه مبين انه فى كله
او بعضه وقد يكون موجبا وسالبا والموجبة
الكلية من المحصورات هى التى الحكم فيها ايجاب على كل واحد من الموضوع
كقولنا كل انسان حيوان والسالبة الكلية
هى التى الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد

من الناس بحجر والموجبة الجزئية هي التي الحكم فيها
ايجاب لكن على بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب
والسالبة الجزئية هي التي الحكم فيها سلب لكن عن
بعض الموضوع كقولنا ليس بعض الناس بكاتب وليس كل انسان بكاتب
بل عسى بعضهم والسور ها هنا هو اللفظ الذي يدل على مقدار
الحصر مثل كل ولا واحد وبعض ولا كل والنقيضتان المتقابلتين
المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والايجاب وموضوعهما
ومحمولهما واحد في المعنى والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والمكان
والزمان والشرط حتى ان كان هناك اب وكان لزيد لم
يكن ها هنا لعمرو او ان كان هناك اب بالقوة لم يكن ها هنا
بالفعل او ان كان هناك اسود البعض لم يكن ها هنا اسود الكل
او اسود من بعض آخر او كان هناك في زمان ماض لم يكن
ها هنا في زمان حاضر او مستقبل او غير ذلك الزمان بعينه او كان
هناك مثلا انه متحرك على الارض لم يكن ها هنا انه متحرك على الفلك
والنقيضتان المتقابلتان بالتناقض هما اللتان تتقابلان
بالايجاب والسلب تقابلا يجب عنه لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة وانما يكون كذلك اذا تمت فيهما
شرائط التقابل التي في المخصوصات وفي المحصورات زيادة انه يكون
احديهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا كليتين وتسميان
متضادتين كذبتا جميعا في محل الممكن كقولنا كل انسان كاتب ولا احد
من الناس بكاتب وان كانتا جزئيتين وتسميان الداخلتين تحت

التضاد صدقتا جميعا في ذلك المحل بعينه كقولنا بعض الناس كاتب
وليس بعض الناس بكاتب والمخصوصات ليس في تناقضها شرط غير تقابلها
وفي المحل الممكن المستقبل لا تتعين الصدق والكذب في احد طرفي
التقابل وان كان لا يخرج منهما كقولك زيد يمشي غدا ليس يمشي فلو كان
احد هذين الامرين في الوقت صدقا والآخر كذبا من حيث نفس القولين
كان احد الامرين يكون لا محالة والآخر لا يكون فيكون الامر واجبا
لا ممكنا وارتفع الاختيار والاستعداد وتطلب طبيعة الممكن جملة
المادة الواجبة هي حالة للمحمول بالقياس الى
الموضوع يجب بها لا محالة ان يكون له دائما في كل وقت اي
يكون الصدق مع الموجب في كل وقت كحالة الحيوان عند الانسان
ولا يعتبر السلب والمادة الممتنعة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع
يكون الصدق فيها دائما مع السلب كحالة الحجر عند الانسان ولا يعتبر
الايجاب والمادة الممكنة هي حالة للمحمول بالقياس الى الموضوع
لا يدوم بها له صدق في ايجاب ولا سلب كحالة الكاتب عند
الانسان وقيل ان الممكن هو الذي حكمه غير موجود في وقت ما اي
في الحال ثم له حكم في المستقبل يعرف به عما له حكم في الحال بالضرورة
كل قضية حملية فان اجزاءها الذاتية عند الذهن
ثلثة معنى موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما واما في اللفظ
فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على
معنى المحمول وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة فتسمى ثنائية
كقولنا زيد كاتب والثلاثية فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة

على النسبة كقولنا زيد هو كاتب وتسمى تلك اللفظة رابطة والكلمة
ترتبط بذاتها لانها تدل على موضوع فى كل حال فالنسبة مضمنة
فيها في المعدولة والبسيطة القضية البسيطة هى التى موضوعها اسم
محصل ومحمولها اسم محصل والقضية المعدولية هى التى موضوعها او
محمولها اسم غير محصل كقولك اللاانسان ابيض والقضية المعدولية
المطلقة العدول هى التى محمولها كذلك كقولك زيد هو غير بصير
فقولنا زيد هو غير بصير قضية موجبة معدولية والفرق بين الموجبة
المعدولية كقولنا زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا زيد
ليس هو بصيرا اما من جهة الصيغة فلان حرف السلب فى المعدولية
جزء من المحمول كانك احدثت الغير والبصير شيئا واحدا حاصلا
منهما بالتركيب فان اوجبت تلك الجملة لشئ واحد كان ايجابا معدولا
وان سلبت فقلت زيد ليس هو غير بصير كان سلبا معدولا واما
فى البسيطة فان حرف السلب ليس جزءا من المحمول بل شيئا خارجا
عنه داخلا عليه رافعا اياه واما من جهة التلازم والدلالة فان السالبة
البسيطة اعم منها لان السلب يصح عن موضوع معدوم والايجاب ان
كان معدولا او محصلا لا يصح الا على موضوع موجود فيصح ان يقال
ان العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصح ان تقول ان العنقاء هو غير بصير واما
ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا يلتفت اليه فان غير بصير تصح ايجابه
على كل موجود كان عادما للبصر ومن شانه ان يكون له او ليس من شانه
ان يكون له بل من شان نوعه او جنسه او ليس البتة من شانه او شان
محمول عليه ان يكون له بصر والقضية الثنائية لا يتميز فيها العدول من

السلب الا باحد وجهين احدهما من جهة نية من القائل مثلا
اذا قال زيد لا بصير يعنى ان زيدا ليس هو بصيرا كان سلبا وان عنى
ان زيدا هو لا بصير كان ايجابا معدولا والثانى من جهة تعارف العادة
فى اللفظ السالب فانه ان قال زيد غير بصير علم انه ايجاب لان
غير يستعمل فى العدول وليس يستعمل فى السلب واما فى الثلاثية فان
الايجاب المعدول متميز عن السلب المحصل من كل وجه لان الرابطة
ان دخلت على حرف السلب ربطت حرف السلب مع المحمول
كشئ واحد فاوجبت كقولك زيد هو لا بصير وان دخل حرف
السلب على الرابطة سلبت كقولك زيد ليس هو بصيرا لان الرابطة
تجعل البصير وحده محمولا وترك حرف السلب خارجا عنه.

في العدمية والقضية العدمية هى التى محمولها اخس المتقابلين هذا
بحسب المشهور كقولك زيد جائر والهوى مظلم واما فى التحقيق
فهى التى محمولها دال على عدم شئ من شانه ان يكون للشئ او لنوعه
او لجنسه في الجهات الجهات ثلث واجب ويدل على دوام وجود
ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة لفظة مصرح بها
تدل على احد هذه المعانى والمادة حالة للقضية فى ذاتها غير مصرح
بها وربما تخالفا كقولك زيد يمكن ان يكون حيوانا فالمادة واجبة
والجهة ممكنة وبينهما فروق اخرى لا نطول بها في الرباعية و
القضية الرباعية هى التى يذكر فيها مع المحمول والموضوع رابطة وجهة
وانما تسلب الموجبة الرباعية بان يدخل حرف السلب على الجهة
لا الجهة على السلب فيمكن ان يصدقا كقولك زيد هو يمكن ان

الوجود وممتنع ويدل على دوام
العدم وممكن ويدل لا على
دوام [illegible]

ان يمشي زيد هو ممكن الا يمشي او يكذب كقولك زيد هو يجب
ان يمشي زيد هو يجب ان لا يمشي وايضا زيد هو يمتنع ان يمشي
زيد هو يمتنع ان لا يمشي بل مقابل ممكن ليس ممكن ومقابل
يجب ليس يجب ومقابل ممتنع ليس ممتنع

في الممكن وتحقيقه

في الممكن اشتباه اذا ذكرناه وحللناه الحل الشافي ارتفع
به كثير من الشبه والاغاليط التي تقع للناس في مناقضة ذوات
الجهة وتلازمها فنقول ان العامة تفهم من الممكن غير ما يفهم
الخاصة بحسب تواطؤهم عليه اما العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس
بممتنع من غير ان يشترطوا ولا واجب فيكون معنى قولهم ليس بممكن
انه ليس بممتنع فيكون معناه الممتنع فاذا الممكن العامي هو ما ليس
بممتنع وغير الممكن ما هو ممتنع فكل شيء عندهم اما ممكن واما ممتنع
وليس قسما ثالثا فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولا على الواجب
كالجنس له وليس اسما مرادفا له بل لان الواجب غير ممتنع في المعنى واما
الخاصة فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن عند العامة
لهذا المعنى اسم فان اسم الممكن عندهم كان لمعنى اخر لكنه كان يصح
ان يقال لهذا الشيء انه ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون بحسب الاستعمال
العامي او بمعنى انه غير ممتنع ان يكون وغير ممتنع ان لا يكون فنقلوا
اسم الممكن وجعلوه دالا على ذلك فوضعوا اسم الممكن دالا على ما ليس
بممتنع ومع ذلك ليس بواجب فهو الذي هو غير ضروري في احد
الحالين فهذا المعنى اخص من المعنى الذي تستعمله عليه العامة
فيكون الواجب خارجا عن هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن

ليس بمعنى ممتنع بل هو بمعنى ليس غير ضروري بل واجب او ممتنع و
كلاهما ليس بهذا الممكن الا ان ضعفاء الرأي اذا قالوا ليس بممكن وهم
يستعملون الممكن الخاصي يخيل لهم معنى الممكن العامي وكان ليس
بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب خارجا عن الممكن
فتحيروا في ذلك فان قالوا ان الواجب ممكن خاصي والممكن الخاصي
هو الذي يمكن ان لا يكون صار الواجب عندهم ممكنا ان لا يكون
فان قالوا ان الواجب ليس بممكن وتخيل لهم ان غير الممكن ممتنع
صار الواجب ممتنعا ولو انهم راعوا حدود النظر فاخذوا الممكن في
القسمين على وجه واحد لم يلزمهم هذه الحيرة فانهم ان اخذوا الممكن
بمعنى انه لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فنظروا هل الواجب ممكن
وجدوا الواجب خارجا عن الممكن ووجدوه ليس بممكن وح لم يلزمهم
ان ما ليس بممكن هو الممتنع لان الممكن ما كان لا ما ليس بممتنع فيكون سلبه
الممتنع بل ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون سلبه سلب
ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون ليس بممكن هو ما ليس بلا ضرورة
في وجوده ولا في عدمه فصدق ليس بممكن على الواجب اذ ليس هو
بلا ضرورة لا في وجوده ولا في عدمه لان له ضرورة في الوجود وايضا
ان اخذوا الغير الممكن بمعنى الممتنع فلم لم ياخذوا الممكن بمعنى غير الممتنع
فيصح على الواجب ولا يلزمه ان يقال فيمكن ان لا يكون وذلك
انه لما عني بالممكن غير الممتنع فليس يجب ان يكون ما يمكن ان يكون
ممكنا ان لا يكون فليس ما هو غير ممتنع ان يكون غير ممتنع ان لا يكون
فيجتمع من هذا ان الواجب يقع في الممكن العامي ولا يقع في الخاصي

وانّ غير الممكن الخاصّ ليس بمعنى الممتنع بل بمعنى الضروري. امّا
في الوجود. وامّا في العدم وانّ الممكن ما ليس بضروري الحكم وهي
فرض حكمه من ايجاب او سلب موجودا لم يعرض منه محال وليس من
شرط الممكن ان يكون معدوما في الحال وموجودا فيه حتّى يقال
انّ رسم الممكن انّه ما ليس بموجود في الحال. واذا فرض في الاستقبال
موجودا لم يعرض منه محال وذلك لانّه ان كان السبب المانع عن
كونه موجودا صيرورته واجبا في وجوده فيجب ان يراعي هذا السبب
في جانب اللاوجود فانّه ايضا ان فرض معدوما في الحال كان في الحال
واجبا في لاوجوده كذي وواجب العدم وممتنعا فانّ كان الامتناع
الحالي لا يصيّر الممكن ممكنا فالواجب الحالي لا يصيّر الممكن وانّ ممكن الكون ان
كان يجب ان لا يكون موجود الكون فممكن اللاكون يجب ان لا يكون
موجود اللاكون لكن ممكن الكون هو بعينه ممكن اللاكون فممكن الكون
يجب على اصلهم ان لا يكون موجود اللاكون

في الواجب والممتنع و بالجهة الضروري

الواجب والممتنع بينهما غاية الخلاف مع اتّفاقهما
في معنى الضرورة فهذا ضروري في الوجود وذاك ضروري في العدم
واذا تكلّمنا على الضروري امكن ان ينقل البيان بعينه الى كلّ
واحد منهما فنقول انّ الحمل الضروري على ستّة اوجه يشترك كلّها في
الدوام فاوّل ذلك ان يكون الحمل دائما لم يزل ولا يزال كقولك الله
حيّ والثاني ان يكون ما دام ذات الموضوع موجودا لم يفسد كقولنا
كلّ انسان بالضرورة حيوان اي كلّ واحد من الناس دائما حيوان
ما دام ذاته موجودا ليس دائما بلا شرط حتّى يكون حيوانا لم يزل ولا يزال

فتبل كونه وبعد فساده والاوّل وهذا الثاني هما المستعملان والمراد ان
اذا قيل ايجاب او سلب ضروري ويعمّهما من جهة ما معنى واحد وهو
الضرورة ما دامت ذات الموضوع موجودة امّا دائما ان كانت
الذات توجد دائما وامّا مدّة ما ان كانت الذات قد يفسد
وامّا الثالث فان يكون ذلك ما دام ذات الموضوع موصوفه
بالصفة التي جعلت موضوعة معها لا ما دامت ذات الموضوع موجوده
مثل قولك كلّ ابيض فهو ذو لون مفرّق للبصر بالضرورة اي لا
دائما لم يزل ولا يزال ولا ايضا ما دام ذات ذلك الشيء الابيض
موجوده حتّى انّ تلك الذات اذا بقيت ولم يفسد لكن البياض
زال عنها فقد يوصف بانّها ذات لون مفرّق للبصر بالضرورة بل انّ
هذه الضرورة تدوم ما دامت لا موجوده ولكن موصوفه بالبياض.
وامّا الرابع فان يكون ذلك ما دام المحمول موجودا وليس له ضرورة بلا
هذا الشرط كقولك انّ زيدا بالضرورة ماش ما دام ماشيا اذ ليس يمكن
ان لا يكون ماشيا وهو يمشي. وامّا الخامس فان يكون بالضرورة
وقتا ما معيّنا لا بدّ منه كقولنا انّ القمر ينكسف بالضرورة ولكن ليس
دائما بل في وقت ما بعينه. والسادس ان يكون بالضرورة وقتا ما ولكن
غير معيّن كقولك كلّ انسان فانّه بالضرورة متنفّس اي وقتا ما و
ليس دائما ولا وقتا بعينه فهذه الاقسام الاربعة فانّها اذا لم يشترط فيها
شرط ما فانّ الحمل فيها يسمّى مطلقا وان اشترطت فيها جهة الضرورة
كان الاولى ان يكون الجهة جزءا من المحمول لا جهة داخلة على المحمول
وذلك لانّ المحمول في ذلك لا يكون وحده محمولا بل مع زوايد وتلك

الزوايد مع المحمول لا يعقل كشيء واحد ما لم يكن فيها الجهة على انه كالبعض منها
واما في المقدمة الضرورية فان المحمول مستقل بنفسه في ان يقصد حمله و
الجهة لا تفعل فيه شيئا بل في الربط فيكون المحمول هو بذاته كمعنى واحد والجهة
داخلة عليه **في تلازمات ذوات الجهة** المتلازمات التي تقوم
بعضها مقام بعض من هذه الجهة طبقات فطبقة هي هكذا واجب ان
يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس يمكن بالمعنى العام ان لا يوجد ونقايض هذه
متعاكسة ايضا مثل قولنا ليس يواجب ان يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد ممكن
ان لا يوجد بالمعنى العامي وطبقة اخرى وهي هكذا واجب ان لا يوجد ممتنع
ان يوجد ليس يمكن ان يوجد بالمعنى العامي لا الخاصي وكذلك نقايضها
مثل ليس بواجب ان لا يوجد ليس بممتنع ان يوجد ممكن ان يوجد بالمعنى
العامي وطبقة اخرى من الممكن الخاصي الحقيقي ولا ينعكس فيها الا شيئان
فقط ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون ونقايضهما غير متعاكسان
وليس يلزمها من ساير الجهات شيء لزوما متعاكسا واما الممكن ان
يكون بالمعنى العامي فلا يلزمه ممكن ان لا يكون على ما اوضحناه قبل واما
اللوازم التي لا ينعكس فان واجبا ان يوجد يلزمه ليس بممتنع ان
يوجد وما في طبقته مثل ليس بواجب ان لا يوجد وممكن ان يوجد
العامي وليس يمكن ان يوجد الخاصي لانه واجب لا ممكن وليس بممكن
الا يوجد وكذلك الممتنع ان يوجد يلزمه سلب الواجب ان يوجد
وما في طبقته وسلب الممكنين الحقيقيين اعني المعدول والمحصل والممكن
ان يكون الحقيقي يلزمه ممكن ان يكون العامي وما في طبقته وممكن
ان لا يكون العامي وما في طبقته ويتوصل من هذا الى ما بقي

ان لا يوجد الخاصي لانه ممتنع ان لا يوجد لا ممكن حقيقي الا يوجد هو

فصل

فصل في المقدمة والحد المقدمة قول يوجب شيئا
لشيء او يسلب شيئا عن شيء جعلت جزء قياس والحد هو ما تنحل
اليه المقدمة من جهة ما هي مقدمة اذا انحل الرباط فلا محالة انه لا يبقى
الا موضوع ومحمول **فصل** في المقول على الكل والمقدمة التي
فيها مقول على الكل فهي التي ليس شيء مما يقال عليه الموضوع الا و
يقال عليه المحمول والسالب بحسبه وكل مقدمة واما ضرورية
واما ممكنة **في المطلقات** المطلقة فيها رايان راي ثاوفرسطس
ثم ثامسطيوس وغيره انها هي التي لم يذكر فيها جهة ضرورة للحكم
او امكان للحكم بل اطلق اطلاقا فيجوز ان يكون الحكم موجودا
بالضرورة ويجوز ان يكون الحكم موجودا لا بالضرورة اي لا دائما
وليس يبعد ان يكون هذا راي الفيلسوف في المطلقة على ان الفيلسوف
يجوز ان يكون كليتان موجبة وسالبة مطلقتين صادقتين معا
كقولك كل فرس نايم ولا شيء مما هو فرس بنايم ويسمى
الحكم الكلي الموجب المطلق الى الحكم الكلي السالب المطلق
واصحاب هذا الراي يرون ان ذلك جائز وليس يوجب لانه
الفيلسوف قد يورد انفا في المطلقات امثلة لا يجوز فيها
ذلك بل هي ضرورية دايما واما اصحاب الراي الثاني ومنهم
الاسكندر وعده من المحصلين من المتاخرين ممن هو اشدهم تحصيلا
فيرون ان هذا النقل واجب في المطلق وان المطلق هو الذي لا ضرورة
في حكمه الا على احدى الجهات الاربع المذكورة بعد الجهتين الاولتين
فكان المطلق عند هؤلاء ما يكون الحكم فيه موجودا وليس يجب دايما

ما دام ذات المحكوم عليه موجودة بل وقتا ما وذلك الوقت اما ما دام
الموضوع موصوفا بما وصف به كقولك كل ابيض فهو ذو لون مفرق
للبصر او ما دام المحمول محكوما به او في وقت معين ضروري كالكسوف
للقمر والكون في الرحم لكل انسان او في وقت ضروري ولكن غير
معين كالتنفس للحيوان وليس يجب ان يكون هذا الوقت وقتا واحدا
مشتركا فيه الجميع معا بل وقتا ما لكل واحد تخصه وليس يبعد ان يكون هذا
الرأي رأي الفيلسوف ونحن لا نشتغل بتفضيل احد الرأيين على الآخر بل نعتبر
احكام المطلق بالوجهين جميعا وتظهر لك اذا فصلنا المحصورات
المطلقة فقولنا كل ب ا بالاطلاق ومعناه ان كل واحد مما يوصف عند
العقل والوجود بانه ب سواء كان يوصف بانه ب دائما او يوصف
بانه ب وقتا ما بعد ان يكون ب فذلك الشئ يوصف بانه ا لا
ندري متى ا عند ما يوصف بانه ب او في وقت آخر او دائما او لا دائما
هذا على رأي ثاوفرسطس واما الرأي الثاني فلا يخالف الرأي الاول
من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف
بانه متحرك ويوضع له التحرك كان دائما او وقتا ما فان معنى المتحرك
في الشيئين واحد ويختلف بمدة الثبات والمدة امر عارض للمعنى غير
مقوم للمعنى لكنهم يخالفون في جانب المحمول لان الاولين اخذوا الحكم
بالمحمول اعم ما يمكن ان يفهم منه من غير شرط دوام او لا دوام البتة و
هؤلاء خصصوا بشرط اللادوام فيكون معنى قولنا كل ب ا عند هم ان
كل ما يوصف ب كيف ما وصف به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك
الشئ موصوف بانه ا لا بالضرورة بل وقتا ما على ما قيل وكذلك قولنا

لاشئ

لاشئ من ب ا على الاطلاق معناه انه لاشئ مما يوصف بانه ب
كيف وصف به الا ويسلب عنه ا اما لا ندري كيف ومتى واما
سلبا في وقت ما والجزئيتان نعرفهما من الكليتين في الضروريات قولنا
كل ب ا بالضرورة معناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل
بانه ب دائما او غير دائم فذلك الشئ دائما ما دام عين ذاته موجودة
يوصف بانه ا كقولك كل متحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة
لاشئ من ب ا معناه انه ليس شئ مما يوصف بانه ب كيف كان
يوصف به بضرورة او وجود غير ضروري الا ويسلب عنه دائما ا
في كل وقت ذاته فيه موجودة وانت تعرف الجزئيتين من الكليتين
الا في شئ واحد وهو ان الجزئي لا يجعله دوام السلب والايجاب
ضروريا بل دوام يستحقه طبيعته فانه ممكن ان يكون بعض الناس
مسلوبا عنه الكتابة او موجبة له ما دام ذاته موجودة ولكنه باتفاق
ليس باستحقاق ولا كذلك في الكليات فانها ما لم تستحق دوام السلب
والايجاب لم يكن العقلية موثوقة بصدقها بل لا يكون صادقة البتة
فان الصدق هو بالمطابقة وهذه المطابقة لا تحقق الا فيما يجب الدوام
له بل نحن لا نحكم في قضية محمولها ممكن وزمانها مستقبل بانها صادقة او
كاذبة ما لم يطابق الوجود او لم يخالفه في الممكنات اما الممكن فهو الذي
حكمه من سلب او ايجاب غير ضروري واذا فرض موجودا لم يعرض منه
محال فمعنى قولنا كل ب ا بالامكان ان كل واحد مما يوصف بانه ب
كيف كان فان ايجاب ا عليه غير ضروري واذا فرض هذا الايجاب
حاصلا لم يعرض منه محال وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية

والجزئيتين وفرق بين قولنا بالضرورة ليس وبين قولنا ليس بالضرورة
والاول سالبة ضرورية والثاني سالبة الضرورة لكنه قد يظن ان قولنا
ليس بالضرورة يلزمه يمكن ان لا ولا يميزون ذلك وانما يلزمه يمكن
ان لا بالمعنى المتعارف عند العامة دون المصطلح عليه عند الخاصة و
كذلك فرق بين قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان فالاول
سالبة ممكنة والثاني سالبة الامكان لكنه قد يظن ان سالبة الامكان
كقولنا ليس بممكن يلزمه بالضرورة لا وذلك انما يلزمه اذا كان الممكن
بالمعنى العامي دون الخاصي • واما الممكن الخاصي فاذا سلب وجب
ان يلزمه ضرورة ولكن لا الوجود دون عدم ولا العدم دون وجود فان
ما ليس بممكن حقيقي فهو اما ضروري الوجود • واما ضروري اللاوجود وليس
احدهما بعينه وجهل جماعة من المنطقيين بهذه الاحوال اوقعهم في خطاء
كثير استمروا عليه في احكام ذوات الجهة في عكس المطلقات •
العكس هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب و
الايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله والمشهور ان السالبة
الكلية المطلقة تنعكس مثل نفسها فانا اذا قلنا لا شيء من ب ا
صدق ولا شيء من ا ب والا فليكذب لا شيء من ا ب وليصدق
نقيضه ان بعض ا ب وليفرض ذلك البعض شيئا معينا وليكن ج
فيكون ذلك الشيء الذي هو ج ا و ب فيكون ذلك الباء الفا
وكان لا شيء من ب ا هذا خلف والحق في هذا هو انه انما يصح هذا
العكس لا في كل ما يعد من المطلقات بل في مطلقة ليس شرط صحة الحاق
الضرورة بها زمانا يختلف في الاشخاص بل بمعنى غير الزمان ومثال ذلك

ان يكون الشرط الذي يصح معه الحاق جهة الضرورة شرط ما دام الموضوع
موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل مستيقظ متغير فانك اذا الحقت به جهة
الضرورة وجب ان تقول بلسانك او في نفسك ما دام موصوفا بانه مستيقظ
وربما لم يصدق ان تقول ما دام موجود الذات ففي مثل هذه المطلقات
يلزم هذا العكس وفي مثلها اذا صدق لا شيء كذب بعض او صدق بعض كذب
لا شيء من غير اشتراط زمان بعينه بل مطلقا وامثال هذه هي المستعملات
في العلوم وان كانت اخص من الواجب عن نفس اللفظ فان لم يكن كذلك
فليس يجب ان تنعكس الكلية السالبة المطلقة مثل الامثلة التي اوردناها في
الاول مما السلب فيه في زمان ما كقولنا لا شيء من الحيوان بمتحرك بالارادة
اي في وقت سكونه ونقول لا شيء من الحيوان بنائم فانه ياخذ هذه كلها
وامثالها سوالب مطلقة فهذه لا تنعكس البتة الموجبة الكلية لا شك انها لا
تنعكس كلية موجبة فليس اذا صدق قولنا ان كل انسان متحرك يصدق
ان كل متحرك انسان ولكن تنعكس جزئية موجبة اما البيان المشهور
المستمر على الشرط المذكور له فهو انه اذا كان كل ب ا فبعض ا ب والا
فلا شيء من ا ب فلا شيء من ب ا وكان كل ب ا هذا خلف واما البيان
الحقيقي الذي يجري في كل مادة فبالافتراض انه اذا كان كل ب ا
فنفرض شيئا بعينه هو ب وهو ا فليكن ذلك الشيء ج فج ب و ا فا
ما هو ب وهو ج ثم المشهور ان هذا العكس مطلق ويجب ان يكون مطلقا
على المعنى الاعم الذي لا يمنع ان يكون ضروريا مثل قولنا كل حيوان
متحرك حركة الارادة وجودا وكل او بعض المتحرك بالارادة حيوان
ضرورة • واما على الرأي الثاني فليس يجب ان يكون عكس المطلق

مطلقا لما اوضحناه والجزئية الموجبة المطلقة تنعكس مثل نفسها
وبيانها المشهور والتحقيق على مثال بيان الموجبة الكلية ومثال
ذلك بعض الناس كاتب وبعض الكتاب انسان السالبة
الجزئية المطلقة لا تنعكس فليس اذا صح قولنا ليس كل انسان
بكاتب وصدق يجب ان يصدق ليس بعض الكاتب بناس
في عكس الضروريات والسالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل
نفسها سالبة كلية فانه اذا كان بالضرورة لا شيء من ب ا
فبالضرورة لا شيء من ا ب والا فيمكن ان يكون ا ب
فليكن ذلك ج حتى يكون في وقت ما صار ا صار ب
فيكون هو ب و ا فيكون ذلك الب ا هذا محال والكلية الموجبة
الضرورية تنعكس جزئية موجبة مثل البيان الذي سلف في المطلقة
لكنه في المشهور يجب ان يكون عكسه ضروريا لانه لو كان مطلقا
لكان عكسه وهو داخل في الاصل الاول مطلقا فكان بعض
ب ا مطلقا وكان الكل بالضرورة واما في الحقيقة فليس يجب
ان يكون عكس المطلق مطلقا لا ضرورة فيه ولذلك لا يلزم هذا
البيان ولكن الصحيح ان عكس الضروري ربما كان مطلقا كقولك
بالضرورة كل كاتب انسان ثم تقول بعض الناس كاتب و
ذلك لا بالضرورة التي اما ما زيد بل ان كان ولا بد فبضرورة
اخرى يصح ذلك على كل ممكن مثل ان بعض الناس كاتب
ما دام كاتبا ولسنا نقصد في الضرورة مثل هذا وتقول كل ضحاك
انسان بالضرورة وبعض الناس ضحاك بالاطلاق والامكان فلا يجب

ان

ان ينعكس مطلقة صرفة بلا ضرورة فربما كان المحمول غير ضروري
للموضوع والموضوع ضروري للمحمول كالتنفس لذي الرئة من الحيوان
فليس دائما وذو الرئة دائما للمتنفس فليس ينعكس المطلق العام
بلا ضرورة والجزئية الموجبة الضرورية بيانها مثل بيان الكلية واما
الجزئية السالبة الضرورية فلا ينعكس لانك تقول بالضرورة
ليس كل حيوان انسانا ولا تقول بالضرورة ليس كل انسان بحيوان
في عكس الممكنات واما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فانها لا ينعكس
مثل نفسها فانك تقول ممكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا
ولا تقول ممكن ان لا يكون احد من الكتاب انسانا ولكنه قد
يظن في المشهور انها تنعكس جزئية والسبب في ذلك ان قولنا
يمكن ان لا يكون شيء من ب ا يصدق معه قولنا يمكن ان يكون
كل ب ا وهو ينعكس انه يمكن ان يكون بعض ا ب كما نذكره بعد
ثم ظنوا ان هذا العكس يلزمه يمكن ان لا يكون بعض ا ب ونحن
سنبين ان هذا العكس ممكن بالمعنى العامي لا الخاصي فلا يلزمه
النقل الى السلب واما الحق فيمنع عكس هذه المقدمة فانك اذا
قلت يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا فليس لك ان تقول
يمكن ان لا يكون كل او بعض الكتاب انسانا ولا تلتفت الى ما يتكلفون
واما الكلية الموجبة الممكنة فالمشهور انها ينعكس جزئية موجبة
ممكنة حقيقية فانه اذا كان كل ب ا بالامكان فبعض ا ب
بالامكان الحقيقي والا فبالضرورة لا شيء من ا ب فبالضرورة
لا شيء من ب ا هذا محال واما الحق فيوجب انه ليس اذا كذب بعض

بالامكان الحقيقي وجب بالضرورة لا شيء بل ربما كان بالضرورة
كل او بعض على ما قلنا وانما يجب ان يصدق اذا كذب قولنا
بعض اب بالامكان العامي لكن الحق ان عكس الممكن الحقيقي
الموجب ممكن عامي يجوز ان يكون ضروريا ويجوز ان يكون
ممكنا حقيقيا واما الجزئية الموجبة الممكنة فان حال عكسها في المشهور
والتحقيق كحال الكلية الموجبة الممكنة والبيان ذلك البيان بعينه
واما الجزئية السالبة الممكنة فيظن انها تنعكس مثل نفسها
للسبب المذكور في الكلية السالبة الا ان الحق منع عكسها مثل
ما بيناه في الكلية في القياس القياس قول مؤلف من اقوال اذا وضعت
لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطرارا ومعنى يلزم
انه يحصل التصديق به ويستفاد لازما للتصديق بتلك المقدمات
وشكلها حتى ان كان بينا بنفسه وعمل عليه قياس من مقدمات
مثله في البيان لم يكن ذلك قياسا حقيقيا في القياس الكامل وغير
الكامل القياس الكامل هو القياس الذي يكون لزوم ما يلزم عنه
بينا عن وضعه فلا يحتاج ان يبين ان ذلك لازم عنه والغير الكامل
هو الذي يلزم عنه شيء ولكن لا يكون بينا في اول الامر ان ذلك يلزم
عنه بل اذا اريد ان يبين ذلك بين بشيء آخر لكنه غير خارج من جملة
ما قلنا بل اما ببعض ما قيل او عكسه او ببيان شيء منه وافتراضه على ما
يوضح في القياس الاقتراني والاستثنائي القياس اما ان يكون ما يلزمه
ليس هو ولا نقيضه مقولا فيه بالفعل بوجه بل بالقوة ويسمى قياسا
اقترانيا كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث وكل جسم

محدث واما ان يكون ما يلزمه هو او نقيضه مقولا فيه بالفعل ويسمى
قياسا استثنائيا كقولك ان كانت النفس لها فعل بذاتها فهي
قائمة بذاتها لكن لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها في اجزاء القياسات
الاقترانية واشكالها كل قياس اقتراني فانما يكون عن مقدمتين
تشتركان في حد وتفترقان في حدين فيكون الحدود ثلثة ومن شأن
المشترك فيه ان يزول عن الوسط ويربط ما بين الحدين الاخرين
فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فكل جسم محدث والحدود الثلثة جسم ومؤلف ومحدث
والمؤلف مكرر ومتوسط والجسم والمحدث لا يتكرران واللازم
هو مجتمع منهما فالمتكرر يسمى حدا اوسط والباقيان يسميان الطرفين
والراسين فالطرف الذي يريد ان يصير محمول اللازم يسمى الطرف
الاكبر والذي يريد ان يكون موضوع اللازم يسمى الطرف الاصغر
والمقدمة التي فيها الطرف الاكبر يسمى الكبرى والتي فيها الطرف
الاصغر تسمى الصغرى وتاليف صغرى وكبرى يسمى قرينة وهيئة الاقتران
يسمى شكلا والقرينة التي يلزم عنها لذاتها قول آخر يسمى قياسا
وسولوجسموس اللازم ما دام لم يلزم بعد بل يساق اليه القياس
يسمى مطلوبا فاذا لزم يسمى نتيجة والحد الاوسط ان كان محمولا
في مقدمة وموضوعا في الاخرى سمي ذلك الاقتران شكلا اولا
وان كان محمولا فيهما سمي شكلا ثانيا وان كان موضوعا فيهما سمي
شكلا ثالثا وتشترك الاشكال كلها في انه لا قياس عن جزئيتين وتشترك
ما خلا الكائنة عن الممكنات في انه لا قياس عن سالبتين ولا عن صغرى

ثالثا

سالبة كبراها جزئية والنتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم اعني الكلية والجزئية وفي الكيف اعني الايجاب والسلب ثم تخص كل شكل شرايط في ضروب الشكل الاول من المطلقات • فالشكل الاول انما ينتج منه ما كان كبراه كليا وصغراه موجبا فيكون لا محالة ضروبه اربع

الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله كل ج ب وكل ب ا فهو قياس كامل على ان كل ج ا وكقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والضرب الثاني من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة كلية مثاله كل ج ب ولا شيء من ب ا فهو القياس الكامل على انه لا شيء من ج ا وكقولك كل جسم مؤلف ولا شيء مما هو مؤلف بقديم ينتج انه لا شيء من الاجسام بقديم والضرب الثالث • من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة كقولك بعض ج ب وكل ب ا فهذا قياس كامل على ان بعض ج ا ومثاله قول القائل بعض الفصول بعد وكل بعد كم فبعض الفصول كم والضرب الرابع • من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج سالبة جزئية كقولك بعض ج ب ولا شيء مما هو ب ا ينتج ليس كل ج ا مثاله بعض الفصول الكم ولا شيء مما هو كم بكيف فلا كل فصل بكيف وساير الاقترانات التي لك ان تعرفه بالعدد بعد هذه الاربعة لا تنتج شيئا بعينه بل اذا صدق جمع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت مادة اخرى انما يصدق فيها جمع الطرفين على السلب ويكون الاقتران واحدا بعينه ثم قد علمت ان الشكل الاول ينتج جميع المطالب المحصورة

الاربع

الاربع وما لم يكن فيها جزئي فلا ينتج جزئيا في الشكل الثاني من المطلقات واما الشكل الثاني فالمشهور فيه انه مهما كانت الكبرى فيه كلية واحدى المقدمتين مخالفة للاخرى في الكيف كان منتجا ولو من المطلقات واما الحق فيوجب ان السالبة المطلقة اذا لم يكن بالشرط المذكور وبحيث ينعكس كليها على نفسه في المذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقتين نتيجة كما لا يلزم من الممكنتين فيه على ما نبين فيهما والذي يكون بحيث يلزم عنه نتيجة فقد علم ايضا ان قياساته غير كاملة فالضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ج ب ولا شيء من ا ب فنقول انه ينتج لا شيء من ج ا لانا اذا اخذنا السالبة المطلقة الكلية بحيث تنعكس فيصير ولا شيء من ب ا وكان كل ج ب ولا شيء من ج ا بحكم الشكل الاول وقد يبين بالخلف انه ان لم يصدق قولنا لا شيء من ج ا فبعض ج ا على ما فرضنا من ان الكلية السالبة تكذب معها الجزئية الموجبة للشرط المتقدم فاذا كان بعض ج ا ولا شيء من ا ب كان لا كل ج ب وكان كل ج ب هذا محال والضرب الثاني من كليتين والصغرى منهما سالبة مثل قولك لا شيء من ج ب وكل ا ب ولا شيء من ج ا ونعكس الصغرى ونقول كل ا ب ولا شيء من ب ج ينتج لا شيء من ا ج وتنعكس لا شيء من ج ا وبالخلف انه ان كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب وكان لا شيء من ج ب هذا خلف والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى تنتج جزئية سالبة

مثاله بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا ويتبين بعكس
الكبرى وبالخلف ايضا انه ان كان كل ج ا ولا شيء من ا ب
فلا شيء من ج ب وكان بعض ج ب هذا خلف ۝ والضرب الرابع
من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل
قولك ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا ۝ ولا يتبين
بالعكس لان الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية
فاذا اضيفت الى الصغرى كانتا جزئيتين لا ينتجان بل يجب ان ياخذ
الافتراض بدل العكس ههنا بان نفرض البعض الذي هو ج
وليس ب د فيكون لا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا
ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فليس كل ج ا ويتبين ايضا
بالخلف انه ان كان كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وكان ليس
كل ج ب فهذه هي الضروب المنتجة وساير ما عقيمة للسبب المذكور في
مثلها من الشكل الاول

في الشكل الثالث من المطلقات ۝

واما الشكل الثالث من المطلقات فان شرطيته في الانتاج ان يكون
الصغرى موجبة ثم لا بد من كلية في شكل فيكون قراينه ستة الاولى
من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة كقولك كل ب ج وكل
ب ا فبعض ج ا ويتبين بعكس الصغرى ورد القرينة
الى ثالث الاول وبالخلف انه ان كان لا شيء من ج ا وكل
ب ج فلا شيء من ب ا هذا خلف والثانية من كليتين والكبرى
سالبة ينتج سالبة جزئية ويتبين بعكس الصغرى وبالخلف والثالثة
من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة كالضرب

الاول وعلى نحو بيانه والرابعة من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة
جزئية ينتج جزئية موجبة مثل كل ب ج وبعض ب ا ينتج بعض
ج ا ويتبين بان نعكس الكبرى ونجعلها صغرى ونقرن بها الكبرى
فينتج بعض ا ج ثم نعكس فبعض ج ا فبهذا العكس الثاني يصح ان النتيجة
مطلقة على الرأي الاول ۝ واما على الرأي الثاني فلا يتبين بهذا العكس
فانه لا يجب ان يكون عكس المطلقة بالرأي الثاني مطلقة بل مطلقة
بالرأي الاول بل بالافتراض على ما سنبينه في مواضع اخرى وقد
يتبين ان هذا الضرب ينتج بطريق الخلف ايضا ۝ والخامسة
من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة
ولا يمكن ان يتبين بالعكس لمثل ما قلناه في رابع الثاني ولكن بالافتراض
فليكن البعض الذي هو ب وليس ا د فيكون كل ب ج وبعض ب د
فبعض ج د ولا شيء من د ا فليس كل ج ا ۝ وقد يتبين ايضا بالخلف
انه ان لم يكن كذلك بل كان كل ج ا وكل ب ج فكل ب ا وكان
ليس كل ب ا هذا خلف ۝ والسادسة من صغرى جزئية موجبة وكبرى
كلية سالبة يتبين بعكس الصغرى وبالخلف ان النتيجة جزئية سالبة
فهذه الضروب هي المنتجة وما بعدها عقيمة وقد يتبين لك ان هذا
الشكل لا ينتج مطلوبا كليا وينتج الجزئي وان لم يكن المقدمة جزئية

في التأليف من الضروريات

اما الشكل الاول من الضروريتين
فلا يخالف المطلقتين في الانتاج وفي الكمال الا بجهة الضرورة في
المقدمات والنتيجة ۝ واما الشكلان الاخران فلا يخالفان ايضا
نظيرهما من المطلقات في الانتاج وفي تصحيح الانتاج بقوة

الاول الا في شيئين احدهما انه والثاني ان رابع الثاني وخامس
الثالث كانا انما يبينان في المطلقتين بالافتراض والخلف
وههنا فقد يتعذر ذلك فانا ان رفعنا الضروري السالب
وجب ان نضع الموجب الذي يقابله ممكنا عاميا لا حقيقيا فاذا
قرناه بالمقدمة الاخرى لنبين الخلف كان الاقتران من ممكن عامي
ومن ضروري ونحن لم نعرف بعد ان هذا الاقتران هل هو منتج ولا
ان وضعنا الممكن كالموجود ينفع ذلك ايضا فانا لم نعرف بعد
هذا الاختلاط الذي من وجودي ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض
من ذلك فانا اذا استعملنا الافتراض فان احد قياسي الافتراض
قد يكون من ضروريتين واما القياس الثاني فيكون من وجودية
وضرورية وذلك مجهول وانت تعلم ان كل افتراض فانما يتم
بقياسين قياس من هذا الشكل بعينه وقياس من الشكل الاول ولكن اذا
تركنا هذا المأخذ فرجعنا الى الامور انفسها حق لنا ان نعلم ان الاختلاط
من وجودي صغرى وضروري كبرى في الشكل الاول وان لم ننبه
عليه بعد فهو قياس كامل لا نحتاج ان ندل على انه منتج لان الشكل
الاول بين الانتاج فليس قياسا غير كامل نحتاج ان ندل على انه
منتج فيحتاج حينئذ الى استعمال وجهي الخلف والافتراض
في هذا البيان فلنبين بها في اختلاط المطلق والضروري في
الشكل الاول ان الحق في اختلاط المطلق والضروري في الشكل
الاول هو على ما يراه المعلم الاول من ان العبرة للكبرى ان كانت مطلقة
فالنتيجة مطلقة مثلها وان كانت ضرورية فالنتيجة مثلها اما في المطلقة

فلاشك

فلا شك فيه واما في الضرورية فلان قولنا كل ب ا بالضرورة او
بالضرورة لا شيء من ب ا معناه ان كل واحد مما يوصف بب
ويوضع لب ويكون ب وقتا ما لا بالضرورة او دائما فذلك
الشيء موصوف دائما في كل وقت بانه ا او غير موصوف ولا في
وقت البتة بانه ا فيكون ج الموصوف بب كيف وصفت
به داخلة في هذا الحكم وههنا شيء يجب ان يعلم وهو انه اذا كانت
الكبرى مطلقة ووقت اطلاقها ما دام ذات الموضوع موصوفا
بما وصف به فالنتيجة تكون ضرورية لان ج ب دائما وقد وضع
ان ب ما دام ب فهو ا فج دائما ا فههنا قد تكون النتيجة
ضرورية والكبرى مطلقة في اختلاطهما في الشكل الثاني
واما الشكل الثالث فان الظاهر والمشهور هو ان العبرة للسالبة
التي تصير كبرى الاول بعكس او افتراض وان النتيجة في حكمها بناء
على ان السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها من كل وجه وقد
قلنا في ذلك ما قلنا والحق توجب فيها ما لا يجب ان يستحيي
منه وهو ان النتيجة دائما ضرورية فانا ان كانت المطلقة بحيث تصدق
ضرورية فلا خفاء به وان كانت بحيث يكذب ضرورية فلان ج و ا
لما اختلفا في ان احدهما موضوع لب دائما وبالضرورة او غير
موضوع له البتة في وقت والآخر موضوع له لا دائما او غير موضوع
له لا دائما فبين طبعي ج و ا خلاف ذاتي فاحدهما مسلوب عن الآخر
بالضرورة ويجب ان نقتصر على هذا القدر من البيان اعتمادا على فهم
المتعلم واذا لم يقنع هذا القدر فليرجع الى الكتب الكبيرة التي استقصينا

فيها هذا الباب وغيره بمقدار الطاقة ولنا ان نبين من هذا البيان بعينه
ان هذا الاختلاط ينتج وان كان من سالبتين او موجبتين في هذا
الشكل ويكون النتيجة سالبة ضرورية وذلك ان المطلق الذي يكون
حقيقيا صرفا فسلبه وايجابه بمنزلة واحدة ثم اذا اختلف نسبة
المحمول الى الطرفين في الدوام واللادوام وان اتفقت في الايجاب
والسلب كان بينهما اختلاف ضروري في اختلاطهما في الشكل
الثالث واما الشكل الثالث فان المشهور من حاله ان المقدمتين
اذا كانتا كليتين موجبتين فانهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية
لان لك ان يعكس المطلقة منهما ويجعلها صغرى الاول فينتج
فان احتجت الى العكس ثانيا كان عكسه في المشهور ضروريا
ضروريا ولكن قد منع الحق هذا العكس وفرغنا منه والحق ان النتيجة
يتبع الكبرى وان كانت الكبرى من الكليتين سالبة فلا خلاف
في ان الاعتبار به وان كانتا من جزئية وكلية فالمشهور ان العبرة
للكلية لانها يصير كبرى الاول الا ان يكون السالبة جزئية فالمشهور
في هذا الشكل والثاني ان النتيجة لا يكون ضرورية في حال وقيل ان
ذلك خطأ في النسخ والحق يوجب ان العبرة للكبرى وان كانت جزئية
وسيتبين الافتراض فليتبين ذلك والكبرى جزئية سالبة ضرورية
فنقول ان النتيجة ضرورية ولنفرض البعض من ب الذي ليس ا د فبالضرورة
لا شيء من د ا ولكن كل ب ج وبعض ب د فبعض ج د بالضرورة
ولا شيء من د ا فبالضرورة بعض ج ليس ا وهكذا سيتبين اذا جعلت
الكبرى جزئية موجبة ضرورية في التاليف من الممكنتين في الشكل
الاول اما القياس من ممكنتين في الشكل الاول فمثل القياس

من

من مطلقتين فيه في كل شيء الا اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة
فانه يكون منه قياس ولكن غير كامل وتبيين بردها الى الموجبة
فان الممكنة السالبة في قوة الموجبة فينتج موجبة ثم ينقل تلك الموجبة
الى السالبة فالشرط المراعى في الانتاج ما سناه في الكم اعني
كلية الكبرى لا الكيف حتى انه لا باس فيه بالانتاج عن سالبتين
في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول اما اختلاط الممكن
والمطلق في الشكل الاول فلا شك ان الكبرى اذا كانت ممكنة
فالنتيجة مثلها لان ج موضوعة لب واما ان كانت مطلقة صرفة
لا ضرورة فيها البتة فلا خلاف انها ان كانت موجبة فالنتيجة
ممكنة حقيقية وذلك لانا ان وضعنا ان النتيجة الممكنة الحقيقية
كاذبة كان الصادق اما ضرورة الايجاب واما ضرورة السلب
فليوضع اولا ضرورة سلب ولنجعل الصغرى الممكنة مطلقة موجودة
وان كذبنا ولكن يكون كذبا غير محال فنقول بالضرورة ليس بعض
ج ا وكل ج ب فبالضرورة ليس بعض ب ا وكان كل ب ا بالامكان
هذا كذب محال والقياس منتج واحدى المقدمتين كذب غير محال
فلا يلزم منه محال لان الكذب الغير المحال ممكن في وقت ما ان يوجد
ويوجد لا محالة حينئذ ما يلزمه معه لانه ان كان يوجد هو دون ما يلزمه
فليس ذلك لازما له واذا كان يوجد في حال فليس بكذب محال
فالكذب الغير المحال لا يلزم منه محال فبقي ان يكون لزومه بسبب الضرورة
فهي كاذبة ولنجعل ايضا الضرورة ايجابية فقد بينا نحن ان النتيجة ضرورية
ايضا فيكون بعض ب ا بالضرورة وكان كل ب يمكن ان يكون

وان لا يكون ا اذا كان مطلق لا ضرورة فيه هذا خلف فاذا النتيجة
ممكنة حقيقية الا ان يكون الكبرى مطلقة على الراي الاول نعم قد ينتج
مطلقة على ذلك الراي لانا سنبين ان الكبرى الضرورية مع الصغرى
الممكنة ينتج ضرورية فيكون تارة ينتج ضرورية وتارة غير ضرورية
فيكون اللازم هو المطلق الذي يعمهما واما ان كانت الكبرى سالبة
مطلقة فالمشهور ان النتيجة ممكنة عامة تارة وتارة تكون ممكنة حقيقية
وقد ينتج ايضا ضرورية كقولك كل انسان يمكن ان يتفكر ولا شيء
مما يتفكر بغراب فبالضرورة لا شيء بغراب ولو قيل بدل الغراب المتحرك
انتج نتيجة غير ضرورية فاذا النتيجة تارة ممكنة وتارة ضرورية واما في
التحقيق فان هذا ايضا انما يكون اذا كانت المطلقة على حسب
الراي الاول واما ان كانت مطلقة صرفة لم ينتج الا ممكنة حقيقية
ويتجه من ذلك البيان بعينه الذي قيل حيث كانت المطلقة
موجبة لانه ان لم يكن قولنا لا ضرورة في ان يكون او لا يكون ج ا
صادقا فليكن ضرورة كون او لا كون ويعمل ما عملنا هناك واما
المثال الذي اورد في المشهور فانه لا يلائم المطلق على الراي الثاني
لان كبراه ضروري **في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الاول**
اما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الاول فان كانت الكبرى
ممكنة فلا شك ان النتيجة ممكنة لان ج موضوعة لب واما
ان كانت ضرورية فالمشهور انها ان كانت موجبة فالنتيجة
ممكنة حقيقية والا فليس يمكن ان يكون ج ا فاذا بالضرورة ليس
بعض ج ا وكان بالضرورة كل ب ا فبالضرورة ليس بعض

ج ب فكان ممكنا ان يكون كله هذا خلف فاما في التحقيق فليس الخلف
بخلف فان نقيض تلك النتيجة ليس لممكن عامي حتى يلزمه فبالضرورة
لا والحقيقة توجب ان النتيجة ضرورية لانا ان وضعنا ان كل ج ا
بالامكان الحقيقي وكان كل ج ب بالامكان الحقيقي انتج على ما
نبينه بعد ان بعض ب ا بالامكان الحقيقي فامكن ان لا يكون ا
وهو بالضرورة ا هذا خلف ولنبين هذا بوجه اخر اقرب الى
الافهام فنقول انه اذا كان كل ب ا بالضرورة اي كل ما يقال
له ب فذلك الشيء دايما هو ا مثلا اذا قيل له ب كان دايما
ا لا دوام موصوفا بانه ب فان الضرورة التي انما نعتبر في هذه
الاشكال غير هذه وقد بينا ما بل ما دام ذات ج الموصوفة بانها
ب موجودة فاذا صار ج ما ب فانه يكون قبل كونه ب ا
وكذلك بعد كونه وبعد زوال ب عنه والمثال لتقرير هذا قولنا
كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك فهو جسم بالضرورة فكل
انسان جسم بالضرورة واما اذا كانت الكبرى سالبة ضرورية
فالمشهور انه ينتج ممكنة عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطلقة
والحق ان النتيجة ضرورية دائما لما بيناه **في اختلاط الممكنتين في الشكل
الثاني** لا قياس في الشكل الثاني من ممكنتين فانه يمكن ان يكون
طبيعتان تحمل احداهما على الاخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب
عن احداهما شيء بالامكان ويوجب على الاخرى ويمكن ان يكون
كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس ثم لكن الحد
الاوسط في جميع ذلك الحركة ولا يمكن ان يتعين بالعكس لان هذه

الممكنة لا تنعكس ولا يمكن ان يبين بالخلف لان القياسات التي
نظرد اليها الخلف مختلط بالضروريات التي لم يعلم بعد واذا علمت
لم ينتج شيئا ما من المقدمات تعرفه بالتجربة **في اختلاط الممكن والمطلق في
الشكل الثاني**. واما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالمشهور
ان السالبة اذا كانت مطلقة كلية يمكن عكسها وقيل ان كانت
جزئية يمكن الافتراض منها فانه يكون من اختلاطهما قياس ينتج
نتيجة ممكنة عامة على ما قيل في الشكل الاول والا لم ينتج والحق انه
لا قياس من ممكنة ومطلقة في الشكل الثاني الا ان لا يوخذ المطلقة الا
بحيث تصح ضرورية فح يكون اختلاط اخر في الحقيقة ويبين لك
هذا بما قلناه في الاختلاط من الممكنتين والاختلاط من المطلقتين في
هذا الشكل ومن امثلة ذلك كل انسان متحرك بالامكان ولا حيوان واحد
بمتحرك مطلقا كما استعمله المعلم الاول **في اختلاط الممكن والضروري
في الشكل الثاني**. واما اختلاط الممكن والضروري في
الشكل الثاني فالمشهور انه لا يفرق بينه وبين الاختلاط في الاول الا
في حال تضعيف النتيجة كما فرق في الشكل الاول. واما الحق فهو ان النتيجة
دائما ضرورية سالبة ولو عن سالبتين او عن موجبتين او كيف كان بعد
ان يكون الكبرى كلية وبيان ذلك مثل بيان اختلاط المطلق و
الضروري في هذا الشكل **في اختلاط الممكنتين في الشكل الثالث**
واما الممكنتان في الشكل الثالث فقد يكون منهما قياس اذا كان احدهما
كلية وتنتج دائما ممكنة حقيقية وبيان ذلك اما في ما يرجع الى
الاول بعكس واحد فبالعكس. واما فيما يرجع الى الاول بعكسين. ولكن

يحتاج

يحتاج في انتاج المطلوب الى عكس ثان او فيما لا يرجع الى الاول فبالافتراض
لان عكس النتيجة الاولى وان كانت يكون ممكنة فانها يكون ممكنة
عامية لا يلزم من ذلك ان لا يكون ضرورية **في اختلاط الممكن
والمطلق في الشكل الثالث**. واما اختلاط الممكن والمطلق
في الشكل الثالث. فالمشهور انهما اذا كانتا موجبتين. فالنتيجة
ممكنة حقيقية لا محالة لانك يمكنك ان تجعل المطلقة صغرى
فينتج الممكنة ولو بعكس ثان. واما ان كانت احديهما سالبة
والمطلقة موجبة فحكمها حكم الموجبتين لان السالبة الممكنة موجبة
في القوة فلا تغير من انتاج الممكن شيئا وان كانت السالبة مطلقة
فلا يكون في الاول الا كبرى فينتج ممكنة عامية فربما كانت حقيقية
وربما كانت ضرورية. واما الحق فهو ان النتائج كلها ممكنة وان كانت
المطلقة صرفة فممكنة حقيقية وان كانت غير صرفة فممكنة عامية ويبين
ذلك اما بعكس واحد واما بالافتراض فيما سوى ذلك. **في اختلاط
الممكن والضروري في الشكل الثالث**. واما اختلاط الممكن
والضروري في الشكل الثالث فالمشهور على ما قيل في الاختلاط
الاول الا في حال تضعيف النتيجة واما المحقق من الراي فيوجب
ان النتيجة تتبع الكبرى ويبين ذلك في واحدي العكس بالعكس وفي
ذي العكسين بالافتراض **في القضايا الشرطية** قد قلنا في القياسات
الحملية مطلقة ومنوعة ومتفقة الجهات ومختلفة وبقي علينا ان نذكر
القياسات التي تنتج مطلوبا شرطية بالاقتران فان الشرطيات قد
تطلب كما تطلب الحمليات ولنذكر اولا فصولا تعين في تحقيق

المقدمات الشرطية فيقول ليس الايجاب والسلب انما هما في الحمليات
فقط بل في الاتصال والانفصال فانه كما ان الدلالة على وجود الحمل
ايجاب في الحملي كذلك الدلالة على وجود الاتصال ايجاب في المتصل
كقولنا اذا كان كذا كان كذي والدلالة على وجود الانفصال ايجاب
في المنفصل كقولنا اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا وكما ان
الدلالة على رفع وجود الحمل سلب في الحمل كذلك الدلالة على رفع الاتصال
كقولنا ليس اذا كان كذا كان كذا او رفع الانفصال كقولنا
ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا سلب في المتصل والمنفصل
وكل سلب هو ابطال الايجاب ورفعه والايجاب والسلب في الاتصال
والانفصال قد يكون محصورا كليا وجزئيا وقد يكون مهملا فانك
اذا قلت اذا كان كذا كان كذا واما ان يكون كذا واما ان يكون
كذا واذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا وليس اما ان يكون
كذا واما ان يكون كذا فقد اهملت واما اذا قلت كلما كان
كذا كان كذا او دائما اما ان يكون كذا او يكون كذا فقد حصرت
حصرا كليا موجبا وان قلت ليس البتة اذا كان كذلك كان كذا
او ليس البتة اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فقد حصرت حصرا
كليا سالبا واذا قلت قد يكون اذا كان كذا كان كذا او قد يكون
اما كذا واما كذا فقد حصرت حصرا جزئيا موجبا وان قلت قد
لا يكون اذا كان كذا كان كذا او ليس كلما كان كذا كان كذا
او قلت قد لا يكون اما كذي واما كذي او ليس دائما اما كذا
واما كذي فقد حصرت حصرا سالبا جزئيا والجزء الاول من كل

شرطي

شرطي الذي يقترن به حرف الشرط وينتظر جوابه يسمى مقدما
والثاني يسمى تاليا وكل واحد منهما في نفسه قضية وقد يكون كل
واحد منهما حملية وقد يكون شرطية متصلة ومنفصلة وقد
يكون محصورة ومهملة وسالبة وموجبة وليس سلب
الشرطية وايجابها وحصرها واهمالها تابعا للمقدم والتالي بل
للشرط فانك اذا قلت اذا كان ليس اب فليس ب ج
فالمقدمة موجبة وان كان المقدم والتالي سالبتين وانما كانت
موجبة لانك اوجبت الاتصال وعلى هذا فقس غيره في المقدمة
الشرطية الواحدة والكثيرة والمقدم في الشرطي المتصل
قد يكون قضايا كثيرة ومع ذلك فقد يكون المقدمة واحدة
كقولك اذا كان كذا وكان كذا فح يكون كذا
واما اذا كان التالي قضايا كثيرة فان المقدمة المتصلة لا يكون
واحدة كقولنا اذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ويكون كذا
فان هذه ثلث مقدمات فان كل واحد مما ذكر في التالي تالي
بنفسه كما تقول زيد هو حيوان وابيض وضحاك فهذه ثلث مقدمات
او ثلث قضايا حملية في الشرطيات المحرفة وقد تستعمل مقدمات
متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ج د
ويكون اب معناه ان كان اب فلا يكون ج د ومثل
قولك لا يكون ج د او يكون اب فهو كقولك اما ان لا يكون
ج د واما ان يكون اب فهذا القدر كاف للذكي في تفهم
المقدمات الشرطية فلنشرع في ذكر اقترانها في القياسات

الاقترانية من المتصلات اما الاقتران الكائن من المتصلات
فاما ان يكون بان يجعل مقدم احدهما تالي الاخر او يشتركان
في التالي او يشتركان في المقدم وذلك على قياس الاشكال الحملية
والشرايط فيها واحدة والنتيجة شرطية تحصل من اجتماع المقدم
والتالي اللذين هما كالطرفين اما كلية واما جزئية واما سالبة
واما موجبة على قياس ما مر في الحمليات في القياسات
الاقترانية من المنفصلات واما الاقترانات بين المنفصلات فلا يمكن
في جزء تام بل يكون في جزء غير تام وهو جزء تال او جزء مقدم
ويكون ح على هذا القياس اما ان يكون هذا العدد زوجا واما
ان يكون هذا العدد فردا ويأخذ الزوج حدا اوسط ونضيفه لاجزاء
الانفصال في المنفصلة الثانية فنقول وكل زوج اما زوج الزوج
واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد ثم تترك في النتيجة الاوسط
ويأخذ هكذا فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما زوج الفرد
واما زوج الزوج والفرد فهذا هو المثال واما شرايط الانتاج
فيجب ان يكون الصغرى وهي مثل المنفصلة الاولى موجبة
كانت جزئية او كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا فيه و
الانفصال في الكبرى كليا وعليك ان تعد قرائنه وقد يرد على
غير هذا الشكل الا ان ذكره بالمبسوطات من الكتب اولى فانه
ابعد من الطباع وبالجملة ليعلم انا انما نورد من الاقترانات الشرطية
كلما انتاجه لايح عن قريب ومناسب للطباع في الاستعمال واما
ما دق عن ذلك فذكره في كتاب الشفاء وفي كتاب اللواحق واما الاقتران

من شرطي

من شرطي متصل وحملي على ان الحملي يشارك تالي المتصل والحملي
مكان الكبرى ليذهب المشترك فيه ويبقى النتيجة من المقدم و
من جزوي التالي والحملي اللذين هما كالطرفين في حدود وهما مثاله
ان كان اب فكل جد وكل ده ينتج فان كان اب فكل
جه فان كان الاوسط موضوع الحملي محمول التالي على حسب ما ذكرناه
ومثلناه فانا نسمي ذلك الشكل الاول وشريطته في الانتاج ان المتصلة
ان كانت موجبة فيجب ان يكون الحال بين التالي والحملي كالحال بين
مقدمتي الحمليات في الشكل الاول ويكون نتيجتهما لو افرد التالي
نتيجة القياس من المقدم مهما كان مقدما بحاله واما ان كانت المتصلة
سالبة فالتاليف منها من جملة ما لا نذكره في هذا الكتاب وعليك ان
تعد قرائنه واما الذي نسميه بالشكل الثاني من هذا الباب فهو اذا
كانت النسبة بين التالي والحملي الكبرى كنسبة مقدمتي الشكل الثاني
في الحمليات مثلا ان نقول ان كان اب فكل جد ثم نقول
لا شيء من ه د وان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل
في الحمليات والنتيجة على ما قلناه يعني ان كان اب فلا شيء
من جه وان كانت المتصلة سالبة فله حكم آخر نذكره في
غير مثل هذا الكتاب واما القراين فعدها انت بنفسك واما الذي
نسميه بالشكل الثالث في هذا الباب فذلك اذا كانت
النسبة منهما على ما في الثالث من الحمليات فان كانت المتصلة
موجبة فالشرط كما في الحمليات وان كانت المتصلة سالبة
فحكمه مذكور في الكتب المبسوطة واما القراين فعدها انت بنفسك

وان حصل في مثل هذا الاقتران الحملي مكان الصغرى حدثت اشكال
ثلثة على تلك الصفة فالشكل الاول ان كانت متصلة موجبا فالشرط
فيه كالشرط في الحمليات وان كان سالبا فحكمه مذكور في كتب اخرى
ومثاله كل ج ب واذا كان د ه فكل ب ا ينتج فاذا كان
د ه فكل ج ا الشكل الثاني منه اما ان كان المتصل موجبا فالشرط
كما كان في الثاني من الحمليات وان كان سالبا فحكمه مذكور
في كتب اخر واما الشكل الثالث فلا يغادر في شرطيته ما قيل
في ثالث الحمليات ان كانت المتصلة موجبة واما هذه الاقترانات
بعينها من جانب المقدم فهي اقل استعمالا في العلوم والاولى
ان نذكر حالها في الكتب المبسوطة وقد يقع بين المنفصل وبين الحملي
الواحد اقتران والطبيعي منه ان يكون الحملية هي الصغرى ويكون
موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال كله ويكون الشرطية
كلية وعلى قياس الشكل الاول كقولك كل كثير كم معدود وكل
معدود اما زوج واما فرد فكل كثير اما زوج واما فرد ويكون
تأليفها اربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى
ويكون حمليات بعدد اجزاء الانفصال ويكون شيء مشترك
لكل حملي مع كل جزء ويكون جميع اجزاء المنفصل مشتركة في حد
وح اما ان يكون على سبيل تأليف الشكل الاول ويسمى الاستقراء
التام كقولك كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون
نباتا واما ان يكون جمادا وكل حيوان جسم وكل نبات جسم
وكل جماد جسم فاذا كل متحرك جسم ويجب ان يكون المنفصلة

واجزاؤها موجبة والحمليات كليات وقد يكون على سبيل الشكل
الثاني والشرط بين اجزائه واجزاء الحمليات هو الشرط الكائن بين
حمليتين في الشكل الثاني ولا يكون على سبيل الشكل الثالث
وقد يقع بين متصل ومنفصل اما في جزء تام وينبغي ان يكون
المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحدا منهما لا محالة كلية
وما لم يكونا كليتين لم يكن النتيجة كلية فيجوز ان يقال انه ينتج متصلة
ويجوز ان يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج على
وجهين اما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود او
منفصلة هكذا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وانت
تعرف ضروبه واما في جزء غير تام فيجب في الطبيعي منه ان يكون محمول
التالي موضوعا في اجزاء الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج الانفصال
على الباقي من التالي ويكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله ان كان
هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فهو اما زوج واما فرد ينتج انه
ان كان هذا الشيء كثيرا فهو اما زوج واما فرد وانت تعرف ضروبه وكل
اقتران امكن بين حملية وشرطية فان مثله يمكن بين متصل وبين تلك
الشرطية اذا كان جزء والشرطي متصلا مثل المتصل فيشاركه في مقدم
او تال ويجب ان نقنع هاهنا بما اوردناه واما الاستقصاء فيجده في الكتب
البسط **في القياس الاستثنائي** القياس الاستثنائي مؤلف
من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع او رفع لاحد جزئيها ويجوز
ان يكون حملية وشرطية وهي التي تسمى المستثناة فالمستثناة يلزمها

النتيجة والشرطية الموضوعة تدل على اللزوم او العناد والمستثناة من
قياس شرطية متصل اما ان يكون من المقدم فيجب ان يكون عين المقدم
لينتج عين التالي كقولنا ان كان زيد يمشي فهو يحرك قدميه لكنه يمشي
فهو يحرك اذا قدميه وان كان من التالي فيجب ان يكون نقيضه
لينتج نقيض المقدم كقولك لكنه ليس يحرك رجليه ينتج فاذا ليس يمشي
ويكون استثناء نقيض المقدم وعين التالي لا ينتج شيئا يبين لك بالاعتبار
واما اذا كانت الشرطية منفصلة فان كانت ذات جزئين فقط
موجبتين فايهما استثنيت عينه انتج نقيض الباقي وايهما استثنيت
نقيضه انتج عين الباقي مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه
زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد و
لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كان احد الجزئين او كلاهما سالبا لم
ينتج الا بالاستثناء النقيض كقولك اما ان لا يكون هذا الشخص حيوانا
واما ان لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات ولكنه نبات فليس
بحيوان وكذلك اما ان يكون عبد الله في البحر واما ان لا يغرق فانما ينتج
هذا باستثناء النقيض ايضا وستعلم ان استثناء العين لا يفيد في شيء
من ذلك وان كانت المنفصلة ذات اجزاء كثيرة متناهية فايها
استثنيت نقيضه انتج البواقي على انفصالها وايها استثنيت عينه انتج
نقيض البواقي ولا ينتج لك عين واحدة منها الا استثناء نقيض الجميع
غيره واما اذا كانت الاجزاء بلا نهاية فلا يفيد استعماله مثل ان يجعل
محمولات الاجزاء الالوان الغير المتناهية او شيئا مما اشبه ذلك
في القياسات المركبة واما القياسات المركبة فقد يكون استثنائيات

وقد يكون

وقد يكون اقترانيات وليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب
والنتيجة في كل قياس شيئا واحدا بل ذلك يسمى تكثير القياس
وانما تركيب القياس ان يكون القياسات الحملية المجموعة اذا حللت
الى افرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيئا آخر الا ان نتائج بعضها
مقدمات لبعض وقد انحصرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس
القريب من المطلوب الاول قياسا من مقدمتين وانما دخلت
القياسات لتبيين المقدمات وربما اختلط بها استقراء وتمثيل
وغير ذلك وسنذكر الاستقراء والتمثيل وتركيب القياس قد يكون
موصولا وهو ان لا تطوى فيه النتائج بل يذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة
مقدمة كقولك كل ج ب وكل ب ه فكل ج ه وكل ه د
فكل ج د وعلى هذا القياس واما المفصول فهو الذي فصلت عنه النتائج
فلم تذكر كقولك كل ج ب وكل ب ه وكل ه د فكل ج د والقياس
الذي زاده المحدثون في الشرطيات الاستثنائية هو قياس واحد
مركب واخذوه على انه مفرد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر والشمس طالعة فاذا
الاعشى يبصر ههنا قد طويت نتيجة وهي بالقوة استثناء وهي
فالنهار موجود ومن تلك النتيجة يلزم هذه النتيجة **في اكتساب
المقدمات** واما اكتساب المقدمات فذلك بان تضع حدي
الشيء المطلوب عليه وتأخذ خاص كل واحد منهما وحده وما يلحق كل
واحد منهما من الاجناس واجناسها وفصولها والفصول الخاصية به و
العوارض اللازمة وغير اللازمة وترتقي في ذلك وتستكثر

ما يمكنك ونطلب ايضا ما يحمل عليه كل واحد منهما ونطلب ما لا يحمل
على كل واحد منهما ونضع كل جملة على حدة ففي الايجاب الكلي ننظر
انه هل في جملة ما يحمل على الموضوع شيء هو في جملة ما يوضع للمحمول
وفي السلب الكلي ننظر هل نجد في لواحق الموضوع شيئا لا يلحقه
المحمول او هل نجد في لواحق احد الطرفين ما لا يلحق الآخر وفي الايجاب
الجزوي ننظر هل في ملحوقات احد الطرفين ما هو ملحوق الآخر او
في لواحقه لا لكله ما يلحق الآخر وفي السلب الجزوي ننظر هل في
ملحوقات احد الحدين ما لا يلحقه الآخر او في لواحق بعض احد
الطرفين ما لا يلحق الآخر **في تحليل القياس** وتحليل القياس
هو ان تميز المطلوب وتنظر في القول المنتج له هل تجد فيه شيئا
يشاركه فان وجدت فانظر هل هو محموله او موضوعه فاذا وجدت
فقد وجدت فقد وجدت الصغرى والكبرى ووجدت الاوسط
ثم انظر الى ان المطلوب باي شكل يبين فضم الى الاوسط الطرف
الثاني من المطلوب على هيئة ذلك الشكل وذلك الضرب فان كنت
وجدت المقدمتين بالفعل فذلك اسهل وراع ان كان هناك
تركيب متدرج من نتيجة الى نتيجة قبلها حتى يبلغ القياسات الاولى
وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة فاشتغل بالمعنى واقصد
المعنى وربما كان في احدهما اسم وفي الآخر اسم آخر او كان في الآخر
قول فيجب ان تراعي جميع ذلك فراع الفرق بين العدول و
السلب فلا تاخذ الموجبة المعدولة على انها سالبة **فصل**
في استقراء النتائج التابعة للمطلوب الاول كل نتيجة فانها تستتبع

مطلب

عكسها

عكسها وعكس نقيضها وجزئيها وعكس جزئيها ان كان لها عكس
وعكسها جزئي وكل قياس فانه يستتبع الحكم بالاكبر على جميع موضوعات
الاصغر استتباعا كانه بالفعل هو بعينه وهذا اذا كان في الشكل
الاول **شيء ان المقدمات الصادقة يلزم منها النتيجة
الصادقة** ولا ينعكس وقد ينتج المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة
فمن الحق انه ان كان القياس صحيح التاليف صادق المقدمات
وجب ان يكون النتيجة صادقة ولكن ليس اذا استثني نقيض
المقدم فيقبل لكنه كاذب المقدمات او فاسد التاليف انتج
نقيض التالي وسواء انه يجب ان لا ينتج نتيجة صادقة ومثال هذا
انك اذا قلت كل انسان حجر وكل حجر حيوان انتج ان كل انسان
حيوان وهذا صدق ولكن الكذب اما ان يكون في الصغرى او في
الكبرى فان كان في الكبرى فاما ان يكون في مقدمة جزئية واما
ان يكون في مقدمة كلية واذا كان في مقدمة كلية فاما ان يكون
الكذب في الكل حتى يكون ضد المقدمة صادقا واما ان يكون
في الجزء حتى لا يكون ضد المقدمة صادقا بل نقيضها مثال الاول كل
انسان حجر ومثال الثاني كل انسان كاتب فان كان الكاذب
في الشكل الاول مقدمة واحدة هي الكبرى وكانت كاذبة بالكلية
لم يمكن ان ينتج صادقة وذلك لان نتيجتها ان كانت صادقة
ثم وضع ضد الكبرى انتج القياس مقابل تلك النتيجة وصادقا وهذا
محال واما ان كانت كاذبة بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق
واما اذا كانت الصغرى كاذبة او كلاهما كاذبتين او في شكل آخر

مقدمتين ينتج الصدق عن الكذب كيف كان ويجب ان تستخرج ذلك
انت بنفسك **في بيان الدور** واما بيان الدور فهو ان تأخذ النتيجة
وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الثانية وانما يمكن هذا اذا
كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية تنعكس بلا تغير الكمية
وذلك في الموجبة مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك
فكل انسان ضحاك وايضا كل انسان ضحاك وكل ضاحك متفكر
فكل انسان متفكر وايضا كل متفكر ضاحك وكل ضحاك انسان فكل
متفكر انسان وايضا كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل
متفكر ضحاك وايضا كل ضحاك انسان وكل انسان متفكر فكل ضحاك
متفكر وايضا كل ضحاك متفكر وكل متفكر انسان فكل ضحاك انسان
وعلى هذا القياس واما اذا كانت المقدمة سالبة فالعكس فيها بحسب
بيان الدور ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا تسلب
عن غيره كما يكون في الايجاب الموجب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب
على غيره كقولك لا شيء من الجواهر بعرض فيعكسه وتقول وما ليس بعرض
فهو جوهر واذا امكن في السلب هذا العكس امكن الدور مثل قولك كل
انسان جوهر ولا شيء من الجواهر بعرض فلا شيء من الناس بعرض ثم
تقلب هذه السالبة الى موجبة معدولة فتقول كل انسان ليس بعرض
وما ليس بعرض فهو جوهر وكل انسان جوهر ثم اليك ان تتعرف ان
الدور لكل مطلوب وفي كل شكل كيف يكون **فصل في عكس القياس**
واما عكس القياس فهو ان يأخذ مقابل النتيجة بالضد او النقيض ويضاف
الى احدى المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى احتيالا في الجدل المنع

القياس بتغيير اسم بعض حدود النتيجة لئلا يفطن مثلا ان كان القياس
ان كل ج ب وكل ب ا فانتج كل ج ا فقلت لا شيء من ج ا
وكل ج ب فلا شيء من ا ب فلا شيء من ب ا فقد ابطلت الكبرى او قلت
لا شيء من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب فقد ابطلت الصغرى فيجب
ان تمتحن هذا في كل شكل وكل ضرب وباعتبار الضد والنقيض **فصل
في قياس الخلف** قياس الخلف هو الذي يبين فيه المطلوب من
جهة تكذيب نقيضه فيكون هو بالحقيقة مركبا من قياس اقتراني ومن
قياس استثنائي مثاله ان لم يكن كل ا ب حقا فنقيضه وهو ليس كل
ا ب حق لكن كل ج ب فهذا الاقتران من شرطي متصل وحملي ومن
حمله ما سلف ذكره ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تجعل
النتيجة مقدمة وتستثني لكن كل ا ج وهو نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
وهو ان كل ا ب وهذا هو صورة قياس الخلف وصورة استقامته
بالشرطيات وان كان اكثر الناس يتحير في تحليله وقياس الخلف
مشابه لعكس القياس لانه يؤخذ فيه نقيض مطلوب ما وتقرن به مقدمة
مسلمة فينتج ابطال مسلم فلو انا اخذنا نقيض نتيجة قياس الخلف
مع المقدمة المسلمة لانتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال كل ا ج
وكل ج ب لانتج كل ا ب فكل قياس خلف ذا عكس صار مستقيما ويفترق
قياس الخلف وعكس القياس فان عكس القياس هو بعد قياس معمول
واما قياس الخلف فهو مبتدأ وان كان بالقوة عكسا لقياس الاستقامة
فانظر الان ان كل مطلوب ما نقيضه وكيف يمكن ان تقرن به
مقدمة لينتج محالا وفي اي شكل يمكن ذلك **في القياس الذي من مقدمات**

متقابله القياس الذي من مقدمات متقابلة هو قياس مؤلف
من مقدمتين مشتركتين في الحدود ومختلفتين بالكيف ولكن انما يروج
بان يبدل الاسم في بعض الحدود حتى لا يفطن فلا يقال فيه مثلا ان
الانسان ضاحك والانسان ليس بضاحك ولكن يقولون بعد قولهم
ان الانسان ضاحك ان البشر ليس بضاحك ونتيجة هذا القياس
هو ان الشيء ليس نفسه مثلا ان الانسان ليس ببشر وانما يستعمله المغالطيون
على سبيل التبكيت وربما استعمل على سبيل الجدل اذا كان الخصم
متناقض في ماخذه بان تسلم منه مقدمة ثم تسلم منه مقدمات اخرى
تنتج نقيض تلك المسلمة فيوخذ النتيجة ونقيضها الاول المسلم ونعمل
قياس من متقابلتين ينتج ان الشيء ليس هو **فصل في المصادرة
على المطلوب الاول** المصادرة على المطلوب الاول هو ان
يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس يراد فيه انتاجه كمن يقول
ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك والكبرى
ههنا والنتيجة شيء واحد ولكن ابدل الاسم احتيالا لايهام المخالفة فاي
مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون
طرفاها معنى واحدا اذا اسمين مترادفين كما كنا قلنا ان الانسان
بشر وهو كقولك ان الانسان انسان هذا اذا كانت المصادرة
على المطلوب الاول بقياس واحد واما في الاكثر فانما يقع ذلك في
قياسات متركبة متتالية بان يكون المطلوب يبين بمقدمة تلك
المقدمة انما تبين بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان
ابعد كان من القبول اقرب ثم تامل انه كيف يمكن في كل شكل

فی انه

**في انه كيف يمكن ان يعلم الشيء ويجهل معا وكيف يعلم الشيء ويظن به
مقابل ما يعلم الانسان انه واحد** قد يعلم الشيء بعلم لا يخفيه بل يعمه
وغيره ويجهله فيما يخفيه فلا يعلمه البتة او يعتقد في خاصه رايا او ظنا باطلا
وهو لا يشعر مثل ان يكون الانسان يعلم ان كل اثنين هو عدد زوج
ولا يعلم ان الاثنين الذين في يدي زيد هو زوج او ليس بزوج
وربما ظنه فردا لانه لا يعلمه اثنين او عندما يعلمه اثنين ليس يخطر
بباله ان كل اثنين زوج وهذا الجهل لا يناقض فيه لانه انما علم ان
كل شيء يكون اثنين فهو زوج ولم يعلم ان كل اثنين زوج ومهما
علم ان هذا الشيء اثنان علم ح انه زوج بعلمه الاول الكلي فيكون
هذا علما كليا فلا يناقضه الجهل الجزئي وقد يمكن ان يعلم الشيء بالقوة
ويجهله بالفعل بان يكون ليس انما يعلم المقدمة الكبرى الكلية بل
الصغرى ايضا ولا يعلم النتيجة وذلك لان العلم بهما شيء غير العلم
بالنتيجة ولكنه علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق بل اذا اقترنا
بالفعل عند الذهن واما اذا كانا معلومين على الافتراق ولم يقترنا
بعد او لم يخطرا بالبال معا موجهين نحو النتيجة فليسا علة بالفعل و
لا يلزم معلولهما وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان يعلم
ان كل بغلة عاقر علما على حده ويعلم ايضا ان هذا الحيوان بغلة ويراه
منتفخ البطن فيظن انه حامل ولو اقترن عنده العلمان معا لما كان
يظن هذا الظن وقد يمكن ان يتناقض الفكر والوهم فان الوهم
يتبع الحس فكل شيء خالف المحسوس فان الوهم اما ان يمنع وجوده
واما ان يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات فلهذا ما كنا نعقل

ان الكل بشاه لا الى ملأ ولا الى خلا ولكنا لا نتصور فى انفسنا ابدا الا ملا او خلا بعد ملا بلا نهاية ونعقل ان للكل مبدأ غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو فى جهة لكن الوهم يوجب وجوده على احد هذه الاحوال ولا يكاد يمكنه التخلص منها **فصل فى الاستقراء** • الاستقراء هو حكم على كلى لوجود ذلك الحكم فى جزئيات ذلك الكلى اما كلها وهو الاستقراء التام واما اكثرها وهو الاستقراء المشهور فكانه يحكم بالاكبر على الواسطة لوجود الاكبر فى الاصغر ومثاله ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة لان كل حيوان طويل العمر فهو مثل انسان وفرس وثور فالانسان والفرس والثور قليل المرارة ومن عادتهم ان لا يذكروا على هذا النظم بل يقتصرون على ما هو كالصغرى او ما هو كالكبرى **فصل فى التمثيل** • واما التمثيل فهو الحكم على شىء معين لوجود ذلك الحكم فى شىء آخر معين او اشياء اخر معينة على ان ذلك الحكم كلى على المعنى المتشابه فيه فيكون المحكوم عليه هو المطلوب والمنقول منه الحكم هو المثال والمعنى المتشابه فيه هو الجامع والحكم مثاله ان العالم محدث لانه جسم مؤلف فشابه البناء والبناء محدث فالعالم محدث فههنا عالم وبناء وجسمية ومحدث **فصل فى الضمير** • الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى اما لظهورها والاستغناء عنها كما جرت العادة به فى التعاليم كقولك خطا اب اج خرجا من المركز الى المحيط فينتج انهما متساويان وقد حذفت الكبرى واما لاخفاء كذب الكبرى اذا صرح بها كلية كقول الخطابى هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذا خاين مسلم للثغر ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خاين لشعر بما ينقض

به

به قوله ولم يسلم **فصل فى الرأى** • الرأى مقدمة محمودة كلية فى ان كذا كاين او غير كاين وموجود او غير موجود وصواب فعله او غير صواب وتوجد دائما فى الخطابة مهملة • واذا عمل منها قياس ففى الاغلب يصرح بتلك المقدمة على انها كبرى ويطوى الصغرى كقولك الحساد يعادون والاصدقاء ينصحون • **فصل فى الدليل** • الدليل فى هذا الموضع قياس اضمارى حده الاوسط شىء واحد اذا وجد للاصغر تبعه وجود شىء آخر للاصغر دائما كيف كان ذلك التبع ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمته ومثاله قولك هذه المرأة ذات لبن فهى اذا قد ولدت وربما سمى هذا القياس نفسه دليلا وربما سمى به الحد الاوسط **فى العلامة** • واما العلامة فانها قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان المنتج منه من موجبتين فى الشكل الثانى كقولك هذه المرأة مصفار فهى اذا حبلى واما اخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان المنتج من الشكل الثالث كقولك ان الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا **فصل فى القياس الفراسى** • اما القياس الفراسى فانه يشبه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة بدنية توجد للانسان المتفرس فيه وللحيوان آخر غير ناطق ويكون من شان تلك الهيئة ان تتبع مزاجا يتبعه خلق فانه اذا سلم ان الهيئات البدنية تتبع الامزجة والمواد وتتبع تلك الامزجة اخلاق ما فيكون الامزجة والمواد علة للهيئة وللخلق والهيئة والخلق معلولان له فى البدن وذلك فى النفس ويكون حده

اربعة حدود والتمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعالى الموجودة لهما وهو
معنى مسلم والشجاعة الموجودة للاسد فى الاسد مسلمة ولزيد بالحجة
بعد ان تتبع اصناف الحيوان المشارك للاسد فى الاخلاق فكان
كلما شاركه فى الشجاعة شاركه فى هذه الهيئة ويخالفه كثيرا فى خلق
اخر كالكرم المنسوب اليه الذى يخالفه فيه النمر وتشاركه فى عظم
الصدر والشجاعة وما لا شاركه فى الشجاعة لا شاركه فى هذه وان
شاركه فى خلق اخر كالكرم فيقال ان فلانا عريض الصدر وكل
عريض الصدر شجاع لان الاسد عريض الصدر وشجاع • فصل
فى التصور والتصديق • كل علم فانه اما تصور لمعنى ما واما تصديق
وربما كان تصور بلا تصديق مثل من تصور قول القائل ان الخلاء
موجود ولا يصدق به ومثل من تصور معنى الانسان وليس له فيه
ولا فى شىء من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق وتصور
فاما مكتسب ببحث ما واما واقع ابتداء والذى يكتسب به التصديق
هو القياس وما شبهه من الامور التى ذكرناها والذى يكتسب به
التصور فهو الحد وما شبهه من الامور التى سنذكرها وللقياس
اجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد اجزاء متصورة وليس يذهب
ذلك الى غير نهاية حتى تكون تلك الاجزاء انما يحصل العلم بها بالاكتساب
من اجزاء اخرى هذا شانها الى غير نهاية ولكن الامور تنتهى الى مصدقات
بها ومتصورات بلا واسطة ولنعد المصدق بها بلا واسطة • فى المحسوسات
المحسوسات هى امور اوقع التصديق بها الحس كقولك الثلج ابيض
او كقولك ان الشمس نيرة • فى المجربات المجربات هى امور اوقع التصديق

بها الحس بشركة من القياس وذلك انه اذا تكرر فى احساسنا وجود
شىء لشىء مثل الاسهال للسقمونيا والحركات المرصودة للسماويات
تكرر ذلك منا فى الذكر واذا تكرر ذلك منا فى الذكر حدث
لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو انه لو كان هذا
الامر كالاسهال مثلا عن السقمونيا اتفاقيا عرضيا لا عن مقتضى
طبيعته لكان لا يكون فى اكثر الامر من غير اختلاف حتى انه ان
لم يوجد ذلك استندرت النفس الواقعة وطلبت سببا لما عرض
من انه لم يوجد واذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا
القياس اذعنت النفس بسبب ذلك التصديق بان السقمونيا
من شانها اذا شربت ان يسهل صاحبها • فى المتواترات المتواترات
هى الامور المصدق بها من قبل تواتر الاخبار التى لا يصح فى مثلها
المواطئة لا على الصدق ولا على الكذب لعرض من الاغراض بالضرورة
تصديقنا بوجود الامصار والبلدان الموجودة وان لم نشاهدها • فى المقبولات
المقبولات اراء اوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول اما
لامر سماوى يختص به او لراى وفكر قوى تميز به مثل اعتقادنا امورا قبلناها
عن ائمة الشرائع عليهم السلام • فى الوهميات الوهميات هى اراء اوجب اعتقادها
قوة الوهم التابعة للحس مصروفة الى حكم المحسوسات لان قوة الوهم لا
تتصور فيه خلافها ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهماء ما لم يصرفوا
عنه قسرا ان الكل ينتهى الى خلاء او يكون الملاء غير متناه ومثل تصديق
الاوهام الفطرية كلها ان كل موجود فيجب ان يكون متحيزا فى جهة وهذان
المثالان من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها العقل

مثل انه كما لا يمكن ان يتوهم جسمان في مكان واحد وجسم في وقت واحد
في مكانين فكذلك لا يوجد ولا يعقل وهذه الوهميات قوية جدا عند
الذهن والباطل منها انما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم و
كذلك لا يتميز في بادي الامر عن الاوليات العقلية ومشابهتها لانا اذا
رجعنا الى شهادة الفطرة كانت الفطرة تشهد بها شهادتها بالعقليات
ومعنى الفطرة ان يتوهم الانسان نفسه انه حصل في الدنيا دفعة
واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رايا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر امة
ولم يعرف سياسة لكنه شاهد المحسوسات واخذ منها الخيالات ثم يعرض على
ذهنه منها شيئا ويتشكك فيه فان امكنه الشك فالفطرة لا تشهد
به وان لم يمكنه الشك فهو مما توجبه الفطرة وليس كل ما توجبه فطرة الانسان
بصادق بل كثير منها كاذب وانما الصادق فطرة القوة التي تسمى عقلا
واما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذبا وانما يكون هذا الكذب
في الامور التي ليست بمحسوسة الذات بل هي مبادي للمحسوسات كالهيولى
والصورة بل العقل والباري او هي اعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة
والتناهي والعلة والمعلول وما اشبه ذلك فان العقل لما كان
يستدي من مقدمات يساعده عليها الوهم فلا يناقض في شيء منها
ولا ينازع ثم اذا انتهى الى نتايج مضادة لمقتضى فطرة الوهم اخذ
الوهم حينئذ في الامتناع عن تسليم الحق اللازم فنعلم ان هذه الفطرة
فاسدة وان السبب فيها ان هذه جبلة قوة لا يتصور شيئا الا على
نحو المحسوس وهذا مثل مساعدة الوهم للعقل في جميع المقدمات
التي انتجت ان من الموجودات ما ليس له وضع ولا هو في مكان ثم

امتناعه

امتناعه عن التصديق بوجود هذا الشيء ففطرة الوهم في المحسوسات
وفي الخواص التي لها من جهة ما هي محسوسة مصدقة يتبعها العقل بل هو
آلة للعقل في المحسوسات واما فطرتها في الامور التي ليست بمحسوسة
ليصرفها الى وجود محسوس فهي فطرة محسوسة كاذبة • في الذايعات
واما الذايعات فهي مقدمات وآراء مشهورة محمودة اوجب
التصديق بها اما شهادة الكل مثل ان العدل جميل واما شهادة
الاكثر واما شهادة العلماء او شهادة اكثرهم او الافاضل منهم فيما لا يخالف
فيه الجمهور وليست الذايعات من جهة ما هي هي مما يقع التصديق بها في
الفطرة فان ما كان من الذايعات ليس باولي عقلي ولا وهمي
فانها غير فطرية ولكنها متقررة عند الانفس لان العادة تستمر عليها
منذ الصبى وفي المواضعات الاتفاقية وربما دعا اليها محبة
التسالم والاصطلاح المضطر اليهما الانسان او شيء من الاخلاق
الانسانية مثل الحياء والاستيناس او سنن قديمة بقيت ولم تنسخ
والاستقراء الكثير او كون القول في نفسه ذا شرط دقيق بين
ان يكون حقا صرفا او باطلا صرفا فلا يفطن لذلك الشرط ويوخذ
على الاطلاق • واذا اردت ان تعرف الفرق بين الذايع والفطري
فاعرض قولك العدل جميل والكذب قبيح على الفطرة التي عرفنا
حالها قبل هذا الفصل وتكلف الشك فيهما تجد الشك متاتيا
فيهما وغير متات في ان الكل اعظم من الجزء وهو حق اولي
وفي ان الكل ينتهي عند شيء خارج خلاء او ملا وهو باطل وهمي
والاوليات والوهميات الفطرية ذايعة وربما عرض من الاسباب

ما يزيف من الوهميات فيخرجها عن الذايعات واما الذايعات
المحموده في بادي الراي الغير المتعقب فهي آرا اذا عرضت على
الاذهان العامية الغير المتنفعه او المتنفعه العاقله عرضا بغتة
اذعنت له واذا تعقبت لم يكن محموده كقول القايل يجب
ان ينصر اخاك ظالما او مظلوما وليس الشي الواحد ذايعا في البادي
بالقياس الى كل سامع بل الى نفس نفس **في المظنونات** والمظنونات
هي آرا يقع بها التصديق لا على الثبات بل يخطر امكان نقيضها بالبال
ولكن الذهن يكون اليها اميل فان لم يخطر امكان نقيضها بالبال
وكان اذا عرض نقيضه على الذهن لم يقبله الذهن ولم يمكنه فليس
بمظنون صرف بل هو معتقد فان قيل له مظنون فباشتراك الاسم
وكانه انما يقال ذلك لمعتقد غير حق او غير واجب او غير دايم الحقيقه
وما كان من المعتقدات غير حق او غير واجب القبول وكان لا
يخطر نقيضه بالبال لكنه اذا كلف اخطاره بالبال لم يجب ح
ان يحمد ويقبل وعاد شنعا او مشكوكا فيه بحسب الشهره فهو الذايع
في البادي وبذلك ينفصل من المظنون **في المتخيلات** المتخيلات
هي مقدمات ليست تقال ليصدق بها بل لتخيل شيئا على انه شي
آخر وعلى سبيل المحاكاه وتتبعه في الاكثر تنفير النفس عن شي او ترغيبها
فيه وبالجمله قبض او بسط مثل تشبيهنا العسل بالمره فتنفر عنه الطبع
وكتشبيهنا التهور بالشجاعه او الجبن بالاحتياط فيرغب فيه الطبع
في الاوليات الاوليات هي قضايا او مقدمات تحدث في الانسان
من جهه قوته العقليه من غير سبب يوجب التصديق بها الا ذواتها

والمعنى

والمعنى الجاعل لها مفصله هو القوه المفكره الجامعه بين البسايط على سبيل
ايجاب وسلب واحدثت البسايط من المعاني اما بمعونه الحس
والخيال او بوجه آخر في الانسان ثم الفها المفكره الجامعه فوجب
ان يصدق بها الذهن ابتداء بلا علة اخرى ومن غير ان يشعر ان
هذا مما استفيد في الحال بل يظن الانسان انه دايما كان عالما به ومن
غير ان يكون الفطره الوهميه تستدعي اليها على ما بيناه ومثال ذلك
ان الكل اعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء
ولا من شي آخر نعم قد يمكن ان يفيد الحس تصورا للكل وللاعظم
وللجزء واما التصديق بهذه القضيه فهو جبلة وما كان من الوهميات
صادقه على ما اوضحناه فهي في هذه الجمله **فصل في البرهان**
البرهان قياس مؤلف من يقينيات لانتاج يقيني واليقينيات
اما الاوليات وما جمع معها واما التجربيات واما المحسوسات
وقد فهمناها واما الذايعات والمقبولات والمظنونات فخارجه عن
هذه الجمله **في البرهان المطلق** البرهان المطلق هو برهان اللم
وبرهان الان اما برهان اللم فهو الذي ليس انما يعطيك علة اجتماع
طرفي النتيجه عند الذهن والتصديق به فقط حتى يكون فايدته ان يعتقد
ان القول لم يجب التصديق به بل يعطيك ايضا مع ذلك علة اجتماع
طرفي النتيجه في الوجود فيعلم ان الامر لم هو في نفسه كذى فيكون الحد
الاوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجه وعلة لوجود النتيجه لانه علة
للحد الاكبر اما على الاطلاق كقولك هذه الخشبه مثلا احالها
شي قوي الحراره وكل شي احاله شي قوي الحراره فهو محترق

فهذه الخشبة محترقة وامّا لا على الاطلاق بل علة لوجود ما للاصغر مثل
ان يكون الحد الاوسط نوعاً ما وله جنس وفصل وخاصة فيحمل
ذلك عليه اولا ويحمل بسببه على ما وضع تحته مثل قولنا كل متساوي
الساقين فهو مثلث وكل مثلث فانّ زواياه مساوية لقايمتين
في برهان الانّ وامّا برهان الانّ فهو الذي انما يعطيك علة اجتماع
طرفي النتيجة عند الذهن والتصديق فيعتقد انّ القول لم يجب التصديق
به ولا يعطيك انّ الامر في نفسه لم هو كذلك لانّ الحد الاوسط فيه
ليس علة للاكبر في ذاته لوجه ولكنه علة الوجود الحد الاكبر في الاصغر
وربما كان معلولاً له كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة فقد
احالها شي حارقاً فاذاً هذه الخشبة قد احالها شي حارق فالاحتراق
معلول لوجود الحد الاكبر في الاصغر وما كان هكذا فليسمّ دليلا
في مطلب هل مطلب هل يتعرف الايجاب والسلب وبالجملة التصديق و
هو امّا مطلب هل مطلقاً كقولنا هل الله موجود وهل الخلاء موجود
وانما يتعرف بهذا المطلب حال الشي في الوجود المطلق او العدم
المطلق وامّا مطلب هل مقيد كقولنا هل الله خالق البشر وهل
الجسم محدث فانما يتعرف هل الشي موجود على حال ما او ليس
في مطلب ما مطلب ما يتعرف التصور وهو امّا بحسب الاسم كقول
القايل ما الخلاء ومعناه ما المراد باسم الخلاء وهذا يتقدم كل مطلب
وامّا بحسب الذات كقولك ما الانسان في وجوده وهذا يتعرف
حقيقة الذات ويتقدمه الهل المطلق في مطلب لم ومطلب لم
يتعرف العلة لجواب هل وهو امّا علة التصديق فقط وامّا علة نفس

الوجود في مطلب الاي وامّا مطلب الاي فهو بالقوة داخل في الهل
المركب المقيد وانما يطلب التميز امّا بالصفات الذاتية وامّا بالخواص

فصل في الامور التي يلتئم منها امر البراهين الامور التي يلتئم منها
امر البراهين فهي ثلثة موضوعات ومسائل ومقدمات هي المبادي
والموضوعات يبرهن فيها والمسائل يبرهن عليها والمقدمات يبرهن
بها فلنتكلم اولا في المقدمات مقدمات البرهان مقدمات البرهان
يكون صادقة يقينية ذاتية وينتهي الى مقدمات اولية مقولة على
الكل كلية وقد يكون ضرورية الّا على الامور المتغيرة التي هي في الاكثر
على حكم ما فيكون اكثرية ويكون علل الوجود النتيجة فيكون مناسبة في الحمل
الذاتي الحمل الذاتي يقال على وجهين فانه امّا ان يكون المحمول ماخوذاً
في حدّ الموضوع مثل الحيوان في حدّ الانسان وامّا ان يكون المحمول ماخوذاً
في حدّه الموضوع او جنسه مثل الفطوسة التي يوجد في حدّ ما الانف
والمثلث الذي يوجد في حدّه السطح وانما كان هذا ذاتياً لانه خاص
بشي من موضوع للصناعة التي الشي في حملها فهو يتبع الشي او موضوع
صناعته من حيث هو هو ولا يكون دخيلا عليه غريبا في المقدمة
الاولية المقدمة الاولية يقال لها اولية من وجهين احدهما من جهة
انّ التصديق بها حاصل في اول العقل مثل انّ الكل اعظم من الجزو والثاني
من جهة انّ الايجاب فيها والسلب لا يقال على ما هو اعمّ من
الموضوع قولاً كلياً امّا الايجاب فمثل قولك انّ كل مثلث فزواياه
مساوية القائمتين فانّ هذا لا يحمل على ما هو اعمّ من المثلث حملاً كلياً
كالشكل وامّا ما هو اخص من المثلث مثل متساوي الساقين فقد

فقد بطل وبقي ما هو اعم منه كالمثلث ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين
واذا بطل المثلث لم يبق لما هو اعم من المثلث كالشكل هذا المعنى فاذا
ما بقي المثلث محمولا على شيء وجد هذا المعنى عن ذلك الشيء وسواء بقي ما هو
اخص منه او لم يبق واذا ارتفع المثلث المحمول على شيء ارتفع هذا المعنى
عن ذلك الشيء وان بقي له ما هو اعم من المثلث مثلا اذ ليس يحمل
على كليه ما هو اعم من المثلث والاولى فقد يكون اعم كالجنس وقد يكون
مساويا ولا يكون اخص **في المقول على الكل** المقول على الكل ههنا
غير الذي كان في كتاب القياس فان معنى المقول على الكل ههنا هو
ان يقال على كل واحد في كل زمان ما دام موصوفا بما وضع معه
لان كليات البرهان ضرورية لا تتغير والكلية ههنا اريد شريطة
فانه يحتاج ان يكون مقولا على كل واحد في كل زمان ومع ذلك
يكون قولا اوليا وشخصية الموضوع في الوجود لا تمنع كلية الحكم اذا
كان الموضوع في نفس تصوره قد يمكن ان يجعل لكثيرين وان كان
عاق من ذلك عائق غير معناه كالشمس لا كزيد **والضروري**
ههنا غير الضروري الذي كان في كتاب القياس فانه يعني ههنا
بالضروري ما كان المحمول دائما لما وضع موضوعا وان كان لا ما دام
موجودا بل ما دام موصوفا بما وضع له مثل قولنا كل ابيض فهو بالضرورة
ذو لون مفرق للبصر لا ما دام ذاته موجودا بل ما دام ابيض **في المناسب**
المناسب هو ان لا يكون المقدمات فيه من علم غريب كمن يستعمل
مثلا مقدمات الهندسة في الطب بل يكون من ذلك العلم بعينه او
من علم مناسبه لان المحمولات يجب ان يكون ذاتية والذاتي يكون

من

من ذلك العلم بعينه او من علم يشاركه في موضوعه بنوع ما على ما وضح
ولان المقدمات البرهانية علة للنتيجة والعلة مناسبة للمعلول
بوجه ما فلهذا اذا قال الطبيب ان الجرح المستدير لا يندمل الا ابطاء
من المزاوي لان الدايرة اوسع الاشكال لم يكن برهانا من الطب
في الموضوعات واما الموضوعات فهي الامور التي يوضع في العلم
ويطلب اعراضها الذاتية مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب
ومثل الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود
والواحد للعلم الالهي ولكل منها اعراض ذاتية تخصه مثل المنطق والاصم
للمقادير ومثل الشكل لها ومثل الزوج والفرد للعدد ومثل الاستحالة
والنمو والذبول وغير ذلك للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام
والنقصان والحدوث والقدم وما اشبهها للموجود وقد يكون
الموضوع واحدا مثل الجسم الطبيعي وقد يكون امورا كثيرة متجانسة
او متناسبة مثل الخط والسطح للهندسة **في المسائل البرهانية**
واما المسائل البرهانية فهي القضايا الخاصة بعلم علم المشكوك فيها
المطلوب برهانها وموضوعاتها اما موضوع العلم نفسه كقولنا كل
مقدار اما مشارك واما مباين واما موضوعه مع عرض ذاتي له كقولنا
كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان واما نوع
من موضوعه مثل قولك ان كل خط يمكن ان ينقسم بنصفين واما
نوع من موضوعه مع عرض كقولنا كل خط قام على خط فان الزاويتين
كذا واما عرض ذاتي له مثل قولنا كل مثلث فان زواياه كذا واما
المحمول فلا يجوز ان يكون للموضوع ذاتيا بمعنى الداخل في حد الموضوع

لان وجود هذا الموضوع من نفسه اللهم الا في حالين احدهما ان
يكون الموضوع متخيلا بعد وانما نعرف بامور خارجة عنه او بالاسم فقط
وذاته لم يتحقق بعد مثل طلبنا انه هل النفس جوهر اولا لانا انما نكون
ح قد عرفنا من النفس الاسم وفعلا ما ولم نعرف بعد ذاتها فالموضوع
بالحقيقة عارض ذاتي للنفس م هو الفاعل لذلك الفعل كالمحرك
والمدرك مثل الابيض للثلج والمطلوب جنس المعروض له وهو غير
مقوم لماهيته فذلك العارض لتقويم المحمولات الذاتية والحالة الثانية
ان يكون البرهان ليس يراد به التصديق مع العلة اعني الان واللم
مقابل العلة وحدها مثل انه اذا كنا نعلم ان الانسان جوهر وكون
الجوهر ليس له اوليا فيريد ان نعلم العلة فنقول لانه جسم ولكن الذاتي
بالمعنى الثاني هو المطلوب في المسائل البرهانية • واما في المقدمات
فلا يجوز ان يتفق المقدمتان في الحمل الذاتي بقياس المعنى الاول حتى
يكونا معا ذاتيتين بذلك الاعتبار والا كان الاكبر ذاتيا للاصغر بذلك
المعنى وقد بينا ان هذا غير مطلوب الا بالحالتين المذكورتين و
يجوز ان يكون المقدمتان جميعا ذاتيتين بالمعنى الثاني وبالعكس
في الاصول • الاصول التي يعلم اولا قبل البراهين ثلثة حدود واوضاع
ومقدمات فالحدود يفيد تصور ما لا يكون بين التصور من موضوعات
الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل ان النقطة طرف لا جزء له
والخط طول لا عرض له ومثل ان المثلث شكل يحيط به كذا وليس
يفيد تصديقا البتة ولا فيها ايجاب ولا سلب واما الاوضاع
فهي المقدمات التي ليست بينة في نفسها ولكن المتعلم يراد على

تسلمها وبيانها اما في علم اخر واما بعد حين في ذلك العلم بعينه
مثاله نقول في اوائل الهندسة ان لنا ان نصل بين كل نقطتين
بخط مستقيم ولنا ان نعمل دائرة على كل نقطة وبقدر كل بعد بل مثل
ان الخطين اذا وقع عليهما خط مستقيم فكانت الزاويتان اللتان
من جهة واحدة اقل من قائمتين فان الخطين يلتقيان من تلك الجهة
لا محالة فما كان من الاوضاع تسلمه المتعلم من غير ان يكون في نفسه له
عناد سمي اصلا موضوعا على الاطلاق وما كان تسلمه مسامحا وفي نفسه
له عناد سمي مصادرة • واما المقدمات فمثل ان المقادير المساوية لمقدار
واحد متساوية فمنها خاصية بالعلم مثل قولنا ان كل مقدار اما مشارك
واما مباين ومنها عامية مثل ان كل شيء يصدق عليه اما الايجاب واما
السلب والعاميات تخصص في العلوم فما يقال في الهندسة ان كل شيء اما
مساو واما غير مساو بل كل مقدار وربما خصص في الجانبين جميعا كقولهم
كل مقدار اما منطق واما اصم • **في تباين العلوم وتناسبها** العلوم
اما متباينة واما متناسبة والمتباينة هي التي موضوعاتها لا تشترك
في الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي والمتناسبة
اما متساوية في المرتبة واما بعضها في بعض واما بعضها تحت بعض فاما
المتساوية في المرتبة فمثل العدد والهندسة فان موضوعيهما متجانسان لانهما
المقدار والعدد نوعا الكم ومثل العلم الطبيعي وعلم النجوم فان موضوعيهما
شيء واحد وهو جرم العالم ولكن النظرين مختلفان فهذا ينظر من جهة
ما يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق وما اشبه ذلك وعلم النجوم اكثره
في الكم والكيف وذلك ينظر من جهة ما يكم هو وعوارضه ولذلك كانا

كثيرا ما يشتركان في المسائل لكن احدهما يعطي برهان اللم والاخر يعطي
برهان الان او احدهما يعطي برهانا عن علة فاعلية والاخر عن علة صورية
واما المختلفة في المرتبة وبعضها في بعض فمثل المخروطات في الهندسة
لان المخروطات ينظر في نوع من موضوع الهندسة واما المختلفة في المرتبة
وبعضها تحت بعض فلا يخلو اما ان يكون العالي ليس موضوعه الحقيقة
جنسا لموضوع السافل بل هو كالجنس لعمومه وان كان لا على نحو عموم
الجنس ولو كان على نحو عموم الجنس لم يمتنع ان يكون السافل نوعا منه
كالمخروطات من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزوية التي تحت الفلسفة
الاولى التي موضوعها الموجود المطلق بما هو موجود مطلق واما ان
يكون موضوع العالي جنسا لموضوع الاسفل ولكن لم يوخذ الاسفل من
جهة ما هو نوع للاعلى مطلقا بل قرن به عرض ما واخذ مع ذلك العرض
موضوعا وينظر في اعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك وهذا كالنظر
في الاكر المتحركة تحت علم الهندسة ومثل النظر في المناظر لان موضوعات
المناظر خطوط عرض لها ان فرضت متصلة بحدقة قد نفذت في مشف
فاتصلت باطراف جسم وربما كان الموضوع من علم والعرض من علم
اخر لكن البحث عنه يكون من جهة ما له ذلك العرض الذي هو له
غريب ولموضوع آخر ذاتي مثل الموسيقي الذي موضوعه النغم وهو
من عوارض العلم الطبيعي وانما يبحث الموسيقي عن النغم من جهة
ما فيها عارض غريب هو ذاتي لموضوع آخر اعني المناسبة العددية
فهو لذلك تحت العدد لا تحت العلم الطبيعي **في تعاون العلوم**
تعاون العلوم هو ان يوخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم آخر فالعلم

الذي

الذي فيه المسئلة يعين للعلم الذي فيه المقدمة وهذا على وجوه ثلثة احدها
ان يكون احد العلمين تحت الآخر فيستفيد العلم السافل مباديه من
العالي مثل الموسيقي من العدد والطب من الطبيعي والعلوم كلها من
الفلسفة الاولى واما ان يكون العلمان مشاركين في الموضوع
كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فاحدهما ينظر في جوهر الموضوع كالطبيعي
والاخر ينظر في عوارضه كالنجومي فان الناظر في جوهر الموضوع
يفيد الآخر المبادي مثل استفادة المنجم من الطبيعي ان الحركة الفلكية
يجب ان يكون مستوية واما ان يكون العلمان مشاركين
في الجنس واحدهما ينظر في نوع ابسط كالحساب والآخر في نوع اكثر واشد
تركيبا كالهندسة فان الناظر في الابسط يفيد الآخر مبادي كما يفيد
العدد الهندسة مثل ما في عاشرة اوقليدس **في نقل البرهان**
نقل البرهان قد يقال لاحد المباء على نحو ما ذكرنا وقد يقال
كما برهن على المخروط البصري في المناظر ببرهان هندسي لو جرد
المخروط عن الاضافة الى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك
لان الحد الاوسط يكون من العلم الآخر والحد الاصغر من ذلك العلم
في اشتراك العلوم في المسائل اشتراك العلوم في
المسائل قد يقع تارة على ما قلناه وتارة يقع بين علم عال وعلم
سافل وكل واحد منهما يعطي برهان لم مثل ان يكون بعض العلل
في العلم العالي مثل العلل المفارقة للاجسام الطبيعية وبعضها في
العلم السافل مثل العلل المقارنة لها كالهيولى والصورة فاذا
اعطي البرهان من العلل المقارنة في العلم السافل وان اعطي من العلل

المفارقة كان من العلم العالي **فصل في انه ليس على الفاسدات**
برهان • ولا حد البرهان يعطي اليقين الدايم وليس شيء من الفاسدات
عقد دائم لان المقدمات الصغرى في القياسيات على الفاسدات
لا تكون دائمة الصدق فلا تكون برهانية مبين انه لا برهان عليها
ولا حد سنوضح ان البرهان والحد مشتركان في الاجزاء فلا برهان
عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وانما يتميز بالعوارض الغير المقومة فاما
المقومات فمشتركة لها **في الاشياء الثلثة التي عليها مبنى البراهين**
الاشياء الثلثة التي عليها مبنى البراهين اولها الموضوعات فيجب ان
نعطي حدودها وماهيتها ان كانت خفية الحدود كالنقطة والوحدة
ونسلم وجودها تسليم مقدمة هي مبدا او موضوع او مصادرة واما
المطلوبات وهي العوارض الذاتية فان كانت خفية الحدود اعطي حدودها
مثل الاسم والمنطق وما اشبه ذلك • واما وجودها للموضوعات فيؤخر
الى مرتبة في البيان البرهاني • واما المبادي فيجب ان تسلم تسليما او
توضع وضعا من جهة العلم **في اختلاف برهان الان واللم في**
علم واحد • اختلاف برهان الان واللم في علم واحد يمكن على
وجهين احدهما ان يكون احد القياسين قد اعطي علة بعده وقد بقي
بعدها بحث بلم فيكون اعطاء اللم لم يستكمل بعد وقد يكون هذا في المطلوب
الموجب كمن يصنع العلة في ان فلانا حم انه انسدت مسامه لا
انه عفن خلطه ويكون في السالب كمن يصنع العلة في جواب من
يسأله ان الحائط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان لا انه ليس بذي رئة وهو
الجواب الصواب الصحيح فان وجود الرئة علة معاكسة للتنفس بسلبها

لسلب التنفس والوجه الثاني ان يكون احد القياسين فيه علة دون
الاخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب السيارة بعيدة جدا
لانها منيرة لا تلمع وكل منير لا يلمع فهو بعيد جدا ثم يقول ان المتحيرات
قريبة جدا وكل قريب جدا فانه لا يلمع فالمتحيرات لا تلمع **في كيفية**
دخول الممكنات في البرهان • اما الممكنات الاكثرية فلها لا محالة
علل اكثرية اذا جعلت حدودا وسطى اوقعت علما وظنا مكتسبا غالبا
اما العلم فبان النتيجة اكثرية وذلك يقين • واما الظن فبانها تكون
لان الامر اذا صح ان له علة اكثرية توقع كونه وهذا مثل نبات الشعر
على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف البشرة ومتانة البخار والاكثريات
فيها ضرورة ما من وجه فلذلك يتميز وجودها عن وجود نقايضها
وقد عرف ذلك في الكتب المفصلة • واما الاتفاقيات فقد يمكن
ان يبرهن عليها انها اتفاقية وانها داخلة في جملة الامكان ولا
برهان عليها من جهة انها تكون او لا تكون البتة والا لترجح ذلك
الطرف وصار اكثريا **في الحد** لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لانه
لا بد حينئذ من حد اوسط مساو للطرفين لان الحد والمحدود متساويان
وذلك الاوسط لا يخلو اما ان يكون حدا اخر او يكون رسما وخاصة
فاما الحد الاخر فان السؤال في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث
فالامر ذاهب الى غير النهاية فان اكتسب بالحد الاول فذلك دور
وان اكتسب بوجه اخر غير البرهان فلم لا يكتسب به هذا الحد وعلى
انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان تامان على ما سنوضح بعد وان
كانت الواسطة غير حد فكيف صار ما ليس بحد اعرف وجودا للمحدود

من الامر الذاتي المقوّم له وهو الحدّ حتى يكتسب به وايضا فهل يكون
الحدّ انما حمل في الكبرى على الوسط على انه محمول مطلق او حمل على انه حدّ
له فان حمل على الاوسط على انه محمول مطلق انتج انه محمول على الاصغر
فقط ولم يعرف من ذلك انه له حدّ ولم يكن الى ذلك القياس حاجة
فانا قد بينا ان حمل الحدّ واجزاءه على المحدود مما لا يحتاج فيه الى برهان
وان حمل على انه حدّ للاوسط فهو كاذب فانه ليس حدّ النوع هو بعينه
حدّ خاصته فليس حدّ الانسان هو بعينه حدّ الضحاك الا ان يقول قائل
انه يحمل على الاوسط بانه حدّ لموضوعه اى انّ ما هو موضوع للاوسط
فهذا حدّه فانّ هذا ايضا كاذب فانّ الباكي والخجل وسائر الخواص
والفصول المساوية لها تحمل عليها خاصته وليس حدّ النوع حدا لها فان
قيل انه يحمل على الاوسط على انه حدّ ما هو موضوع الاوسط وضعا
حقيقيا وضع النوع لخواصه فيكون حدا اخذ المطلوب في بيان نفسه
فانه لو كان هذا معلوما لما احتيج الى البرهان والحدّ لا يكتسب بالقسمة
فانّ القسمة تضع اقساما ولا تحمل من الاقسام شيئا بعينه الا ان
يوضع وضعا من غير ان يكون للقسمة فيه مدخل واما استثناء نقيض
قسم ليبقى القسم الداخل في الحدّ فهو ابانة الشيء بما هو مثله او اخفى منه
فانك اذا قلت لكن ليس الانسان غير ناطق فهو اذا ناطق لم يكن
اخذت في الاستثناء شيئا اعرف من النتيجة وايضا فانّ الحدّ لا
يكتسب من حدّ الضد فليس لكل محدود ضد ولا ايضا حد احد الضدين
اولى بذلك من حدّ الضد الآخر وايضا فانّ الاستقراء لا يفيد علما كليا
فكيف يفيد الحدّ ولانك ان استقريت انّ الحدّ حدّ لكل شخص حتى تجعله

حدّ لكل شخص حتى تجعله حدّا للنوع فقد كذبت وان قلت انّ الحدّ
محمول على كل شخص من غير زيادة فليس يوجب هذا ان يكون حدا
للنوع وان قلت انّ الحدّ حدّ للنوع لكل واحد من تلك الاشخاص فقد
صادرت على المطلوب الاول فلم يبق اذا للاستقراء وجه في اكتساب
الحدّ لكن الحدّ يقتنص بالتركيب وذلك بان تعمد الى الاشخاص التي لا تنقسم
وتنظر من اى جنس هى من العشرة التي سنذكرها فتاخذ جميع المحمولات
المقوّمة لها التي في ذلك الجنس او في الشيء الذي يقوم لها كالجنس و
تجمع العدّة منها بعد ان تعرف ايها اول لا بها مثل الحس فانه للحيوان
اولا ثم النطق وايضا مثل الجسم فانه اولا للحيوان ثم الناطق و
تتحرى ان لا يكون في المجموع شيء مكرر ونحن لا نشعر كما تقول جسم
ذو نفس حساس ثم تقول معها حيوان فيكون الحيوان مكررا تارة
بالتفصيل والحدّ وتارة بالاجمال والتسمية فاذا جمعنا هذه المحمولات ووجدنا
منها شيئا مساويا للمحدود من وجهين اثنين فهو الحدّ اما احد الوجهين
فالمساواة في الحمل اعنى ان يكون كلما يحمل عليه هذا الحمل فانه ذاك
وكلما هو ذاك فيحمل عليه هذا الحمل والثاني المساواة في المعنى وهو ان
يكون دالا على كمال حقيقة ذاته لا يشذ منها عنه شيء فانّ كثيرا مما
يميز الذات يكون قد اخلّ ببعض الاجناس او ببعض الفصول فيكون
مساويا في الحمل ولا يكون مساويا في المعنى كقولك في حدّ الانسان
انه جسم ناطق مائت مثلا فانّ هذا ليس بحدّ حقيقي بل هو ناقص لانّ
الجنس القريب غير موضوع فيه او قولك في حدّ الحيوان انه جسم ذو
نفس حساس من غير ان تقول ومتحرك بالارادة فانّ هذا مساو في الحمل

وناقص في المعنى ولا تلتفت في الحد الى ان يكون وجيزا بل لا يتم الحد
حدا ما ان يميز على الايجاز ما لم يوضع فيه الجنس القريب باسمه او بحده
ان لم يوجد له اسم فيكون قد اشتمل على الماهية المشتركة ثم يؤتى بعده
بجميع الفصول الذاتية وان كانت الفا وكانت بواحد منها كفاية في التمييز
فانك اذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات والحد عنوان
للذات وبيان له فيجب ان يقوم الحد في النفس صورة معقولة مساوية
للصورة الموجودة بتمامها فيعرض ان يتميز ايضا المحدود والحكماء
لا يطلبون في الحدود التميز وان لحقها التميز بل يطلبون تحقيق ذات
الشيء وماهيته ولذلك فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له وانما ذلك قول
بشرح الاسم ولذلك ما حد الفيلسوف الحد بانه قول دال على الماهية
ولم يقل قول وجيز مميز كما من عادة المحدثين ان يقولوا ولهذا ما ذم
تحديد من اخذ في تحديده العنصر وحده فقط كالطبيعيين في تحديدهم
الغضب بانه غليان دم القلب والصورة فقط كالجدليين في تحديدهم
الغضب بانه شهوة الانتقام لا لانهما لم يميزا بل لانهما لم يوفيا كمال
الماهية بل قد امر بان يحد من كليهما مجموعين وان لا يخل بذكر سبب
ذاتي في التحديد فعلى هذا يجب ان تقتنص الحدود للانواع واما للاجناس
فان يؤخذ الفصول التي تخص الانواع ويحذف ما يخص ان كان اسما
مفردا فيضع باعتبار المحمولات وان كان مؤلفا فهو المطلوب والقسمة ايضا
معينة في الحد اذا كانت الذاتيات فكانت القسمة للاعم قسمة من طريق
ما هو هو فان قسمة الحيوان الى ذي رجلين وكثير الارجل ليست قسمة له
من طريق ما هو حيوان بل من طريق ما هو ماش فانه لكونه ماشيا

يستعد

يستعد لهذه القسمة لا لكونه حيوانا فان الحيوانية لا تكفي لهذه الاستعداد
اولا ما لم يحصل لها طبيعة المشي فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد
لهذه القسمة البتة واذا فعلت هذا حفظت الترتيب ويجب ان يراعى
شرطا ثانيا وهو ان لا تقف في الوسط بل تقسم وتقسم حتى تنتهي الى
الذاتيات التي اذا قسمتها وقعت في عرضيات او اشخاص فان القسمة
من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقعت ولم تنقسم بعده بالذاتيات
وبعد ذلك اما ان ينقسم الشيء الى الاشخاص او الى فصول عرضية كالكاتب
والامي والمحترف والغاصب وغير ذلك

في الاجناس العشرة

واما هذه الاجناس العشرة فمنها الجوهر وهو كل ما وجود ذاته ليس في
موضوع اي في محل قريب قد قام بنفسه دونه بالفعل لا بتقويمه
ومنها الكم وهو الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة و
التجزي وهو اما ان يكون متصلا اذ يوجد لاجزائه بالقوة حد مشترك
تتلاقى عنده وتتحد به كالنقطة للخط واما ان يكون منفصلا لا يوجد
لاجزائه ذلك لا بالقوة ولا بالفعل كالعدد والمتصل قد يكون
ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذي يوجد لاجزائه
اتصال وثبات وامكان ان يشار الى كل واحد منها انه اين هو
من الآخر فمن ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخط ومنه
ما يقبل في جهتين متقاطعتين على قوايم وهو السطح ومنه ما يقبله في
ثلاث جهات قايم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان ايضا ذو وضع
لانه السطح الباطن من الحاوي واما الزمان فهو مقدار الحركة الا انه ليس له
وضع اذ لا توجد اجزاؤه معا وان كان له اتصال ذ ماضيه ومستقبله

يحدان بطرف الآن واما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل ومن
المقولات العشرة الاضافة وهو المعنى الذي وجوده بالقياس الى
شيء آخر وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالاب
فان له وجودا يخصه كالانسانية واما الكيف فهو كل هيئة قارة في جسم
لا يوجب اعتبار وجودها نسبة الجسم الى خارج ولا نسبة واقعة
في اجزائه ولا بالجملة اعتبارا يكون به ذا جزء مثل البياض والسواد و
هو اما ان يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع للسطح والاستقامة
للخط والفردية للعدد واما ان لا يكون مختصا به وغير المختص به اما ان
يكون محسوسا تنفعل عنه الحواس ويوجد بانفعال الممتزجات فالراسخ
منه مثل صفرة الذهب وحلاوة العسل تسمى كيفيات انفعاليات وسريع
الزوال منه وان كان كيفية بالحقيقة فلا تسمى كيفية بل انفعالات لسرعة
استبدالها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل ومنها ما لا يكون محسوسة وهذا
فاما ان يكون استعدادات انما تتصور في النفس بالقياس الى كمالات
فان كان استعدادا للمقاومة واللاانفعال سمي قوة طبيعية
كالمصحاحية والصلابة وان كان استعدادا لسرعة الاذعان و
الانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين واما ان يكون
في انفسها كمالات لا تتصور انها استعدادات لكمالات اخرى ويكون
مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتا سمي ملكة مثل العلم و
الصحة وما كان سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح
وفرق بين الصحة والمصحاحية فان المصحاح قد لا يكون صحيحا
والممراض قد يكون صحيحا ومن جملة العشرة الاين وهو كون الجوهر

مكانه

في مكانه الذي يكون فيه ككون زيد في السوق ومتى وهو كون الجوهر
في زمانه الذي يكون فيه مثل كون هذا الامر امس والوضع وهو كون
الجسم بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة في الانحراف و
الموازاة والجهات واجزاء المكان ان كان في مكان مثل القيام
والقعود وهو في المعنيين غير الوضع المذكور في باب الكم والملك
ولست احصله وليسه ان يكون كون الجوهر في جوهر آخر يشمله وينتقل
بانتقاله مثل التلبس والتسلح والفعل وهو نسبة الجوهر الى امر
موجود منه في غيره غير قار الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم
كالتسخين والتبريد والانفعال وهو نسبة الجوهر الى حالة فيه بهذه
الصفة مثل التسخن والتقطع **فصل في المشاركة بين الحد
والبرهان** اعلم انا كما لا يطلب العلة بلم الا بعد مطلب هل كذلك لا
يطلب الحقيقة بما الا بعد مطلب هل وعن كل واحد منهما جواب
لكن الحقيقي من الجواب عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية التي
هي الحد الاوسط وايضا فان العلة الذاتية مقومة للشيء فهي اذا
داخلة في الحد وفي جواب ما هو فيتفق اذا الداخل في الجوابين
مثاله لم انكسف القمر فنقول لانه توسط بينه وبين الشمس
الارض فانمحا نوره ثم نقول ما كسوف القمر فنقول هو انمحاء نور
القمر لتوسط الارض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند
التحقيق حدا واحدا في البرهان بل حدين اي لا يكون جزءا من مقدمة
البرهان بل جزئين والذي يحمل منهما على الموضوع في البرهان اولا
وهو الحد الاوسط يكون في الحد محمولا بعد الاول والذي يحمل

في البرهان ثانيا يكون في الحد محمولا اولا لانك تقول في البرهان
ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس وكل ما تضيء من
الشمس تتوسط بينهما الارض فانه ينمحي ضوءه فينتج ان القمر ينمحي ضوءه
ثم تقول والمنمحي ضوءه منكسف فالقمر اذا منكسف فاولا حملت التوسط
ثم الانمحاء وفي الحد التام تورد اولا الانمحاء ثم التوسط لانك
تقول ان انكساف القمر هو انمحاء ضوءه لتوسط الارض بينه وبين
الشمس فان جعلت كل واحد من توسط الارض وانمحاء الضوء
حدا او اتفق ان كان مميزا لكان حدا تاما وان لم يكن تاما سمي
الذي يكون منهما الحد الاوسط في القياس حدا هو مبدأ برهان كما
تقول في مثال اخر ان الرعد صوت انطفاء النار في الغمام او الغضب
شهوة الانتقام ويسمى الذي يكون منهما حدا اكبر حدا هو نتيجة برهان
كقولك ان الكسوف انمحاء ضوء القمر او الغضب غليان دم القلب
وهذا انما يتفق اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الاخر فان
اقتصر على العلة كتوسط الارض كان الحد يسمى مبدأ برهان وان
اقتصر على المعلول كالانمحاء كان الحد يسمى نتيجة برهان والحد التام
مجموعهما مع الجنس والحد يقال بالتشكيك على خمسة اشياء فمن ذلك
الحد الشارح لمعنى الاسم ولا تعتبر به وجود الشيء فان كان وجود الشيء
مشكلا اخذ الحد اولا على انه شارح للاسم كتحديد المثلث المتساوي
الاضلاع في افتتاح كتاب اوقليدس فاذا صح للشيء وجود علم
ان الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ويقال حد لما كان بحسب الذات
فمنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو حد تام

مجتمع منها ومنه ما هو حد لامور لا علل لها ولا اسباب او اسبابها
وعللها غير داخلة في جواهرها مثل تحديد النقطة والوحدة والخط وما
اشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان
ولا نتيجة برهان ولا مركب منها **فصل في العلل** يقال علة للفاعل
ومبدأ الحركة مثل النجار للكرسي والاب للصبي ويقال علة للمادة
وما يحتاج ان يكون حتى يقبل ماهية الشيء مثل الخشب ودم الطمث
ويقال علة للصورة في كل شيء يكون فانه ما لم تقترن الصورة
بالمادة لم يتكون الشيء ويقال علة للغاية والشيء الذي نحوه ولاجله
الشيء مثل الكن للبيت وكل واحدة من هذه اما قريبة كالعفونة
للحمى واما بعيدة كالسدة واما بالقوة واما بالفعل واما
خاصة كالبناء للبيت واما عامة كالصانع له واما بالذات مثل
السقمونيا يسخن بذاته واما بالعرض مثل السقمونيا يبرد لانه يزيل
المسخن او شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع المسخن وانما يجب
ان تعطى في البراهين العلة التي بالذات الخاصة القريبة التي بالفعل
حتى ينقطع سؤال اللم والا فهو بعد ثابت والعلل الاربع قد تقع حدودا
وسطى في البراهين لانتاج قضايا محمولاتها اعراض ذاتية واما العلة
الفاعلية والقابلية فلا يجب من وضعها وضع المعلول وانتاجه ما لم تقترن
بذلك ما يدل على صيرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الاينون
عن الحرارة الغريزية التي في الابدان بالقوة المبردة التي فيه فانه حينئذ
يجب عنه قوة التبريد وكذلك تجد في كثير من المواد ولكن كثير من الامور
الطبيعية يلزم عن اقتران موادها بفواعلها ان يوجد المعلول ضرورة

بل هذا في كلها وكثير منها لا يوجد ما وهاهنا على الطباع التي يجب ان يوجد
الكائن كنطفة الانسان وكانه لا فرق بين القسمين وهذه الضرورة
لا تمنع ان تكون لغاية كما سنوضح في العلوم فان الامور الموجودة في
عالم الطبيعة اذا لم يعتبر فيها الا المواد والفاعل القريب والصورة كانت
ضرورية واذا تحقق وجود مبدا اول صارت الضرورة لغاية فلا يمنع
اذا استعمال الغاية في براهينها وفي براهين ما لم يكن هكذا من الكائنات
الغير الطبيعية لا مانع البتة عن استعمال الغاية بل لا بد منها حيث يكون
المعلول انما يجب باجتماع الفاعل والقابل معا فان الواحد منهما لا يكفي
حدا اوسط ما لم يجتمعا مثالا لم كانت الاسنان الطواحن عريضة فنقول
لان المادة كانت تامة الاستعداد ولذلك الفاعل التام القوة وقد
تلاقيا ونقول ايضا لاغراض اريد منها الطحن وكل ما يراد به الطحن
يعرض واما الصورة المادية فلا تحتاج الى شرط في ادخالها حدا اوسط
وكما نقول لم هذا الجسم يحترق فنقول ان له صورة نارية وكان الغاية
في اكثر الامر تفيد اللم المجرد دون الان وقد يجتمع في الشيء علل
فوق واحدة وحتى الاربع كلها وقد يكون لبعض الاشياء بعض العلل
دون بعض فلذلك لا يدخل في حدود التعليمات ولا براهينها علة
مادية فقد قلنا في العلل في دخولها في البراهين واما دخولها في الحدود
فلما اوضحنا ان العلل الذاتية مقومة واذا كان للشيء علة مساوية او
اعم وكانت ذاتية فدخولها ظاهر واما العلل التي هي اخص من الشيء
مثل ان للحمى عللا كالعفونة وكالحركة العنيفة للروح او اشتعال من غير
عفونة وللصوت ايضا انطفاء نار وانكسار وقرع بعضها وما اشبه

ذلك

ذلك فليس شيء منها يدخل في الحد ويدخل في البرهان واما في الحد
فتطلب الشيء الجامع لها ان وجد مثل القرع المقاوم لجميع ذلك فيكون
هو العلة التي يدخل في الحدود واما العلل الخاصية فلحدود انواع الشيء
مثل انطفاء النار لحد الرعد لا الصوت المطلق وقد يحد الشيء بجميع علله
الاربع ان كانت له وكانت ذاتية كمن يحد القدوم بانه آلة صناعية
من حديد شكلها كذا ليقطع به الخشب نحتا فالآلة جنس والصناعي يدل
على المبدا الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة
وفي هذه الابواب كلام طويل لا يليق بالمختصرات

فصل في ان في الكائنات امورا بعضها علل لبعض في الدور

ان في الكائنات امورا بعضها علل لبعض في الدور وكذلك
القياسات التي يكون منها دورية مثل انه لم كانت السحابة فقيل لانه
كان بخار فقيل لم كان بخار فقيل لان الارض كانت ندية وفعل فيها الحر
فقيل لم كانت الارض ندية فقيل لانه كان مطر فقيل لم كان مطر فقيل
لانه كان سحاب فينتج من هذا انه كان سحاب من اوساطه انه كان
سحاب وانه كانت هناك وسائط اخر ولكن لا فرق في البرهان الدوري
بين ان يكون حد قد وقع مكررا بلا واسطة بين طرفي تكراره او قد وقع
مكررا بين طرفي تكراره وسائط ولكن المثال الذي اوردناه ليس في الحقيقة
دوريا لان السحاب الواقع حدا اكبر والسحاب الواقع حدا اوسط ليس واحدا
بالذات بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس دوريا لان الدوري هو ان
يؤخذ الشيء في بيان نفسه لانه يؤخذ مساويه في النوع في بيانه وهو غيره
بالذات

فصل في العلل التي هي اخص وكونها حدودا وسطى في البرهان

العلل التي هي اخص
وكونها حدودا وسطى في البرهان وهو مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء

بالبرد وعن انعقاد البخار والزلزلة عن حدوث ريح او عن انحطاط اعالي
وهذه او اندفاع سيل في باطن الارض والرعد عن ريح وعن انطفاء
دخان ناري والحمى عن عفونة وعن كل حرارة روح بلا عفونة فقد
يمكن ان يجتمع لهذه العلل الخاصية معنى عام يكون محمولا عليها فيكون
لذلك اقرب من المعلول ويكون علة المساوية له وقد لا يجتمع لانه
يذهب الامر في ذلك الى غير نهاية لكن لا نقف عند عام لا واسطة بينه
وبين تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن حينئذ ان يوجد علة مساوية
للحد الاكبر فما كان من العلل الخاصية لا يوجد بينها وبين الحد الاكبر ما هو
اعم منها ومساو للاكبر فلا يمكن ان يجعل حدودا وسطى الا للموضوعات
التي هي اخص ايضا من الاكبر فلا يكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده
للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل حمى هذا الانسان
او حمى اصحاب الغب وكذا النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل لما هو تحت
النوع من شخص او نوع دونه واما ما كان يوجد له معنى عام فان حمل
الاكبر على الحدود الوسطى التي هي اخص لا يكون اولا ولكن بتوسط العام
مثل ان هذه الشجرة ينتثر ورقها وهي تينة واخرى وهي خروع واخرى
وهي كرم ويكون العلة لانتثار الورق فيها جمود رطوبتها وانفشاشها
ولكن ليس لهذه الوسطيات الخاصية التي هي تينة وخروع وكرم اولا ولكن
لعريض الورق والتينة والخروع والكرم عريضة الاوراق بلا واسطة واما
انها يجمد رطوبتها او ينفش رطوبتها فليس لانها تينة او خروع او كرم بلا واسطة
بل لانها عريضة الورق وهي ينتثر ورقها لا لانها تينة ولا لعرض ورقها
ولكن لانفشاش الرطوبة او جمودها فقد بان ان ينعكس الحد الاوسط

العلة على الاكبر المعلول وان لا ينعكس

فصل في العلم والعقل والظن والذكاء والحدس وكيفية ادراك المطلوب من جهة منه

الظن الحق هو رأي في
شيء انه كذا ويمكن ان لا يكون كذا والعلم اعتقاد بان الشيء كذا وانه
لا يمكن ان لا يكون كذا بواسطة توجبه والشيء في ذاته كذلك وقد يقال
لتصور الماهية بتحديد والعقل اعتقاد بان الشيء كذا وانه لا يمكن ان
لا يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادي الاول للبراهين وقد يقال
لتصور الماهية بذاتها بلا تحديد كتصور المبادي الاول للحد والذهن
قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم والذكاء قوة استعداد للحدس
والحدس حركة النفس الى اصابة الحد الاوسط اذا وضع المطلوب واصابة
الحد الاكبر اذا اصيب الاوسط وبالجملة سرعة انتقال من معلوم الى مجهول
كمن يرى تشكل استنارة القمر عند احوال قربه وبعده عن الشمس فيحدس
انه يستنير من الشمس

فصل

الحس انما يدرك الجزئيات الشخصية والذكر
والخيال يحفظان ما يؤديه الحس على شخصيته اما الخيال فيحفظ الصورة
واما الذكر فيحفظ المعنى الماخوذ معه واذا تكرر الحس كان ذكرا واذا
تكرر الذكر كان تجربة وقد قيل في الحسيات والجزئيات ما فيه
كفاية في مثل هذا الكلام والفكر العقلي ينال الكليات مجردة والحس
والخيال والذكر ينال الجزئيات فان الحس لا ينال الانسان المقول
على كثيرين وكذلك الخيال فانك اي صورة احضرتها في التخيل وفي الحس
الانساني لم يمكنك ان يشرك فيها سائر الصور الشخصية الجزئية لان ما
يرتسم في الحس والخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والاين
والوضع غير ضرورية في الانسانية ولا مساوية لها والكليات والتصديقات

والتصورات الواقعة فيها غير مدركة بالحس ولا بالتخيل ولا ايضا عللها
الا حدسا او تجربة لكنهما معاونان للعقل اما من جهة التصور فلان
الحس يعرض على الخيال امورا مختلطة والخيال على العقل ثم العقل
يفعل فيها التمييز والتجريد وياخذ كل واحد من المعاني مفردا ويرتب
الاخص والاعم والذاتي والعرضي فيرتسم حينئذ في العقل المعاني
الاولى بالتصور ثم يركب منها الحدود واما من جهة التصديق فقد
تعين الحس والخيال بالتجربة وبالحدس وقد يعين بالاستقراء والفرق
بين الاستقراء والتجربة معلوم والاستقراء اما على سبيل الاحتجاج
واما على سبيل التنبيه كمن تستقري له جزويات امور احكامها بينة
الصدق الا ان بالنفس عنها غفلة وقد يعين على سبيل العرض
بان يعين اولا في اعطاء المتصورات ثم المتصورات ما يلف بالايجاب
وسلب فيلوح للعقل ما يجب ان يصدق به بذاته ويلوح له القياس
فيما يجب ان يكتسب التصديق به • فصل فيما يجب مراعاته
في الحدود • وههنا مواضع يجب ان تراعى في الحدود حتى لا
يقع باغفالها سهو فمن ذلك ما يقع في جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب
الفصل ومنه ما هو مشترك وهذا المشترك هو ايضا مشترك للحد الناقص
والرسم فمن الخطا في الجنس ان يوضع الفصل مكانه كقول القايل ان العشق
افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة ومن ذلك ان يوضع المادة
الماده مكان الجنس كقولهم للكرسي انه خشب يجلس عليه وللسيف انه
حديد يقطع به فان هذين قد اخذ فيهما المادة مكان الجنس ومن ذلك
ان يوخذ الهيولى مكان الجنس كقولهم للرماد انه خشب محترق ومن ذلك

اخذهم

اخذهم للجزء مكان الجنس للكل كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة واورد
في التعليم الاول لهذا مثال اخر وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس وفي
تحقيق ذلك بحث دقيق ومن ذلك ان توضع الملكة مكان القوة
والقوة مكان الملكة وذلك في الاجناس المقدمة في اجزاء الحدود
كقولهم ان العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية
اذ الفاجر يقوى ايضا ولا يفعل فقد وضع اذا القوة مكان الملكة لاشتباه
الملكة بالقوة لان الملكة قوة ثابتة وكقولهم ان القادر على الظلم
هو الذي من شانه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره
فقد وضع الملكة مكان القوة لان القادر على الظلم قد يكون عادلا
ولا يظلم ولا يكون طباعه هكذا ومن ذلك ان ياخذ اسما مستعارا او
مشتبها كقول القايل ان الفهم موافقة وان النفس عدد ومن ذلك
ان يضع شيئا من اللوازم مكان الاجناس كالواحد والموجود ومن
ذلك ان يضع النوع مكان الجنس كقولك ان الشر هو ظلم الناس
والظلم هو نوع من الشر واما من جهة الفصل فان ياخذ اللوازم
مكان الذاتيات وان ياخذ الجنس مكان الفصل وان يحسب الانفعالات
فصولا والانفعالات اذا اشتدت بطل الشيء والفصول اذا اشتدت
ثبت الشيء وقوي وان ياخذ الاعراض فصولا للجواهر وان ياخذ فصول
الكيف غير الكيف وفصول المضاف غير المضاف لا ما اليه الاضافة
واما القوانين المشتركة فمثل ان يعرف الشيء بما هو اخفى منه كمن
حد النار بانها جسم شبيه بالنفس والنفس اخفى من النار ومثل ان
يحد الشيء بما هو مساوله في المعرفة او متاخر عنه في المعرفة مثال المساوله

فى المعرفة قولهم العدد كثرة من الآحاد والعدد والكثرة شيء واحد فهذا
قد اخذ نفس الشيء فى حده ومن هذا الباب ان ياخذ الضد فى حد الضد
كقولهم الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون الفرد عدد ينقص عن
الزوج بواحد وكذلك اذا اخذ المضاف فى حد المضاف اليه كما فعل
فرفوريوس اذ حسب انه يجب ان ياخذ الجنس فى حد النوع والنوع فى
حد الجنس ثم لم يدر ما فى ذلك من الغلط وما فى ظنه ذلك من السهو وما عن
الاضطرار الى ذلك من المندوحة وما فى تفهم حقيقة الحد الذى استعمله
على الوجه الواجب من البعد عن اعتراض ما اورده من الشبهة واما
المتقابلات بحسب السلب والعدم فلا بد من ان ياخذ الموجب والملكة فى
حديهما من غير عكس واما الذى ياخذ المتاخر فى حد الشيء فكقولهم الشمس
كوكب يطلع نهارا ثم النهار لا يمكن ان يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع
الشمس وكذلك التحديد المشهور للكمية بانها قابلة للمساواة وغير المساواة
وللكيفية بانها قابلة للمشابهة وغير المشابهة فهذا وما اشبهه من المعانى
العارفة عن الاصابة فى الحدود فاعلم ذلك **فصل فى ابانة المواضع المغلطة
للباحث** نقول ان افعال السوفسطائية اما فى القياس المطلوب به انتاج
الشيء واما فى اشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله
والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب عليه فى اللغة واستعمال ما لا مدخل
له فى المطلوب وما يجرى مجرى ذلك ومن عشره ولا حاجة بنا الى ذكرها
واما اللواتى فى القياس المطلوب به انتاج الشيء فانا نذكرها **المغلطات
فى القياس** ان هذه المغلطات اما ان يقع فى اللفظ واما ان يقع فى المعنى
واما ان يقع فى صورة القياس واما ان يقع فى مادته واما ان يكون غلطا

واما ان يكون مغالطة ونحن نعلم انه اذا رتبت الاقاويل القياسية
ترتيبا على شكل من الاشكال وكان هناك احد اولى متمايزة اعنى الحدود
واجزاؤها من متمايزة اعنى المقدمات وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات
صادقة وغير النتيجة واعرف منها ان ما يلزم عنه يلزم لزوما حقا فاذا
القول الذى لا يلزم عنه الحق اعنى القياس السوفسطائى اما ان لا يكون ترتيبه
بحسب شكل من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا يكون هناك
الاجزاء الاولى والاجزاء الثوانى متمايزة واما ان لا يكون المقدمات
صادقة واما ان لا يكون غير المطلوب واما ان لا يكون اعرف منه فاما
الاول فهو اما ان لا يكون تاليفه من اقاويل جازمة او يكون من جازم
واحد فقط او يكون من جوازم فوق واحدة الا انها عديمة الاشتراك
التاليفى وذلك على وجهين اما ان يكون عدمها للاشتراك فى الحقيقة
والظاهر جميعا واما ان يكون فى الحقيقة فقط ولها فى الظاهر اشتراك
فان كان لها فى الظاهر اشتراك فهناك لفظ يفهم منه معان فوق واحد
فيكون اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه فاذا كان بحسب بساطته
فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق
به من بعض كالعين الواقع على المطر والة البصر والدينار ومن جملة ذلك
ما قد يسمى لفظا مشككا وهو المتناول للشيء وضده كالجلل والناهل
واما ان يكون لفظا متشابها وهو الواقع على عدة متشابهة الصور
مختلفها فى الحقيقة لا يكاد يوقف على مخالفتها كالناطق الواقع على
الانسان والملك والفلك والحى الواقع على الاله والانسان و
النبات وكل ما له بدو وحركة فى جوهره واما لفظا منقولا وهو الواقع

على عدة معان عدة ولكن وقوعها على احدها اقدم على ان المتاخر يسمى
به على الحقيقة كلفظة المنافق والفاسق والكافر ولفظة الصوم والصلاة
واما لفظ الاستعارة وهو الذي اخذ للشيء من غيره من غير ان ينقل
في اللغة فيجعل اسماله على الحقيقة وان كان في الحال يراد به معناه
كقول القايل ان الارض ام البشر واما لفظ المجاز وهو الذي يطلق
في الظاهر على الشيء والمطلق به عليه في الحقيقة غيره كقول القايل سل
المدينة اي اهلها وربما كان اللفظ المشترك ليس لاشتراك هذه
الاحوال في جوهره بل في صيغته واحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل
والمفعول والذكر والانثى وما جرى مجراه ولهذا ظن بعض ضعفاء النظر
ان الهيولى الاولى قد يستحق ان يقال انها تفعل فعلا ما لانها قابلة للتاثير
والقبول فعل واما الذي يكون بحسب التركيب فقد يكون لاسناد
حروف النسق الى اشياء مختلفة كقول القائل كلما علمه الحكيم فهو كما علم
فان هو ههنا تنعطف على كلما وعلى الحكيم وبحسبه يختلف المعنى وقد يكون
لتغير الترتيب الواجب ويكون لمواضع الوقف والابتداء وقد يكون
لاشتباه حروف النسق انفسها ودلالتها على معان عدة في النسق
ولهذا قد يصدق الشيء مجتمعا فيظن انه قد يصدق متفرقا فيقال ان
الخمسة زوج وفرد معا اذ هي ثلثة واثنان لا ان الخمسة زوج والخمسة
ايضا فرد والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جميع الاجزاء
وقد يدل على جميع الصفات ويصدق الشيء متفرقا ولا يصدق
مجتمعا كقول القايل زيد طبيب ويكون جاهلا في الطب وزيد
بصير ويكون كذلك في الخياطة فاذا قيل زيد طبيب بصير اوهم الغلط

الاشتباه

لاشتباه الحال من اشتراط البصر في الطب بحسب هذا اللفظ وبين
انفراده بصفة زيد واما السبب الثاني وهو عدم التمايز في اجزاء
القول القياسي فانه لا يتهيا فيما يكون الاجزاء الاولى فيه بسايط بل
فيما يكون فيه الفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين فاما ان يكون اجزاء المحمول
والموضوع متمايزة في الوضع ولكن غير متمايزة في الاتساق واما ان لا
يكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضوع فيوهم
انه من المحمول او شيء من المحمول فيوهم انه من الموضوع مثال المتمايز في الوضع
دون الاتساق قول القايل كلما علمه الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف
يعلم الحجر فهو اذا الحجر ومثال الغير المتمايز في الوضع قول القايل الانسان
بما هو انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فقوله بما هو انسان
يشكك اهو جزء من المحمول او من الموضوع فما ابعد ان يقع من هذا وامثاله
مغالطات يصعب حلها وقد تعرض هذه المغالطة في جميع انحاء التركيب المتشابه
واما الكذب في المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا اذعن للكاذب فانما
اذعن لسبب ما ولان له نسبة الى الصدق في حال ومن بلغ الى ان يصدق
باي شيء اتفق بلا سبب فقد انخلعت عنه الغريزة البشرية فاذا ذلك
السبب اما في لفظه واما في معناه فالذي في اللفظ فيظهر مما سنذكره
وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ فتوهم التساوي بينهما في كل حكم
ومثل اشتراك لفظين في معنى وافتراقهما في معنى معتبر في اللفظ
فانه اذا كان كذلك اوهم ذلك ان الحكم في اللفظين واحد وربما
كان لاحد اللفظين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافة
فان معنى واحدا قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة

معنا. واما الذي من جهة المعنى فلا يخلو اما ان يكون الكاذب كاذبا
بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال
من الاحوال ولا في وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء
وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على شيء من الموضوع او في وقت او
في حال فان كان كاذبا في الكل فينبغي ان يكون له شركة مع الصادق
في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا في عرض او اتفاقا
في مساواة النسبة وانت تعلم انه قد يكون شركة عامة فيما سوى الجنس
والفصل فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين وقد يكون
كليا لاحدهما وفي بعض الاخر وقد يكون في بعض كل واحد منهما والذي
يصدق لا في الكل فاما ان يكون في بعض الموضوع فقط او يكون في
كل واحد من الموضوع ولكن في وقت دون وقت او يكون في كل وقت
ولكن بشريطة لا على الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن لا بشريطة
ما وتلك الشريطة اما تأليف في القول واما شيء غير التأليف في القول
فان لم يكن باتفاقية فاما ان يكون افرادا فيه واما غير افراد فيه وان
كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعي واما اتفاقي وجميع هذا لايهام
العكس فانه اذا اتفق ان رؤي سيال اصفر وكان مرا اعني المرة
ثم اتفق ان رؤي سيال اصفر غيره ظن انه مر وربما كان حلوا كالعسل
وسبب ذلك انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل سيال اصفر مر
اذ كانت المرة سيالة صفراء واما الذي يكون من جهة ان المقدمات
ليست غير النتيجة فهو البيان الذي يكون بالمصادرة على المطلوب
الاول في المستقيم والمصادرة على نقيض المطلوب في الخلف

وقد اشير الى ذلك فيما قد سلف واما الذي يكون من جهة ان
المقدمات ليست باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التي تساوي
النتيجة في المعرفة والجهالة بها او بالاشياء التي تتأخر عنها في المعرفة
ويكون سبيلها سبيل القياس الدوري وقد اشير الى ذلك
فيما قد سلف ويجمع من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة في القياس
اما لفظي واما معنوي واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد
او اشتراك في هيئته وشكله او بحسب هيئة او اشتراك يقع بحسب
التركيب لا بحسب لفظ مفرد او لاجل صادق مركبا قد فصل فظن
صادقا او لاجل صادق تفاريق قد ركبت فظن صادقا واما الاشتباه
البناء والاعراب والشكل والاعجام واما المعنوي فاما ان يكون
اما بالعرض واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل واما لعقم
القرينة واما لايهام عكس اللوازم واما للمصادرة على المطلوب
الاول واما من اخذ ما ليس بعلة علة واما لجمع المسائل في مسئلة
واحدة فلا يتميز المطلوب واحدا بعينه قد اقتصرنا لك من علم المنطق
على هذا القدر وقد عرفناك طريق نيل الصواب وهو القياس البرهاني
والحد الحقيقي وطريق التحرز من الخطاء وهو ما عرفناك من المواضع
التي يغلط فيها في المقاييس والحدود ولم نطول المنطق بذكر الامور
الخارجة عن هذين الغرضين وان كانت لا تخلو عن نفع وهي مثل
المواضع الجدلية وآلاتها واستعمالاتها ومثل المقاييس الخطابية
وموادها وكيفية التصرف فيها ومثل الاقاويل الشعرية وذكر موادها
واغراضها فان احببت ان تطلع على ذلك فاطلبه من كتابنا الذي

يسمى بالشفاء هذا آخر المنطق من كتاب النجاة للشيخ الرئيس ابى
على الحسين بن عبدالله بن سينا البخارى رحمه الله تعالى الحمد لله
رب العالمين كثيرا وصلوته على سيدنا محمد النبى وآله الاكرمين •

بسم الله الرحمن الرحيم • الطبيعيات المقالة الاولى منها •

نريد ان نحصر جميع جوامع العلم الطبيعى والعلم الطبيعى صناعة نظرية
وكل صناعة نظرية فلها موضوع من الموجودات او الوهميات فيه
ينظر ذلك العلم وفى لواحقه فللعلم الطبيعى موضوع فيه ينظر وفى لواحقه
وموضوعه الاجسام الموجودة بما هى واقعة فى التغير وبما هى موصوفة
بانحاء الحركات والسكونات وبعض موضوعات العلوم لها مبادى
واوايل بها توجد • وموضوع العلم الطبيعى من تلك الجملة فاذا الموضوع
هذا العلم مبادى هى علل فى وجوده وللعلوم ايضا مبادى واوايل
من جهة ما يبرهن عليها وهى المقدمات التى يبرهن ذلك العلم
ولا يبرهن فيه اما لبيانها واما لعلوها عن ان يبرهن فى ذلك
العلم بل انما يبرهن فى علم آخر والعلم الطبيعى من تلك الجملة وليس
ولا على واحد من اصحاب العلوم الجزئية اثبات مبادى علمه ولا اثبات
صحة المقدمات التى بها يبرهن ذلك العلم بل بيان مبادى العلوم
الجزئية على صاحب العلم الكلى وهو العلم الالهى والعلم الناظر فى ما بعد
الطبيعة وموضوعه الموجود المطلق والمطلوب فيه المبادى العامة
واللواحق العامة فليضع المبادى الكلية للعلم الطبيعى الذى هو
من العلوم الجزئية وضعا • فى المبادى التى يتسلمها الطبيعى و
يبرهن عليها الناظر الذى ينظر فى العلم الالهى نقول ان الاجسام

الطبيعية

الطبيعية مركبة من مادة اى محل وصورة هى فيه حالة ونسبة المادة
الى الصورة نسبة النحاس الى التمثال والعام لها كلها من الصور
الاقطار الثلثة او كل واحد من الاجسام يمكن ان يفرض فيه امتداد
اول وامتداد ثانى مقاطع له على زاوية قائمة وامتداد ثالث مقاطع
للامتدادين على زوايا قائمة والزاوية القائمة هى التى تحدث من
تقاطع بعد قائم على بعد ليس ميله الى احدى الجهتين اكثر من ميله الى الاخرى
فهذا معنى كون الجسم ذا اقطار ثلثة وان كان فى نفسه شيئا واحدا
والاقطار التى تكون فى الجسم لا يقوم فى غير تلك المادة الموضوعة لها
لطباعها والمادة ايضا لا تعرى عن البعد الذى فيه فرض هذه الاقطار
وتلك المادة لا يؤخذ فى حدها لا هذا البعد ولا هذه الاقطار على انه جزء
من وجودها بل هى خارجة عن ذات المادة وان كانت حالة فيها مقارنة
لها وليس للمادة بذاتها مقدار وقطر واذ ليس لها ذلك بذاتها بل هى
مستعدة لقبوله فلا عجب ان يكون مادة واحدة يقبل حجما فحجما فتارة
وتارة وتنتقل من حجم الى حجم وهذا جائز فى الوجود وفى مادة الجسم
الطبيعى صور اخر غير الصورة الجسمية فلها صور مناسبة لباب الكيف و
لباب الاين ولغير ذلك واذا كان الامر على هذا فللاجسام الطبيعية
اذا احدث على الاطلاق من المبادى المقارنة مبدآن فقط احدهما
المادة والآخر الصورة ولواحق الاجسام الطبيعية هى الاعراض العامة
من المقولات التسع وفرق بين الصور وبين الاعراض فان الصورة
تحل مادة غير متقومة الذات على طبيعة نوعها والاعراض تحل الجسم الطبيعى
الذى تقوم بالمادة والصورة وحصل نوعه والاعراض بعد المادة

بالطبع والصورة قبل المادة بالعلية والمادة والصورة قبل العرض
بالطبع والعلية والمبدا المفارق للطبيعيات ليس هو سببا للطبيعيات
فقط بل لمبدائها المذكورين وهو يستبق المادة بالصورة ويستبق
بها الاجسام الطبيعية فاذ هو مفارق الذات للطبيعيات فليس للطبيعي
بحث عن احواله كماله بحث عن كثير من احوال المبدائين المقارنين وللاجسام
الطبيعية عن المبدا المفارق استبقاء لذواتها واستبقاء لكمالاتها
وكمالاتها اما كمالات اول اذا ارتفعت بطل ما هي له كمالات واما
كمالات ثانية لا يؤدي ارتفاعها الى بطلان الاشياء التي هي كمالاتها
بل الى ارتفاع صلاح حالاتها والمبداء المفارق يستبقي هذه الكمالات
الثانية لا بذاته بل بتوسط وضع قوى في الاجسام هي كمالات اول
هي مبادي عنها تصدر هذه الكمالات الثانية ومن الكمالات الثانية
للاجسام الطبيعية افعالها وبهذه القوى تحصل انفعالها وليس شيء
من الاجسام الموجودة يتحرك او يسكن بنفسه او يتشكل بشكل او يفعل
بنفسه شيئا غير ذلك وليس له ذلك عن جسم اخر او قوة فايضة عن جسم
الا وفيه قوة من هذه القوى المذكورة عنها يصدر ذلك وكل ما يصدر
عنه من الافعال وهذه القوى التي قد غرزت في الاجسام على اقسام
ثلثة فمنها قوى سارية في الاجسام تحفظ عليها كمالاتها من اشكالها و
مواضعها الطبيعية واحوالها وافاعيلها فاذا زالت عن مواضعها
الطبيعية واشكالها واحوالها اعادتها اليها وثبتتها عليها مانعة
من الحالة الغير الملائمة اياها بلا معرفة وروية وقصد اختياري بل
بتسخير وهذه القوة تسمى طبيعة وهي مبداء بالذات لحركاتها بالذات

وسكوناتها

وسكوناتها بالذات ولساير كمالاتها التي لها بذاتها وليس شيء من الاجسام
الطبيعية بخال عن هذه القوة والنوع الثاني قوى تفعل في الاجسام
افعالها من تحريك وتسكين وحفظ نوع من الكمالات بالات ووجوه
مختلفة فبعضها يفعل ذلك دائما من غير اختيار ولا معرفة فتكون
نفسا نباتية ولبعضها القدرة على الفعل وتركه وادراك الملايم والمنافي
فتكون نفسا حيوانية ولبعضها القدرة على الاحاطة بحقائق الموجودات
على سبيل الفكرة والبحث فيكون نفسا انسانية والنفس بالجملة كمال
اول لجسم طبيعي الى ذي حياة بالقوة والنوع الثالث قوى تفعل مثل
هذا الفعل لا بالات ولا بانحاء مفرقة بل بارادة متجهة الى سنة واحدة
لاستعدادها وتسمى نفوسا ملكية وفلكية وهذه القوى المذكورة ايضا
هي صور في الاجسام الطبيعية والصور التي في المادة منها صور ليس
من شانها ان تخلو منها موادها ومنها صور من شانها ان يخلو عنها م
موادها وهذه اذا زايلتها منها واحدة وجب ان تخلفها غيرها اذ قيل
ان هذه المادة لا تعرى عن الصورة فح تكون كونا للذي كانت الثانية
صورته وفسادا للذي كانت الاولى صورته ومثل هذا التبدل في الاعراض
ليس بكون وفساد بل هو استحالة او نمو او نقلة او غير ذلك وكل ما كان
بعد ما لم يكن فلا بد له من مادة موضوعة يوجد فيها او عنها او معها و
هذا في الكاينات الطبيعية محسوس مشاهد ولا بد له من عدم يتقدم
لان ما لم يتقدمه عدم فهو ازلي ولا بد من صورة له حصلت في المادة
في الحال والا فالمادة كما كانت ولا كون فاذا المبادي المقارنة
للطبيعيات الكاينة ثلث صورة ومادة وعدم وكون العدم مبداء هو

لانه لا بد منه للكاين من حيث هو كاين وله عن الكاين بد و هو مبداء
بالعرض لان بارتفاعه يكون الكاين لا بوجوده وقسط الصوره فی الوجود
اوفر من قسط الماده لانها علتها المعطیه لها الوجود و بلها الهیولی
و وجودها بالصوره و اما العدم فلیس هو بذات موجوده علی الاطلاق
ولا معدومه علی الاطلاق بل هو ارتفاع الذات الوجودیه بالقوه و
لیس ای عدم اتفق مبداء للکائن بل العدم المقارن لقوه کونه
ای لامکان کونه ولهذا لیس العدم الذی فی الصوفه مبداء لکون
السیف البته بل العدم الذی فی الحدید فانه لا یتاتی ان یکون سیف
من صوفه و یتاتی عن الحدید والماده اذا کان فیها هذا العدم فهی
هیولی و اذا کانت فیها الصوره فهی موضوع فکانها هیولی للصوره
المعدومه التی بالقوه و موضوع للصوره الموجوده التی بالفعل و
للاشیاء الکاینه سببان خارجان ایضا بالذات و هما الفاعل
والغایه و الفاعل هو الذی یوجد و الغایه هو الذی لاجله یوجد
و قوم یعدون الالات من جمله الاسباب و المثل ایضا ولیسا هما
فی الاشیاء الطبیعیه بالنحو الذی یدعیه القوم و جمیع الاشیاء
الطبیعیه منساق فی الکون الی غایه و خیر ولیس یکون شئ منها جزافا
ولا اتفاقا الا فی الندره بل لها ترتیب حکمی ولیس فیها شئ معطل
لا فائده فیه ولیس یکون عن المبداء الاول المباین فیها فعل
قسری ولا خلاف لما توجبه القوه المجبوله فیها منه الا علی سبیل
البادی والتولد فهذه هی الاصول الموضوعه الکلیه فی علم الطبیعیین
و تکفل بتصحیح ما ینبغی ان یصحح منها العلم الالهی فصل

فی الاجسام وتجزیها الناس فی الاجسام الطبیعیه من جهه تجزیها اقاویل
کثیره متقابل ان الاجسام الطبیعیه تتجزی بالفعل و القوه تجزیا
متناهیا و هی مرکبه من اجزاء لا تتجزا الیها ینتهی القسمه و قابل ان
الاجسام الطبیعیه لها اجزاء غیر متناهیه وکلها موجوده فیها بالفعل و قایل
ان الاجسام الطبیعیه منها اجسام مرکبه من اجسام اما متشابهه الصور
کالسریر و اما مختلفتها کبدن الحیوان و منها اجسام مفرده والاجسام المرکبه
لها اجزاء موجوده بالفعل متناهیه و هی تلک الاجسام المفرده التی منها
رکبت و اما الاجسام المفرده فلیس لها فی الحال جزء بالفعل و فی قوتها ان
تتجزی اجزاء غیر متناهیه کل واحد منها اصغر من الاخر ولیس تنتهی
قسمتها البته و لا یتجزا و ما وجد فی کلی الجسمین من الاجزاء فهو متناه و التجزی
اما بتفریق الاتصال و اما باختصاص العرض ببعض منه یمیزه حلولا اما
عرض غیر مضاف کالبیاض و اما عرض مضاف کالمماسه والموازاه و اما
بالتوهم و اذا لم یکن احد هذه الثلاثه والجسم المفرد لا جزء له بالفعل والرایان
الاولان باطلان فاما رای الذین اثبتوا للاجسام اجزاء متناهیه منها
تترکب و یوجد کل واحد منها غیر متجز فبطلانه بما اقول و هو ان کل جزء
مس جزءا فقد شغله بالمس و کل ما شغل شیئا بالمس فاما ان لا یدع فراغا
عن شغله بجهه او یدع فکل جزء مس جزءا فاما ان یدع فراغا عن شغله
او لا یدع لکن ان کان یتاتی ان یماسه اخر غیر مماس للاول فقد ترک
اذن فراغا عن شغله و قد یتاتی ان یماسه اخر غیر مماس للاول فقد ترک
اذا فراغا عن شغله و کل ما کان کذلک فممسوسه متجزی الذات فاذا کل
جزء مس جزءا بهذه الصفه فممسوسه متجزی فاذا کل ما لا یتجزی لا یتماس

الی جزء حد

الا على سبيل التداخل وكل ما لا تماس الا على سبيل التداخل فلا يتاتى
ان يتركب منه شيء آخر اعظم منه بل لا يتاتى ان يتركب منه جسم فاذا
الاجزاء الغير المتجزية لا يتاتى ان يتركب عنها مقدار ولا جسم وايضا
لنفرض جزئين غير متجزيين وضعا على جزئين غير متجزيين وبينهما جزء
غير متجز ان امكن فنقول ان كل شيئين يصح على كل واحد منهما الحركة
فليس ولا واحد منهما غير قابل للحركة ولا يمنع احدهما الآخر عن الحركة الا على
سبيل التصادم والتمانع وليس بينهما تنافر في القوى يتباعدان به فاذا
لم يكن مانع من خارج لم يكن ولا واحد منهما مانعا للآخر عن الحركة اليه حتى
يتصادما وكل ما كان كذلك فليس بمحال ان يتحركا معا حتى يتصادما والجزءان
المفروضان فرضا كذلك فليس اذا بمحال ان يتحركا حتى يلتقيا متصادمين
فلنفرض انهما تحركا وتصادما فاما ان يلتقيا على الجزء الاوسط واما
ان يلتقيا على احد الطرفين ولا يجوز ان يلتقيا على احد الطرفين لانه ان
التقيا عند احد الطرفين فيكون احدهما لم يتحرك فاذا يلتقيان على الجزء
الاوسط فاذا يصير الاوسط متجزيا لان كل واحد منهما يكون قد قطع بعضه
وقد قيل انه غير متجز هذا خلف ولا يبعد ان يتبين عن هذا ان الجزئين
المتحركين والثابتين متجزيان ايضا وذلك ايضا خلف وعلى هذا براهين
كثيرة من جهات اخرى ومن جهة تركيب المربعات منها لمساواة الاقطار
والاضلاع ومن جهة المسامتات فانه من المعلوم ان كل شيء له
سمت مع شيء وان كان بواسطة ثالث كما للشمس مع الخط المشترك
بينه وبين الظل بواسطة ذي الظل فاذا تحرك زال سمته وكانت
مسامته شيئا آخر فيجب ان يكون اذا تحركت الشمس جزءا ان يكون

قد

قد زال سمتها من قبل ذلك جزءا فيجب ان يكون ما سامته الشمس
دايرة على جسم صغير مساويا لمدار الشمس ولم يكن اعظم وان يكون حركة
الظل مثل حركة الشمس وان وضع ما زول بالسمت مع حركة جزء واحد اقل
من جزء فقد انقسم واما مناقضه الراي الثاني فهو ان ذلك يمنع الحركة
اذ من المحال ان يقطع المتحرك مسافة ذات اجزاء الا وقد يعدى انصافها
وساير اجزائها فلنفرض متحركا ومسافة فنقول ان كانت اجزاء المسافة
غير متناهية فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك الى غير النهاية بالفعل
وان كان كذلك فقد يقطع المتحرك في زمان متناهي الطرفين انصافا
غير متناهية في انصاف غير متناهية لكن التالي محال فالمقدم محال واذا
كانت المسافة متناهية الاجزاء علم منه ان الاجسام متناهية الاجزاء و
لهذا براهين اخر منها انه لا كثرة الا والواحد فيها موجود فان كانت
كثرة موجودة بالفعل فالواحد بالفعل موجود فيها والواحد بالفعل
غير متجز بالفعل فاذا الجسم ذي الكثرة اجزاء اولى غير متجزية فاذا
اخذ منها متناهية امكن ان تركب واذا امكن ان تركب لم يخل اما
ان لا تزداد حجما على الواحد فيكون كذلك حال الجميع الغير المتناهي
واما يزداد حجما فيمكن ح ان يحدث عنها جسم واذا امكن ان يحدث
عنها جسم كان جسم من اجسامه من اجزاء متناهية بالفعل ولم يكن كل
جسم مركبا من اجزاء متناهية فاذا ليس وجود الجسم المفرد هو من اجزاء
فيه متناهية بالفعل غير متجزية ولا من اجزاء فيه غير متناهية فاذا ليس
للجسم المفرد بالفعل جزء فظاهر انه يحتمل التجزي فاذا اما ان ينتهي
في التجزي في الآخر فيكون مركبا من اجزاء لا يتجزا لكن التالي كذب

فالمقدم كذب وأما أن لا تناهي في التجزي البتة وذلك هو المطلوب
والباقي تمت المقالة الأولى

المقالة الثانية من الطبيعيات

في لواحق الأجسام الطبيعية أعني الحركة والسكون والزمان والمكان
والخلاء والتناهي واللاتناهي والتماس والالتحام والاتصال والتتالي
الحركة يقال على تبدل حال قارة في الجسم يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو
شيء والوصول بها إليه هو بالقوة أو بالفعل فيجب من هذا أن يكون
الحركة مفارقة لحال لا محالة ويجب أن يكون تلك الحال تقبل التنقص
والتزيد لأن ما خرج عنه يسيرا يسيرا على سبيل الاتجاه نحو شيء فهو باق
ما لم ينقض الخروج عنه البتة جملة وإلا فالخروج عنه يكون دفعة وكل ما كان
كذلك فإما أن يتشابه الحال فيه في أي وقت من الخروج عنه فرض
أو لا تتشابه لكن لا يجوز أن تتشابه لأنه لو تشابه لما كان عنه خروج
البتة فإذا كل ما خرج عنه يسيرا يسيرا فهو باق غير متشابه الحال في نفسه
عند الخروج عنه وكل ما كان كذلك فهو قابل للتنقص والتزيد مثل
البياض والسواد والحرارة والبرودة والطول والقصر والقرب
والبعد وكبر الحجم وصغره فلذلك قيل أن الحركة هي فعل وكمال أول للشيء
الذي هو بالقوة من جهة المعنى الذي هو له بالقوة فإن الجسم الذي هو
في مكان ما بالفعل وفي مكان آخر بالقوة ما دام في المكان الأول ساكنا
فهو بالقوة متحرك وبالقوة واصل وإذا تحرك حصل فيه كمال وفعل أول
وبه يتوصل إلى كمال وفعل ثان هو الوصول لكنه ما دام له هذا الكمال
فهو بعد بالقوة في المعنى الذي هو الغرض بالحركة وهو الوصول فالحركة
كمال أول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة فإن الحركة له من حيث

هو

هو بالقوة في مكان يقصده لا من جهة ما هو بالفعل إنسان أو نحاس
وإذا كان كذلك فالحركة وجودها في زمان بين القوة المحضة والفعل
المحض وليست من الأمور التي تحصل بالفعل حصولا قارا مستكملا وقد
ظهر أن كل حركة ففي أمر يقبل التنقص والتزيد وليس شيء من الجواهر كذلك
فإذا لا شيء من الحركات في الجوهر فإذا كون الجواهر وفسادها ليس بحركة
بل هو أمر يكون دفعة وأما الكمية فلأنها تقبل التنقص والتزيد فيجوز
أن يكون فيها حركة كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف الذي لا يزول
عنه اتصال الجسم فإنها من جهة ما يتزايد بها الجسم أو يتناقص فهي من
هذه الجملة عندنا أعني جملة الحركة في الكمية وقد توجد الحركة في الكيفيات
فيما يقبل التنقص والاشتداد كالتبيض والتسود وأما في المضاف فإن
المضاف أبدا عارض لمقولة مقولة من البواقي وتابع لها في قبول
التنقص والتزيد فإذا أضيفت إليه حركة فذلك بالحقيقة لتلك المقولة
فأما الأين فإن وجود الحركة فيه ظاهر جدا وأما متى فإن وجوده للجسم
بتوسط الحركة فكيف يكون فيه الحركة فإن كل حركة كما تبين يكون
في متى فلو كان فيه حركة لكان لمتى متى آخر وهذا خلف وأما الوضع فإن
فيه حركة على رأينا خاصة كحركة الجسم المستدير على مركز نفسه فإنه لو توهم
المكان المطيف به معدوما لما امتنع كونه متحركا والمتحرك الحركة
التي تكون في المكان لو توهم المكان المطيف به معدوما لامتنع
كونه متحركا فإذا ليس المتحرك بالاستدارة على نفسه متحركا الحركة التي
يكون في المكان وظاهر أنه ليس بمتحرك في شيء آخر غير المكان والوضع
وليس يتحرك في المكان فليس إذا متحركا إلا في الوضع ولا تتعجبن من قولنا

من قولنا انه لو توهم المكان المطيف به معدوما لما امتنع كونه متحركا
فان لهذا من الموجودات مثالا وهو الجرم الاقصى واكثر الناس
لا يرون وراءه جسما يطيف به وذلك هو الحق ولا يعوقهم ذلك
عن توهمه متحركا وكيف وهو متحرك ابدا ولان الجسم المتحرك بالاستدارة
على نفسه اذا فرض في مكان فاما ان تباين كليته كلية المكان او
تلزم كليته كلية المكان وتباين اجزاؤه اجزاء مكانه لكن ليس
يتحرك كليته عن المكان لان كليته لا تباين المكان وما لم يباين مكانه
فليس بمتحرك في المكان فاذا الكلية تلزم المكان وتباين اجزاؤه
اجزاء مكانه وكل جسم باين اجزاؤه اجزاء مكانه فقد اختلف نسب
اجزائه الى اجزاء مكانه وكل ما اختلف نسب اجزائه الى اجزاء مكانه
فقد تبدل وضعه فهذا الجسم قد تبدل وضعه بحركته المستديرة
وليس ههنا تبدل حال غير هذا فليس ههنا تبدل غير الوضع والوضع
يقبل التنقص والاشتداد فيقال انتصب وانتكس واما الملك فان تبدل
الحال فيه تبدل اولا في الاين فاذا الحركة فيه بالذات بل بالعرض
واما مقولة ان يفعل فلقائل ان يقول انه قد يتهيا ان ينسلخ الشيء
عن اتصافه بالفعل يسيرا يسيرا الا من جهة تنقص قبول الموضوع لتمام
الفعل على هيئة واحدة بل من جهة هيئته ولكن ذلك اما لان القوة
ان كان فعله بالطبع جعلت تخور يسيرا يسيرا واما لان العزيمة ان
كان فعله بالارادة جعلت تنفسخ يسيرا يسيرا واما لان الالة و
الاداة ان كان فعله بها جعلت تكل يسيرا يسيرا وفي جميع ذلك يكون
تبدل الحال اولا في القوة او العزيمة او الالة ونبعه في الفعل واذا كان

ذلك

ذلك كذلك كانت الحركة في قوة الفاعل او عزيمته او الالة اولا
وفي الفعل بالعرض ليس فيه بالذات على ان الحركة ان كانت خروجا
عن هيئة قارة وليس شيء من الافعال كذلك فاذن لا حركة بالذات
الا في الكم والكيف والاين والوضع فالحركة هي ما يتصور من حال الجسم
لخروجه عن هيئة قارة يسيرا يسيرا او هو خروج عن القوة الى الفعل
ممتدا لا دفعة بل الحركة كون الشيء بحيث لا يجوز ان يكون على ما هو عليه
من اينه وكمه وكيفه ووضعه قبل ذلك ولا بعده والسكون هو
عدم هذه الصورة فيما من شانه ان يوجد فيه ومثل هذا العدم يصح
ان يعطى رسما من الوجود لان ما هو بالاطلاق ليس بموجود مطلقا فلا
ينافي ان يكون له وجود في شيء اخر البتة والجسم الذي ليس فيه حركة
وهو بالقوة متحرك لو لم يكن له هذا الوصف الذي يصير به الجسم متميزا
عن غيره لخاصة يكون له لكان له لذاته ولو كان له لذاته لما باينه
ولكنه يباينه اذ يتحرك فاذا هذا الوصف الذي يصير به الجسم متميزا
عن غيره لخاصة يكون له لكان له لذاته ولو كان له لذاته لما باينه و
لكنه يباينه اذ يتحرك فاذا هذا الوصف له لمعنى ما فاذا هذا العدم
له معنى ما فاذا العدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك مفهوم في ذاته
غير ذاته وانما العدم الذي لا يحتاج الشيء في ان يوصف به الى غير
ذاته هو ما لا يضاف الى وجوده وامكانه كعدم القرنين في الانسان
وهو السلب في العقد والقول واما عدم الشيء فيه فهو حالة مقابلة
للشيء يوجد عند ارتفاع علة الشيء وجودا ما نحو من الانحاء وله علة نحو ما هي
بعينه علة للوجود ولكن عند ارتفاعه فاذا حضر فعل الوجود واذا غاب

فهي عن هيئة صح

فعل ذلك العدم فهو علة بالعرض لذلك العدم فالعدم اذا معلول بالعرض
فهو اذا يصح ان يوضع موجودا بالعرض وهذا العدم ليس هو لا شيء على الاطلاق
بل لا شبيه شيء ما في شيء ما معين بحال ما معينة وهو كونه بالقوة **فصل**
في ان لكل متحرك علة محركة غيره نقول ان كل حركة توجد في الجسم فانما توجد
لعلة محركة لانه لو كان الجسم يتحرك بذاته ولو جد فيه الحركة بما هو جسم فاما
ان يكون لانه جسم فقط واما ان لا يكون لانه جسم ما فلو كان لانه
جسم فقط لكان كل جسم متحركا وان كان لانه جسم ما فيكون علة الحركة
الخاصية التي لتلك الجسمية وتلك الخاصية معنى زائد على هيولى الجسمية
وصورة الجسمية وهو كقوة او صورة او اي غير ذلك فيكون الجسمية
تحصل فيها الحركة عن وجود تلك الخاصية فيه فيكون مبدا الحركة تلك الخاصية
ويكون مبدا قبول الحركة هو الجسم لا محالة وايضا كل حركة تعرض موجودة في
الشيء منسوبة الى قطع مسافة او كيفية او غير ذلك فانها في الحال تعدم من حيث
هي كذلك ووجود الحركة في الشيء انما تحصل بان يكون كذلك وليس شيء
مما يوجد للشيء بذاته يعدم عنه او يعدم عنه ما يتعلق بكونه فاذا ليس شيء
من الحركات يوجد للشيء بذاته فاذا كل حركة فلها علة محركة وهذه العلة
المحركة ينبغي ان يضاف اليها التحريك وحدها ولا يجوز ان يقال ان الجسم
يحرك نفسه بها لانه لو كان الجسم يحرك نفسه بها لكان نفسه يتحرك عن نفسه
بها فيصير بها محركا ومتحركا بحركة واحدة ولو كان كذلك لكان شيء واحد
فاعلا وموضوعا لفعل واحد وهذا محال على ما وصفناه في المبادي والمقدمات
فاذا الفعل مضاف الى العلة وحدها وهذه العلة المحركة اما ان يكون موجودة
في الجسم فيسمى متحركا بذاته واما ان لا يكون موجودة في الجسم بل خارجة عنه فيسمى

متحركا

متحركا لا بذاته والمتحرك بذاته اما ان تكون العلة الموجودة فيه يصح
عنها ان يحرك تارة وان لا يحرك اخرى فيسمى متحركا بالاختيار واما ان
لا يصح عنها ان لا يحرك فيسمى متحركا بالطبع والمتحرك بالطبع اما ان يكون تسخير
تحركه علته بلا ارادة ويسمى متحركا بالطبيعة واما ان يكون بارادة وقصد
ويسمى متحركا بالنفس الفلكية **فصل في انه لا يجوز ان يتحرك الشيء**
بالطبيعة وهو على حالته الطبيعية وفي انه ليس شيء من الحركات الطبيعية
ملايما لذاتها نقول لكل ما اقتضاه طبيعة الشيء لذاته فليس يمكن ان يفارقه
الا والطبيعة قد فسدت وكل جزء من الحركة يعرض للحركة بانقسام زمانه
او مسافة فقد يمكن ان تفارق والطبيعة لم تبطل فكل حركة تتعين في الجسم
فانها يمكن ان يفارق والطبيعة لم تبطل فليس شيء من الحركات مقتضى طبيعة
الشيء المتحرك فاذا ان وجدت الطبيعة مقتضية للحركة فانها ليست على
حالتها الطبيعية وانما تحرك لتعود الى الحالة الطبيعية وتبلغها واذا بلغتها
ارتفع الموجب للحركة فامتنع ان تحرك فيكون مقدار الحركة على مقدار البعد من
الحالة الطبيعية الملائمة التي فورقت بالقسر وكل حركة بالطبيعة فهي هرب بالطبع
عن حال ما وكلما كان كذلك فهو عن حالة غير ملائمة فاذا كل حركة بالطبيعة فعن
حالة غير ملائمة وهذه الحركة ينبغي ان تكون مستقيمة ان كانت في المكان
لان هذه الحركة لميل طبيعي وكل ميل طبيعي فعلى اقرب مسافة وكل ما كان على اقرب
مسافة فهو على خط مستقيم فهذه الحركة على خط مستقيم فاذا الحركة المكانية المستديرة
كالتي تكون على مركز خارج عنها ليست عن الطبيعة وكذلك الحركة الوضعية
وكيف تكون الحركة الوضعية بالطبيعة وقد ثبت ان كل حركة بالطبيعة فانها
تهرب من الطبيعة عن حالة غير طبيعية والطبيعة لا تفعل بالاختيار بل انما تفعل افاعيلها

بالتسخير والطبع فلما سفن حركاتها وافاعيلها فليضع الحركة الوضعية بالطبيعة
فتكون الهرب الطبيعي عن الوضع الغير الطبيعي فكل ما كان للهرب الطبيعي عن شي
غير طبيعي فانه لا يكون فيه قصد طبيعي بالعود الى ما فارقه بالهرب فاذا الحركة
المستديرة الوضعية الطبيعية لا يكون فيها قصد طبيعي بالعود الى ما فارقه
وهذا كذب والذي اوجبه وضعنا الحركة الوضعية طبيعية فهي اذا غير طبيعية
فهي اذا عن اختيار وارادة وبهذا برهن ايضا على الحركة المكانية المستديرة
انها ليست طبيعية فتبين ان كل حركة مستديرة ليست عن قاسر فمبدؤه
نفسي اي قوة محركة بالاختيار او الارادة **فصل في انه لا يمكن ان يكون حركة**
مكانية غير متجزية على ما يراه القائلون بجزء غير متجزئ ولا في غاية السرعة ولا في
غاية البطؤ ان امكن وجود حركة غير متجزية امكن وجود مسافة غير متجزئة
ووجود مسافة مركبة من اجزاء لا تتجزأ والتالي محال كما تبين فالمقدم محال واذا
كانت الحركة مطابقة للمسافة والمسافة متجزية الى غير النهاية فالحركة لا
تنتهي في التجزية ونقول ان الحركة ان كانت مولفة من حركات لا تتجزا
لم يجز ان يكون حركة اسرع من حركة وابطأ من حركة الا والاسرع اقل سكنات
والابطأ اكثر سكنات والا فليقطع جرم ما في وقت ما حركة غير متجزية مسافة
ما فتلك المسافة ان كانت متجزية فالحركة عليها متجزية وقد فرضت غير
متجزية وان كانت غير متجزية فالابطأ يقطع في ذلك الزمان اما مثلها
واما اكثر منها واما اقل منها فان قطع مثلها فليس ابطأ وان قطع اكثر فهو اسرع
وان قطع اقل فقد تجزأت المسافة وهذا كله خلف لكن من الظاهر ان الحركة
يكون اسرع من حركة وابطأ لا بسبب السكنات فنحن نعلم ان السهم في نفوذه
والطائر في طيرانه ان كانت حركاته مركبة من حركات لا تتجزى وهي في انفسها

لااسرع

لا اسرع منها لم تتخلل اما ان تكون مركبة منها بلا تخلل سكنات او تكون تتخلل
سكنات قليلة جدا بالقياس الى الحركات فان كان بلا تخلل السكنات
فيجب ان يكون حركة السهم والطائر مساوية لحركة الشمس المشرقية
او اسرع منها وهذا محال وان كان تتخلل السكنات وهي اقل من الحركات
فيجب ان يكون فضل حركة الشمس عليهما اقل من الضعف لكن ليس بينهما
نسبة يعتد بها فاذا ليس حركات لا تتجزى ولا غاية السرعة والابطاء وليست
السرعة والابطاء بسبب تخلل السكنات بل قد تكونان في نفس
الحركة وهي متصلة لشدتها وضعفها **في الحركة الواحدة** الحركة قد تكون
واحدة بالجنس وقد تكون واحدة بالنوع وقد تكون واحدة بالشخص
والحركة الواحدة في الجنس هي التي تقع في مقولة واحدة او في جنس واحد
من الاجناس التي تحت تلك المقولة مثل النمو والذبول فانهما واحد
بالجنس اي في الكم ومثل التسخن والتبرد فانهما واحد بالجنس اي في الكيف
والتسخن والتبرد واحد بالجنس الاقرب لانه في الكيفية الانفعالية و
الحركة الواحدة في النوع هي التي ان كانت ذات جهة مفروضة كانت
في نوع واحد وعن جهة واحدة والى جهة واحدة وفي زمان مساو مثل
تبيض ما يبيض وتسخن ما يسخن وكذلك الصعود للصعود والسفل للسفل
ويقال حركة واحدة بالشخص للتي تكون مع ذلك كله عن متحرك واحد
بالشخص في زمان واحد وتكون وحدة هذه الحركة الشخصية هي بوجود الاتصال
فيها والحركات المتفقة في النوع لا تتضاد وهذا بين بنفسه **في تطابق**
الحركات الحركات المتطابقة يعني بها التي يجوز ان يقال لبعضها اسرع
من بعض او ابطأ او مساوية في السرعة ولما كان الاسرع هو الذي

يقطع شيئا مساويا لما يقطعه الآخر في زمان اقصر والذي يقطع في زمان
سواء ازيد مما يقطعه الآخر والمساوي في السرعة هو الذي يقطع في مثل الزمان
مثل ما يقطع الشيء فيجب ان يكون الاشياء التي فيها الحركة من شانها ان يقال
لها ان بعضها مساو لبعض وازيد وانقص اما مطلقا مثل خط لخط وارتفاع
لارتفاع وبياض لبياض واما غير مطلق وذلك الذي هو غير مطلق هو
على وجهين اما ان يكون في القوة مطلقا مثل المثلث للمربع فان في قوة
بعض المثلثات ان يقطع سطحه اجزاء ثم يهندم منها مربع واما في القوة بحسب
الوهم مثل القوس للمستقيم فانه لا يجوز ان يكون قوس مساويا للمستقيم البتة
بالفعل اذ المساوي هو الذي ينطبق على الشيء فلا يفضل عليه ولكنه في القوة
الوهمية قد يتوهم مساويا له لانه يمكن ان يتوهم المستدير مستقيما والمستقيم
مستديرا هذا واما ان يكون لا بالقوة ولا بالفعل ولكن تخيل نسبة شيء
الى شيء ما مثل نسبة مثل بياض وسواد كل واحد منهما في الغاية او شدة كل
واحد منهما الزايدة على المتوسطة مناسبة لشدة الآخر او كان بعد شدته و
نقصه من احد الطرفين كبعد الآخر عن مقابله فالحركات المتطابقة بالحقيقة
هي التي بالقسم الاول وهي التي نوع ما فيه الحركة فيهما جميعا واحد ثم القسم
الثاني واما القسم الثالث والرابع فمجازيان والبعد منها الرابع في تضاد
الحركات نقول اولا ان الضدين هما اللذان موضوعهما واحد وهما ذاتان
يستحيل ان يجتمعا فيه ولا يستحيل ان يتعاقبا عليه وبينهما غاية الخلاف
وبعد ذلك نقول ان تضاد المتحركين لا يوجب بين الحركات تضادا و
ليس تضاد الحركات هو ان المتحركين متضادان فانه قد يتحرك اشياء
متضادة حركة واحدة بالنوع كما قد يتحرك حار وبارد حركة واحدة بالنوع

ولو كان

ولو كان تضاد الحركات لانها عن متحركات متضادة لما كان ولا شيء
من الاضداد يتحرك حركة واحدة فاذا تضاد المتحركين ليس هو الموجب
لتضاد الحركتين وايضا لو كان تضاد الحركتين لاجل تضاد المتحركين بانه
يكون حقيقة تضادهما هو تضاد المتحركين لكان كل حركتين متضادتين
عن ضدين وذلك كذب لان بعض الاشياء يوجد هو بعينه متحركا حركتين
متضادتين لوجود حد التضاد لهما وذلك كشيء واحد يسفل مرة ويسود
اخرى ويعلو تارة ويسفل اخرى فليس اذا تعلق حقيقة التضاد في الحركات
المتضادة بتضاد المتحركات ولا ايضا بالزمان لان الحركات كلها تتفق
في نوع الزمان فاذا جعلنا ليس شيء من زماني حركتين مختلفتين مختلفا و
كل ما يتضاد به الحركتان مختلفا لزم ان الزمان لا يتضاد به الحركات
فبين ان الزمان لا يتضاد به الحركتان فبين ان الزمان لا يوجب
البتة تضادا في الحركات ولا يكون به التضاد في الحركات ولا ايضا
تضاد الحركات هو لتضاد ما فيه يتحرك لانه قد يوجد حركتان متضادتان
يسلكان مسافة واحدة او طريقا واحدا بين كيفيتين متضادتين بل
تضاد الحركات هو بتضاد الاطراف والجهات اذ كانت الحركات انما تختلف
اما في جهاتها واما في هيئة ما فيه يتحرك واما في المحرك لها او المتحرك بها
او الزمان فاذا ثبت هذا فنقول ان الحركة المستقيمة لا تضاد الحركة
المستديرة المكانية لانهما لا يتضادان في الجهات وكل حركتين متضادتين
متضادتا الجهات وانما قلنا ان الحركات المستقيمة لا تضاد المستديرة
في الجهات لان المستديرة لا جهة فيها بالفعل لا نهاية لها بالفعل
لانها متصلة واحدة ثم اذا فرض جهتان وطرفان مشتركان

لانها

للمستقيم والمستدير كان توجه المستدير اليهما جميعا بالسواء وكل ما فرض
جهتان متضادتان للضدين امتنع ان يكون توجه احد معا اليهما بالسواء
ونقول انه لا تضاد فيما بين الحركات المستديرة لانها لا تختلف في
النهايات والاطراف وكل حركتين متضادتين فمختلفان في النهايات
بل متضادتان ولكن قد يمكن ان يتوهم تخالف المأخذ فيهما تضادا وذلك
غير حق لانه اذا فرض في المدار مأخذا جهتين مختلفتين كان معناه ان
احدى الجهتين هي من نقطة الى اخرى والاخرى من الاخرى الى الاولى
ولكن ايهما اخذ الاتجاه في الحركة عليه من نقطة الى اخرى فان ذلك الاتجاه
في الحركة في باقي المدار يفعل خلاف ما فعل في الاول فالحركتان اللتان
يفعل احديهما في مدار ما اتجاها من نقطة الى اخرى ويفعل الاخرى في ذلك
المدار اتجاها من النقطة الاخرى الى الاولى فان كل واحد منهما يفعل
بعد ذلك في ذلك الاتجاه بعينه ما فعله الآخر ولكن يقع فعل كل واحد
منهما المشابه لفعل الآخر في جزئين مختلفين من المدار فكل واحد منهما
مشابه فعله فعل الآخر ولكن يختلفان باختلاف جزئي المدار واختلاف
جزئي المدار ليس اختلافا الا بالعدد فقط وكل اختلاف موجب للتضاد
فليس هو اختلافا قرن بالعدد فقط فاذا اختلاف جزئي المدار ليس
اختلافا يوجب التضاد وليس ههنا الا هذا الاختلاف فليس اذا اختلاف
الجهات ههنا موجبا للتضاد فاذا ان امكن ان تتضاد الحركتان
المكانيتان فهما المستقيمتان وتبين انهما الآخذتان في خط واحد
المختلفتان في المبدأين والجهتين فضد الهابطة الصاعدة وضد المتيامنة
المتياسرة وهذا التضاد غير متعلق بنفس الطرفين بان يتعينا بل بجهتيهما

ولو

ولو كان لنفس الطرفين موجبة لما كان تضاد الا عند موافاة النقط
الغائية ولو كان كذلك لما كان التضاد الا عند انتهاء الحركات ولو كان
كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضاد موجود ولكن بين الحركات
الموجودة تضاد موجود كما تبين فاذا ليس التضاد بينهما للوصول الى
النهايات المتضادة بل للاتجاه اليها واما بيان ان في الحركات الموجودة
تضادا موجودا فلانه قد توجد حركتان لا تجتمعان معا وهما مستقيمتان
وتتأتى ان يتعاقبا على الموضوع وكلاهما ذاتان ثم قد توجد فيهما ما
يخالف خلافا لا يمكن ان يكون بين حركتين خلاف فوقه وهما المتخالفان
في الاتجاه الى ضدين وعن ضدين ومنها ما تخالف خلافا ليس بالغاية وهما
المتخالفان في الاتجاه لا على ذلك الوجه وكل شيئين على الصفة الاولى
فمتضادان فاذا في الحركات المستقيمة تضاد وهذا برهان يدل على
الحد ايضا ولنختم ههنا القول في الحركات المتضادة ولنتقل بما مثلناه في
الحركات المستقيمة الى خبرنا **في التقابل بين الحركة والسكون** قد بينا انا
نعني بالسكون عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك فيكون التقابل بينهما
اعني الحركة والسكون تقابل العدم والملكة فيكون السكون المطلق مقابلا
للحركة المطلقة والسكون المعين مقابلا للحركة المعينة وقد قالوا ان
السكون في المكان المعين عدم الحركة فيه للشيء الذي تتأتى ان يتحرك
بان يفارق ذلك السكون وليس عدم اية حركة اتفقت بسكون فانه لو كان
عدم اية حركة اتفقت سكونا لكان ايضا عدم حركة يتوهم للجسم في مكان
خارج سكونا حتى لو كان متحركا لا في ذلك المكان لكان ساكنا فاذا ليس
اي عدم اتفق هو السكون بل العدم المقابل وهو السكون في المكان الذي

تاتى فيه الحركه والحركة فى المكان بعينه مفارقة للمكان بعينه وكل مفارقه
للمكان بعينه فبالحركة عنه لا بالحركة اليه فاذا السكون فى المكان المقابل
انما يقابل الحركة عنه لا الحركة اليه بل ربما كان هذا السكون استكمالا لها
وفى هذا الكلام يليق بالمبسوطات **القول فى الزمان** كل حركه يفرض فى مسافه
على مقدار من السرعة واخرى معها على مقدار ما من السرعة وابتدأتا معا فانهما
يقطعان المسافه معا وان ابتدأ احدهما ولم يبتد الاخرى ولكن تركا معا
فان احديهما يقطع دون ما قطع الاولى وان ابتدأ معها بطئ واتفقا فى الاخذ
والترك وجد البطئ قد قطع اقل والسريع قد قطع اكثر واذا كان ذلك كذلك
كان بين اخذ السريع الاول وتركه امكان قطع مسافه معينة بسرعة معينة
واقل منها ببطؤ معين وبين اخذ السريع الثانى وتركه امكان اقل من ذلك
بتلك السرعة المعينة فيكون هذا الامكان طابق جزءا من الاول ولم
يطابق الاجزاء مقتضيا وكان من شان هذا الامكان التقضى لانه لو
ثبت الحركات بحال واحده لكان تقطع المتفقات فى السرعة اى وقت
ابتدات وتركت مسافه واحده بعينها ولما كان امكان اقل من امكان
واذا كان ذلك كذلك وجد فى هذا الامكان زيادة ونقصان متعينان
واذا كان ذلك كذلك كان هذا الامكان ذا مقدار يطابق الحركه وفيه
تقع الحركة باجزائها التى لها من المسافه فاذا ههنا مقدار للحركات مطابق
لها وكل ما طابق الحركات فهو متصل ومتقضى الاتصال متجدده فاذا هذا
المقدار متصل ومتقضى الاتصال متجدده فاذا هذا المقدار مدة اى متصل
على سبيل التقضى وهذا المقدار وجوده فى ماده لانه يوجد منه جزؤ بعد
جزؤ وكل ما كان كذلك فكل جزؤ يفرض منه حادث وكل حادث

ففى

ففى ماده كما قيل فى المبادى او عن ماده وليس هذا عن مادة لان مجموع
المادة والصورة لا يحدثان حدوثا اولها بل الهيئة والصورة فهو اذا مقدار
فى مادة وكل مقدار يوجد فى مادة وموضوع فاما ان تكون مقدار اللمادة
او الهيئة فيها ولكن ليس هذا المقدار للمادة لانه لو كان مقدار اللمادة بذاتها
لكان بزيادته زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر
واعظم والتالى باطل فالمقدم باطل فاذا هو مقدار للهيئة وكل هيئة اما
قاره واما غير قاره فهو اذا اما مقدار هيئة قاره او هيئة غير قاره ولكن
ليس مقدار هيئة قاره فان كل هيئة قارة فرض لها مقدار فاما ان يكون
مع تمام مقدارها فى المادة او لا يكون ولكن ليست يكون هذه الهيئة مع
تمام مقدارها فى المادة لان كل هيئة هكذا فانها يظهر فى المادة زيادة
بزيادتها ونقصان بنقصانها وليس كذلك وانها ليست لا يكون بتمام
مقدارها فى المادة لانها تبقى مع الزيادة خارجة عن الماده وليس شئ
من هيئات المواد كذلك هذا محال فاذا ليس هذا المقدار مقدار هيئة قارة
~~فهو اذا مقدار هيئة قارة~~ فهو اذا مقدار هيئة غير قارة وهو الحركة ولهذا
لا يتصور الزمان الا مع الحركة ومتى لم يحس بالحركه لم يحس بزمان مثل ما قيل
فى قصة اصحاب الكهف فهذا المقدار غير مقدار الجسم لما قيل وغير مقدار
المسافة لانه لو كان مقدار المسافه لكان سلوكه وسلوك هذا المقدار
واحدا ولو كان كذلك لكانت الحركات المتفقة فى مسافه واحدة بعينها
فى السرعة والبطؤ ولم تكن الحركات المختلفه فى السرعة والبطو تقطع فى هذا
المقدار مسافات مختلفة كما قيل وليس هو نفس السرعه والبطؤ لانه قد
يتساوى سريعان وبطيئان فى السرعة والبطو ويختلفان فى هذا المقدار كما علم

فاذا هو مقدار خارج عن هذه وهو بحيث لو فرضت الحركة معدومة اصلا
لم ننازع في ان موجدها كان يقدر ان يخلق حركة او حركات قبل الاولى
منتهى مع بداية الاولى ولها مقدار وانه لم يمكن ان يخلق معها مطابقا لها
في البدو والمنتهى ما هو اعظم منها مع امكان خلق ما هو اعظم منها وينتهى
معها بلا شريطة واذا كان كذلك عرف امكان وقوع حركتين مختلفتين في
العدم فكان هناك امكانان فلا يخلو اما ان يكونا معا او يكون لاحدهما التقدم
لكن ليسا معا لانهما لو كانا معا لكانت الحركتان العظمى والصغرى يمكن ان
يقعا معا وذلك محال فاذا احدهما يكون قد تقدم والاخر قد لحقه فطابق
بعضها بعضا منهما وكل شيئين هذه صورتهما فهما مقداران فاذا الامكان
المقدر ومقداره واحد موجود عند عدم الاشياء كلها وهما كما قيل من
الاشياء التي في موضوع وعند وجود الحركة فيه وكل ما كان كذلك وجد مع وجوده
الموضوع والحركة وقد فرضناه معدوما هذا خلف فاذا الزمان ليس محدثا
حدوثا زمانيا بل حدوث ابداع لا يتقدمه محدثه بالزمان والمدة بل بالذات
ولو كان له مبدا زماني لكان حدوثه بعد ما لم يكن اي بعد زمان متقدم
وكان بعد القبل غير موجود معه فكان بعد قبل وقبل بعد فكان له قبل
غير ذات الموجود عند وجوده وكل ما كان كذلك فليس هو اول قبل
وكل ما ليس اول قبل فليس مبدا للزمان كله فالزمان مبدع اي متقدمه باريه
فقط ومعنى المحدث الزماني انه لم يكن ثم كان ~~ومعنى المحدث الزماني انه لم يكن~~
ثم كان ومعنى لم يكن اي كان حال هو فيه معدوم وذلك الحال امر قد
وجد وتقضى فانه ان كان معنى لم يكن عدما لا في وقت معين ماض بل
عدما بالقياس الى الوجود فان القديم ايضا ليس هو موجودا في اللاوجود بل هو

في كثير

في كثير من الموجودات غير موجود مثل انه غير موجود في الحركة وفي الاستحالة
وفي التغير وليس انه غير موجود في شيء وانه غير موجود شيئا واحدا كما انه ليس
معنى انه ليس في شيء وانه ليس شيئا واحدا فاذا الزمان غير محدث حدوثا
زمانيا والحركة كذلك وسنبين انه ليس كل حركة كذلك بل المستديرة
فقط وضعية كانت او مكانية فاذا هوية هذا المقدار الذي للحركة هي انها
الحركة مستديرة وبها تعلقها الذاتي ولو كان تعلقها الذاتي الذي بجنبه
الغير القارة في المادة كما بينا انما هو بما هو كان بهيئة غير قارة وكان غير
المستديرة لعدمت في زمان وذلك كما بان محال فاذا الزمان مقدار للحركة
المستديرة من جهة التقدم والتاخر لا من جهة المسافة والحركة المستديرة
متصلة فاذا الزمان متصل لانه تطابق المتصل وكل ما طابق المتصل فهو
متصل فاذا الزمان ممتد ان ينقسم بالتوهم لانه كل متصل كذلك فاذا
قسم ثبت له في الوهم نهايات ونحن نسميها انات وكما انه قد يمكن ان
تقدر هيئات قارة في المادة كثيرة العدد بمقدار واحد قار كذلك قد
يمكن ان تقدر هيئات غير قارة كثيرة العدد بمقدار واحد غير قار اعني
بزمان واحد فيكون ذلك الزمان اولا للشيء منها وثانيا لها في تقدرها
بها بالمطابقة وتكون تلك الحركة علة لتقدر سائر الحركات ومحركها علة
لها ولمقدارها ولتقدر سائر الحركات وليس كل ما وجد مع الزمان فهو
فيه فانا موجودون مع البرة الواحدة ولسنا فيها بل الشيء الموجود في
الزمان اما اولا فاقسامه وهو الماضي والمستقبل واطرافه وهي الانات
واما ثانيا فالحركات واما ثالثا فالمتحركات فان المتحركات في الحركة
والحركة في الزمان فتكون المتحركات بوجه ما في الزمان وكون الان

فيه ككون الوحدة فى العدد وكون الماضى والمستقبل فيه ككون اقسام
العدد فى العدد وكون الحركات فيه ككون المقادير فى العدد وكون المتحركات
فيه ككون المعدودات فى العدد فما هو خارج عن هذه الجملة فليس فى زمان
بل اذا قوبل مع الزمان فاعتبر به فكان له نسبة مطابق لنسبة الزمان
وما فيه سميت تلك الاضافة وذلك الاعتبار دهرا له فيكون الدهر
محيطا بالزمان وكما ان كل متصل من المقادير الموجودة فقد يفصل فيوقع
عليه العدد فلا عجب لو فصل الزمان بالتوهم فجعل اياما وساعات بل سنين
وشهورا فذلك اما بمراد المتوهم واما باعتبار مطابقة عدد الحركات له
فصل فى المكان يقال مكان لشئ يكون فيه الجسم فيكون محيطا به
ويقال مكان لشئ يعتمد عليه الجسم فيستقر عليه والمكان الذى يتكلم فيه
الطبيعيون هو الاول وهو حاو للمتمكن مفارق له عند الحركة ومساو له
لانهم يقولون لا يتأتى ان يوجد جسمان فى مكان واحد فاذا كان كذلك
فينبغى ان يكون خارجا عن ذات المتمكن لان كل شئ يكون فى ذات المتحرك
فلا يفارقه المتحرك عند الحركة وقد قيل ان كل مكان مباين للمتحرك عند
الحركة فاذا ليس المكان شيئا فى المتمكن وكل صورة فهو فى المتمكن فليس اذا
المكان هيولى ولا صورة ولا الابعاد التى يدعى انها مجردة عن المادة قائمة
بمكان الجسم المتمكن لا مع امتناع خلوها كما راه بعضهم ولا مع جواز خلوها
كما يظنه مثبتو الخلاء واقول اولا انه ان فرض خلاء خال فليس هو لا شيئا
محضا بل هو ذات وكم وجوهر لان كل خلاء خال يفرض فقد يوجد خلاء اخر اقل
منه او اكثر ويوجد متجزئا فى ذاته والمعدوم واللاشئ ليس يوجد هكذا فليس
الخلاء لا شئ وايضا كل ما كان كذلك فهو كم فالخلاء كم وكل كم فاما

منفصل

منفصل واما متصل والخلاء ليس بمنفصل لان كل منفصل فاما ان يكون
الانفصال عرضا له او يكون لذاته منفصلا وكل ما عرض له الانفصال فهو
متصل بالطبع وان كان منفصلا لذاته فهو عديم الحد المشترك
بين اجزائه وكل ما كان كذلك فكل واحد من اجزائه لا ينقسم وكل ما
كان كذلك فليس يمكن ان يقبل فى ذاته متصل الاجزاء فاذن الخلاء
ليس بمنفصل الذات فهو اذا متصل الذات وكيف وقد يفرض مطابقا
للملاء فى مقداره وكل ما كان كذلك فهو مطابق للمتصل وكل ما طابق المتصل
فهو متصل فالخلاء اذا متصل وايضا الخلاء ثابت الذات متصل الاجزاء متجاورها
فى جهات وكل ما كان كذلك فهو كم ذو وضع فالخلاء كم ذو وضع و
ايضا الخلاء توجد فيه خاصية البعد وقبول الانقسام الوهمى من اى جانب
واى امتداد كان فى الجهات كلها وكل ما كان كذلك فهو ذو ابعاد ثلاث
فالخلاء ذو ابعاد ثلاث وذو وضع وكانه جسم تعليمى مفارق للمادة
فنقول ان كون الخلاء كما ذا وضع وابعاد ثلاث اما ان يكون له لذاته
او لشئ الخلاء حل فيه او لشئ هو حل فى الخلاء وهو مقدار موضوعه
الخلاء ولا يجوز ان يكون لشئ حل فيه الخلاء لانه يكون ذا مقدار
غير الخلاء وكل ما كان كذلك فهو ملاء فذلك الشئ ملاء فيكون الخلاء
حل فى الملاء وهذا باطل محال لانه يلزم ان يكون الخلاء ملاء ولا ايضا
لشئ حل فى الخلاء بقدره فيكون ذلك المقدار فى محل لا يفارقه ويكون
مجموعهما جسما ويكون الخلاء مادة ويكون جزءا من حقيقة الملاء وهذا
كله محال وايضا الخلاء حينئذ اما ان يكون هو الموضوع لذلك المقدار
او يكون الموضوع والمقدار جزئين من الخلاء فان كان الخلاء موضوعا

لذلك المقدار فاذا رفع المقدار فی التوهم کان الخلاء وحده بلا مقدار ولا
امکان مطابقة للاجسام فیکون حینئذ الخلاء وحده لیس خلاء وحده وان
بقی متقدرا فی نفسه فهو مقدار بنفسه لا لمقدار حله وان کان الخلا مجموع
مادة ومقدار فالخلاء جسم وملاء وهذا محال فتبین انه یجب ان یکون الخلاء
ان کان موجودا ومقدارا ان یکون مقداره لذاته وکل ما مقداره لذاته
لا لحلول فی نفسه اما ان یکون متصلا لذاته او متصلا لهیئة جعلته متصلا
ولکن لیس متصلا لهیئة جعلته متصلا لان ما کان کذلک فکمیته بغیره ولیس
شئ من ما هو مقدار بذاته کمیته بغیره فاذا لیس شئ مما هو مقدار بذاته
کذلک فاذا الحق ما هو مقدار بذاته فهو متصل بذاته وکل متصل بذاته فانه
لا ینفصل ما دام ذاته موجودا فاذا اذا وجد انفصال فاما ان یکون الانفصال

موجودا فاذا کل مقدار بذاته فانه لا ینفصل ما دام ذاته صح

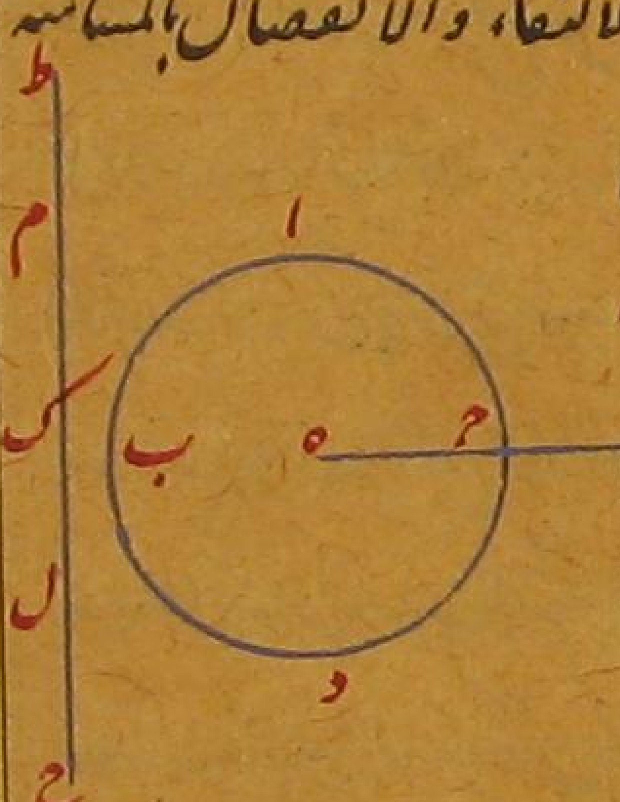
حل فیه وذلک محال او یکون حل فی مادة قارنته وعدم ذاته عند حلوله
فیه وهو المبتغی وکذلک نقول فی السطح والخط والجسم الذی من الکم وکل
ما کان معه مادة یعرض له الانفصال بعد وجود الاتصال فیه فهو مقدار
فی مادة فاذا حیث وجد انفصال فهناک مادة فالخلاء ان وجد فیه
انفصال وله مادة فهو اذا جسم طبیعی وان فرض ان الخلاء یعدم عند
ورود الانفصال علیه فعلی هذا ورد الانفصال لان الشئ لا یرد المعدوم
ولا یرده المعدوم ولا یعارض هذا بالمقدار الجسمانی وانه ینفصل
لانه سیتبین فی موضعه ان ذلک الانفصال اعدام لذلک المقدار
وانه یحل محله وکان مقابلا له وانما عرض للمادة ونقول الان ان
الخلاء لیس له مادة وکل قابل للانفصال فله مادة فاذا الخلاء لا ینفصل
ونقول من راس ایضا ان امتناع تداخل بعدین من جسمین بان یفرض

مثلا مکعب ویفرض اخر مساوله ثم یتداخلان ویتهاتنان الذات
حتی یستغرق کل واحد منهما الاخر من غیر تفکک امر محال مشاهد اللهم
الا ان یفرض احدهما یعدم وما ویخلفه الاخر فی حیزه فاما ان یکون
امتناع التداخل واقعا بین المادتین من الجسمین او یکون بین
البعدین او یکون بین البعد والمادة او یکون بین کل واحد منهما
مع کل واحد منهما فاقول انه لا تمانع بین المادتین لانهما ان تمانعا
فاما ان تمانعا لذاتیهما او لاجل تمانع البعدین فان کان لاجل البعدین
فالبعدان هما المتمانعان عن التداخل بالطباع لا المادتان فان
تمانعا لذاتیهما لا لاجل البعدین فذلک محال لانه قد یتاتی ان یوجد
جسم متصل هو واحد بالفعل وذو مادة واحدة بالفعل فینفصل فیصیر
لا محالة ذا مادتین ثم ینفصل فیصیر المادتان واحدة والا فهما اثنان
مختصان بذاتین قائمتین واذا کان کذلک کان لکل واحد منهما
مقدار مفارق لمقدار الاخر منفصل الذات عنه فلن یکون متصلا
وقد فرض متصلا فاذا لا یصیر المادتان واحدة بلا تمایز فی الوضع الا
من جهة ابعادهما لا من جهة ذاتیهما وکل شیئین الحدا ولا تمایز بینهما
فی الوضع بل وضعهما واحد وتلاقی ذاتاهما وذاتاهما بنفسیهما لا مقدار
لهما فانهما بنفسیهما لا یبقی لهما شئ غیر متلاق فاذا ما لم یکن کذلک
فمقداره یمنعه عنه والمقدار هو المانع عن ذلک لا طبیعة المادة
وانما کلا منافی طبیعتهما فاذا المادتان بما هما مادتان لا تمانعان
عن الملاقاة بالاسر وانما نعنی بامتناع التداخل لا الذی بمعنی السلب
بل الذی بمعنی العدول وهو وجوب الانحیاز والتفرد بالحیز ۞

وهذا المعنى غير معقول بالذات على ما ليس له فى ذاته حيز فمن المستحيل ان
يقال ان المادتين ممتنع عليهما ان لا تتميز بالحيز وليسا بمتحيزين بذاتيهما
وهذا النظر هو نظر فى ذاتيهما فاذن التمانع عسى ان يكون بين ذات
المادة والبعد وهذا ايضا محال لان المادة ذاتها تلاقى البعد وتنفذ
وتسرى كليتها فى كليته فهو اذن اما ان يمانع بذاته مداخلة البعد وقد
قيل لا يمانع او يمانع لسبب البعد الذى فيه فان مانع بعده فبعده
هو السبب فاذا ان مانع مانع بذاته ولكن ذلك محال فاذا ليس
التمانع بين الابعاد والمواد فبقى اذا ان التمانع انما هو بين الابعاد
وليس ذلك لاجل المادتين ولا لاجل البعد والمادة فاذا ذلك لاجل
طباع البعدين فاذا طباع الابعاد تابى التداخل وتوجب المقاومة
او التنحى عن وجوده المندفعات فيها ان قويت على الاندفاع فيها ولان
البعد اذا دخل بعدا غيره فاما ان يكونا جميعا موجودين او يكونا كلاهما
معدومين او يكون احدهما موجودا والاخر معدوما فان كانا كلاهما
موجودين فهما ازيد من الواحد وكل ما هو ازيد من الاخر وهو عظيم
فهو اعظم فمجموع البعدين المتداخلين اعظم من الواحد وان كان البعد
هو الامتداد فكيف يكون امتدادان فى امتداد واحد فى جهة واحدة
وهما ذا بغاير ان حتى يكون احدهما داخلا والاخر مدخولا فيه وان
عدما جميعا فليس ذا مداخلة وان وجد احدهما وعدم الاخر فليس ايضا
مداخلة ولا قابل لا مقبول بل انما المتمكن موجود لا فى ابعاد الخلاء واما
الخلاء موجود ولا متمكن فيه وكل هذين محال لان المتمكن لا بعد له
التمكن ولا المكان بعده المتمكن فتبين من هذه الاصول ان الخلاء

منه صح

لا حركة فيه لانه اذا تحرك فيه شئ فاما ان يداخل بعده بعده وقد قيل
ان ذلك محال واما ان يتحرك بان يفعله اذا ما نعه بالنفوذ فيه
وقد قيل ان ذلك محال ايضا فاذا لا حركة فى الخلاء وكذلك لا سكون
فيه واقول لا وجود للخلاء ولا المقدار ليس فى مادة لانه اما ان يكون متناهيا
واما ان يكون غير متناه لكنه لا وجود لمقدار غير متناه وسيرد عليك
استقصاء بيانه من بعد وقد يمكننا ان نوضح ذلك بعجالة بيان فنقول
لتكن حركة مستديرة فى خلاء غير متناه ان امكن ان يكون خلاء غير متناه ولكن
الجسم المتحرك مثل كرة ا ب ج د المتحركة على مركز ه وليتوهم فى الخلاء الغير المتناهى
خط ط ح وليكن ه ج من المركز الى جهة ج لا تلاقى خط ط ح من جهة ح
وان اخرج بغير نهاية لكن الكرة اذا دارت صار هذا الخط بحيث تقاطعه
وتجرى عليه وتنفصل عنه فيكون الالتقاء والانفصال بالمسامتة
نقطتان لا محالة فليكونا ك و ل لكن
نقطة م تسامتها قبل نقطة ك ونقطة ك



اول نقطة تسامت فهذا خلف لكن
الحركة المستديرة موجودة فالخلاء
ليس بلا نهاية فالخلاء ان وجد كان مقدارا
متناهيا وكل مقدار متناه فهو متشكل فاذا الخلاء متشكل ويكون شكله
له ان وجد اما بما هو مقدار او لسبب اخر ولكن لا يجوز ان يوجد شكل
للمقدار بما هو مقدار والا لكان كل مقدارين على شكل واحد اى
مقدارين كانا فاذا السبب ما تشكل وذلك السبب اما قوة فيه
طبيعية او قوة قهرية عن خارج فان كانت قوة طبيعية فاما ان

ان يكون طباع المقدار يقتضي ان يكون له مثل تلك القوة او لا يقتضي
فان كان يقتضي فكل مقدار شكله واحد فاذا تلك القوة ليس يقتضيها
ذاته وكل ما كان كذلك امكن ان يرفع عن الشي فتلك القوة يمكن
ان ترفع عن المقدار المفارق اعني الخلاء فتترك ذلك الشكل ولكن
لا يتأتى ان تبقى بلا شكل فاذا ياخذ شكلا اخر لا محالة فيكون قد يمدد
واندفع عن هيئة الى اخرى وكل ما كان كذلك فهو قابل للانفصال
وقد قيل ليس فاذن الخلاء ليس شكله بقوة طبيعية فيه فهو اذا عن
خارج فهو اذا قابل للتمديد والتقطيع وقد قيل ليس هذا خلف فاذا ليس
له شكل اصلا وقد قيل ان له شكلا ضرورة وهذا خلف والذي اوجبه وضعنا
وجود الخلاء فاذن الخلاء غير موجود اصلا وهو كاسمه كما قال المعلم الاول و
لنرجع الان ونقول قد اتضح كل الاتضاح ان المكان لا هو هيولى الشي
ولا هو صورته وانه لا خلاء البتة فاذن المكان شي غير ذلك وهو شي
فيه الجسم فاما ان يكون على سبيل التداخل واما ان يكون على سبيل الاحاطة
وقد اتضح فيما تقدم امتناع التداخل فاذا اقول من قال ان المكان هو
الابعاد التي بين غايات الجسم المحيط قول كاذب جدا وانه ليس بين
الغايات شي غير ابعاد المتمكن فاذا ذلك على سبيل الاحاطة وقد قيل
ان المكان مساو فاما ان يكون مساويا للجسم المتمكن وقد قيل انه محال
واما ان يكون مساويا بالسطح وهو الصواب ومساوي السطح سطح فالمكان
هو السطح المساوي لسطح المتمكن وهو نهاية الحاوي المماسة لنهاية المحوي
وهذا هو المكان الحقيقي فاما المكان الغير الحقيقي فهو الجسم المحيط وليكن
هذا غاية كلامنا في المكان في النهاية واللانهاية اقول انه لا يتأتى

فاذن الخلاء هو

ان يكون

ان يكون كم متصل موجود الذات ذو وضع غير متناه ولا اعداد
مترتب الذات موجود معا غير متناه واعني بمترتب الذات ان يكون
بعضه اقدم بالطبع من بعض في ذاته ولنبين انه لا يتأتى ان يوجد
مقدار ذو وضع غير متناه لانه اما ان يكون غير متناه من الاطراف كلها
او غير متناه من طرف فان كان غير متناه من طرف امكن ان نفصل
منه من الطرف المتناهي جزءا بالتوهم فنوخذ ذلك المقدار مع ذلك
الجزء شيئا على حدة وبالانفراد شيئا على حدة ثم نطبق من الطرفين
المتناهيين في التوهم فلا يخلو اما ان يكونا بحيث يمتدان معا
متطابقين في الامتداد فيكون الزائد والناقص متساويين وهذا
محال واما ان لا يمتد بل يقصر عنه فيكون متناهيا والفضل ايضا كان
متناهيا فيكون المجموع متناهيا فالاصل متناه واما اذا كان غير متناه
من جميع الاطراف فلا يبعد ان نفرض فيه مقطع تتلاقى عليه الاجزاء
يكون طرفا ونهاية ويكون الكلام في الاجزاء او الجزءين كالكلام
في الاول وبهذا يتأتى البرهان على ان العدد المترتب الذات
الموجود بالفعل متناه وان ما لا يتناهى بهذا الوجه هو الذي
اذا وجد وفرض انه يحتمل زيادة ونقصانا وجب ان يلزم من
ذلك محال واما اذا كانت اجزاء لا يتناهى وليست معا وكانت
في الماضي والمستقبل فغير ممتنع وجودها واحدا قبل اخر او بعده لا معا
او كانت ذات عدد غير مترتب في الوضع ولا الطبع فلا مانع عن
وجوده معا ولا برهان على امتناعه بل على وجوده برهان اما من
القسم الاول فان الزمان قد ثبت انه كذلك والحركة كذلك

واما من القسم الثاني فيثبت لنا ضرب من الملائكة والشياطين لا
نهاية لها في العدد وكما سيلوح لك الحال فيه وجميع هذا يحتمل الزيادة عليه
فلا ينفيد احتماله اياها جواز الانطباق لان ما لا ترتيب له في الوضع
او الطبع فلن يحتمل الانطباق وما لا وجود له معا ففيه ابعد واما السبيل
الذي سلكها الناس في نفي اللانهاية في الماضي فكلها اما من ذائعات
محموده واما من مقدمات سوفسطائية وليس شيء منها برهاني والاشياء
التي يمتنع فيها وجود الغير المتناهي بالفعل فليس يمتنع فيها من جميع الوجوه
فانا نقول ان العدد لا يتناهى والحركات لا تتناهى بل لها ضرب من
الوجود وهو الوجود بالقوة لا القوة التي تخرج الى الفعل بل القوة
بمعنى ان الاعداد يتأتى ان تزايد فلا تقف عند نهاية اخرة ليس وراءها واد
ولنزد هذا بيانا فنقول انه يقال ان غير المتناهي موجود بالقوة او
بالفعل اما في الوجود واما في التناهي والذي بحسب الوجود فاما ان
تعتبر كليته او يعتبر كل واحد من اجزائه ثم كليته لا بالقوة ولا بالفعل
موجود واما كل واحد من اجزائه فاما ان يعتبر ان كل واحد منها يوصف
بانه موجود بالقوة وقتا ما او كل وقت او ان الكلية توصف بان له دائما
بعضا موجودا بالقوة او ان كل واحد من المعدودين منه بحسب وقت
معين وجوده بالقوة وليس كل واحد منه بالفعل بل لا شيء منه بالفعل
فانه ان عني ان كل واحد منه موصوف بانه موجود بالقوة وقتا ما وليس
يصح ذلك بالفعل فهو قول صحيح واما ان كل واحد منه يوصف
بانه بالقوة كل وقت فهو ظاهر البطلان واما ان الكلية له قد
يكون منها دائما شيء بالقوة فهذا يصح من جهة ويبطل من جهة

اما

اما من جهة بطلانه فلانه لا كلية له واما من جهة صحته فلان الطبيعة المعقولة
التي يفرض لها احاد ويحمل عليها يصح ان يقال ان مما يحمل عليها تلك الطبيعة
دائما شيئا موجودا بالقوة ولا يجوز ان يخرج الى الفعل ما لا يبقى بعده منه
شيء بالقوة واما القسم الآخر فهو واضح الصحة فهذا من جهة الوجود واما
من جهة التناهي فانه قد يصح ان يقال للاشياء التي في طريق التكون
انها متناهية بالفعل لا بحسب النهاية التي لا نهاية بعدها ولكن بحسب
نهاية ليس بعدها شيء فانها ليست بحسب النهاية التي لا نهاية بعدها متناهية
بالفعل ولا بالقوة ويصح ان يقال انها غير متناهية بالفعل دائما لا انها
قد حصل لها كل واحد من اجزاء لا نهاية لها ولكن من جهة انها دائما
يسلب عنها التناهي الى النهاية الاخيرة ويصح ان يقال لها انها متناهية
بالقوة دائما لا بحسب النهاية الاخيرة ولكن بحسب النهايات الاخرى التي
في القوة بعد النهاية الحاصلة فانه دائما يوصف انها بالقوة يتناهى الى نهاية
ما فيكون بالقوة دائما بالقياس الى ما لم يوجد من النهايات الاخيرة
وبالفعل دائما بالقياس الى ما وجد ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس الى نهاية
يفرض اخيرة وما لا نهاية له لا يوجد لا بالقوة ولا بالفعل اي لا يكون
اشياء عددها او مقدارها بحيث اي شيء اخذت منه بقي غيره منه
موجودا بالكلية وما لا نهاية له لا بالقوة ولا بالفعل موجود بالفعل
ودائما اي من جهة انه لم يتناه الى نهاية ما وما ليس له نهاية اخيرة فانه
دائما يوصف الموجود منه بانه ليس متناهيا بعد لا نهاية اخرى او الى
النهاية التي لا نهاية بعدها وما لا نهاية له موجود بالقوة دائما اي من
طبيعته دائما شيء هو في القوة هذا في المستقبل واما وجودها في الماضي

فبانه لم يكن فى الماضى لها بدو وانها كانت واحده بعد واحد مذ
كانت ولو احدث بحسبها من الان لم يقف الحساب عند حد فهذا هو
كفاية القول فى التناهى واللاتناهى اللاحقين لكميات الاجسام وقد يمكن
ان يستعان بما اوردناه فى ابطال الخلاء الغير المتناهى على امتناع الملا
الغير المتناهى وباشياء اخرى كثيره لكن هذا فى هذا الموضع كاف واما ان
صورها غير مقاديرها فينبغى ان يقال فيها قول آخر فنقول ليس شئ من الصور
الجسمانية غير المقادير بكم بذاتها وكل متناه ولا متناه فانما يقال بالذات
على ما هو كم بالذات فاذا ليس يقال ولا على شئ منها متناه ولا متناه بالذات
ولكنه قد يقالان بوجه من الوجوه على بعض صور الاجسام لاجل نسبة لها الى
ما هو كم بذاته فانه يقال قوة متناهية وغير متناهية لا لان القوة ذات
كمية فى نفسها البتة لكن لان القوة تختلف فى الزياده والنقصان بالاضافة الى
شدة ظهور الفعل عنها او الى عدة ما يظهر عنها او الى مدة بقاء الفعل منها وبينهما
فرقان بعيدان فان كل ما يكون زائدا بنوع الشدة يكون ناقصا بنوع
المدة حتى يفعل مثل فعل الاضعف فى مدة انقص فان اى قوة حركت اشد
فان مدة حركتها اقصر وذلك ان المحرك اذا كان اشد قوة بلغ النهاية
الموجودة او المفروضة اسرع مدة وربما كان الشئ الذى تتفاوت فيه
القوى بحسب المدة لا يقبل الزيادة والنقصان فان تسكين الثقيل
فى الجو لا يقبل الزيادة والنقصان وتسكين الثقيل فى الجو تختلف فيه
القوى فى الابقاء الزمانى لان الابقاء غير التسكين فتبين ان بعض ما
تختلف فيه القوى بالابقاء الزمانى لا يقبل الزيادة والنقصان وكل
ما تتفاوت فيه القوى بحسب الشدة والضعف فانه يقبل الزيادة

والنقصان

والنقصان اللهم الا ان تسمى القوة التى تقوى على مدة اطول اشد فيكون
الاشد ههنا باشتراك الاسم اذ كان معنى الاشد فى الاول هو ان يفعل
ما يفعله اما اشد واما اسرع اى اقصر مدة وفى الثانى ليس هذا بل الذى يقوى
على فعل اطول مدة واما الذى تتفاوت فيه القوى بحسب العدة فهو غيرهما
جميعا لانه اعتبار المدة هو فى ثبات واحد وليس اعتبار المدة هو فى ثبات
واحد لان اكثر ما يعتبر فيه اللاتناهى فى العدة متلاشى وليس شئ مما
يتلاشى ثابتا بعينه واما الفرق بين اللاتناهى فى العدة والشدة فذلك
ظاهر لا يحتاج الى ابانة فنقول انه لا يمكن ان تكون قوة غير متناهية
بحسب اعتبار الشدة وذلك لانه كل ما يظهر من الاحوال القابلة لهذا
فليس يخلو من وجهين اما ان يقبل الزيادة على ما ظهر او لا يقبل فان كان
لا يقبل فهو النهاية فى الشدة وكل نهاية فى الشدة ففى متناهى الشدة
فاذا ان كان لا يقبل فهو فى متناهى الشدة وان كان يقبل وهو الباقى
فهو متناه عليه زيادة فى ماخذه وقد فرض غير متناه هذا خلف واقول
لا يمكن ان تكون القوة الغير المتناهية فى اعطاء المدة قابلة للتجزى
بوجه من الوجوه ولا بالعرض لانه كل قوة تتجزا ات فان كل واحد من
اجزائها يقوى على شئ والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء وان كان
كذلك كان كل جزء اضعف واقل مقويا عليه من الجملة فاذا لا يخلو
اما ان يكون كل واحد من اجزاء هذه الجملة يقوى على جملة غير متناهية
مما يقوى عليه الجملة من وقت معين وهذا محال لان مقوى الجملة
يكون ازيد منه ولا تتاتى الزيادة على غير المتناهى المتسق النظام
الا على الطرف الذى يتناهى اليه او يكون الاجزاء بعضها تقوى على

متناه وبعضها على غير متناه ويكون القول فيها كالقول في الاول و
ذلك ايضا محال فاذا لكون كل واحد من اجزاء الجملة يقوى على متناه
ويكون الجملة ايضا يقوى على متناه وكذلك تبين انه لا يمكن ان يكون
لقوة على عدة غير متناهية احتمال التجزي فان تلك العدة لا يخلوا اما
ان يكون كل واحد منها ليس من شانه ان يقبل الازيد والانقص مثل
تعقلنا ان اثنين واثنين اربعة او يكون قد يقبل مثل كل واحد من عدد
الحركات فان الحركة قد تكون اسرع وابطأ فاذا كان الكل يقوى على
عدة غير متناهية من اشياء لا تقبل الاقل والاكثر وبعض الكل اما ان يقوى
على شيء من ذلك او لا يقوى البتة فان لم يقو لم يكن لبعض القوة قوة
هذا خلف وان قوى فاما ان يقوى على احاد مثل احاد ما يقوى عليه الكل
وهي بعينها غير متناهية او احاد كذلك وهي متناهية او احاد كل واحد
منها اقل من آحاد الكل وهي متناهية والقسم الاول محال لان
البعض يكون مساويا للكل فيما يقوى عليه اذا فرض عن ابتداء محدود
والقسم الثاني يلزم منه ان يكون الابعاض يقوى على متناهيات فالجملة
ايضا يقوى على متناه والقسمان الباقيان يوجبان ان يكون كل
واحد مما يقوى عليه يقبل الاقل والازيد وقد قيل انه لا يقبل فتبين
ان القوة المذكورة لا تقبل التجزي وكذلك اذا كانت الآحاد يقبل
الاقل والاكثر كالحركة وعودات حركات الفلك وذلك لان الكل
يجوز ان يخالف الجزء في ان الكل يقوى على تحريك جسم ما والجزء لا
يقوى عليه البتة فانه ليس اذا حرك جماعة ثقلا ما مسافة ما في زمان ما
فالاقل منهم يحركونه لا محالة في ذلك الزمان في اقل من تلك المسافة

بل ربما

بل ربما لم يحرك بحركة هذا او يجوز ان يخالفه في ان كليهما يقوى على تحريك
شيء واحد لكن الكل يحرك اسرع واما القسم الاول فان البعض من القوة
وان لم يقو على ان يحرك ذلك الذي يحركه الكل فقد يقوى على ان يحرك
مقدارا اقل منه ثم الكل يمكنه ان يحرك ذلك المقدار الذي يحركه
الجزء بحركات اسرع واذا كانت اسرع كانت في مثل الزمان الذي يحرك
فيه الجزء يحرك اكثر عددا فيرجع حينئذ الخلف الذي ذكرناه وهو ان العدد
المبتداء من وقت معين ان صدر عن الجزء كان اقل منه لو صدر عن
الكل اذ هو ابطاء فيكون هو بعض الصادر عن الكل وابتداؤهما واحد
فاذا الجب ان ينقص المقوى عليه لا من جهة المبتداء وما ينقص من جهته
فهو متناه منها فالذي يصدر عن الجزء متناه من الجهات ويلزم ما قد ذكر
ويتبين من شان هذا استحالة القسم الثاني وهو ان يشتركا في الفعل ويكون
الخلاف في الاشد والاضعف فكل قوة في جسم فانها تحتمل التجزي حافظة
لطبيعتها لان ما يبطله التجزي فهو اما شكل واما عدد وليس شيء منها
بقوة فاذا ليس شيء من القوى الغير المتناهية موجودا في الجسم ولا قوة
جسمانية غير متناهية فاذا القوة التي تحرك الحركة الاولية المستديرة
لا نهاية لها وليست بقوة جسمانية بل محرك الحركة الاولية غير جسم و
مفارق لكل جسم **في الجهات** اقول انه ان كان خلاء فقط او ابعاد مفروضة
او جسم واحد فقط غير متناه فلا يمكن ان يكون للجهات المختلفة بالنوع
وجود البتة فلا يكون فوق واسفل ويمين ويسار وخلف وقدام و
اقول اولا انه لا يمكن ان يكون الجهة ذاهبة الى غير النهاية لان كل
جهة موجودة فاليها اشارة ولذاتها اختصاص وانفراد عن جهة اخرى

وذاتها حينئذ لا تخلو اما ان يكون متجزيه او غير متجزيه فان كان ذاتها
متجزيه وجب ان لا تكون بكليتها جهة بل يكون الجهة منها الجزء الابعد
من جزويها عن المسير [?] وبالجملة ان يكون لها امتداد في جهة لا يكون بنفسها
جهة فيجب ان يكون ذاتها غير متجزيه لا محالة واذا كان ذاتها غير متجزيه
وكانت موجوده ذات وضع كانت لا محالة حدا او غاية فكان ما وراءها
ليس منها فيكون لكل جهة لها حد ضرورة لا يتجاوز ونكون الجهة ما فيه
فاذا الجهات كلها محدوده باطراف ولو فرضنا خلاء غير متناه او جسما
غير متناه لم يكن له او فيه بالطبع حد فلم يكن فيه بالطبع جهة ولا انقا
اذا اتفق ان تفرض فيه حدود ولما امكن ان يكون مختلفة بالطبع
فيكون مثلا واحد فوقا والآخر سفلا لان كل طرف وحد يفرض
فيه فانه لا يخالف الاخر الا بالعدد لان كلها حدود واطراف يفرض
في طبيعة واحدة وليس واحد منها يختص بشيء يكون لاجله اولى بالسفلية
منه بالفوقية او من غيره بالسفلية واقول ان الجسم الواحد المتناهي
لا يجوز ان تفرض الجهات المتقابلة فيه على ان حدودها في سطحه او على
ان حدودها في عمقه ولم يجز ان يكون حدودها في سطحه لان حدودها
التي تكون في سطحه لا تخلو اما ان تكون وسطحها كري او تكون وسطحها
مضلع فان كان سطحها كريا لم تكن النقط المفروضة فيه متخالفة بالنوع
ولا كانت هذه النقطة اولى بان تكون فوقا من اخرى بان يكون سفلا
وكذلك يمينا وشمالا واما ان كان سطحها مضلعا فليس ذلك على ما
نثبته بعد بطبيعي له فانا سنوضح ان الجسم البسيط شكله الطبيعي
كري والجهات لا تلزم الامور الخارجة عن الطبع ومع ذلك فانه ان كانت

الجهات

الجهات تختلف بحسب تقابل اضلاع السطح او بحسب تقابل السطوح
فالكلام في ان الجهات يكون مختلفة بالعدد ولا بالنوع ثابت فان قال
قايل ان الذي على البسيط يخالف الذي على الخط او الذي على الخط
يخالف الذي على النقطة فيكون قد قال ما لا يصغى اليه ولا يقع بسببه
بين الجهات غاية الخلاف الذي هو واقع في مثل العلو والسفل و
كذلك الحال ان فرضت الحدود في عمقه وان فرض حد في سطحه وآخر
في عمقه وجب ذلك بعينه الا ان يجعل السطح نفسه حدا او حد [?] يجب
ان يجعل الحد الاخر ما يرتسم بازاء السطح ضرورة لا على اي نقطة اتفقت
بالعرض في العمق وان يكون مع ذلك في غاية البعد عنه وهذا هو المركز لا غير
خصوصا ان جعل الجسم على الشكل الطبيعي الذي يخصه وهو الاستداره فليس
يمكن ان يفرض في الوجود جسم واحد ويكون فيه من الجهات غير جهتي المحيط
والمركز واما ان كانت الاجسام كثيرة فان كانت متفقة النوع فليس يجوز
ان يكون الحدود المفروضة عليها بحيث توجد فيها حدود الجهات المتضادة
وذلك ظاهر وان كانت مختلفة فليس يمكن ان يكون علة اختلاف الجهات
هو اختلافها في النوع وذلك لان هذا لو وجب ان يكون عدد الجهات على
حسب عدد الاجسام المختلفة بالنوع فان جعل العلة في ذلك لا الاختلاف
المطلق ولكن اختلافا ما بعينه فلا يخلو اما ان يكون ذلك الاختلاف
مقتصرا على اختلاف تينك الطبيعتين او يكون مع ذلك مشتملا على
اختلاف الوضعين والاقتصار على اختلاف طبيعتين باعيانهما لا يجوز
ان يكون علة لتضاد الجهات لان احدى الجهتين اذا تعينت تعينت
الاخرى وكانت على بعد محدود ولم يمكن ان يتوهم زايلا عن حدها واذا

كان الشرط مخالفهما في تينك الطبيعتين ودون الوضعين كان الجهتان
الاثنتان متضادتين كيف كان وضع احدهما من الاخرى وبعدها
منها وكانت الجهة تنتقل بانتقال احد الجسمين وليس الامر كذلك بل
اذا تعينت احدى الجهتين تعينت الاخرى في حدها وبعدها ولم تنتقل
البتة فبقي انه يجب ان يكون في جملة الشرط وضع ما محدود وبعد
مقدر وليس يمكن ان يكون هذا ايضا الا على سبيل المركز والمحيط و
ذلك لان احد الجرمين اذا فرض له وضع وفرض الاخر بجانب منه
غير محيط به لم يكن اختصاصه بذلك الجانب بعينه بالبعد واختصاصا
لطبيعته لا تخلو اما ان تكون تطلب ذلك الجانب بعينه او تطلب
اي جانب يكون بعده من الاخر ذلك البعد ونوعه منه ذلك النوع
فان كانت طبيعته تختص بذلك الجانب وتباين سائر ما يشاركه في النوع
فيكون هذه الجهة مباينة لسائر الجوانب بذاتها لا من جهة هذا الجسم
لانه لو كان من جهة هذا الجسم لكانت حيث يكون حاله كحاله مع هذا
الموضع بعينه وقد فرضنا هذه الجهة متحددة به هذا خلف وان كان
طبعه ليس يقتضي الاختصاص بذلك الجانب منه كيف اتفق بل اي
بعد كان من الجسم الاول مساويا للبعد الاول فان كان الجسم الاول
محيطا كان هذا محاطا ومكانه محاط ذلك الجرم وعلى قياس المركز واعني
بالمركز لا النقطة بعينها بل كل محاط وان كان غير محيط فالبعد المساوي
منه كيف كان هو متحدد لا محالة بمحيط بذلك الجسم اذ بينا ان ذلك
لا يتحدد بالخلاء وقد فرض هذا غير محيط واعلم ان اختصاصه بذلك من
جملة ما له ان يحصل فيه اذ ليس عن طبعه فهو عن سبب خارج فهو جائز

الا ان طبيعته و

المفارقة

المفارقة لذلك الموضع بعينه وهو يطلبه بالطبع فهو حاصل متميز قبل حصول
هذا الجسم فيه وقيل ان الجسم سبب تحدده وهذا خلف فهذا غير محدد
ذلك البعد وقد فرض محددا هذا محال فقد بان ووضح انه لا يمكن ان
تتحدد الجهات الا على سبيل المحيط والمحاط فاذا كان كذلك كان القطعان
فيهما وهي غاية البعد منها على سبيل المركز والمحيط فان كان الجسم المحدد
محيطا كفى لتحديد الطرفين لان الاحاطة تثبت المركز فتثبت غاية البعد
عنه وغاية القرب منه من غير حاجة الى جسم اخر واما ان فرض محاطا لم تتحدد
به وحده الجهات لان القرب متحدد به واما البعد منه فليس يتحدد به بل يتحدد لا
محالة بجسم اخر اذ كان لا يجوز ان يتحدد في الخلاء ولا بد على كل حال من وجود
جسم محدد للجهات بالاحاطة فيكون ذلك الجسم كافيا في تحديد النهايتين
جميعا من غير حاجة الى المحاط ويجب ان تكون الاجسام المستقيمة الحركة
لا يتأخر عنها وجود الجهات لامكنتها وحركاتها بل تكون الجهات قد حصلت لحركاتها
فيجب ان يكون الجسم الذي يتحدد الجهات اليه جسما متقدما للاجسام المستقيمة
الحركة ويكون احدى الجهات بالطبع غاية القرب منه ويقابله غاية البعد منه
وان لا يكون الجهات المفترضة في الطبع غير جهتي المحيط والمركز وهما جهتا الفوق
والسفل وسائر الجهات لا يكون واجبة في الاجسام بما هي اجسام بل بما هي
حيوانات فيتميز فيها جهات القدام الذي اليه الحركة الاختيارية واليمين
الذي منه مبدا القوة والفوق اما بقياس فوق العالم واما الذي
اليه اول حركة النشو ومقابلاتها الخلف واليسار والسفل والفوق و
السفل محدودان بطرف البعد الذي الاولى ان يسمى طولا واليمين و
اليسار كذلك بما الاولى ان يسمى عرضا والقدام والخلف كذلك بما الاولى

ان يسمى عمقا فاعلم ذلك بجملته تمت المقالة الثانية **المقالة**
الثالثة من الطبيعيات في الامور الطبيعية وغير الطبيعية للاجسام
الاجسام منها بسيطة ومنها مركبة فاما المركبة فتثبت بالمشاهدة و
البسيطة تثبت بتوسط المركبة لان كل مركب فانما تركب عن
بسايط وللاجسام كلها احياز ضرورية وهي التي تتباين بها الاجسام
في الجهات باوضاعها ولبعضها امكنة وهي الاجسام التي تحيط بها اجسام
اخر واقول ان لكل جسم حيزا او مكانا طبيعيا لا يتجاوزه لانه اما ان
يكون كل مكان له طبيعيا او يكون كل مكان له منافيا لطبيعته او يكون
كل مكان له لا طبيعيا ولا منافيا لطبعه واعني ها هنا بالمكان الحيز والمكان
جميعا او يكون بعض الامكنة له بحال وبعضها بخلافه ولا يمكن ان
يكون كل مكان له طبيعيا فانه يلزم منه ان يكون مفارقة كل
مكان له خارجا عن طبعه وايضا التوجه نحو كل مكان توجه نحو ملائم
بالطبع وليس شيء مما هو توجه نحو الملائم خارجا عن طبعه وهذا خلف
وايضا فان الاحياز غير متفقة في استحقاق ان تكون فيها اجرام
فان منها علوا ومنها سفلا ونوجد في المشاهدة اجسام تتحرك الى السفل
واجسام تتحرك الى العلو فاذا الجسم اذا استدعى مكانا من الامكنة فليس
ذلك بما هو جسم اذ الاجسام تتفق في الجسمية وتختلف في استحقاق
الامكنة فاذا انما تستدعيها بقوة فيها والقوة التي فيها اما قوة ذات
اختيار واذا رفعت لم يبطل وجود الجسم ولا يبطل استدعاء المكان واما
قوة طبيعية فاذن استدعاء المكان موجود لكل جسم وان لم يكن هناك
قوة طبيعية اختيارية وان كان هناك قوة اختيارية فليس ذلك

عنها

عنها بل عن قوة طبيعية اذ الجسم اذا استحق ان يكون في مكان معين استحق
ما دام على نوعه وان اختلفت اغراضه من الارادة وهذه القوة الطبيعية
ان كانت واحدة فيه فمقتضاها لذاتها واحد من الامكنة لا كل مكان و
ان كانتا اثنتين متساويتين واختلف اقتضاؤهما للمكان لم يحصل
الجسم في مكان واحد منهما والا فهو الغالب وان كان ولا بد فانما يحصل
في المكان الوسط بين مكانيهما لتشابه تجاذب القوتين وهذا ايضا واحد
وان كانتا اثنتين متفاوتتين فحصوله بالطبع في مكان الاغلب فهو ايضا
واحد وتبين من هذا القول ان المكان الطبيعي ان كان فهو واحد فاذا
لا يمكن ان يكون كل مكان له طبيعيا ولا ايضا يمكن ان يكون كل مكان
خارجا عن الطبع منافيا له فان هذا الجسم لا يسكن البتة بالطبع وكيف يسكن
وكل مكان مناف لطبعه والسكون بالطبع في المكان الطبيعي وهذا الجسم لا
يتحرك البتة بالطبع وكيف يتحرك والحركة بالطبع تختص بجهة مطلوبة بالطبع
واذا تحرك اليها وحصل في حيز ما اما ان يقف في اخر تلك الحركة
اذا انتهت المسافة ولا بد من انتهائها فيكون ذلك المكان طبيعيا
له او يعود بالطبع الى جهة اخرى فيكون تلك الجهة تختص بالطبع وقد كان
غيرها تختص بالطبع هذا خلف فاذا هذا الجسم لا يتحرك بالطبع ولا يسكن
فهذا خلف جدا فاذا ليس كل مكان منافيا له ولا ايضا يمكن ان يكون
كل مكان لا طبيعيا ولا منافيا له لانا اذا اعتبرنا الجسم على حالته
الطبيعية وقد ارتفع عنها القواسر والعوارض التي تعرض من خارج
بل تركناه وهو جسم فقط فحينئذ لا بد له من حيز يختص به ويتحيز
اليه لا عن قاسر بل عن نفسه فيكون على كل حال للجسم تحيز في تلك

الحالة الى ذلك الحيز بالطبع وكل ما كان كذلك فهو حيز طبيعي فبين من
هذا ان لكل جسم فله مكان طبيعي واحد بعينه ونقول الان ايضا ان لكل
جسم شكلا طبيعيا وذلك بين من ان كل جسم متناه وكل متناه
يحيط به حد او حدود وكل ما يحيط به حد او حدود فهو متشكل فكل جسم
متشكل وكل شكل اما طبيعي واما قسري واذا ارتفعت القسريات
في التوهم بقي الطبيعي وهو البسيط كريا لان فعل الطبيعة في مادة
واحدة فعل متشابه اذ ليس تفعل الا فعلا واحدا ولا يمكن ان تفعل
في جزء زاوية وفي جزء خطا مستقيما او منحنيا فينبغي اذا ان يتشابه
جميع الاجزاء فيكون الشكل حينئذ كريا واما المركبات فقد يكون اشكالها
الطبيعية غير كرية واقول ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان
المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تتركب من اجزاء متساوية القوى فيتساوى
فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع
شيء من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة
لان الاجزاء كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن طبعها
اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس لجملة الاجزاء مكان خارج
عن امكنة الاجزاء الا مناف وان لم تكن متساوية القوى فالمكان
الطبيعي هو المكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من اسطقسين
فقط فيمكن ان يكون التركيب فيهما من قوى متساوية لانهما اذا كان
مكانا بسيطيهما متحاذيين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما
ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم
البتة فانه اذا تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط

ذلك

ذلك المكان فيه غالبة فان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة بسيط
ذلك الحيز فيه غالبة ومحال ان لا تحرك ولا تسكن فاذا لا يتركب من
بسائط فوق اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تلخيص مكانه
الكتب المبسوطة واقول ان الاجسام بما هي اجسام لا يمتنع عليها الاتصال
والانفصال فاذا ان كانت الاجسام لا تتصل فلعله ان صورها صور
تمانع ان يتحد ويكون منها منافرة في الطباع فاذا الاجسام البسيطة
المتشابهة الصور ليس يمتنع عليها الاتصال والانفصال بحسب
مقتضى طبايعها واذا فرضت متصلة او منفصلة تحيزت الى حيز
واحد وصار مكانها واحدا واذا افترقت وفيها تلك القوة
بعينها فمكانها ذلك المكان بعينه الذي صارت اليه في حال
الاتصال والانفصال اذ قلنا انه لا يمكن ان يكون لجسم واحد
مكانان طبيعيان فاذا الاجسام المتشابهة الصور والقوى حيزها
الطبيعي واحد وجهتها الطبيعية واحدة فبين من هذا انه لا يكون
ارضان في وسطين من عالمين ونا ران في افقين محيطين
من عالمين فانه ليس توجد ارض بالطبع الا في عالم واحد
وكذلك النار وساير الاجرام واذا كانت الامكنة الاولى للاجسام
البسيطة وكانت امكنة البسائط اذا انتهت فهناك تنتهي امكنة
الاجسام كلها وكانت البسيطة اذا انتهت على مقتضى طبايعها و
اشكالها الطبيعية كانت مستديرة اذ الشكل الطبيعي للبسيط
مستدير فيجب ان يكون الكل كرة واحدة ثم ان وجد عالم آخر كان
ايضا مستديرا ووقع بينهما الخلاء ضرورة فيكون فرض الممكن وهو كون

الاجسام على مقتضى طبايعها قد لزم منه محال وهو وجود الخلاء ومحال
ان يلزم ممكنا محال فتبين من هذا انه لا يمكن ان يكون عالم اخر غير هذا
العالم بل العالم واحد ولانا لسنا في افقه لانا نحن في حيز الاجسام التي
من شانها ان تتحرك بالاستقامة فواجب ان يكون افق العالم حيث
الجسم الذي ليس من شانه ان يتحرك على الاستقامة بل هو الجسم الذي
بالقياس اليه يكون جهات الحركات المستقيمة وهذا الجسم يجب ان
يكون بسيطا لانه لو كان مركبا كانت له اجزاء منها ركب وكانت
قابلة للحركة الى الاجتماع والانفصال وذلك في الاستقامة وكان
ايضا قد تقررت الجهات قبله للبسايط وهذا كله محال واذا كان
بسيطا كانت اجزاؤه متشابهة واجزاء ما يلاقيه واجزاء مكانه
كذلك فلم يكن بعض الاجزاء اولى بان يختص ببعض اجزاء المكان
وبالجملة لم يكن بعض الاوضاع اولى به من بعضها ولم يجب ان يكون
شيء منها له طبيعيا فانه لا يخلو اما ان يختص جزء من المتمكن بذلك
الجزء بعينه من المكان الطبيعية فقط او لطبيعة وعارض مخصص
مثل اختصاص هذا الجزء من الارض بهذا الجزء من المكان لانه حدث
هناك فاوجب طبعه الاختصاص به لامتناع حركته عن الحيز الطبيعي او
لانه كان وقع خارجا عن حيزه وقوعا يحاذي به هذا الجزء من المكان
فانتقل اليه بعينه لانه كان اقرب منه وبالجملة اي عارض كان حتما
يخصصه بهذا الجزء بعينه ويحصله فيه فهذان هما قسما وجه حصول
الجزء في جزء من مكانه الطبيعي والقسم الاول باطل لانه لو كان
للطبيعة وحدها ما اختص بهذا الجزء من المكان بعينه فما يشاركه

في طبعه

في طبعه يشاركه في هذا المعنى والقسم الثاني كذب اذ قد بان ان هذا
الجسم متقدم على الاجسام الكاينة الفاسدة وانه لا يفارق مكانه
الطبيعي حتى يعود اليه وعلى انه ان كان هذا الجسم من شانه ان يكون
على هذا الوضع لعلة عارضة وان لا يكون عليه لولا العلة فقد حصل
مطلوبنا ومطلوبنا ههنا هو هذا وهو انه لا يجب ضرورة ان يكون
هذا الوضع ولا ايضا هذا ممتنع فهو امر ممكن غير ضروري والممكن اذا
فرض موجودا لم يعرض منه محال فليس من المحال ان لا يكون على هذا الوضع
ففي طباعه ان يزول عن هذا الوضع او الاين بالقوة فنقول ان ما كان
في طباعه هذا فيجب ان يكون بالضرورة فيه مبدا حركة مستديرة
ونقدم لذلك مقدمة وهو ان كل جسم لا ميل له في طبعه فانه لا يقبل
الحركة عن سبب من خارج وذلك انه اذا كان في الجسم ميل الى جهة
وحركة الى خلافها فكلما كانت القوة الميلية التي للجسم في ذاته اشد
كان قبوله للحركة الخارجة ابطا وكلما كانت اضعف كان القبول
اشد والتحريك اسرع ويكون نسبة السرعة الى البطوء كنسبة قلة الميل
الذي في ذاته الى كثرته حتى لو توهم الميل ينتقص دائما كانت السرعة
تزداد دائما فاذا لم يكن ميل البتة وتحرك عن سبب لم يكن بد من
ان يتحرك في زمان ويكون لذلك الزمان الى زمان المتحرك عن
تلك القوة وقد فرض له ميل ما نسبة ما لان لكل زمان الى كل زمان
نسبة ما فاذا فرضنا في الثالث ميلا نسبته الى الميل المفروض اولا
في الشدة والضعف كنسبة الزمانين وقع تحرك ذي الميل والذي
لا ميل له في زمان واحد فيكون الذي فيه عائق يقاوم القوة المحركة

بهذا الجسم وعلى صح

ويكسر فعلها على نسبة شدته وضعفه كالذى لا عايق فيه بل يكون ما
لو فرض فيه ميل سواضعف ميلا من الميل المفروض ثانيا فقبل
المتحرك اشد من الذى لا ميل له هذا خلف فانه لا يجوز ان يكون
المتحرك العادم للميل يتحرك عن قوة محركة حركة تكون كحركته لو
كان له ميل بوجه من الوجوه معقدمان وصح ان كل قابل تحريك
ففيه مبداء ميل الى جهة بالطبع واذ هذا الجسم قابل تحريك ففيه
مبدا ميل وليس الى الاستقامه فهو الى الاستداره فهو بالطبع متحرك
على الاستدارة ونقول ايضا اذا ثبت حركة مبدعة ليس لها ابتداء زمانى
فليس يمكن ان يكون ثباتها بالنوع لان ثباتها ان كان بتعاقب
فى الاحاد لم يمتنع ان لا يلحق متصرمها متجددها ويمتنع ان متصرم مثل
هذه الحركة فاذا تلك الحركة واحدة بالعدد ولا يمكن ان يكون مستقيمه
لان كل حركة مستقيمة باخذ فى مسافة مستقيمة وغير مستقيمة فلها
طرف ينقطع بالفعل فاذا بلغت القوة المحركة تلك الغاية فى الحركة
فلذلك تاثيرها بل يكون هى قوة واحدة ممسلة اليه فتوصل فيكون
تلك الاماله والايصال اليه لتلك القوة التى هى ميل او مبداء ميل
فان كل حركة تكون بميل وتلك القوة كما توصل تكون موصوفة بانها
فعلت الايصال ويكون موجوده لا محاله وان كانت لا تنتهى عنده
ذلك ميلا او مبداء ميل فان كل تاثير يحصل فموجبه حاصل معه وما دام
موجودا ولم يحدث ميل اخر فانها يكون موصلة فقط ويكون الجسم
المتحرك بها ساكنا فاذا ابتدات حركة اخرى يجب ان يحدث ميل
اخر وان يبطل هذا ضرورة والميل من جملة ما يحدث فى آن ليس مما

يصار اليه فيحدث بعد زمان فان كان يحدث فى آن فيحدث فى آن
لا يكون فيه الميل الاخر موجودا موصلا وان كان منهما زمان كان سكونا
وان كان لا زمان تتالى فيه آنان وهذا محال وان كان ايضا مما لا
يجوز ان يكون وهو ان يحدث الميل الثانى فى زمان فالى ان لا يحدث
لا يكون سبب للتحريك فلا يكون حركة فاذا يجب ان ينتهى مثل هذه
الحركات الى سكون فاذا كل حركة مستقيمة يعقبها سكون وكذلك
كل حركة فى مسافة ذات نهاية معينة ولا يتصل حركتان على الزاوية فاذا
ليس شى من الحركات المستقيمة ولا المركبة بتلك الحركة المبدعة فاذن
تلك الحركة المبدعة هى المستديرة والجسم واحد بالعدد فاذا هذا الجسم
مبدع فمن الاجسام اجسام مبدعة ومنها اجسام يقبل الكون والفساد و
بعدها وهذا مشهور ظاهر فينبغى ان يكون احياز الاجسام الاولة المبدعة
متجاوزة واحياز الكاينة الفاسدة متجاوره وذلك لان الاجسام
اذا كان استحقاقها لخصايص امكنتها بصورها وطباعها فاذا تناسبت
صورها تجاورت امكنتها واذا تنافرت تباعدت امكنتها فاذا ينبغى
ان يكون احدى جملتى الحيزين لما ذكرناه من جملة العالم او كليتها مطيفة
بالاخرى ويكون مشتملة على الاحياز السماوية للاجسام التى تستحقها
فى العدد وقد يمكن ان يكون جسم واحد بسيط كرى فيه جسمان بسيطان
مختلفان فى التمكن كما ان الارض والقمر فى فلك القمر ولكن لا يمكن
ان يكون هذا الجسم مبدعا وكلى الجسمين فاسدان لان احياز الفاسدات
بالجملة لا تخللها مبدع كاينين ويمكن ان يكون كلاهما مبدعين ولذلك
لا يمكن ان يكون المحيط فاسدا وكلا المحاطين بالطبع ابداعيان ولا ايضا

احدهما وحده ابداعی والقوة المحركة للحركة الابداعية غير متناهية
فلیست اذا الجسم نهی اذا مباینة فهی اذا تحرک متوسط قوة جسمانية
کما قیل فی المبادی والحرکة مستدیرة فهی اذا تحرک بتوسط قوة جسمانية
وهی نفس فاذا الفلک النفس تأثیر فی الحرکة من جهة قبول طبیعی من
تلک القوة المفارقة وذلک طاعة وشوق اقتداء فی طبع تلک النفس
کطاعة قوة الحدید لقوة المغناطیس وهو اختیار وارادة لازمة للجوهر
واما الاجسام التی تتکون منها الکائنات المرکبة فانها اذا اجتمعت
اتحدت بالالتحام ولیس ذلک لها بما هی اجسام والا فکل جسمین التقیا
التحما فاذا ذلک لقوی یفعل بها بعضها فی بعض وینفعل بها بعضها
عن بعض وینبغی ان یکون تلک الاجسام فی حیزنا هذا لان العالم
واحد وحیز الفاسدات واحد وفی هذا الحیز فاسدات فهو هو وهذه الاجسام
تشترک فی مبادی الکیفیات الملموسة وفی الطبایع الموجبة لها وهذه
اما ان یکون هی صور الاجسام او لازمة لصورها فلا تشترک فی سایر
الکیفیات فاذا القوی التی تمایز بها الاجسام البسیطة التی تترکب
منها هذه المرکبة هی من الکیفیات الملموسة وجمیع الکیفیات الملموسة
اذا عدت ترجع الی الحرارة والبرودة والرطوبة والیبوسة وهذا سهل
الوضوح عند التامل فان الصلب واللین واللزج والهش وغیر ذلک
ترجع الی الرطوبة والیبوسة والفاتر هو بین الحار والبارد ولیس شیء
من الکیفیات الملموسة الاولی یفعل بعضها فی بعض بالتغیر الفاعل عنه
تغیر الاجسام الا الحرارة والبرودة وذلک لان القوة التی یغیر الجسم
فیما قلنا اما ان یکون یغیره بالتخلخل والتخلیل فیتولم الحاس منه واما ان یغیره

بالقبض

بالتقبیض والتکثیف فیتولم الحاس منه والاولی حرارة والثانیة برودة
ولکن الاجسام یلزمها ضرورة مع هاتین القوتین قوتان انفعالیتان
لان کل جسم بسیط موضوع للمرکب فانه منفعل قابل للتشکیل والتقطیع
ولذلک یمکن ان یترکب عنه شیء فاما ان یکون سهل القبول للتفریق
والجمع والتشکیل والدفع فیکون کیفیته تلک الیبوسة وما کان سهل
القبول فهو سهل الترک لان طباعه بعرض الانفعال وما کان عسر القبول
فهو ایضا عسر الترک فتبین من هذا ان بسایط الاجسام المرکبة تختلف وتتمایز
بهذه القوی الاربع ولا یمکن ان یکون شیء منها عدیما لواحدة من القوتین
الفاعلتین ومن القوتین المنفعلتین لان هذه الاجسام من شانها
ان یفترق ویجتمع والا لما اتصلت منها اجزاء فحصلت منها المرکبات
ومن شانها ان یختلف علیها الاشکال فیقبلها ویحفظها والتفریق
والجمع لا یتم الا بقوة مفرقة وقوة جامعة والتشکیل وحفظه لا یتم
الا بقوة سهلة القبول واخری عسرة الترک فاذا الاسطقسات
اربع جسم حار یابس واخر حار رطب واخر بارد رطب واخر بارد
یابس ویجب ان ننظر ونبحث ان هذه الکیفیات هل هی صور لهذه
الاجسام وکفصول مقومة لها او هی لوازم ولواحق والحق ان هذه
لوازم لصورها وذلک لان هذه کما یظهر قد تشتد وتضعف بل قد
تبطل بالفعل عنها فیکون مثلا ما راسخن من نار وماء ابرد من ماء
بل ماء لیس بالفعل باردا ومع ذلک فان حقیقة المائیة والمائیة
ثابتة وغیر قابلة للتنقص والاشتداد فیجب اذا ان یکون هذه
الکیفیات لوازم وتوابع للصور المقومة وتلک الصور یلزمها

فیکون کیفیته تلک الرطوبة واما ان یکون عسر القبول لذلک صح

بالطبع هذه الكيفيات اى اذا تركت وطباعها ولم يمانعها مانع من خارج
ظهر منها فى اجرامها حر او برد او رطوبة او يبس كما انها اذا تركت وطباعها
ولم يمنعها مانع ظهر منها اما فى المواضع الخالية الخارجة عن الطبع فميل
وحركة واما فى مواضعها فسكون وليس يعجب ان يكون صورة واحدة
يلحقها تسكين فى مكان او تحريك اليه وتاثير بكيف فاعل واستعداد
بكيف منفعل فمعنى قولنا انها باردة بالطبع اى لها قوة تبرد بها اذا
لم يمنع الا انا اذا عدمنا للقوى اسماء موضوعة اشتققنا لها من افعالها
اسماء كقولنا قوة ناطقة للقوة التى تخص الانسان وهذه القوى التى
ذكرناها تفعل اولا فى اجرامها هذه الاحوال ثم بتوسطها تفعل فى
الاجسام الاخرى كما انها تحدث الحركة فى نفس جرمها ثم بتوسطها تحدث
تحريك شىء آخر بالدفع وهذه الاجسام اذ كان قد يمكن ان يفارق
اجزاؤها كلياتها فيمكن ان يكون لها حركة بسيطة طبيعية وذلك
اذا فارقت كلياتها وسكون طبيعى وذلك اذا واصلت كلياتها
واما الجسم المتحرك بالاستدارة فلا يمكن البتة ان يسكن بالطبع لان
الحركة الدائمة لا تنقطع ولا ايضا يمكن ان يتحرك بالاستقامة بالطبع
لان هذا الجسم لا يمكن ان يفارق موضعه الطبيعى بالكلية ولا بالاجزاء والا
لم يكن المبدأ الاول فى تحديد الجهات ولا ايضا يحتمل الانفصال و
الانفكاك والا لاحتمل الاندفاع الى جهات غريبة وكان فى طبعه
مبدأ حركة مستقيمة كما علمت فتبين من هذا ان هذا الجسم لا يتحرك
بغير الاستدارة ولا ايضا يسكن البتة بوجه من الوجوه فلا يكون اذا
للنفس المحركة له ما دامت موجودة فيه قوة على ان لا تحرك لان هذا

محال

محال ولا قوة على المحال فاذا هذا الجسم متحرك بالطبع وان لم يكن متحركا
بالطبيعة الساذجة بل بالنفس وهذا الجسم بسيط لا محالة كما قلنا لانه لو
كان مركبا من بسايط لكان غير ممتنع ان يعود الى ما عنه تركب بالافتراق
وقد ثبت امتناع الافتراق فيه ولانه بسيط فهو كرى الشكل ولا يمكن
ان يتشكل بالقسر بغير شكله والا فهو قابل للدفع واجزاؤه لاختلاف الوضع
فهو قابل للافتراق وقد قيل ليس كذلك فاذا شكله واحد تمت المقالة
الثالثة بحمد الله تعالى ومنته **المقالة الرابعة** فى الاشارة الى الاجسام
الاولى واسباغ القول فى قواها قد ثبت ان فى حيزنا هذا اجساما منها
تتركب المركبات ولا محالة ان جسم النار من جملتها وذلك لانه لا
يوجد ابسط منها فى الحرارة وهو جسم فى غاية الحرارة ونظن انه يابس
ويأخذ المكان الى فوق فلا يخلو اما ان يكون ذلك لانه حار فيكون
مكان الحار فوق مكان البارد او يكون لانه يابس فيكون مكان اليابس
فوق مكان الرطب وهذا القسم تظهر استحالته بالماء والارض فاذا
القسم الاول صحيح فاذا ينبغى ان يليه من تحت الجسم الحار الرطب ثم شاهدنا
الماء البارد بالطبع رطبا ولا يوجد جسم ابسط منه فى البرودة والارض دونه
فى الحيز فالارض اذا باردة اذ البارد لا يعلو بالطبع الحار كما تبين والارض
يابسة بلا شك فاذا الذى يعلو الماء وهو الهواء حار رطب حتى يكون
بينه وبين الماء مناسبة ما فى طبيعته فيكون ما يليه مجاورة فى المكان وكيف
لا يكون الهواء رطبا حتى يكون بينه وبين الماء مناسبة ما فى طبيعته وهو
من اقبل الاجسام لحد الرطب فيبقى النار يابسة بالحقيقة كما هى فى الظن
لكن النار حرها اشد من يبسها والارض يبسها اشد من بردها والماء برده

اشد من رطوبته بل لو ترك وطبعه لكان لقائل ان يقول انه يجمد وييبس
ان لم يسله جسم حار الا انه ليس جموده كجمود الارض لان قبوله للتحلل
شديد جدا فهو ارطب من الارض والهواء رطوبته اشد من حرارته وتنتهي
الاسطقسات عند النار ومعلوم انه لا يوجد اجسام ابسط في هذه الطبايع
واكثر في هذه الكيفيات من هذه فهي هي العناصر وان كانت في الوجود
ايضا قد خالطها غيرها الا انا لا نشك ان لها في جوهرها شيئا هو الغالب
في الخلط واياه نعني بالاسطقس ومعلوم ان المركب جوهره مركب من جرم
لطيف وجرم كثيف به ثبت وان الكثيف منه يابس منعقد ومنه سيال
واليابس الكثيف هو من جوهر الارض والسيال هو من جوهر الماء واما
اللطيف فمن البين انه ان كان بحيث تشتد حرارته حتى لو افرط لاحرق
كان نارا وان كان بحيث يلين حرارته حينئذ كان هواء وان اللطيف المشتد
حرارته موجود في العالم مثل الهواء العالي الذي اي نار وصل اليه احرقه وحدث
الشهب وكيف لا يكون في غاية السخونة والحركة قد تحيل الهواء محرقا في
الالات النفخية فكيف الحركة الدايمة الفلكية ومنتهى المواضع الطبيعية للاجسام
القابلة للكون والفساد بسايطها ومركباتها اذ مكان المركب في حيز
البسايط كما تقدم لانتهاء الكون عند النار ولا يمكن ان يوجد خارجا
عنه جسم من طباع هذه الاجرام ولا بالقسر ولا جسم مركب البتة فتبين ان
من حيز فلك القمر يبتدي الحيز الكلي المشتمل على الاجسام الابداعية
ويوجد متحركة على الدور فاذا من الارض الى فلك القمر حيز الاجسام القابلة
للكون والفساد ومن فلك القمر الى اخر العالم حيز الابداعيات الدايمة
الحركة ولا حيز خارج الحيزين وتبين من هذه الاصول التي سلفت ان

الفلك

ان الفلك خارج عن الطبايع الاربع وانه ليس بثقيل ولا خفيف بوجه
من الوجوه وانه حي ذو نفس وليس لقائل ان يقول ان من الممكن ان
يكون جسم قابل للكون والفساد وليس اسطقسا فان الجسم القابل
للكون والفساد خالع لصورته لعلة لا محالة مغيرة ولابس صورة اخرى
لامتناع خلو الهيولى عن الصور كما قيل في المبادي وهذه الصورة
الاخرى ليس من شانها ان يلايم الاولى والا لما كان اختصاصها
بالمادة عقيب ارتفاعها ولا محالة ان هذا الجسم اذا خلط مع اخر فيه
القوة التي هي ضد قوته فتفاعلتا انه يحصل منهما جسم مركب ويكون
هو اسطقس المركب وليس لقائل ايضا ان يقول ان الارض والماء
والهواء والنار ان وجدت على هذه الطبايع التي اشرنا اليها
بالصحة فانها غير بسيطة وكيف وكل واحد مما يتحرك الى حد
الاحيازه فانما يتحرك بغلبة واحد منها وكل واحد من المركبات اذا
خلص عن احيازه واحده منها رجع اليه وهذا متبين بادنى تامل وربما
ظن ان هذه الاجسام لا تستحيل في كيفياتها بل الماء انما يسخن لان
الحرارة النارية تخالطه من خارج او لانها تكون كامنة فيه فتظهر
اما الوجه الاول فيظهر بطلانه ان هذه الاشياء تسخن بالمحاكة و
الحركة ولا يكون هناك نار وردت عليه من خارج مخالطة والانسان
يغضب فيسخن جميع اعضائه من غير نار وردت عليه مخالطة واذا حك
جسم جسما فليس يمكن ان يقال ان نارا انفصلت من الحاك و
دخلت في المحكوك ولا بالعكس لانه ليس ولا واحد منهما يبرد بانفصالها
فيسخن الاخر بنفوذها فيه بل كلاهما يسخنان ظاهرا وباطنا واما الكمون

فليس له معنى البتة لان الجسم يوجد باردا في جميع اجزائه الظاهرة
والباطنة ثم يسخن في جميعها فلو كانت النار كامنة في جزء منه ثم
ظهرت في جزء اخر لكان الحر موجودا في ذلك الجزء ثم انتقل عنه
وخلف في ذلك الجزء مثل البرد الذي كان موجودا في الجزء المنتقل
اليه وليس كذلك وكذلك الصلب يلين واللين يصلب والعلة
فيه هذه العلة اعني الاستحالة لا الكمون ولا المخالطة لوارد من خارج
وربما ظن ان هذه الاجسام وان كانت اسطقسات فانها ليس من شانها
ان يستحيل بعضها الى بعض والحق خلاف هذا وقد يمكن ان يتبين
هذا بوجوه شتى الا ان اعتبار المشاهدات اولى بمثل هذا الموضع وذلك
انا راينا الماء العذب ينعقد حجرا جامدا في زمان غير محسوس وذلك
الحجر هو جوهر ارضي لا محالة انما ينعقد به عن تمام الارضية اجتماع ماء فيه
واوفى رطوبة يمكن ان يزال فيعود كلسا وان ترك الكلس حتى يعود
رمادا وقد يمكن بالحيل ان يحلل الجسم الصلب ماء وان يدام عليه
الحيلة حتى يصير ماء زلالا وان كانت فيه كيفية ما باقية ولا يبعد على
الايام ان تبطل تلك الكيفية فقد راينا من حلل اجساما صلبة بمياه
حادة وحيل اخرى واذا كان الامر على هذا فالمادة بين الماء والجوهر الارضي
مشتركة وليس لاحدى الصورتين لها ملازمة بل يصح انتقالها من
صورة الى صورة اخرى ثم الهواء قد شاهدناه وهو سواء صحو يغلظ دفعة
فيستحيل اكثره او كله ماء وبردا وثلجا ويسقط على الحينة ويصحو كرة
اخرى في غاية ما يكون الهواء الصحو ثم لا يلبث ساعة ان يغلظ دفعة
اخرى ويستحيل كذلك فيحدث الغيم لا من بخار البتة يصعد او يرد من موضع

بل هو سحاب ينزل ويتصل بوجه الارض وهذا في قلل الجبال الباردة
قرانا ذلك يثبت على الدور حتى يجتمع في قليل مدة من الثلج والبرد
امر عظيم كله هواء قد استحال ماء والعين يشاهده ويراه لانه يكون
تحت البصر يحيط بجملته اذا المكان الفاعل لذلك التبريد في الهواء
قليل العرضة وانت قد تضع الجمد في كوز صفر فتجد في خارجه من الماء
المجتمع على سطحه كالقطرات سيالة قدر صالح ولا يمكن ان ينسب ذلك
الى الترشح لانه ربما كان ذلك حيث لا يماسه الجمد وكان فوق
مكانه ثم لا تجد مثله اذا كان الماء حارا والكوز مملوء ثم قد
يجتمع مثل ذلك داخل الكوز حيث لا يماسه الجمد وليس ذلك
رشحا البتة وقد يدفن القدح في جمد محفور حفرا مهندما عليه ويسد
راسه فيجتمع فيه ماء كثير وان وضع في الماء الحار الذي يغلي مدة و
سد راسه لم يجتمع شيء واذا بطل ان يكون على سبيل الرشح فلا
يخلو اما ان يكون على سبيل ان ما جاور القدح او الكوز وهو الهواء
قد استحال ماء او ان المياه المنبثة في الهواء انجذبت الى ما شاكلها
في البرودة وهذا القسم الثاني محال وذلك انه ليس في طبيعة الماء
ان يتحرك الا على الاستقامة الى السفل ولو كان يجوز ان يتحرك
كيف اتفق لكانت القطرة اذا خلي عنها عند مستنقع ماء عظيم كثير
بارد او عند مجمع جمد كثير ان تميل اليها عن جهتها المستقبلة فاذ ليس
على سبيل الرشح ولا على سبيل الانجذاب فبقي ان يكون على سبيل
استحالة الهواء ماء فيكون اذا المادة مشتركة فيستحيل الماء ايضا
عند التسخين هواء ثم الهواء قد يستحيل عند التحريك الشديد محرقا وقد يحيل

لذلك آلات حافثه مع تحريك شديد على صورة المنافخ فيكون ذلك
الهوآء بحيث يشتعل في الخشب وغيره وليس النار الا هواء بهذه الصفة
فلا يخلو هذا ايضا اما ان يكون قد استحال نارا او يكون النار قد انجذبت
الى حيث هناك بحركة وهذا يبطل بمثل ما بطل به انجذاب الماء ثم نحن
نشاهد الخشب تمسه نار صغيرة فيشتعل بها ثم ينفصل عنه على الاتصال
نار بعد نار فانه ليس شيء من نيران الاشتعال تثبت زمانا البتة بل
ينفصل وينطفى ويتبعه آخر وبعد ذلك فان الباقي يبقى جمرة تسرى
النارية في ظاهرها وباطنها ومن المستحيل ان يكون في ذلك الخشب
من النار الكامنة ماله ذلك القدر بل النار الباقية التي في الجمرة
وحدها لو كانت كامنة في خشبها لكانت كثيرة فان من المعلوم
انها بعد الانتشار تضعف منها عند الاجتماع والكمون وكان يجب
ان تكون في كمونها اكثر تسخينا واشد احراقا وكان قد يوجد في
الخشب لا محالة اقل جزء من الجمرة فاذا ليس للكمون وجه ولا ايضا
يظن من لعله يظن ان نارا كثيرة وردت من خارج فبقي ان
يكون على سبيل الاستحالة فيظهر اذا ان من شان هذه العناصر
ان يكون بعضها من بعض ويفسد بعضها الى بعض وانها ما دامت
تتغير في الكيفيات نفسها فهي مستحيلة واذا تغيرت في صورها
فسد ما بطلت صورته وكان ما حدثت صورته وانها اذا كانت
انما تختص بهذه الصورة باستعداد عرض لها مخصص فتقلبت من خارج
تلك الصورة على ما وصفنا في المبادي فاذا عرض لها الاستحالة في
الكيف واشتد ذلك حدث الاستعداد للصورة التي تناسبها ذلك

الكيف وزال الاستعداد الاول فحدثت الصورة الاخرى وبطلت
الاولى وانما حدثت الصورة الاخرى لتخصص الاستعداد بها عند اشتداد
الكيفية التي تناسبها لكن الصورة الاخرى تقع اليها الاستحالة دفعة
والكيفية تقع اليها الاستحالة في زمان فانه ليس يمكن ان يتبع
اشتداد الكيفيات تغير الصورة التي هي غيرها الا ان تكون تلك
الكيفية تجعل المادة اولى بتلك الصورة لمناسبتها لها وذلك
بان تزيد في استعدادها وتبطل الاولى وانما حدثت الصورة الاخرى
لها ويفسد الاستعداد الاول ثم يتبع الاستعداد الاستكمال من عند
الجود الفايض على الكل الذي يلبس كل استعداد كامل يحصل في طبيعة
الاجسام كماله ومن فاسد الظنون ظن من راى ان النار يتحرك الى فوق
بالقسر والارض يتحرك الى سفل بالقسر وكيف والاعظم يتحرك اسرع
خصوصا ظن من يظن منهم ولا ان هذا القسر ضغط وان النار يعلوا
الهواء والهواء يعلو الماء والماء يعلو الارض بسبب ضغط الكثيف للطيف
من فوق وكيف والاندفاع عن الضغط يكون خلاف جهة الضاغط لا نحوه
ويكون الضاغط الاعظم ابطا فتبين من هذا غلط من ظن ان الاجسام
كلها تهوى الى السفل ولكن الاكثف يضغط الالطف وينبغي ان يعلم
ان هذه الاجسام تقبل التكاثف والتخلخل بان يصير حجم اصغر مما كان
من غير فصل جزء عنه او اكبر مما كان من غير وصل جزء به وذلك يتبين
من القارورة تمص وتكب على الماء فيدخلها الماء فاما ان يكون وقع
الخلاء وهو محال واما ان يكون الجسم الكاين فيها عند تخلخله القسري
الحاصل اباه على تخلية المكان وذلك محال ثم تكثفه برد الماء او تكاثف

بطبعه فرجع الى حجمه الطبيعى عند زوال السبب المخلخل اياه خارجا عن طبعه
وهذه الآزقاق والاوانى التى تنصدع عند غليان ما فيها او سخونته اما
من طبعه واما من نار توقد عليه لا يخلوا اما ان يكون ذلك الانصداع
لاجل حركة تعرض لما فيها مكانية قوية من تلقائها او حركة تعرض لها من
محرك دافع او من حركة لها من باب الكم تخلخل وانبساط لا يسع مثله
سطح الوعاء والقسم الاول محال لان تلك الحركة اما ان يكون فيها
الى جهة واحدة او الى الجهات كلها فان كانت الى جهة واحدة فان
ثقل الاناء وحمله ربما كان اسهل من صدعه فيجب ان ينقل الاناء
ويحمله فى اكثر الامر لا ان يصدعه وان كانت الى جهات مختلفة فيجب
من ذلك ان يكون طبعه متشابهه يعرض فيها ان يتحرك حركات
بالطبع مختلفة وهذا محال وان كان انما يتحرك مثلا لدافع مثل
ما يظن ان النار تداخل الماء المغلى فيصير اكبر حجما فيصدع الاناء
فلا يخلوا اما ان يداخل ثقبا خالية واما ان لا يداخل ثقبا خالية بل
يحدث ثقبا خالية بل يحدث ثقبا ومنافذ فيه ومحال ان يدخل
ثقبا خالية فان الخلاء ممتنع وايضا اذا امتلات الثقب الخالية لم يجب
ان يزداد حجم الجسم كله بل وجب ان يكون على ما هو عليه واما القسم
الثانى فلا يخلوا اما ان زيد فى الحجم مع مماسة سطح الجسم الذى فيه قبل
النفوذ فى ثقب يستحدثه فيه او بعد ان يثقب ويدخل وكلا القسمين باطل
اما مع المماسة فان نفس المماسة لا توجب زيادة حجم الشئ نعم ربما كان
المماس يدفع ويضغط بقوته الى جهة واحدة فى خلاف جهة حركته مضطره
اليها ولا يجب من ذلك ان يصدع ما يحتوى على المدفوع بل ينقل على ما بينا

على انه كثيرا ما يعرض ذلك لا بسبب نار واصلة من خارج بل لان المحوى
يسخن من تلقاء نفسه ومحال ثانى ان الانصداع واقع بزيادة الجسم
بسبب المخالطة من النافذ الثاقب فنقول ان هذا القسم ايضا محال
لانه لا يخلو اما ان يكون الزيادة فى الجسم ان الانصداع او يكون قد كان
الجسم زاد قبله وكلا القسمين محال اما الاول فلان كل نافذ فيه
قد وجد فى القوة قبل كل آن ان يعرض آن اخر كان فيه نافذا لان
النفوذ مجاورة السطح بالحركة ويكون له مسافة وتلك المسافة منقسمة وفى
بعضها قد كان نافذا ايضا فقد كان الجسم زاد قبل ان صدع وهذا
محال لوجهين احدهما لان الاناء الذى ملاه شئ لا يسع فيه ما هو اكثر منه
حتى يشقه الى ان يشقه والثانى لان الجسم اذا صار اكبر كان يشق
لانه اكبر فيجب ان يكون قد شق قبل ان شق اللهم الا ان يقال
انه دخل شئ وخرج شئ مثله فيكون الجسم لم يزدد الى وقت الشق
ثم ترجع المسئلة من الراس فى القدر الذى اذا دخل فيه شئ لم يخرج مثله
فقد بطل ان يكون الحركة الصادعة من جهة حركة انتقالية تعرض لما
فى الاناء من تلقائه وبطل ان يكون لدفع يعرض من دافع وليس يجوز
ان يكون الى جهة واحدة فيقل الاناء قبل ان يشقه فقد بقى انه انما يعرض
لانبساطه وانه ينبسط فيشق بالدفع القوى والتمديد فيكون قد ازداد
حجم جسم لا بمداخلة جسم اخر اياه وهو باق بعد على صورته فى كليته واما
لان بعض اجزائه استحال الى صورة اخرى تقتضى كما اكبر واما وجميعه
استحال الى مقدار اكبر وينبغى ان يعلم ان ههنا برودة وحرارة تفيض
عن القوى الفلكية خارجة عن العنصريات والا فكيف يبرد الافيون اقوى

ان يقال صح

مما يرد الماء والارض والجزء البارد فيه مغلوب بالتركيب مع الاضداد

وكيف يفعل ضوء الشمس في العيون العشي والنبات بادني تسخين

بالا تفعله النار متسخين لكون فوقه او مساويا له بل ههنا قوى تفعل

من تلك الاجسام في هذه الاجسام اذا تركبت فربما كانت مجانسة

وان لم تكن هذه القوى موجوده في تلك الاجرام او اشياء اخرى

غيرها تجري في افاضة ذلك مجراها وينبغي ان يعلم ان الحرارة من قوى

البسايط اذا صادفت ماده مختلطة من رطب ويابس حللت الرطب

الذي فيه فازداد وتبولا لحذ الرطب حتى اذا بانت عنه بالتبخر اجتمع له اليابس

وصلب فيحصل عنها في اول الامر لين فاذا الان ولاقى البارد ذلك

الجسم كثفه فصار كثيفه اشد مما كان اولا اذ اليابس فيه الان

اكثر مما كان ثم اذا افنت الرطوبه بأسرها بقي يابسا لا اجتماع له لان

الاجتماع انما كان بالنداوة وقد تحرثت وربما سحنت الحرارة من الشيء

ظاهره فبرد باطنه بالتعاقب الجاري بين الطبايع المتضادة وليس

معنى هذا التعاقب ان الحرارة والبرودة تنتقل وتتحرك من جزء الى جزء

لانهما تشعر بضدها فينهزم عنه بل اذا استولى ضد على ظاهر الشيء

غصبت القوة المسخنة التي فيه او المبرده بعض المادة المطيعة به

المنفعلة عنه فيبقى المنفعل اقل مما كان واذا قل المنفعل اشتد فيه

الفعل وقوي وظهر ثم اذا اسلمت المادة له كلها انتشر التاثير في

الكل فضعف فاذا اتفق ان كان في شيء واحد قوة مسخنة ومبرده فايهما

غلب على الظاهر قوي فعل ضده في الباطن الا ان يغلب فيغصب جميع المادة

ظاهرها وباطنها وقد يفعل الحقن ضد فعل السخر مثلا ان الحرارة اذا انحصرت

الجوهر

الجوهر المسخن في الباطن ضعفت الحرارة الباطنه وان البروده اذا

حقنت الجوهر المسخن في الباطن قويت الحرارة الباطنه فلهذا توجد

الاجواف في الصيف ابرد والبروده ربما حلحلت الشيء بالعرض

فتقوى الحرارة في جميع باطن الجسم بالاحتقان ثم استيلائه على البرودة

وعلى المادة والبرودة تفعل في جميع ما قلناه ضد فعل الحراره فتصلب

المركب من يابس ورطب اذا فيمكن حينئذ ان يعرض ما قلناه من تقوى

الحرارة باطنا ويمكن ان لا يعرض فلا تزول التصليب البته بل لا يزال

تشتد وهذه الكيفيات اذا اجتمعت في المركب فعل بعضها في بعض فحصل

من المركب مزاج يخالف الكيفيات البسايط فيكون البسايط فيه لا على

ما هي على حد البساطة المفرده عن التركيب بل يكون صورها الذاتيه محفوظه

غير فاسدة لان فسادها الى اضدادها دفعه واضدادها ايضا بسيطة وعناصر

لا مركبات وكيف لا يكون فيه ثابته والشيء المركب انما هو مركب عن اجزاء

فيه مختلفه والا كان بسيطا ولا يقبل الاشتداد والاضعف واما كيفياتها

ولواحقها فيكون قد توسطت ونقصت عما كانت فيه من حد الصرافه

والصورة للبساطه تمت المقالة الرابعة بحمد الله تعالى المقالة الخامسة

من الطبيعيات في المركبات ان العناصر الاربعة عسى ان لا يوجد كليتها

صرفه خالصة بل يكون فيها لا محالة اختلاف واشبه ان يكون النار

ابسطها في موضعها ثم الارض اما النار فلان ما يخالطها في حيزها

يستحيل اليها لقوتها على الاحالة واما الارض فلان نفوذ قوى ما يحيط

بها في كليتها بأسرها كالقليل بل عسى ان يكون باطنها القريب من

المركز اقرب من البساطة ولكن ذلك دون بساطة النار لانه نفوذ

القوى الفلكية المسخنة في الارض جايز وذلك مما يحدث فيها احالة
ما ومع ذلك فان الارض لا تقوى على احالة كل ما يخالطها من الجواهر
القريبة الى الارضية قوة النار على احالة ما يخالطها ثم تشبه ان
يكون العناصر طبقات الطبقة السفلى هي الارض القريبة الى البساطة
والطبقة الثانية الطين والطبقة الثالثة بعضها ماء وبعضها طين جففته
الشمس وهو البر ثم تحيط بالبر والبحر الهواء البحاري الا انه ذو طبقتين
احديهما يصاقب كرة الارض فتسخن من شعاع الشمس المسخن للارض
المسخنة لما يجاورها وبعضها يبعد عنها فتستولي عليه الطبيعة التي في جوهر
المائية وهو البرد ولهذا يكون اعالي الجبال ومواضع العقاب والسحاب
ابرد ثم فوق ما بين الطبقتين طبقة الهواء الذي هو اقرب الى البساطة
ثم فوقه طبقة الهواء الدخاني وذلك لان الدخان ايبس واسرع حركة
وما اشبه كيفية بالنار فهو يعلو البخار والهواء وان لم يرد في الوسط
منزل ريحا فان لم يرد علا وطفا فوق الهواء الا انه كما اظن انه لا
يكون محيطا ولا كثيرا بل يسيرا منتشرا والاكثر يحترق سريعا كما سنذكره
من بعد ثم فوق هذا كله الطبقة النارية وجميع العناصر الاربعة
بطبقاتها طوع للاجرام العالية الفلكية والكائنات الفاسدات
تتولد من تاثير تلك وطاعة هذه الفلك وان لم يكن حارا ولا باردا
فانه قد ينبعث منه في الاجرام السفلية حرارة وبرودة بقوى تفيض
منها اليها ويشاهد هذا من احراق شعاع المنعكس عن المرايا فانه
لو كان سبب الاحراق حرارة الشمس دون شعاعها لكان كل ما هو
اقرب الى العلو اسخن وقد يكون مطرح الشعاع الى الشيء فيحرق وفوقه

لاتحرق

لا يحرق بل يكون في غاية البرد فادون سبب الاسخان التفاف
الشعاع الشمسي المسخن لما يلتف به فيسخن الهواء وربما تسخن الهواء
ويبلغ اسخانه ان يعد الهواء لقبول طبيعة النار ويخرجه عن الاستعداد
للصورة الهوائية فاذا وقعت القوى الفلكية في العناصر فحركها وخلطها
حصل من اختلاطها موجودات شتى فمنها ان الفلك اذا هيج باسخانه الحرارة
بخر من الاجسام المائية ودخن من الاجسام الارضية ولان الارض و
الماء توجدان في اكثر الاحوال ممتزجين فليس يوجد بخار بسيط ولا دخان
بسيط الا نادرة وشذوذا وانما يسمى التاثير باسم الاغلب والبخار
اقل مسافة صعود من الدخان لان الماء اذا سخن كان حارا رطبا
والاجزاء الارضية اذا سخنت ولطفت كانت حارة يابسة
والحار الرطب اقرب الى طبيعة الهواء والحار اليابس اقرب الى
طبيعة النار واليبس كانه يوجب زيادة في الحركة الى جهتين فاذا
كان البخار حارا رطبا لم يتعد ولم يمكن ان يتجاوز حيز الحار الرطب
بل يقصر عنه فاذا لا يتعدى صعوده حيز الهواء بل اذا وافى منقطع
تاثير الشعاع برد وكثف واما الدخان فانه يتعدى حيز الهواء حتى
يوافي تخوم النار هذا اذا تاتى ان يتخلصا من محبس الارض والماء
واما اذا احتبسا فيهما حدثت امور وكائنات اخر غير الذي يحدث
عن المتخلصين منهما فالدخان اذا وافى حيز النار اشتعل فاذا
اشتعل فربما سعى فيه الاشتعال فرئي كان كوكبا يقذف به و
ربما لم يشتعل بل احترق وثبت فيه الاحتراق فرايت العلامات
الهائلة الحمر والسود وربما اشتعل وكان غليظا ممتدا فثبت فيه

وآثار شتى من البخار والدخان في الاجسام المائية والارضية معه

الاشتعال ووقف بحسب تحت كوكب كوكبا ودارت به النار الدايرة
بدوران الفلك فكان ذنباله فربما كان عريضا فرئى كانه لحية الكوكب
وربما حميت الادخنة فى برد الهواء للتعاقب المذكور فانضغطت
مشتعلة واما البخار القاعد فمنه ما يلطف ويرتفع جدا فيتراكم ويكثر
مدده فى اقصى الهواء عند منقطع الشعاع فيبرد فيتكثف فيقطر فيكون
المتكاثف منه سحابا والقاطر مطرا ومنه ما يقصر لثقله عن الارتفاع
بل يبرد سريعا وينزل كما يوافيه برد الليل سريعا قبل ان يتراكم سحابا
وهذا هو الطل وربما جمد البخار المتراكم فى الاعالى اعنى السحاب فينزل
ولكنه صقيعا وربما جمد البخار بعد ما استحال قطرات ما ان كان بردا
وانما يكون جموده فى الشتاء وقد فارق السحاب وفى الربيع وهو
داخل السحاب وذلك اذا سخن خارجه فبطنت البرودة الى داخله
فتكاثف داخله واستحال ماء واجمده شدة البرودة وربما تكاثف
الهواء بنفسه لشدة البرد فاستحال سحابا فاستحال مطرا ثم ربما وقع
على صقيل الظاهر من السحاب واجزائها صور النيرات واضواؤها
كما يقع فى المرائى والجدران الصقيلة فيرى ذلك على احوال مختلفة
بحسب اختلاف بعدها من النير وقربها وبعدها من الرائى وقربها و
صفائها وكدورتها واستوائها وانحنائها وترتيبها وكثرتها وقلتها
فرئى هالة وقوس قزح وشموس وشهب فالهالة تحدث عن انعكاس
البصر عن الرش المطيف بالنير الى النير حيث يكون الغمام المتوسط
لا يخفى النير فلان الزوايا تكون متساوية يكون الاجزاء المنعكس
عنها الضوء متساوية البعد عن النير فرئى دايرة كانها منطقة محورها

الخط الواصل بين الناظر وبين النير ولانها تؤدى الضوء الى البصر
ترى نيرا ولان ما سواها لا يفعل ذلك يرى غير نير فتتميز دايرة
مضيئة نيرة وخصوصا وما فى داخلها ينفذ عنه البصر الى النير ويرى
غالبا على اجزاء الرش يجعلها كانها غير موجودة وكان الغالب
هناك هواء شفاف ولان الناظر فى الهالة والغمام بينهما
وزوايا العكس مطيفة بالنير فلذلك يرى دايرة واما القوس
فان الغمام يكون فى خلاف جهة النير فينعكس الزوايا عن الرش
الى النير لا بين الناظر والنير بل الناظر اقرب الى النير منه الى
المرأة فيقع الدايرة التى هى كالمنطقة ابعد من الناظر الى النير
فان كانت الشمس على الافق كان الخط المار بالناظر والنير على
بسيط الافق وهو المحور فوجب ان يكون سطح الافق يقسم
المنطقة بنصفين فيرى القوس نصف دائرة فان ارتفعت
الشمس انخفض الخط المذكور فصار الظاهر من المنطقة الموهومة اقل
من نصف دائرة واما تحصيل الالوان على الجهة الثانية فانه
لم يتبين لى بعد والسحب ربما تفرقت وذابت فصارت ضبابا
وربما اندفعت بعد التلطف الى اسفل فصارت رياحا وربما
هاجت الرياح لاندفاع قبضها من جانب الى جهة وربما هاج
لانبساط الهواء بالتحلل عند جهة واندفاعه الى اخرى واكثر ما يهيج
البرد والدخان المتصعد المجتمع الكثير ونزوله فلذلك كان مبادئ
الرياح فوقانية وربما عطفها مقاومة الحركة الدورية التى تتبع
الهواء العالى فانعطفت رياحا والسموم ما كان من هذا محترقا

وربما كان من جهة مادة الشهب اذا احترقت ونزلت رماديتها
وربما كان لمروره بالاراضي الحارة وربما احتبست الابخرة في داخل
من الارض فتميل الى جهة فتبرد بها فتستحيل ماء فتستمد مددا امتدادها
فلا يسع الارض فتنشق فتصعد عيونا وربما لم تدعها السخونة تتكثف
فتصير ماء وكثرت عن ان تتحلل وغلظت عن ان تنفذ في مجاري
مستحصفة وكانت مجاريها اشد استحصافا من مجاري اخرى
فاجتمعت ولم يمكنها ان تثور خارجة فزلزلت الارض واولى بان
يزلزل الدخان الريحي وربما اشتدت الزلزلة فخسفت الارض
وربما حدث في من حركتها دوي كما يكون في تموج الهواء في الدنان
وربما حدثت الزلزلة من تساقط عوالي وهد في باطن الارض
يتموج بها الهواء المحتقن فتتزلزل الارض وربما انبعثت الزلزلة
بنبوع عيون وهذه الابخرة اذا انبعثت عيونا امدت البحار بصب
الانهار اليها ثم ارتفع من البطائح والبحار والانهار وبطون
الجبال خاصة ابخرة اخرى ثم قطرت ثانيا اليها فقامت بدل ما
تحلل منها على الدور دائما وربما احتبست الابخرة في باطن الجبال فانعقدت
وجمدت فحدثت منها الجواهر المشفة التي لا تنطرق واكثر ما يكون
بالماهية مختلطة وربما انعقدت كذلك على ظاهر الارض الطبيعة
الموضع والادخنة التي تحتبس داخل الارض فربما اضطرها شدة حركتها
ادراما يتكلف من شقها الارض الى ان تشتعل وتخرج نارا وربما احتبست
في باطن الجبال والكهوف فتتولد منها الجواهر الغير القابلة للذوب
والادخنة ايضا تحتقن في البحار فتملح مياهها لان الاشياء الارضية

ذات الشهوة التي عملت فيها الحرارة وما بلغت في الاحالة يكون مرة
فاذا خالطت المائية ملحت وقد تتخذ من الرماد والكلس وغيرهما ملح
بان يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا او ينزل فيصير ملحا واما
الجواهر البخارية الدخانية المركبة من مادتي الرطوبة واليبوسة فمنها ما
يتخلص من الارض فيكون منها الرياح فاذا انصعدت فتميز البخار من
الدخان انعقد البخار سحابا فبرد وتقلقل فيه الدخان طالبا للنفوذ
الى العلو فحصل من تقلقله فيه ضرب من الرعد وهو صوت ريح عاصفة
في سحاب كثيف وربما امتد ذلك التقلقل لكثرة وصول المواد ويكون
عالي السحاب اكثف لان البرد هناك اشد او يكون هناك ~~اشد او يكون~~
~~هناك~~ ريح مقاومة تعوقها عن النفوذ فتندفع الى اسفل وقد اشعلته
المحاكة والحركة نارا فتشق السحاب شعلة لجمر تطفى فيسمع من ذلك ضرب
من الرعد واذا كان قويا شديدا غليظ المادة كان صاعقة وربما وجد
مندفعا فيه سهل الانشقاق فخرج بلا رعد ولا اشتعال فان كان
المدد كثيرا والمادة غليظة كثيفة تولدت منه انواع الرياح السحابية
وربما وقعت سحابة تحت التي يندفع منها الريح فتمنع الريح عن النفوذ
وتعكسها الى وراء وتدفعها المواد المندفعة فتنقلب من بين السحابين
مستديرا كالماء اذا منعه مانع فيستدير وربما اشتمل دورة على قطعة
من السحاب تحملها في جهة حركتها فيرى كان تنينا يجتاز في الجو وربما
اشتمل دورة على بخار يشتعل فيرى نارا تدور والزوابع العظام تكون
من هذا واكثرها نارية وقد يكون الزوابع ايضا لالتقاء ريحين متقابلين
قويتين ملتقيا فيستديران ومن هذه ما لا تخلص بل يحتبس في الارض فيحدث

عنها بحسب اختلاف المواضع والازمان والمواد جملة الجواهر القابلة
للاذابة والطرق كالذهب والفضة ويكون قبل ان يصاب بقا
ولفظا وما جرى مجراها وانطراقها لخثورة رطوبتها وتعصيانها الجمود
التام وذلك لها لاستحالة بعض رطوبتها وبها هذه حكاية كون ما
تتكون بتصعيد القوى الفلكية المسخنة للاجسام القابلة للتحليل **المقالة
السادسة في النفس** وقد تتكون من هذه العناصر اكوان ايضا بسبب
القوى الفلكية اذا امتزجت العناصر امتزاجا اكثر اعتدالا اي اقرب
الى الاعتدال عن هذه المذكورة واولها النبات ويكون منها مبزر
يبزر جسما حاملا للقوة المولدة ومنها كائن من تلقاء نفسه من
غير بزر ولان النبات تغتذي بذاته فله قوة غاذية ولان النبات
ينمو بذاته فله قوة منمية ولان من النبات ما يولد المثل ويتولد
عن المثل بذاته فله قوة مولدة والقوة المولدة غير الغاذية فان
الفج من الثمار له القوة الغاذية دون المولدة وكذلك له القوة
المنمية دون المولدة والغاذية غير المنمية الا ترى الهرم من الحيوان
فان له الغاذية وليس له المنمية والغاذية تفعل الغذاء وتورده بدل ما يتحلل
والمنمية تزيد في جوهر الاعضاء الاصلية طولا وعرضا وعمقا لا كيف اتفق
بل على جهة تبلغ الى غاية النشو والمولدة تعطي المادة صورة الشيء وتبين
منه جزءا وتجعله قوة من سنخه اذا وجدت المادة والموضع المستعد لقبول
فعلها فعل مثله ومعلوم مما سلف ان جميع الافعال النباتية والحيوانية
والانسانية تكون من قوى زائدة على الجرمية بل وعلى طبيعة المزاج و
بلى النبات والحيوان وانما تحدث عن تركيب من العناصر مزاجه اقرب

الى

الى الاعتدال جدا من الاولين يستعد مزاجه لقبول النفس الحيوانية بعد
ان يستوفي درجة النفس النباتية وكلما امعن في الاعتدال ازداد
قبولا لقوة نفسانية اخرى الطف من الاولى **فصل في قوى النفس**
والنفس كجنس واحد ينقسم بضرب من القسمة ثلثة احدها النباتية وهي
الكمال الاول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويربو ويغتذي والغذاء
جسم من شانه ان يتشبه بطبيعة الجسم الذي قيل انه غذاؤه ويزيد
فيه مقدار ما يتحلل او اقل او اكثر والثاني النفس الحيوانية وهي الكمال الاول
لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والثالث
النفس الانسانية وهي الكمال الاول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يفعل الافعال
الكائنة بالاختيار الفكري والاستنباط بالرأي ومن جهة ما يدرك
الامور الكلية وللنفس النباتية قوى ثلث القوة الغاذية وهي القوة التي
تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتلصقه به بدل ما يتحلل عنه
والقوة المنمية وهي قوة تزيد في الجسم الذي هي فيه بالجسم المتشبه
زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا مناسبة للمقدار الواجب
ليبلغ به كماله في النشو والقوة المولدة وهي القوة التي تاخذ من الجسم
الذي هي فيه جزءا هو شبيه له بالقوة فيفعل فيه باستمداد اجسام اخرى
تتشبه به من التخليق والتمزيج ما يصير شبيها به بالفعل وللنفس الحيوانية
بالقسمة الاولى قوتان محركة ومدركة والمحركة على قسمين اما محركة بانها
باعثة واما محركة بانها فاعلة والمحركة على انها باعثة هي القوة النزوعية
الشوقية وهي القوة التي اذا ارتسم في التخيل الذي سنذكره بعد صورة
مطلوبة او مهروب عنها حملت القوة التي نذكرها على التحريك ولها شعبتان

واعلم انه لا يكمل المعرفة بهذه القوة الا بعد معرفة تشريح العين لكن ذكر تمامه لا يليق بهذا الكتاب فلنقتصر على شرح ما اورده ههنا فنقول ينبغي ان يعلم انه ينفذ
من الدماغ الى كل عين عصبة مجوفة يسري في تجويفها جسم لطيف نوراني من الدماغ الى الرطوبة الجليدية يسمى ذلك الجسم الروح الباصرة وهذا الروح حامل
لقوة الحس الباصرة وهي رطوبة مستديرة الشكل في وسطها تفرطح كبير صافية بين موضوعة في وسط الطبقات فتنطبع فيها صور المبصرات فتدركها القوة المدركة
الباصرة شرح النجاة

قوة

شعبة تسمى قوة شهوانية وهي قوة تبعث على تحريك تقرب به من الاشياء
المتخيلة ضرورية او نافعة طلبا للذة وشعبة تسمى قوة غضبية وهي
قوة تبعث على تحريك تدفع به الشيء المتخيل ضارا او مفسدا طلبا للغلبة
واما القوة المحركة على انها فاعلة فهي قوة تنبعث في الاعصاب و
العضلات من شانها ان تشنج العضلات فتجذب الاوتار و
الرباطات الى نحو جهة المبدا او ترخيها او تمددها طولا فتصير الاوتار و
الرباطات الى خلاف جهة المبدا واما القوة المدركة فتنقسم قسمين فانّ
منها قوة تدرك من خارج ومنها قوة تدرك من داخل والمدركة من خارج
هي الحواس الخمس او الثمانية فمنها قوة البصر وهي قوة مرتبة في العصبة المجوفة
تدرك صورة ما ينطبع في الرطوبة الجليدية من اشباح الاجسام ذوات
اللون المتادية في الاجسام الشفافة بالفعل الى سطوح الاجسام الصقيلة
ومنها السمع وهي قوة مرتبة في العصب المتفرق في سطح الصماخ تدرك
صورة ما يتادى اليه بتموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع
مقاوم له انضغاطا بعنف يحدث منه تموج فاعل للصوت يتادى الى
الهواء المحصور الراكد في تجويف الصماخ ويموجه بشكل نفسه ويماس
امواجه تلك الحركة تلك العصبة فتسمع ومنها الشم وهي قوة مرتبة
في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي تدرك ما يؤدي
اليه الهواء المستنشق من الرائحة المخالطة لبخار الريح او المنطبع فيه
بالاستحالة من جرم ذي رائحة ومنها الذوق وهي قوة مرتبة في العصب
المفروش على جرم اللسان تدرك الطعوم المتحللة من الاجرام المماسة له المخالطة
للرطوبة العذبة التي فيه فتحيله ومنها اللمس وهي قوة منبثة في جلد البدن

كله

كله ولحمه فاشية فيه والاعصاب تدرك ما يماسه ويؤثر فيه بالمضادة
ويغيره في المزاج او الهيئة ويشبه ان تكون هذه القوة لا نوعا بل جنسا
لاربع قوى منبثة معا في الجلد كله الواحدة حاكمة في التضاد الذي بين الحار
والبارد والثانية حاكمة في التضاد الذي بين اليابس والرطب والثالثة
حاكمة في التضاد الذي بين الصلب واللين والرابعة حاكمة في التضاد الذي بين
الخشن والاملس الا ان اجتماعها معا في آلة واحدة توهم تاحدها في الذات
والمحسوسات كلها تتادى صورها الى آلات الحس وتنطبع فيها فتدركها
القوة الحاسة وهذا في اللمس والذوق والشم والسمع كالظاهر واما البصر
فقد ظن فيه خلاف هذا فانّ قوما ظنوا ان البصر قد يخرج منه شيء
فيلاقي المبصر وياخذ صورته من خارج ويكون ذلك ابصارا وفي الاكثر الامر
يسمون ذلك الخارج شعاعا واما المحققون فيقولون ان البصر اذا كان
بينه وبين المبصر جسم شاف بالفعل وهو جسم لا لون له فانه اذا
كان الضوء واقعا على الجسم ذي اللون الذي الجسم الذي لا لون له متوسط
بينه وبين البصر تادى شبح ذلك الجسم ذي اللون الواقع عليه الضوء الى
الحدقة فادركه البصر وهذا التادي شبيه بتادي الالوان بتوسط الضوء
اذا انعكس الضوء من شيء ذي لون فصبغ بلونه جسما آخر وان كان بينهما
فرق بل هو شبيه لما يتخيل على المرايا ومما يدل على بطلان الراي الاول
ان ذلك الخارج اما ان يكون جسما او لا يكون جسما فان لم يكن جسما
فمعنى الحركة والانتقال عليه باطل الا على المجاز بان يكون في البصر قوة
تحيل ما تلاقيه من الهواء وغيره الى كيفية ما فيقال ان تلك الكيفية خرجت
من البصر فلنسلم اولا ولنبين استحالة كون هذا الخارج جسما وذلك

لانه اما ان يخرج واتصاله ثابت يلاقي كرة الثوابت فيكون قد خرج
من البصر في صغره جسم يخرق على عظمه هذا العظم ويكون مع ذلك قد ضغط
الهواء ودفعه والافلاك كلها ودفعها او نفذ في خلاء وكلا الوجهين
ظاهر البطلان او يكون قد انفصل وتشظى وتفرق فيجب من ذلك ان
يكون الحيوان يحس بشيء منفصل عنه متشظ متفرق فيجب ان يحس
بالمواضع التي يقع عليها ذلك الشعاع دون ما لا يقع فيحس من الجسم
تفاريق نقطية وتفوته الغالب منه واما ان يكون هذا الجسم يتصل
ويتحد بالهواء والفلك حتى يصير جملة كعضو للحيوان فيكون جملة ذلك حساسا
وهذه الاحالة ايضا عجيبة ثم يجب اذا تزاحمت الابصار ان يكون هذه
الاحالة اقوى فيكون الواحد اذا اجتمع مع الجماعة يكون اشد ابصارا منه
اذا كان وحده فان السكون اشد استحالة الى المعنى الذي هو به آلة
ثم هذا الجسم الخارج لا محالة اما ان يكون بسيطا او يكون مركبا على مزاج
خاص وحركته لا يخلو اما ان يكون بالارادة او يكون بالطبيعة ونحن
نعلم ان ذلك ليس بحركة ارادية اختيارية وان كان فتح الاجفان
وتقليبها اراديين فبقي ان يكون طبيعيا والطبيعي للبسيط يكون الى جهة
لا الى جهات شتى وللمركب يكون بحسب الغالب الى جهة واحدة لا الى جهات
شتى وليس كذلك حال هذه الحركة عندهم ثم ان كان المحسوس يرى
من جهة القاعدة المماسة من المخروط لا من جهة الزاوية فيجب ان يكون المحسوس
البعيد يحس شكله وعظمه كما يحس لونه اذا كان الحاس ملاقيه ويشتمل عليه
واما اذا احس من جهة الزاوية اعني الفصل المشترك بين البردية وبين
المخروط المتوهم كان كلما كان الشيء ابعد كانت اصغر فكان الفصل المشترك

اصغر

اصغر فكان الشبح المنطبع فيه اصغر فيرى اصغر وربما كانت الزوايا
بحيث يفوت الحس فلا يرى • واما القسم الثاني وهو ان يكون الخارج لا جسما
بل عارضا او كيفية فيجب ان يكون كلما كان الناس اكثر ان يكون هذه
الاحالة والاستحالة اقوى ويعرض المحال الذي ذكرناه ثم يكون الهواء ح
اما موديا واما حساسا بنفسه فان كان موديا غير حساس فالاحساس
كما نقوله هو عند الحدقة لا من خارج وان كان الحساس هو الهواء عرض
المحال الذي ذكرنا ايضا ووجب اذا كان ريح او اضطراب في الهواء
ان يضطرب الابصار بتجدد الاستحالة وتجدد الحاس شيء بعد شيء كما
اذا عدا الانسان في هواء ساكن فانه ح يضطرب عليه الابصار للاشياء
الدقيقة فاذ ليس الابصار بخروج شيء منا الى المحسوس فهو اذا بورود
شيء من المحسوس علينا واذ ليس ذلك جسمه فهو اذا شبحه ولولا ان
الحق هو هذا الراي لكان خلقة العين على طبقاتها ورطوباتها وشكل
كل واحد منها وهيئته معطلة • واما القوى المدركة من باطن فبعضها
قوى تدرك صور المحسوسات وبعضها قوى تدرك معاني المحسوسات
ومن المدركات ما يدرك ويفعل معا ومنها ما يدرك ولا يفعل ومنها ما
يدرك ادراكا اوليا ومنها ما يدرك ادراكا ثانيا والفرق بين ادراك
الصورة وادراك المعنى ان الصورة هو الشيء الذي تدركه النفس الباطنة
والحس الظاهر معا لكن الحس الظاهر يدركه اولا ويؤديه الى النفس مثل ادراك
الشاة لصورة الذئب اعني شكله وهيئته ولونه فان نفس الشاة الباطنة
تدركها ويدركها اولا حسها الظاهر واما المعنى فهو الشيء الذي تدركه
النفس من المحسوس من غير ان يدركه الحس الظاهر اولا مثل ادراك الشاة

المعنى المضاد فى الذئب والمعنى الموجب لحنوها اياه وهربها عنه من
غير ان يكون الحس يدرك ذلك البتة فالذى يدرك من الذئب اولا
الحس ثم القوى الباطنة فهو الصورة والذى تدركه القوى الباطنة دون
الحس فهو المعنى والفرق بين الادراك مع الفعل والادراك لا مع الفعل ان افعال
بعض القوى الباطنة ان تركب بعض الصور والمعانى المدركة مع بعض وتفصله
عن بعض فيكون ادراك وفعل ايضا فيما ادرك واما الادراك لا مع الفعل
فان يكون الصورة او المعنى يرتسم فى الشئ فقط من غير ان يكون له ان
يفعل فيه تصرفا البتة والفرق بين الادراك الاول والادراك الثانى
ان الادراك الاول هو ان يكون حصول الصورة على نحو ما من الحصول
قد وقع للشئ من نفسه والادراك الثانى هو ان يكون حصولها له من
جهة شئ اخر ادى اليها ومن القوى المدركة الباطنة الحيوانية قوة
بنطاسيا اى الحس المشترك وهى قوة مرتبة فى التجويف الاول من
الدماغ تقبل بذاتها جميع الصور المنطبعة فى الحواس الخمس متادية اليه
ثم الخيال والمصورة وهى قوة مرتبة ايضا فى اخر التجويف المقدم
من الدماغ يحفظ ما قبله الحس المشترك من الحواس الجزئية الخمس ويبقى
فيه بعد غيبة المحسوسات واعلم ان القبول لقوة غير القوة التى بها الحفظ
فاعتبر ذلك فى الماء فان له قوة قبول النقش وليس له قوة حفظه ثم القوة
التى تسمى متخيلة بالقياس الى النفس الحيوانية ومفكرة بالقياس الى النفس
الانسانية وهى قوة مرتبة فى التجويف الاوسط من الدماغ عند الدودة
من شانها ان تركب بعض ما فى الخيال مع بعض وتفصل بعضه عن بعض
بحسب الاختيار ثم القوة الوهمية وهى قوة مرتبة فى نهاية التجويف الاوسط

من الدماغ

من الدماغ يدرك المعانى الغير المحسوسة الموجودة فى المحسوسات الجزئية كالقوة
الحاكمة بان الذئب مهروب منه وان الولد معطوف عليه ثم القوة الحافظة
الذاكرة وهى قوة مرتبة فى التجويف المؤخر من الدماغ تحفظ ما تدركه القوة
الحافظة الى القوة الوهمية كنسبة القوة التى تسمى خيالا بالقياس الى الحس
ونسبة تلك القوة الى المعانى كنسبة هذه القوة الى الصور المحسوسة فهذه
هى قوى النفس الحيوانية ومن الحيوان ما يكون له الحواس الخمس كلها ومنه
ماله بعضها دون بعض اما الذوق واللمس فضرورى ان يخلق فى
كل حيوان واللمس ضرورى ان يوجد فى كل حيوان ولكن من الحيوان ما لا يشم
ومنه ما لا يسمع ومنه ما لا يبصر واما النفس الناطقة الانسانية فتنقسم
قواها ايضا الى قوة عاملة وقوة عالمة وكل واحدة من القوتين تسمى عقلا
باشتراك الاسم فالعاملة قوة هى مبدأ محركة لبدن الانسان الى الافاعيل
الجزئية الخاصة بالروية على مقتضى اراء تخصها اصلاحية ولها اعتبار بالقياس
الى القوة الحيوانية النزوعية واعتبار بالقياس الى القوة الحيوانية المتخيلة
والمتوهمة واعتبار بالقياس الى نفسها وقياسها الى القوة الحيوانية
النزوعية ان يحدث منها فيها هيئات تخص الانسان يتهيأ بها لسرعة
فعل وانفعال مثل الخجل والحياء والضحك والبكاء وما اشبه ذلك و
قياسها الى القوة الحيوانية المتخيلة والمتوهمة هو ان يستعملها فى استنباط
التدابير فى الامور الكائنة والفاسدة واستنباط الصناعات الانسانية
وقياسها الى نفسها ان فيما بينها وبين العقل النظرى يتولد الاراء
الذائعة المشهورة مثل ان الكذب قبيح والظلم قبيح وما اشبه ذلك
من المقدمات المحدودة الانفصال عن العقلية المحضة فى كتب المنطق

الوهمية من المعانى الغير المحسوسة فى المحسوسات
ونسبة القوة الحافظة صح

وهذه القوة هي التي يجب ان تتسلط على ساير قوى البدن على حسب
ما توجبه احكام القوة الاخرى التي نذكرها حتى لا تنفعل عنها البتة
بل تنفعل هي عنها وتكون مقموعة دونها لئلا يحدث عنها في البدن
هيئات انقيادية مستفادة من الامور الطبيعية هي التي تسمى اخلاقا
رذيلة بل ان تكون غير منفعلة البتة وغير منقادة بل متسلطة فيكون لها
اخلاق فضيلية وقد يجوز ان تنسب الاخلاق الى القوى البدنية
ايضا ولكن ان كانت هي الغالبة يكون لها هيئة فعلية ولهذا هيئة
انفعالية فيكون شيء واحد يحدث منه خلق في هذا وخلق في
ذاك وان كانت هي المغلوبة يكون لها هيئة انفعالية ولهذا هيئة
فعلية غير غريبة او يكون الخلق واحدا وله نسبتان وانما كانت
الاخلاق عند التحقيق لهذه القوة لان النفس الانسانية كما يظهر من
بعد جوهر واحد وله نسبة وقياس الى جنبتين جنبة هي تحته وجنبة هي
فوقه وله بحسب كل جنبة قوة بها تنتظم العلاقة بينها وبين تلك
الجنبة فهذه القوة العملية هي القوة التي لها بالقياس الى الجنبة التي
دونها وهو البدن وسياسته واما القوة النظرية فهي القوة التي لها
بالقياس الى الجنبة التي فوقها لتنفعل وتستفيد منه وتقبل منه فكان
للنفس منا وجهين وجه الى البدن ويجب ان يكون على هذا الوجه
غير قابل البتة اثرا من جنس مقتضى طبيعة البدن ووجه الى المبادي
العالية ويجب ان يكون هذا الوجه دائم القبول عما هناك والتاثر
منها هذا واما القوة النظرية فهي قوة من شانها ان تنطبع بالصور
الكلية المجردة عن المادة فان كانت مجردة بذاتها فذاك وان لم تكن

فانها

فانها تصيرها مجردة بتجريدها اياه حتى لا يبقى فيها من علائق المادة
شيء وسنوضح هذا بعد وهذه القوة النظرية لها الى هذه الصور نسب
وذلك لان الشيء الذي من شانه ان يقبل شيئا قد يكون بالقوة
قابلا له وقد يكون بالفعل والقوة يقال على ثلثة معان بالتقديم
والتاخير فيقال قوة للاستعداد المطلق الذي لا يكون خرج منه بالفعل
شيء ولا ايضا حصل ما به يخرج وهذا كقوة الطفل على الكتابة ويقال قوة
لهذا الاستعداد اذا كان لم يحصل للشيء الا ما يمكنه به ان يتوصل الى اكتساب
الفعل بلا واسطة كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف القلم والدواة وبسائط
الحروف على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد اذا تم بالالة وحدث
مع الالة ايضا كمال الاستعداد بان يكون له ان يفعل متى شاء بلا حاجة
الى الاكتساب بل يكفيه ان يقصد فقط كقوة الكاتب المستكمل للصناعة
اذا كان لا يكتب والقوة الاولى تسمى قوة مطلقة وهيولانية والقوة
الثانية تسمى قوة ممكنة والقوة الثالثة تسمى ملكة وربما سميت الثانية
ملكة والثالثة كمال قوة فالقوة النظرية اذا تارة يكون نسبتها الى الصور
المجردة التي ذكرناها نسبة ما بالقوة المطلقة حتى يكون هذه القوة
للنفس لم تقبل بعد شيئا من الكمال الذي بحسبها وحينئذ تسمى عقلا هيولانيا
وهذه القوة التي تسمى عقلا هيولانيا موجودة لكل شخص من النوع وانما
سميت هيولانية تشبيها بالهيولى الاولى التي ليست هي بذاتها ذات
صورة من الصور وهي موضوعة لكل صورة وتارة يكون نسبة ما بالقوة
الممكنة وهي ان يكون القوة الهيولانية قد حصل فيها من الكمالات
المعقولات الاولى التي يتوصل منها وبها الى المعقولات الثانية واعني

بالمعقولات الاولى المقدمات التي يقع بها التصديق لا بالاكتساب
ولا بان يشعر المصدق بها انه كان يجوز له ان يخلو عن التصديق بها وقتا
البتة مثل اعتقادنا بان الكل اعظم من الجزء وان الاشياء المساوية لشيء
واحد متساوية فما دام انما حصل فيه من العقل هذا القدر بعد فانه يسمى
عقلا بالملكة ويجوز ان يسمى هذا عقلا بالفعل بالقياس الى الاولى لان
تلك ليس لها ان تعقل شيئا بالفعل واما هذه فانها تعقل اذا اخذت
تقيس بالفعل وتارة يكون نسبة ما بالقوة الكمالية وهو ان يكون قد
حصل فيها ايضا الصورة المعقولة المكتسبة بعد المعقولة الاولية الا
انه ليس يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها عنده مخزونة فمتى شاء
طالع تلك الصورة بالفعل فعقلها وعقل انه عقلها ويسمى عقلا بالفعل لانه عقل
يعقل متى شاء بلا تكلف اكتساب وان كان يجوز ان يسمى عقلا بالقوة
بالقياس الى ما بعده وتارة يكون نسبة ما بالفعل المطلق وهو ان
يكون الصورة المعقولة حاضرة فيه وهو يطالعها بالفعل فيعقلها بالفعل
ويعقل انه يعقلها بالفعل فيكون ح عقلا مستفادا لانه سيتضح لنا ان
العقل بالقوة انما يخرج الى الفعل بسبب عقل هو دائما بالفعل وانه
اذا اتصل به العقل بالقوة نوعا من الاتصال انطبع منه بالفعل
فيه نوع من الصور وتكون مستفادة من خارج فهذه ايضا مراتب
القوى التي تسمى عقولا نظرية وعند العقل المستفاد يتم الجنس الحيواني
والنوع الانساني منه وهناك يكون القوة الانسانية تشبهت
بالمبادي الاولية للوجود كله فصل واعلم ان التعلم سواء حصل
من غير المتعلم وحصل من نفس المتعلم فانه متفاوت فيه فان

من

من المتعلمين من يكون اقرب الى التصور لان استعداده الذي قبل
الاستعداد الذي ذكرناه اقوى فان كان ذلك للانسان فيما بينه
وبين نفسه سمي هذا الاستعداد القوي حدسا وهذا الاستعداد قد
يشتد في بعض الناس حتى لا يحتاج في ان يتصل بالعقل الفعال الى
كثير شيء والى تخريج وتعليم بل يكون شديد الاستعداد لذلك كان الاستعداد
الثاني حاصل له بل كانه يعرف كل شيء من نفسه وهذه الدرجة اعلى درجات
هذا الاستعداد ويجب ان تسمى هذه الحال من العقل الهيولاني عقلا
قدسيا وهي من جنس العقل بالملكة الا انه رفيع جدا ليس مما يشترك فيه
الناس كلهم ولا يبعد ان يفيض بعض هذه الافعال المنسوبة الى الروح
القدسي لقوتها واستعلائها فيضانا على المتخيلة ايضا فتحاكيها المتخيلة ايضا
بامثلة محسوسة ومسموعة من الكلام على النحو الذي سلفت الاشارة
اليه ومما يحقق هذا ان من المعلوم الظاهر ان الامور المعقولة التي
يتوصل بها الى اكتسابها انما تكتسب بحصول الحد الاوسط في القياس وهذا
الحد الاوسط قد يحصل بضربين من الحصول فتارة يحصل بالحدس و
الحدس فعل للذهن يستنبط به بذاته الحد الاوسط والذكاء قوة الحدس
وتارة يحصل بالتعليم ومبادي التعليم الحدس فان الاشياء تنتهي لا محالة
الى حدوس استنبطها ارباب تلك الحدوس ثم ادوها الى المتعلمين
فجائز اذا ان يقع للانسان بنفسه الحدس وان ينعقد في ذهنه القياس
بلا معلم وهذا مما يتفاوت بالكم والكيف اما في الكم فلان بعض الناس
يكون اكثر عدد حدوس للحدود الوسطى واما في الكيف فلان بعض
الناس اسرع زمان حدس ولان هذا التفاوت ليس منحصرا في حد

بل يقبل الزيادة والنقصان دائما وينتهي في طرف النقصان
الى من لا حدس له البتة فيجب ان ينتهي ايضا في طرف الزيادة الى
من له حدس في كل المطلوبات او اكثرها او الى من له حدس في اسرع وقت
واقصره فيمكن ان يكون شخص من الناس مؤيد النفس لشدة الصفاء
وشدة الاتصال بالمبادي العقلية الى ان يشتعل حدسا اعني قبولا
لالهام العقل الفعال في كل شيء فترتسم فيه الصور التي في العقل
الفعال من كل شيء اما دفعة واما قريبا من دفعة ارتساما لا تقليديا
بل ترتيبيا يشتمل على الحدود الوسطى فيه فان التقليديات في الامور
التي انما تعرف باسبابها ليست يقينية عقلية وهذا ضرب من النبوة
بل اعلى قوى النبوة والاولى ان يسمى هذه القوة القوة القدسية
وهي اعلى مراتب القوى الانسانية فاعتبر الان وانظر الى هذه القوى
كيف يرؤس بعضها بعضا وكيف يخدم بعضها بعضا فانك تجد العقل
المستفاد بل العقل القدسي رئيسا ويخدمه الكل وهو الغاية القصوى
ثم العقل بالفعل يخدمه العقل بالملكة والعقل الهيولاني بما فيه
من الاستعداد يخدم العقل بالملكة ثم العقل العملي يخدم جميع هذه
لان العلاقة العملية كما سيتضح بعد لاجل تكميل العقل النظري و
تزكيته والعقل العملي هو مدبر تلك العلاقة ثم العقل العملي يخدمه
الوهم والوهم يخدمه قوتان قوة قبله وقوة بعده فالقوة التي بعده
هي القوة التي تحفظ ما اداه الوهم والقوة التي قبله هي جميع القوى
الحيوانية ثم المتخيلة يخدمها قوتان مختلفتا المأخذين فالقوة النزوعية
تخدمها بالائتمار لانها تبعثها على التحريك والقوة الخيالية تخدمها -

بقبول

تخدمها بقبول التركيب والتفصيل بما فيه من صورها ثم ان هاتين ترئسان
الطائفتين اما القوة الخيالية فيخدمها بنطاسيا وبنطاسيا تخدمها
الحواس الخمس واما القوة النزوعية فيخدمها الشهوة والغضب ~~والشهوة~~
~~والغضب~~ والشهوة والغضب تخدمهما القوة المحركة في العضل فههنا
تفنى القوة الحيوانية ثم القوة الحيوانية بالجملة تخدمها النباتية واولها
وارأسها المولدة ثم النامية تخدم المولدة ثم الغاذية تخدمهما جميعا
ثم القوى الطبيعية الاربع اعني الهاضمة والماسكة والجاذبة والدافعة
تخدم هذه والهاضمة تخدمها من جهة الجاذبة ومن جهة الماسكة و
تخدمها جميعا الدافعة وتخدم جميعها الكيفيات الاربع لكن الحرارة
تخدمها البرودة وتخدم كلتيهما اليبوسة والرطوبة وههنا اخر درجات
القوى **فصل** في اختلاف افاعيل قوى النفس بالقول الحق
ويشبه ان يكون كل ادراك انما هو اخذ صورة المدرك فان كان
لمادي فهو اخذ صورته مجردة عن المادة تجريدا ما الا ان اصناف التجريد
مختلفة ومراتبها متفاوتة فان الصورة المادية تعرض لها بسبب المادة
احوال وامور ليست هي لها بذاتها من جهة ما هي تلك الصورة فتارة
يكون النزع نزعا مع تلك العلايق كلها للعلايق كلها او بعضها وتارة
يكون النزع نزعا كاملا بان يجرد عن المادة وعن اللواحق التي لها من جهة
المادة مثاله ان الصورة الانسانية والماهية الانسانية طبيعة لا محالة
يشترك فيها اشخاص النوع كلها بالسوية وهي بحدها شيء واحد وقد عرض
لها ان وجدت في هذا الشخص وذلك الشخص فتكثرت فليس لها ذلك
من جهة طبيعتها الانسانية فلو كانت طبيعة الانسانية يجب فيها التكثر

لما كان لوجد انسان محمولا على واحد واحد بالعدد ولو كانت الانسانية
موجودة لزيد لاجل انها انسانية لما كانت لعمرو فاذا احدى العوارض
التي تعرض للصورة الانسانية من جهة المادة هو التكثر والانقسام و
يعرض لها ايضا غير هذه العوارض وهي انها اذا كانت في مادة ما حصلت
بقدر من الكم والكيف والاين والوضع وجميع هذه امور غريبة عن طباعها
وذلك لانه لو كانت لاجل الانسانية هي على هذا الحد او حد اخر من الكم
والكيف والاين والوضع لكان يجب ان يكون كل انسان مشاركا
للاخر في تلك المعاني ولو كان لاجل الانسانية على حد اخر وجهة اخرى
من الكم والكيف والاين والوضع لكان كل واحد من الناس يجب ان
يشتركوا فيه فاذا الصورة الانسانية بذاتها غير مستوجبة ان يلحقها شيء
من هذه اللواحق فهذه اللواحق عارضة لها من جهة المادة ضرورة لان
المادة التي تقارنها تكون قد لحقتها هذه اللواحق فالحس ياخذ الصورة
عن المادة مع هذه اللواحق ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة فاذا
زالت تلك النسبة بطل ذلك الاخذ وذلك لانه ينزع الصورة عن المادة
مع جميع لواحقها ولا يمكنه ان يستثبت تلك الصورة ان غابت المادة
فيكون كانه لم ينزع الصورة عن المادة نزعا محكما بل يحتاج الى وجود
المادة ايضا في ان يكون تلك الصورة موجودة لها فاما الخيال والتخيل
فانه يبرئ الصورة المنزوعة عن المادة تبرئة اشد وذلك باخذه اياها
عن المادة بحيث لا تحتاج في وجودها فيها الى وجود مادتها لان المادة
وان غابت وبطلت فان الصورة تكون ثابتة الوجود في الخيال الا
انها لا يكون جردتها عن اللواحق المادية فالحس لم يجردها عن المادة تجريدا

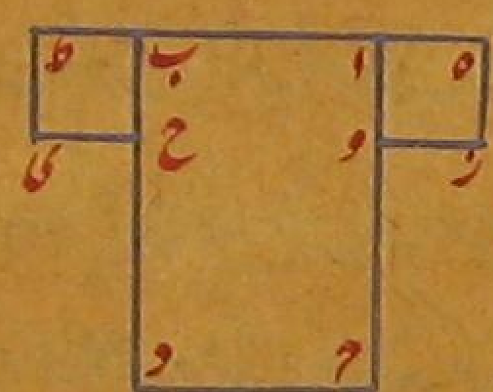
تاما ولا جردها عن لواحق المادة واما الخيال فانه قد جردها عن المادة
تجريدا تاما ولكن لم يجردها البتة عن لواحق المادة لان الصورة في الخيال
هي على حسب الصور المحسوسة وعلى تقدير ما وتكييف ما ووضع ما و
ليس يمكن في الخيال البتة ان يتخيل صورة هي بحال يمكن ان يشترك
فيه جميع اشخاص ذلك النوع فان الانسان المتخيل يكون كواحد
من الناس ويجوز ان يكون ناس موجودون ومتخيلون ليسوا على نحو ما
تخيل الخيال ذلك الانسان واما الوهم فانه قد يتعدى قليلا عن هذه
المرتبة في التجريد لانه ينال المعاني التي ليست هي في ذواتها بمادية وان
عرض لها ان يكون في مادة وذلك لان الشكل واللون والوضع وما اشبه
ذلك من الامور امور لا يمكن ان تكون الا لمواد جسمانية واما الخير
والشر والموافق والمخالف وما اشبه ذلك فهي امور في انفسها
غير مادية وقد يعرض لها ان يكون في مادة والدليل على ان هذه الامور
غير مادية ان هذه الامور لو كانت بالذات مادية لما كان يعقل
خير او شر او موافق او مخالف الا عارضا لجسم وقد يعقل ذلك فتبين
ان هذه امور هي في انفسها غير مادية وقد عرض لها ان كانت مادية
والوهم انما ينال ويدرك امثال هذه الامور فاذا هو يدرك امورا
غير مادية وياخذها عن المادة فهذا النوع اشد استقصاء واقرب
الى البساطة من النوعين الاولين الا انه مع ذلك لا يجرد هذه الصورة عن
لواحق المادة لانها تاخذها جزئية وبحسب مادة مادة وبالقياس اليها
ومتعلقة بصور محسوسة مكنوفة بلواحق المادة وبمشاركة الخيال فيها واما
القوة التي تكون الصور المستثبتة فيها اما صور موجودات ليست بمادية البتة

١

ولا يعرض لها ان تكون مادية او صور موجودات ليست بمادية ولكن قد
يعرض لها ان تكون مادية او صور موجودات مادية ولكن مبراة عن علايق
المادة من كل وجه فيبين انها يدرك الصور تارة تأخذها اخذا مجردا عن
المادة من كل وجه اما ما هو متجرد بذاته عن المادة فالامر فيه ظاهر
واما ما هو موجود للمادة اما لان وجوده مادي واما عارض له ذلك فينزعها
عن المادة من كل وجه وعن لواحق المادة معها فياخذها اخذا مجردا
حتى يكون الانسان الذي يقال على كثيرين فيؤخذ الكثير طبيعة واحدة
ويفرزه عن كل كم وكيف واين ووضع مادي ثم تجرده عن ذلك
ما صلح ان يقال على الجميع فهذا يفرق ادراك الحاكم الحسي وادراك
الحاكم الخيالي وادراك الحاكم الوهمي وادراك الحاكم العقلي والى هذا
المعنى كنا نسوق الكلام في هذا الفصل **فصل** في ان ادراك النفس
يكون بالات في كل ادراك جزئي فهو بالة جسمانية اما المدرك من (جارحه)
الصور الجزئية كما تدركه الحواس الظاهرة على هيئة غير تامة التجريد و
التفريد عن المادة ولا مجردة اصلا عن علايق المادة فالامر فيه واضح
سهل وذلك لان هذه الصور انما يدرك ما دامت المواد حاضرة
موجودة والجسم الحاضر الموجود انما يكون حاضرا موجودا عند جسم وليس يكون
حاضرا عند ما ليس بجسم فانه لا نسبة له الى قوة مفردة من جهة الحضور
والغيبة فان الشيء الذي ليس في مكان لا يكون للشيء المكاني اليه نسبة
في الحضور عنده والغيبة عنه بل الحضور لا يقع الا على وضع وقرب وبعد
للحاضر عند المحضور وهذا لا يمكن اذا كان الحاضر جسما الا ان يكون المحضور
جسما او في جسم واما المدرك للصور الجزئية على تجريد تام من المادة وعلا

تجريد

تجريدا البتة من العلايق كالخيال فهو لا يتخيل الا ان ترتسم الصورة الخيالية
فيه في جسم ارتساما مشتركا بينه وبين الجسم ولنفرض الصورة المرتسمة في الخيال
صورة زيد بدل على شكله وتخطيطه ووضع اعضائه بعضها عند بعض فنقول
ان تلك الاجزاء ولجهاتها من اعضائه يجب ان ترتسم في جسم وتختلف جهات
تلك الصورة في جهات ذلك الجسم واجزاؤه في اجزائه ولننقل صورة
زيد الى صورة مربع ابجد المحدود المقدار والجهة والكيفية واختلاف
الزوايا بالعدد وليكن متصلا بزاويتي اب منه مربعان كل واحد
منهما مثل الاخر ولكل واحد جهة معينة لكنهما متشابها الصورة ويرتسم



من الجملة صورة شكل جزئية واحدة
بالعدد في الخيال فنقول ان مربع اهزو وقع
غيرا بالعدد لمربع بحيط ووقع في الخيال منه
بجانب اليمين ومتميزا عنه بالوضع في الخيال فلا يخلو اما ان يكون لصورة
المربعية او يكون لعارض خاص له في المربعية غير صورته او يكون للمادة
التي هي تنطبع فيها ولا يجوز ان يكون مغايرته له من جهة الصورة المربعية
وذلك انا فرضناهما متشاكلين متشابهين متساويين ولا يجوز
ان يكون ذلك لعارض يخصه اما اولا فلانا لا نحتاج في تخيله يمنا الى
اعتبار ايقاع عارض فيه ليس في ذلك واما ثانيا فان ذلك العارض
اما ان يكون شيئا له في نفسه لذاته او يكون شيئا له بالقياس الى
ما هو شكله في الموجودات حتى يكون كانه شكل منزوع عن موجود هو لهذا
الخيال او يكون شيئا له بالقياس الى القوة القابلة او يكون شيئا له
بالقياس الى المادة الحاملة ولا يجوز ان يكون شيئا له في نفسه

من العوارض التي يخصه لانه اما ان يكون لازما او زايلا ولا يجوز ان
يكون لازما له بالذات الا وهو لازم لمشاركه في النوع فان المربعين
وضعا متشابهين في النوع فلا يكون لهذا عارض لازم ليس لذلك وايضا
فانه لا يجوز ان كان موصوف قوة غير متجزيه ان يعرض له شيء دون الاخر
الذي هو مثله ومحلهما واحد غير متجز وهو القوة القابلة ولا يجوز ان
يكون زايلا لانه يجب اذا زال ذلك الامر ان تتغير صورته في الخيال
والخيال ايضا انما تخيله هكذا لا لسبب شيء تقرنه به بل تخيله كذلك كيف
كان ولهذا لا يجوز ان يقال ان فرض الفارض جعله بهذه الحال كما يجوز
ان يقال في مثله المعقول وذلك لانه تبقى المسئلة بحالها فيقال
كيف امكن الفارض ان يفرضه بهذه الحال فيتميز عن الاخر والشيء
الذي يعمله به حتى فرض هذا هكذا وذاك كذلك واما في الكلي فهناك
امر تقرنه به العقل وهو حد التيامن مع حد التياسر وذلك الحد
لامر معقول كلي يصح واما هذا الجزوي فليس يوجد له هذا الحد دون
صاحبه الا لامر به يستحق زياده هذا الحد دون صاحبه ولا الخيال تفرضه
هكذا لشرط تقرنه به بل تخيله كذلك دفعه على انه في نفسه كذلك لا
تفرضه فيتخيل هذا يمنا وذاك يسارا لا لسبب شرط تقرن بذلك
او بهذا او حد التيامن والتياسر يلحق هناك المربع وهو مربع لم تفرض
له شيء اخر لحوق الكلي بالكلي واما ههنا فما لم يقع له اولا وضع محدود
جزوي فلا يقع تحت الحد ليس الغرض ههنا جعله بذلك الوضع في الخيال
بل وقوع ذلك الوضع الخيالي بجعله بحيث يصدق عليه الفرض والخيال
ليس عنده فرض البتة لان الحد كلي فكيف يلحق هويته الحد فقد بطل

ان يكون هذا التميز بسبب عارض لازم او غير لازم في ذاته او مفروض
معقول ولا يجوز ان يكون ذلك بالقياس الى الشيء الموجود الذي
هو خياله وذلك لانه كثيرا ما يتخيل ما ليس ولا يكون انسبته البته الى ما ليس
وايضا فان وقع لاحد المربعين نسبه الى جسم وللمربع الاخر نسبه اخرى
فليس يجوز ان يقع ومحلهما غير منقسم فليس احد المربعين الخياليين اولى
بان ينسب الى احد المربعين الخياليين دون الاخر الا ان يكون قد وقع
هذا في نسبه للحامل الى الجسم لا يقع الاخر منهما فيكون اذا المحل ذاك غير محل
هذا ويكون القوة منقسمه ولا ينقسم بذاتها بل بانقسام ما فيها فيكون
جسمانيه والصوره مرتسمه في جسم فاذا ليس يصح ان يفترق المربعان
في الخيال لافتراق المربعين الموجودين وبالقياس اليهما فبقي ان يكون
ذلك اما بسبب افتراق الجزء من القوة القابلة او الجزء من الاله التي
بها تفعل القوة وكيف كان فان الحاصل يبقى ان الادراك بمادة
جسمانيه اما القوة القابلة فلانها لا تنقسم الا بانقسام مادتها واما
الاله الجسمانيه فهي التي اياها نعني فقد اتضح الان ان الادراك الخيالي
هو ايضا بجسم ومما يبين ذلك انا نتخيل الصورة الخياليه كصورة الناس
مثلا اصغر واكبر ولا محاله انها ترتسم وهي اكبر وترتسم وهي اصغر في شيء
لا في مثل ذلك الشيء بعينه لانها ان ارتسمت في مثل ذلك الشيء فالتفاوت
في الصغر والكبر اما ان يكون بالقياس الى الماخوذ عنه الصورة واما
بالقياس الى الاخذ واما لنفس الصورتين وليس يجوز ان يكون بالقياس
الى الماخوذ عنه الصورة فكثير من الصور الخياليه غير ماخوذه عن شيء البته ولا يجوز
ان يكون بسبب الصورتين في انفسهما فانهما لما اتفقا في الحد والماهيه

واختلفا في الصغر والكبر فليس ذلك لنفسيهما فاذا ذلك بالقياس الى
الشيء القابل لان الصورة تارة ترتسم في جزء منه اكبر وتارة ترتسم في
جزء منه اصغر وايضا فانه ليس يمكننا ان نتخيل السواد والبياض في شبح
خيالي واحد معا ويمكننا ذلك في جزئين منه ولو كان الجزءان لا يتميزان
في الوضع بل كان كلا الخيالين يرتسمان في شيء غير منقسم لكان لا يفترق
الامر بين المتعذر منهما والممكن فاذا الجزءان متميزان في الوضع ولما
علمت هذا في الخيال فقد علمت في الوهم الذي ما يدركه انما يدركه
متعلقا بصورة جزئية خيالية على ما اوضحناه قبل **فصل** في ان ادراك
النفس لا يكون بالآلات في حال ثم نقول ان الجوهر الذي هو محل المعقولات
ليس بجسم ولا هو قائم بجسم على انه قوة فيه او صورة له بوجه فانه ان كان
محل المعقولات جسما او مقدارا من المقادير فاما ان يكون محل
الصورة فيه طرف منه لا ينقسم او يكون انما تحل منه شيئا منقسما
ولنمتحن اولا انه هل يمكن ان يكون طرفا غير منقسم فاقول ان هذا
محال وذلك ان النقطة هي نهاية ما لا تميز لها في الوضع عن الخط او
المقدار الذي هو منتهى به حتى يستقر فيه شيء من غير ان يكون في شيء من
ذلك الخط بل كما ان النقطة لا تنفرد بذاتها وانما هي طرف ذاتي لما هو
بالذات مقدار كذلك انما يجوز ان يقال بوجه ما انه يحل فيها طرف
شيء حال في المقدار الذي هو طرفه متقدر به بالعرض فكما انه يتقدر
به بالعرض كذلك يتناهى بالعرض مع النقطة ولو كانت النقطة منفردة
تقبل شيئا من الاشياء لكان يتميز لها ذات فكانت النقطة ح
ذات جهتين جهة منها تلي الخط الذي تميزت عنه وجهة منها مخالفة

له

له مقابلة فيكون ح منفصلة عن الخط وللخط نهاية غيرها تلاقيها فتكون
تلك النقطة نهاية الخط لا هذه والكلام فيها وفي هذه النقطة واحد
ويؤدي هذا الى ان يكون النقط متشافعة في الخط اما متناهية واما غير
متناهية وهذا امر قد بان لنا في مواضع اخرى استحالته فقد بان ان
النقط لا تتركب بتشافعها وبان ايضا ان النقطة لا يتم لها وضع
خاص ونشير الى طرف منها فنقول ان النقطتين ح اللتين تطيفان بنقطة
واحدة من جنبيها اما ان تكون هذه النقطة المتوسطة تحجز بينهما فلا تتماسان
فيلزم ح في البديهة العقلية الاولية ان يكون كل واحدة منهما تختص
بشيء من الوسطى تماسه فتنقسم ح الواسطة وهذا محال واما ان يكون
الوسطى لا تحجز المكتنفتين عن التماس فحينئذ تكون الصورة المعقولة
حالة في جميع النقط وجميع النقط كنقطة واحدة وقد وضعنا ان هذه
النقطة الواحدة منفصلة عن الخط فللخط من جهة ما ينفصل عنها طرف
غيرها بها ينفصل عنها فتلك النقطة تكون مباينة لهذه في الوضع وقد
وضعت النقط كلها مشتركة في الوضع هذا خلف فقد بطل ان يكون
محل المعقولات ان كان من الجسم شيئا غير منقسم فبقي ان يكون
محله من الجسم ان كان محلها من الجسم شيئا منقسما فلنفرض
صورة معقولة في شيء منقسم فاذا فرضنا في الشيء المنقسم انقساما عرض
للصورة ان تنقسم فح لا يخلو اما ان يكون الجزءان متشابهين او غير
متشابهين فان كانا متشابهين فكيف يجتمع منهما ما ليس هما الا ان
يكون ذلك الشيء شيئا يحصل فيهما من جهة الزيادة في المقدار او الزيادة
في العدد لا من جهة الصورة فيكون ح الصورة المعقولة شكلا ما او عددا ما

وليس كل صورة معقولة بشكل وتصير حينئذ الصورة خيالية لا عقلية
واظهر من ذلك انه ليس يمكن ان يقال ان كل واحد من الجزئين هو
بعينه الكل في المعنى لان الثاني ان كان غير داخل في معنى الكل فيجب
ان يضع في الابتداء معنى الكل هذا الواحد لا كليهما وان كان داخلا في
معناه فمن البين الواضح ان الواحد منهما وحده ليس يدل على نفس
المعنى التمام وان كانا غير متشابهين فلينظر كيف يمكن ان يكون
للصورة المعقولة اجزاء غير متشابهة فانه ليس يمكن ان يكون للاجزاء
الغير المتشابهة الا اجزاء الحد التي هي الاجناس والفصول ويلزم
من هذا محالات منها ان كل جزء من الجسم يقبل القسمة ايضا في القوة
قبولا غير متناه فيجب ان يكون الاجناس والفصول بالقوة غير
متناهية وقد صح ان الاجناس والفصول الذاتية للشيء الواحد
ليست في القوة غير متناهية ولانه ليس يمكن ان يكون توهم القسمة يفرز
الجنس والفصل بل مما لا شك فيه انه اذا كان هناك جنس وفصل
يستحقان تميزا في المحل ان ذلك التميز لا يتوقف الى توهم القسمة
فيجب ان يكون الاجناس والفصول بالفعل ايضا غير متناهية وقد
صح ان الاجناس والفصول واجزاء الحد للشيء الواحد متناهية من كل
وجه ولو كانت غير متناهية بالفعل لما كان يجوز ان يجتمع في الجسم اجتماعا
على هذه الصورة فان ذلك يوجب ان يكون الجسم الواحد الفصل باجزاء
غير متناهية وايضا لتكن القسمة وقعت من جهة فافرزت من جانب
جنسا ومن جانب فصلا فلو غيرنا القسمة لكان يقع منها في جانب نصف
جنس ونصف فصل او كانت تنقلب كان فرضنا الوهمي يدور

مقام

مقام الجنس والفصل فيه على ان ذلك ايضا لا يغني فانه ممكنا ان
يوقع قسما في قسم وايضا ليس كل معقول يمكن ان ينقسم الى معقولات
ابسط منه فان ها هنا معقولات هي ابسط المعقولات ومبادي للتركيب
في ساير المعقولات وليس لها لا اجناس ولا فصول ولا هي منقسمة
في الكم ولا هي منقسمة في المعنى فاذا ليس يمكن ان يكون الاجزاء
المتوهمة فيه غير متشابهة كل واحد منها هو في المعنى غير الكل وانما
يحصل الكل بالاجتماع فاذ كان ليس يمكن ان ينقسم الصورة المعقولة
ولا ان يحل طرفا من المقادير غير منقسم ولا بد لها من قابل فبين
ان محل المعقولات جوهر ليس بجسم ولا ايضا قوة في جسم فيلحقه ما يلحق
الجسم من الانقسام ثم يتبعه ساير المحالات ولنا ان نبرهن على
هذا ببرهان اخر فنقول ان القوة العقلية هو ذو تجريد المعقولات عن الكم
المحدود والاين والوضع وساير ما قيل فيجب ان ينظر في ذات هذه
الصورة المجردة عن الوضع كيف هي مجردة عنه ابالقياس الى الشيء الماخوذ
منه او بالقياس الى الشيء الاخذ اعني هذه الذات المعقولة تتجرد عن
الوضع في الوجود الخارجي او في الوجود المتصور في الجوهر العاقل ومحال
ان يكون كذلك في الوجود الخارجي فبقي ان يكون انما هو مفارق
للوضع والاين عند وجوده في العقل فاذا اذا وجدت في العقل
لم تكن ذات الوضع وبحيث يقع اليها اشارة بتجزي او انقسام او
شيء مما اشبه هذا المعنى فلا يمكن ان يكون في جسم وايضا اذا
انطبعت الصورة الاحدية الغير المنقسمة التي هي لاشياء غير منقسمة
في المعنى في مادة منقسمة ذات جهات فلا يخلو اما ان لا يكون ولا شيء

من اجزائها التي تفرض فيه بحسب جهاتها نسبة الى الشيء المعقول
الواحد الذات الغير المنقسم المجرد عن المادة او يكون ذلك لكل واحد
من اجزائها التي تفرض او يكون لبعضها دون بعض فالبعض الذي لا
نسبة له ليس هو من معناه في شيء وان كان لكل جزء يفرض نسبة ما
فاما ان يكون لكل جزء يفرض الى الذات باسرها او الى جزء من الذات
فان كان لكل جزء يفرض الى الذات باسرها فليست الاجزاء اذا
اجزاء معنى المعقول بل كل واحد منها معقول في نفسه مفردا و
ان كان لكل جزء له نسبة غير الاخرى الى الذات فمعلوم
ان الذات منقسمة في المعقول وقد وضعناها غير منقسمة هذا
خلف وان كان نسبة كل واحد الى شيء من الذات غير ما اليه نسبة
الاخر فانقسام الذات اظهر ومن هذا تبين ان الصور المنطبعة في
المادة لا يكون الا اشباح الامور جزئية منقسمة ولكل جزء منها نسبة
بالفعل او بالقوة الى جزء منه وايضا فان الشيء المتكثر في اجزاء الحد
له من جهة التمام وحدة هي مما لا ينقسم فتلك الوحدة بما هي وحدة
كيف ترتسم في المنقسم والا فيعرض ايضا ما قلناه في غير المتكثر اجزاء
حده وايضا فانه قد صح لنا ان المعقولات المفروضة التي من شأن
القوة الناطقة ان يعقل بالفعل واحدا واحدا منها غير متناهية بالقوة
ليس واحد اولى من الاخر وقد صح لنا ان الشيء الذي يقوى على امور
غير متناهية بالقوة لا يجوز ان يكون محله جسما ولا قوة في جسم و
قد برهن على هذا في السماع الطبيعي فلا يجوز اذا ان يكون الذات القابلة
للمعقولات قائمة في جسم البتة ولا فعلها الكائن في جسم او بجسم صحة

بلغ سماعا

استغنائها عن البدن ونقول ان القوة العقلية لو كانت تعقل
بالآلة الجسدانية حتى يكون فعلها الخاص انما يتم باستعمال تلك الآلة
الجسدانية لكان يجب ان لا تعقل ذاتها وان لا تعقل الآلة وان لا تعقل
انها عقلت فانه ليس بينها وبين ذاتها آلة وليس لها بينها وبين آلتها
ولا بينها وبين انها عقلت آلة لكنها تعقل ذاتها وآلتها التي تدعي
لها وانها عقلت فاذا تعقل بذاتها لا بالآلة وايضا لا يخلو اما ان يكون
تعقلها آلتها لوجود ذات صورة آلتها اما تلك واما اخرى مخالفة
لها وهي صورتها ايضا فيها وفي آلتها او لوجود صورة اخرى غير صورة
آلتها تلك فيها وفي آلتها فان كانت لوجود صورة آلتها فصورة آلتها
في آلتها وفيها بالشركة دائما فيجب ان يعقل آلتها كانت تعقل لوصول
الصورة اليها وان كانت لوجود صورة غير تلك الصورة فان المغايرة
بين اشياء في حد واحد اما لاختلاف المواد واما لاختلاف ما بين
الكلي والجزئي والمجرد عن المادة والموجود في المادة وليس ههنا اختلاف
مواد فان المادة واحدة وليس ههنا اختلاف التجريد والتجريد
في المادة فان كلاهما في المادة وليس ههنا اختلاف العموم
والخصوص لان احدهما انما يستفيد الجزئية بسبب المادة الجزئية
واللواحق التي يلحقها من جهة المادة التي فيها وهذا المعنى لا يختص
باحدهما عن الآخر ولا يجوز ان يكون لوجود صورة اخرى معقولة
غير صورة آلتها فان هذا اشد استحالة لان الصورة المعقولة
اذا حلت الجوهر العاقل جعلته عاقلا لما تلك الصورة صورته او لما تلك
الصورة مضافة اليه فيكون صورة المضاف داخلة في هذه الصورة

دائما التي صح

وهذه الصورة المعقولة ليست صورة هذه الآلة ولا ايضا صورة
شيء مضاف اليها بالذات لان ذات هذه الآلة جوهر ونحن انما
ناخذ ونعتبر صورة ذاته والجوهر في ذاته غير مضاف اليه البتة فهذا
برهان عظيم على انه لا يجوز ان يدرك المدرك آلة هي آلته في الادراك
ولهذا كان الحس انما يحس شيئا خارجا عنه ولا يحس ذاته ولا آلته ولا
احساسه وكذلك الخيال لا يتخيل ذاته ولا فعله ولا آلته بل ان تخيل
آلته تخيلها لا على نحو يخصه فانه لا محالة له دون غيره الا ان يكون
الحس يورد عليه صورة آلته لو امكن فيكون ح انما يحكي خيالا ماخوذا
من الحس غير مضاف عنده الى شيء حتى لو لم يكن البتة كذلك لم يتخيله
وايضا مما يشهد لنا بهذا ويقنع فيه ان القوى الدراكة بانطباع الصور
في الآلات يعرض لها من ادامة العمل ان تكل لاجل ان الآلات تكلها
ادامة الحركة وتفسد مزاجها الذي هو جوهرها وطبيعتها والامور القوية
الشاقة الادراك توهنها وربما افسدتها حتى لا تدرك بعدها الاضعف
منها لانغماسها في الانفعال عن الشاق كما في الحس فان المحسوسات الشاقة
المتكررة تضعفها وربما افسدته كالضوء للبصر والرعد الشديد للسمع
وعند ادراك القوي لا تقوى على ادراك الضعيف فان المبصر ضوءا
عظيما لا يبصر معه ولا عقيبه نورا ضعيفا والسامع صوتا عظيما لا يسمع معه
وعقيبه صوتا ضعيفا ومن ذاق الحلاوة الشديدة لا يحس بعدها
بالضعيفة والامر في القوة العقلية بالعكس فان ادامتها للفعل و
تصورها للامور الاقوى يكسبها قوة وسهولة قبول لما بعدها مما هو اضعف
منها فان عرض له في بعض الاوقات ملال وكلال فذلك لاستعانة

العقل

العقل بالخيال المستعمل للآلة التي تكل فلا تخدم العقل ولو كان
لغير هذا لكان يقع دائما وفي اكثر الاحوال الامر بالضد وايضا فان
البدن الذي تاخذ اجزاؤه كلها تضعف قواها بعد منتهى النشو و
الوقوف وذلك دون الاربعين او عند الاربعين وهذه القوة
انما تقوى بعد ذلك في اكثر الامر ولو كانت من القوى البدنية لكان
يجب دائما في كل حال ان تضعف حينئذ لكن ليس يجب ذلك الا في
احوال وموافاة عوائق دون جميع الاحوال فليست اذا من القوى
البدنية واما الذي يتوهم من ان النفس تنسى معقولاتها ولا تعقل فعلها
مع مرض البدن وعند الشيخوخة وان ذلك لها بسبب ان فعلها
لا يتم الا بالبدن فظن غير ضروري ولا حق وذلك انه بعد ما صح
لنا ان النفس تعقل بذاتها فيجب ان نطلب العلة في هذا فان
كان ممكن ان يجتمع ان للنفس فعلا بذاتها وانها ايضا تترك فعلها
مع مرض البدن ولا تفعل من غير تناقض فليس لهذا الاعتراض اعتبار
فنقول ان ذات جوهر النفس لها فعلان فعل لها بالقياس الى البدن
وهو السياسة وفعل بالقياس الى ذاتها والى مباديها وهو التعقل
وهما متعاندان متمانعان فانه اذا اشتغل باحدهما انصرف عن
الآخر ويصعب عليه الجمع بين الامرين وشواغله من جهة البدن
الاحساس والتخيل والشهوة والغضب والخوف والغم والوجع وانت
تعلم هذا بانك اذا اخذت تفكر في المعقول تعطل عليك كل
شيء من هذه الا ان يغلب ويقهر النفس بالرجوع الى جهتها وانت
تعلم ان الحس يمنع النفس عن التعقل فان النفس اذا اكبت على

المحسوس شغلت عن المعقول من غير ان يكون اصاب آلة العقل
او ذاتها آفة بوجه ونعلم ان السبب فى ذلك هو اشتغال النفس
بفعل دون فعل فلهذا السبب ما تتعطل افعال العقل عند المرض ولو
كانت الصور المعقولة قد بطلت وفسدت لاجل الآلة لكان رجوع
الآلة الى حالها يحوج الى اكتساب من الراس وليس الامر كذلك فانه
قد تعود النفس عاقلة لجميع ما عقلته بحالها فقد كان اذا ما كسبته
موجودا معها بنوع ما الا انها كانت مشغولة عنه وليس اختلاف جهتى
فعل النفس فقط يوجب فى افعاله التمانع بل تكثر افعال جهة واحدة
قد يوجب هذا بعينه فان الخوف يغفل عن الوجع والشهوة تصد عن
الغضب والغضب يصرف عن الخوف والسبب فى جميع ذلك واحد
وهو انصراف النفس بالكلية الى امر واحد فاذا ليس يجب اذا لم يفعل
شئ فعله عند اشتغاله بشئ ان لا يكون فاعلا فعله الا عند وجود ذلك
الشئ ولنا ان نتوسع فى بلوغ هذا الباب الا ان بلوغ الكفاية بنسب
الازدياد الى التكلف ما لا يحتاج اليه فقد ظهر من اصولنا التى قررنا
ان النفس ليست منطبعة فى البدن ولا قائمة به فيجب ان يكون سبيل
اختصاصها به سبيل مقتضى هيئة فيها جزئية جاذبة الى الاشتغال
بسياسة هذا البدن الجزوى على سبيل عناية ذاتية مختصة به فصل
فى ان النفس قد تحتاج الى البدن وقد لا تحتاج ثم نقول ان القوى
الحيوانية تعين النفس الناطقة فى اشياء منها ان يورد عليها الحس
الجزئيات فتحدث لها من الجزئيات امور اربعة احدها انتزاع
النفس الكليات المفردة عن الجزئيات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة

وعن

وعن علايق المادة ولواحقها ومراعاة المشترك فيه والمتباين به و
الذاتى وجوده والعرضى وجوده فيحدث للنفس من ذلك مبادى
التصور وذلك بمعاونة استعمالها للخيال والوهم والثانى ايقاع
النفس مناسبات بين هذه الكليات المفردة على مثل سلب او ايجاب
فما كان التاليف فيها بسلب وايجاب ذاتيا بينا بنفسه اخذه وما كان
ليس كذلك تركه الى مصادفة الواسطة والثالث تحصيل المقدمات
التجربية وهو ان يوجد بالحس محمولا لازم الحكم لموضوع لازم الايجاب
والسلب او منافيا له او تاليا موجب الاتصال او مسلوبه او موجب
العناد او مسلوبه غير مضاف له وليس ذلك فى بعض الاحايين دون
بعض ولا على المساواة بل دائما حتى تسكن النفس الى ان من طبيعة هذا المحمول
ان يكون فيه هذه النسبة الى هذا الموضوع والتالى ان يلزم هذا المقدم
او ينافيه لذاته لا بالاتفاق فيكون ذلك اعتقادا حاصلا من حس
وقياس اما الحس فلاجل مشاهدة ذلك واما القياس فلانه لو كان
اتفاقيا لما وجد دائما او فى اكثر الامر وهذا كالحكم منا ان السقمونيا
مسهل للصفراء بالطبع لاحساسنا ذلك كثيرا او لقياسنا انه لو كان
لا عن الطبع بل عن الاتفاق لوجد فى بعض الاحايين والرابع الاخبار
التى يقع بها التصديق لشدة التواتر فالنفس الانسانية تستعين
بالبدن لتحصيل هذه المبادى للتصور والتصديق ثم اذا حصلتها
رجعت الى ذاتها فان عرض لها شئ من القوى التى دونها بان
تشغلها شغلتها عن فعلها واضرت بفعلها فاذا لم تشغلها
فلا تحتاج اليها بعد ذلك الا فى امور تحتاج فيها النفس خاصة الى ان تعاود

القوى الخيالية مرة اخرى لاقتناص مبداء غير الذى حصل او معاودته
باحضار خيال وهذا يقع فى الابتداء كثيرا ولا يقع بعده الا قليلا واما
اذا استكملت النفس وقوت فانها تنفرد بافاعيلها على الاطلاق
ويكون القوى الحسية والخيالية وساير القوى البدنية صارفة لها
عن فعلها ومثال هذا ان الانسان قد يحتاج الى دابة والات يتوصل
بها الى مقصد ما فاذا وصل اليه ثم عرض من الاسباب ما يحوله عن
مفارقتها صار السبب الموصل بعينه عائقا **فصل فى ان حدوثها
مع حدوث البدن** ثم ان البراهين التى اقمناها على ان محل
المعقولات اعنى النفس الناطقة ليس بجسم ولا هى قوة فى جسم فقد
كفتنا مؤنة الاستشهاد على صحة قيام النفس بذاتها مستغنية عن
البدن الا انا نستشهد لذلك ايضا من فعلها ونقول ان الانفس
الانسانية متفقة فى النوع والمعنى فان وجدت قبل البدن فاما ان
يكون متكثرة الذوات او تكون ذاتا واحدة ومحال ان يكون متكثرة
الذوات ومحال ان يكون ذاتا واحدة على ما نبين فمحال ان تكون
قد وجدت قبل البدن فنبدا ببيان استحالة تكثرها بالعدد فنقول
ان مغايرة الانفس قبل الابدان بعضها لبعض اما ان يكون من
جهة الماهية والصورة واما ان يكون من جهة النسبة الى العنصر
والمادة متكثرة بالامكنة التى تشتمل كل مادة على جهة والازمنة
التى تختص لكل واحد منها فى حدوثه فى مادته والعلل القاسمة لمادته
وليست متغايرة بالماهية والصورة لان صورتها واحدة فاذا
انما تتغاير من جهة قابل الماهية او المنسوب اليه الماهية بالاختصاص

وهذا هو البدن واما قبل البدن فالنفس مجرد ماهية فقط فليس يمكن
ان تغاير نفس نفسا بالعدد والماهية لا تقبل اختلافا ذاتيا وهذا
مطلق فى كل شىء لان الاشياء التى ذواتها معانى فقط فتكثر نوعياتها
انما هو بالحوامل والقوابل والمنفعلات عنها او بنسبة ما اليها او الى
ازمنتها فقط واذا كانت مجردة اصلا لم تتفرق مما قلنا فمحال ان
يكون بينها مغايرة وتكاثر فقد بطل ان تكون الانفس قبل دخولها
الابدان متكثرة الذات بالعدد واقول ولا يجوز ان تكون
واحدة الذات بالعدد لانه اذا حصل بدنان حصلت فى البدنين
نفسان فاما ان يكونا قسمى تلك النفس الواحدة فيكون الشىء الواحد
الذى ليس له عظم وحجم منقسما بالقوة وهذا ظاهر البطلان بالاصول
المتقررة فى الطبيعيات واما ان تكون النفس الواحدة بالعدد فى بدنين
وهذا لا يحتاج ايضا الى كثير تكلف فى ابطاله فقد صح اذا ان النفس
تحدث كما تحدث البدن الصالح لاستعماله اياه ويكون البدن الحادث
مملكتها والتها ويكون فى هيئة جوهر النفس الحادثة مع بدن ما ذلك
البدن بالطبع لا بواسطة البدن المستحقة نزاع طبيعى الى الاشتغال
به وباستعماله والاهتمام باحواله والانجذاب اليه تخصها وتصرفها عن
كل الاجسام غيره بالطبع الا بواسطته فلا بد انها اذا وجدت متشخصة
فان مبداء تشخصها يلحق بها من الهيات ما تتعين به شخصا وهذه
الهيات يكون مقتضية لاختصاصها بذلك البدن ومناسبة
لصلوح احدهما للاخر وان خفى علينا تلك الحال وتلك المناسبة ويكون
مبادى الاستكمال متوقعا لها بوساطته واما بعد مفارقة البدن فان

الانفس قد وجد كل واحد منها ذاتا منفردة باختلاف موادها التي كانت
وباختلاف ازمنة حدوثها واختلاف هيأتها التي بحسب ابدانها المختلفة
لا محالة باحوالها **فصل في بقاء النفس** ونقول انها لا تموت
بموت البدن فلان كل شيء يفسد بفساد شيء اخر فهو متعلق به نوعا
من التعلق وكل متعلق بشيء نوعا من التعلق فاما ان يكون تعلقه
به تعلق المكافي في الوجود واما ان يكون تعلقه به تعلق المتاخر عنه في
الوجود واما ان يكون تعلقه به تعلق المتقدم له في الوجود الذي هو
قبله في الذات لا في الزمان فان كان تعلق النفس بالبدن تعلق المكافي
في الوجود وذلك امر ذاتي له لا عارض فكل واحد منهما مضاف الذات
الى صاحبه فليس لا النفس ولا البدن بجوهر واحد لكن هما جوهران وان
كان ذلك امرا عرضيا لا ذاتيا فان فسد احدهما بطل العارض الاخر
من الاضافة ولم يفسد الذات بفساده وان كان تعلقها به تعلق
المتاخر عنه في الوجود فالبدن علة النفس في الوجود والعلل اربع
فاما ان يكون البدن علة فاعلية للنفس معطية لها الوجود واما ان
يكون علة قابلة لها بسبيل التركيب كالعناصر للابدان او بسبيل البساطة
كالنحاس للصنم واما ان يكون علة صورية واما ان يكون علة كمالية
ومحال ان يكون علة فاعلية فان الجسم بما هو جسم لا يفعل شيئا وانما
يفعل بقواه ولو كان يفعل بذاته لا بقواه لكان كل جسم يفعل ذلك
الفعل ثم القوى الجسمانية كلها اما اعراض واما صور مادية ومحال
ان يفيد الاعراض والصور القايمة بالمواد وجود ذات قايمة بنفسها
لا في مادة ووجود جوهر مطلق ومحال ايضا ان يكون علة قابلة فقد

بينا استحالته وبرهنا ان النفس ليست منطبعة في البدن بوجه من
الوجوه فلا يكون اذا البدن متصورا بصورة النفس لا بحسب البساطة ولا
على التركيب بان يكون اجزاء من اجزاء البدن تتركب وتمتزج تركيبا
ما ومزاجا ما فتنطبع فيها النفس ومحال ان يكون علة صورية للنفس
او كمالية فان الاولى ان يكون الامر بالعكس فاذا ليس تعلق النفس
بالبدن تعلق معلول بعلة ذاتية نعم البدن والمزاج علة بالعرض
للنفس فانه اذا حدث مادة بدن يصلح ان يكون آلة للنفس ومملكة
لها احدثت العلل المفارقة النفس الجزئية او حدثت عنها ذلك فان
احداثها بلا سبب يخصص احداث واحد دون واحد يمنع عن وقوع
الكثرة فيها بالعدد ولما قد بيناه ولانه لا بد لكل كاين بعد ما لم يكن من
ان تتقدمه مادة يكون فيها تهيؤ قبوله او تهيؤ نسبة اليه كما تبين في
العلوم الاخرى ولانه لو كان يجوز ايضا ان يكون النفس الجزئية تحدث
ولم تحدث لها آلة بها تستكمل وتفعل لكانت معطلة الوجود ولا شيء
معطل في الطبيعة ولكن اذا حدث التهيؤ للنسبة والاستعداد للآلة
يلزم حينئذ ان يحدث من العلل المفارقة شيء هو النفس وليس اذا وجب
حدوث شيء مع حدوث شيء ان وجب ان يبطل مع بطلانه انما يكون
ذلك اذا كانت ذات الشيء قايمة بذلك الشيء وفيه وقد يحدث امور
عن امور وتبطل تلك الامور وتبقى تلك الامور اذا كانت ذواتها
غير قايمة فيها وخصوصا اذا كان مفيد الوجود لها شيئا اخر غير الذي
انما تهيأ افادة وجوده مع وجوده ومفيد وجود النفس شيء غير جسم
كما بينا ولا قوة في جسم بل هو لا محالة جوهر اخر غير جسم فاذا كان وجوده

من ذلك الشيء ومن البدن تخصيص وقت استحقاقه للوجود فقط فليس
له تعلق في نفس الوجود بالبدن ولا البدن علة له الا بالعرض ولا يجوز
اذا ان يقال ان التعلق بينهما على نحو يوجب ان يكون الجسم متقدما تقدم
العلة بالذات على النفس • واما القسم الثالث مما كنا ذكرنا في الابتداء
وهو ان يكون تعلق النفس بالجسم تعلق المتقدم في الوجود فاما ان يكون
المتقدم مع ذلك زمانيا فيستحيل ان يتعلق وجوده به وقد تقدمه
في الزمان • واما ان يكون التقدم في الذات لا في الزمان لانه في الزمان
لا يفارقه وهذا النحو من التقدم هو ان يكون الذات المتقدمة كما توجد
يلزم ان تستفاد عنها ذات المتاخر في الوجود وح لا يوجد ايضا هذا
المتقدم في الوجود اذا فرض المتاخر قد عدم لا ان فرض عدم المتاخر
اوجب عدم المتقدم ولكن لان المتاخر لا يجوز ان يكون عدم الا وقد
عرض اولا بالطبع للمتقدم ما اعدمه فحينئذ عدم المتاخر فليس فرض عدم
المتاخر يوجب عدم المتقدم ولكن فرض عدم المتقدم بنفسه لانه انما
افترض المتاخر معدوما بعد ان عرض للمتقدم ان عدم في نفسه واذا كان
كذلك فيجب ان يكون السبب المعدم يعرض في جوهر النفس فيفسد
معه البدن وان لا يكون البدن البتة يفسد بسبب يخصه لكن فساد
البدن يكون بسبب يخصه من تغير المزاج او التركيب فباطل ان يكون
النفس يتعلق بالبدن تعلق المتقدم بالذات ثم يفسد البدن البتة
بسبب في نفسه فليس اذا بينهما هذا التعلق واذا كان الامر على هذا
فقد بطل انحاء التعلق كلها وبقي ان لا تعلق للنفس في الوجود بالبدن
بل تعلقه في الوجود بالمبادي الاخر التي لا تستحيل ولا تبطل فاقول

ايضا

ايضا ان سببا اخر لا يعدم النفس البتة وذلك ان كل شيء من شانه
ان يفسد بسبب ما ففيه قوة ان يفسد وقبل الفساد فيه فعل ان يبقى
ومحال ان يكون من جهة واحدة في شيء واحد قوة ان يفسد وفعل
ان يبقى بل تهيؤه للفساد ليس لفعله ان يبقى فان معنى القوة
مغاير لمعنى الفعل واضافة هذه القوة مغايرة لاضافة هذا الفعل لان
اضافة ذلك الى الفساد واضافة هذا الى البقاء فاذا الامرين لمعنيين مختلفين
في الشيء يوجد هذان المعنيان فنقول ان الاشياء المركبة والاشياء
البسيطة التي هي قائمة في المركبة يجوز ان يجتمع فيها فعل ان يبقى وقوة
ان يفسد وفي الاشياء البسيطة المفارقة الذات لا يجوز ان يجتمع
هذان الامران واقول بوجه اخر مطلق انه لا يجوز ان يجتمع في شيء
احدي الذات هذان المعنيان وذلك لان كل شيء يبقى فله قوة
ان يفسد وله ايضا قوة ان يبقى لان بقاءه ليس بواجب ضروري
واذا لم يكن واجبا كان ممكنا والامكان هو طبيعة القوة فاذا يكون
له في جوهره قوة ان يبقى وفعل ان يبقى وفعل ان يبقى منه
لا محالة فليس هو قوة ان يبقى منه وهذا ايضا بين فيكون اذا فعل
ان يبقى منه امرا يعرض للشيء الذي له قوة ان يبقى منه فتلك القوة
لا يكون لذات ما بالفعل بل للشيء الذي يعرض له لذاته ان يبقى
بالفعل لا بوجود انه حقيقة ذاته فيلزم من هذا ان يكون ذاته
مركبة من شيء اذا كان كان به بذاته موجودا بالفعل وهو الصورة
في كل شيء وعن شيء حصل له هذا الفعل وفي طباعه قوته وهو
مادته فان كانت النفس بسيطة مطلقة لم تنقسم الى مادة وصورة

وان كانت مركبة فلنترك المركب ولينظر في الجوهر الذي هو مادته
ولنصرف القول الى نفس مادته ولنتكلم فيها ونقول ان تلك المادة
اما ان تنقسم هكذا دائما ويثبت الكلام دائما وهذا محال واما ان لا يبطل
الشيء الذي هو الجوهر والسنخ وكلامنا في هذا الشيء هو السنخ والاصل
لا في شيء مجتمع منه ومن شيء آخر فبين ان كل شيء هو بسيط غير
مركب او هو اصل مركب وسنخه فهو غير مجتمع فيه فعل ان يبقى وقوة
ان يعدم بالقياس الى ذاته فان كانت فيه قوة ان يعدم فمحال
ان يكون فيه فعل ان يبقى واذا كان فيه فعل ان يبقى ~~واذا كان فيه~~
~~فعل ان يبقى~~ وان يوجد فليس فيه قوة ان يعدم فبين اذا ان
جوهر النفس ليس فيه قوة ان تفسد واما الكائنات التي تفسد فان
الفاسد منها هو المركب المجتمع وقوة ان يفسد وان يبقى ليس في
المعنى الذي به المركب واحد بل في المادة التي هي بالقوة قابلة كلا
الضدين فليس اذا في الفاسد المركب لا قوة ان يبقى ولا قوة ان
يفسد فلم يجتمعا فيه واما المادة فاما ان تكون باقية لا بقوة
استعداد تستعد بها للبقاء كما يظن قوم واما ان تكون باقية بقوة
بها تبقى وليس لها قوة ان تفسد بل قوة ان تفسد شيء آخر فيها يحدث
والبسائط التي في المادة فان قوة فسادها هو للمادة لا في جوهرها
والبرهان الذي يوجب ان كل كائن فاسد من جهة تناهي قوتي البقاء
والبطلان انما يوجب فيما كونه من مادة وصورة ويكون في المادة
قوة ان تبقى فيه هذه الصورة وقوة ان تفسد هي منه معا فقد بان
اذا ان النفس البتة لا تفسد والى هذا سقنا كلامنا **فصل** وقد وضحنا

ان

ان الانفس انما حدثت وتكثرت مع تهيؤ الابدان على ان تهيؤ
الابدان موجب ان تفيض وجود النفس لها من العلل المفارقة لها
وظهر من ذلك ان هذا لا يكون على سبيل الاتفاق والبخت حتى يكون
ليس وجود النفس الحادثة لاستحقاق هذا المزاج نفسا تدبره حادثة
ولكن كان يوجد نفس واتفق ان وجد معه بدن فح لا يكون للتكثر
علة ذاتية البتة بل عرضية وقد عرفنا ان العلل الذاتية هي الاول
العرضية فاذا كان كذلك فكل بدن يستحق مع حدوث مزاجه
حدوث نفس له وليس بدن يستحقه وبدن لا يستحقه اذ اشخاص
الانواع لا تختلف في الامور التي بها تتقوم فاذا فرضنا نفسا تناسختها
ابدان وكل بدن فانه بذاته يستحق نفسا تحدث له وتتعلق به
فيكون البدن الواحد فيه نفسان معا ثم العلاقة بين النفس والبدن
ليس هو على سبيل الانطباع فيه كما قلنا بل علاقة الاشتغال به حتى
تشعر النفس بذلك البدن وينفعل البدن عن تلك النفس وكل حيوان
فانه يستشعر نفسه نفسا واحدة هي المصرفة والمدبرة فان كان
هناك نفس اخرى لا يشعر الحيوان بها ولا هي بنفسها ولا تشتغل
بالبدن فليس لها علاقة مع البدن لان العلاقة لم تكن الا بهذا
النحو فلا يكون تناسخ بوجه من الوجوه وفي هذا المقدار لمن اراد الاختصار
كفاية بعد ان فيه كلاما طويلا **فصل** في ان جميع قوانا النفس واحدة ونقول
ان النفس ذات واحدة ولها قوى كثيرة ولو كانت قوى النفس لا تجتمع عند
ذات واحدة بل يكون للحس مبدأ على حدة وللغضب مبدأ على حدة ولكل
واحد من الاخرى مبدأ على حدة لكان الحس اذا اورد عليه شيء فاما ان يرد

ذلك المعنى على الغضب او الشهوة فيكون القوة التي بها نغضب بها
بعينها نحس و نتخيل فيكون القوة الواحدة يصدر عنها افعال مختلفة
الاجناس او كان يكون قد اجتمع الاحساس و الغضب في قوة واحدة فلا يكون
اذا قد نفرقا في قوتين لا مجمع لهما بل لما كانت هذه تشغل بعضها بعضا
و يرد تأثير بعضها على بعض فاما ان يكون لكل واحد منهما من شانه ان
يستحيل باستحالة الاخر او يكون شيء واحد هو مجمع هذه القوى كلها
يؤدي اليه فيقبل عن كلها ما تورد و القسم الاول محال لان لكل
قوة فعلها خاص بالشيء الذي قيل انها قوة له و ليس يصلح كل
قوة لكل فعل ⁕ فقوة الغضب بما هي قوة الغضب لا تحس و قوة
الحس بما هي قوة الحس لا تغضب فبقي القسم الثاني و هو انها كلها
تؤدي الى مبداء واحد فان قال قائل ان قوة الغضب ليس تنفعل
عن صورة المحسوس لكن الحس اذا احس بالمحسوس لزمه انفعال قوة
الغضب بالغضب و ان لم يكن ينفعل عن صورة المحسوس فالجواب
عن هذا ان ذا محال و ذلك لان قوة الغضب اذا انفعل عن قوة
الحس فاما ان ينفعل عنه لان تاثيرا وصل منه اليه و ذلك التاثير
هو تاثير ذلك المحسوس فيكون انفعل عن ذلك المحسوس و كل
ما انفعل عن المحسوس بما هو محسوس فهو حاس و اما ان يكون ينفعل
عنه لا من جهة ذلك المحسوس فلا يكون الغضب ذلك المحسوس و قد فرض
ذلك المحسوس هذا خلف ⁕ و ايضا فانا نقول انا لما احسسنا كذا
غضبنا و يكون هذا كلاما حقا و يكون شيء واحد هو الذي احس فغضب
و هذا الشيء الواحد اما ان يكون جسم الانسان او نفسه فان كان جسم

الانسان فاما ان يكون جملة اعضائه او بعض اعضائه و لا يصح ان
يكون جملة اعضائه فانه لا يدخل في هذا اليد و الرجل و لا يجوز ايضا
ان يكون عدوان من اعضائه هذا احس و هذا غضب فانه لا يكون
ح شيء واحد احس فغضب و لا ايضا عضو واحد بعينه هو عند اصحاب
هذا القول موضوع لامرين جميعا فبقي ان الحق هو ان قولنا انا احسسنا
فغضبنا ان شيئا منا احس و شيئا منا غضب لكن مراد القائل انا احسسنا
فغضبنا ليس ان هذا منافي شيئين بل ان الشيء الذي ادى اليه الحس
هذا المعنى عرض له ان غضب و اما ان يكون هذا القول بهذا المعنى كاذبا
و اما ان يكون الحق هو ان الحاس و الذي يغضب شيء واحد لكن هذا
القول بين الصدق و الكذب فاذا الذي يؤدي اليه الحس محسوسه
هو الذي يغضب و كونه بهذه المنزلة ان كان جسما فليس له بما هو جسم فهو
اذا له بما هو ذو قوة بها يصلح لاجتماع هذين الامرين فيه و هذه القوة
ليست طبيعية فهي اذا نفس فاذا ليس موضوع اجتماع هذين الامرين
جملة جسمنا و لا عضوين منا و لا عضوا واحدا بما هو طبيعي فبقي ان يكون
المجتمع نفسا بذاتها او جسما من جهة ما هو ذو نفس فيكون بالحقيقة
المجمع هو النفس و يكون تلك النفس هي المبداء لهذه القوى كلها و
يجب ان يكون تعلقها باول عضو يتولد فيه الحياة فمحال ان يحيى عضو
بلا تعلق قوة نفسانية به و ان يكون اول ما يتعلق بالبدن لا هذا
المبداء بل قوة تحدث بعده و اذا كان كذلك فيجب ان يكون
تعلق هذا المبداء هو بالقلب لا محالة و هذا الراي من الفيلسوف
مخالف لراي الالهي افلاطون و فيه موضع شك و هو انا نجد القوى

النباتية التي تكون في النبات ولا نفس حساسة له ولا نفس ناطقة و
تكونان معا في الحيوان ولا نفس ناطقة فاذا كل واحد منها قوة اخرى
غير متعلقة بالاخرى والذي يجب ان نعرف حتى ينحل به هذا الشك
ان الاجسام العنصرية تمنعها صرفية التضاد عن قبول الحياة وكلما
امعنت في هدم طرف التضاد والرد الى التوسط الذي لا ضد له جعلت
تقرب الى الشبه بالاجسام السماوية فتستحق بذلك القدر قبول قوة
محيية من المبدا المفارق المدبر ثم اذا ازدادت قربا من التوسط
ازدادت قبول حيوة حتى تبلغ الغاية التي لا يمكن ان تكون اقرب
منها الى التوسط واهدم للطرفين المتضادين فتقبل جوهرا مقاربا
الشبه من وجه ما للجوهر المفارق كما قبلته الجواهر السماوية واتصلت
به فيكون حينئذ ما كان يحدث فيه قبل وجوده يحدث فيه منه
ومن هذا الجوهر ومثال هذا في الطبيعيات لنتوهم مكان الجوهر المفارق
نارا بل شمسا ومكان البدن جرما يتاثر عن النار وليكن كرة ما
وليكن مكان النفس النباتية تسخينها اياه ومكان النفس الحيوانية
انارتها فيها ومكان النفس الانسانية اشعالها فيه نارا فنقول ان
ذلك الجسم المتاثر كالكرة ان كان ليس وضعه من ذلك المؤثر فيه وضعا
يقبل اضاءته وانارته او يشتعل شيء منه عنه ولكن وضعا يقبل
تسخينه لم يقبل غير ذلك فان كان وضعه وضعا يقبل تسخينه مع
ذلك فهو مكشوف له او مستشف وعلى نسبة اليه يستنير عنه
استنارة قوية فانه يسخن عنه ويستضيء معا ويكون الضوء الواقع
فيه منه هو مبدا ايضا مع ذلك المفارق لتسخينه فان الشمس انما

يسخن

يسخن بالشعاع ثم ان كان الاستعداد اشد وهناك ما من شانه
ان يشتعل عن المؤثر الذي من شانه ان يحرق بقوته او شعاعه
اشتعل فحدثت الشعلة جرما شبيها بالمفارق من وجه ثم تلك
الشعلة ايضا تكون مع المفارق علة للتنوير والتسخين معا ومع هذا
فقد كان يمكن ان يوجد التسخين وحده والتسخين والتنوير وحدهما وليس
المتاخر عنهما مبدا لنقص عنه المتقدم وكان اذا اجتمعت الجملة يصير حينئذ
كل ما فرض متاخرا مبدا ايضا للمتقدم ووافيا عنه المتقدم فهكذا
فلنتصور في القوى النفسانية وقد صح لنا ان وجود النفس مع البدن
وليس حدوثها عن جسم بل عن جوهر هو صورة غير جسمية

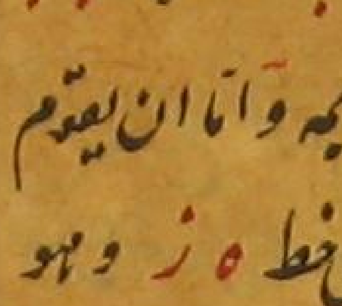
فصل في ان العقل النظري بالقوة كيف يخرج الى الفعل واي شيء يخرجه منها اليه وما ذلك الشيء وما محله من مراتب الموجودات

فنقول ان القوة النظرية منه ايضا تخرج من القوة الى الفعل بانارة
جوهر هذا شانه عليه وذلك لان الشيء لا يخرج من ذاته الى الفعل
الا بشيء يفيده الفعل وهذا الفعل الذي يفيده هو صور المعقولات
فاذا ههنا شيء يفيد النفس ويطبع فيها من جوهره صور المعقولات
فذات هذا الشيء لا محالة عنده صور المعقولات وهذا الشيء اذا بذاته
عقل ولو كان بالقوة عقلا لامتد الامر الى غير النهاية وهذا محال
او وقف عند شيء هو بجوهره عقل وكان هو السبب لكل ما هو بالقوة
عقل في ان يصير بالفعل عقلا فكان يكفي وحده سببا لاخراج
العقول من القوة الى الفعل وهذا الشيء يسمى بالقياس الى العقول
التي بالقوة وتخرج منه الى الفعل عقلا فعالا كما يسمى العقل الهيولاني

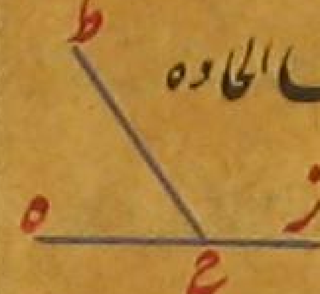
بالقياس اليه عقلا منفعلا او يسمى الخيال بالقياس اليه عقلا منفعلا
اخرى ويسمى العقل الكاين فيما بينهما عقلا مستفادًا ونسبة هذا الشيء
الى انفسنا التي هي بالقوة عقل والى المعقولات التي هي بالقوة معقولات
نسبة الشمس الى ابصارنا التي هي بالقوة رائية والى الالوان التي هي
بالقوة مرئية فانها اذا اتصل بالمرئيات بالقوة منها ذلك الاثر
وهو الشعاع عادت مرئيات بالفعل وعاد البصر رائيا بالفعل
وكذلك هذا العقل الفعال يفيض منه قوة تسيح الى الاشياء المتخيلة
التي هي بالقوة معقولة فيجعلها معقولة بالفعل ويجعل العقل بالقوة
عقلا بالفعل وكما ان الشمس بذاتها مبصرة وسبب لان يجعل المبصر
بالقوة مبصرا بالفعل كذلك هذا الجوهر هو بذاته معقول وسبب
لان يجعل ساير المعقولات التي هي بالقوة معقولة بالفعل لكن الشيء
الذي هو بذاته معقول هو بذاته عقل فان الشيء الذي هو بذاته
معقول هو الصورة المجردة عن المادة وخصوصا اذا كانت مجردة
بذاتها لا بغيرها وهذا الشيء هو العقل بالفعل ايضا فاذا هذا الشيء
معقول بذاته ابدا بالفعل وعقل بالفعل • تمت الطبيعيات
من كتاب النجاة من كلام الامام الاوحد ابي علي الحسين بن عبد الله
بن سينا رحمه الله تعالى • والحمد لله تعالى حمدا يرضاه تتلوها
الرياضيات وهي اربعة فنون • الهندسة • والارثماطيقي •
والهيئة • والموسيقى • الحمد لله رب العالمين كثيرا • وصلوته على
سيدنا محمد النبي واله الاكرمين • تم • بعون الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم • الرياضيات الهندسة منها
قال الشيخ الحكيم ابو عبيد عبد الواحد بن محمد الجوزجاني اني كنت
حين اتصالي بخدمة الشيخ الرئيس حجة الحق ابي علي الحسين بن عبد الله بن
سينا رحمه الله ورضوانه عليه حريصا على اقتناء تصانيفه وتحصيل كتبه و
رسايله اذ كان من عادته ان يبذل التصنيف الملتمسه ولا يدخر منها نسخة
لنفسه وكان من تصانيفه الكبار في الحكمة بعد كتاب الشفاء كتاب النجاة
هذا وكان اورد فيه من المنطق والطبيعيات والالهيات ما راى ان يورده
ولم يتفرغ لايراد الرياضيات فيه لعوايق عاقته فبقي الكتاب منبترا
وكان عندي له كتب مصنفة في الرياضيات لايقة بها منها كتابه
في اصول الهندسة مختصرا من كتاب اوقليدس ذكر فيه من الهندسة
على رايه القدر الذي من عرفه وحققه وجد السبيل الى معرفة كتاب
المجسطي ومنها كتابه في الارصاد الكلية ومعرفة تركيب الافلاك كالمختصر
من كتاب المجسطي ومنها كتابه المختصر في علم الموسيقى فرايت ان اضيف
هذه الرسائل الى هذا الكتاب لتتم مصنفاته كما اشار اليه في صدره
ولما لم اجد له في الارثماطيقي شيئا شبيها بهذه الرسائل رايت ان
اختصر من كتابه في الارثماطيقي رسالة واودعها ما يرشد الى معرفة
علم الموسيقى والنسب المستعملة فيه واضيفها ايضا اليه والله تعالى
هو المعين على ذلك وهذا ابتداء كلامه في الهندسة وهو عشرة فصول •
ذكر اصول هندسية يجب ان يعلم في الخطوط المتصل بعضها ببعض
اذا قام خط مستقيم على خط مستقيم اما ان يقوم ولا ميل له الى احد
الجانبين مثل خط جد على خط اب على نقطة ح ويكون الزاويتان

الثتان یحدثان عن ذلک متساویتین مثل زاویه دجا وزاویه دجب
ویقال لخط جد عمود وللزاویه القایمه واما ان یقوم



بوله میل الی جانب مثل خط طح علی خط ه ز وهو
مایل الی ه فزاویه طحه اضیق من قایمه ویقال لها الحاده
وزاویه زحط اوسع من القایمه ویقال لها المنفرجه



وبقدر ما نقص احدیهما عن القایمه زادت الاخری علی القایمه وهاتان
الزاویتان مساویتان لقایمتین واذا قسمت هاتان الزاویتان
اقساما کم کانت فان جمیع الزوایا یکون مساویه لقایمتین مثل حدوث
الزاویتین من قیام خط الن علی خط کب ومن خط لم ومن خط لس وبین
کل خطین قایمین متجاورین زاویه صحیحه وبین کل خطین غیر متجاورین
زاویه منقسمه بالخط الواقع بین ذینک الخطین



الاولین وههنا اربع زوایا صحاح جمیعها مثل
قایمتین وان زاد علی الاربعة کان الحکم فیها هذا الحکم وان قام خط
علی خط وخرج الی الجانب الاخر فقطعه مثل خطی اب جد تقاطعا علی
نقطه ه فحدث هناک اربع زوایا اثنتان متجاورتان واثنتان متقاطعتان



فالمتقاطعتان متساویتان لان بقدر ما اتسع
احدیهما فبذلک القدر اتسع مقاطعه وبقدر ما ضاق
احدیهما ضاق مقاطعه وهذا ظاهر واذا تقاطع خطان علی سطح
وقام ثالث علی فصلهما المشترک عمودا فانه عمود علی کل خط یخرج
من الفصل المشترک فی ذلک السطح مثل خط ه ز القایم علی تقاطع خطی
اب جد من نقطه ه المتوهم انه فی الهواء فان لم یکن عمودا علی خط اخر

فی السطح

فی السطح فانه یمیل الی جانب من ذلک الخط فیمیل الی احد جوانب
الخطوط الاربعة من خطی اب جد فلا یکون



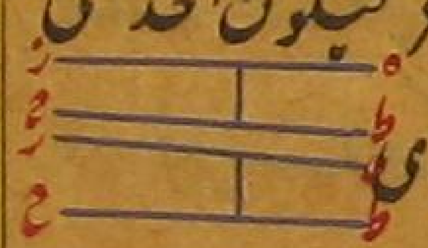
اذا عمودا علیهما وقلنا انه عمود علیهما لکل خط
فی الهواء یقوم علی خط فی السطح ویکون عمودا علی کل خط یخرج من تلک
النقطه العمودیه فان ذلک الخط یقال له عمود علی ذلک السطح وتلک
النقطه هی مسقط الحجر والشاقول واذا قام خطان علی سطح فهما
متوازیان لانه ان مال احدهما الی الاخر فانه یمیل الی جانب من السطح
فلا یکون عمودا علی السطح

ذکر اصول فی الخطوط المنفصل بعضها عن بعض

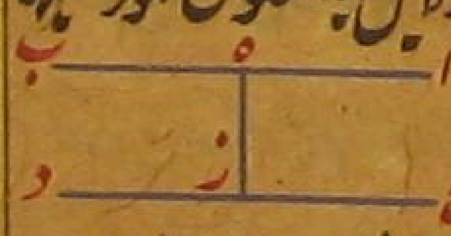
الخطوط المنفصل بعضها عن بعض اما ان یکون بحیث یمیل طرف
احدهما الی الاخر واذا اخرجا علی الاستقامه فی تلک الجهة التقیا فان
کل خطین یمیل احدهما الی الاخر واخرجا فی تلک الجهة الی غیر النهایه التقیا
ویکون الطرف الاخر منه متباعدا عنه ولا یلتقیان اخراجا فی تلک الجهة مثل
خطی اب جد واما ان یکون بعد الطرفین من احدهما



عن الخط الاخر بعدا سواء حتی لو اخرج عمود علی احدهما ووصل بالاخر فیکون
عمودا علیه ایضا لانه ان لم یکن عمودا علی الاخر فیکون احدی
الزاویتین حاده والاخری منفرجه والطرف الذی



الی جانب المنفرجه یکون ابعد والذی الی جانب الحاده اضیق اذا وقع
خط مستقیم علی خطین مستقیمین متوازیین ولا میل فیه فیکون عمودا علیهما
مثل خط ه ز علی خطی اب جد فان وقع علیهما



مورّبا فیمیل احد الطرفین الی جانب والطرف الاخر الی جانب اخر علی
التساوی فیخرج الزوایا عن ان یکون قایمه فیکون فی جانب حادة مثل زاویه



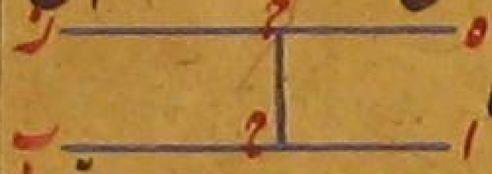
ح سن من خط طح وزاويه معل من خط كل
وفي جانب سفرجه مثل الزاويتين المتبادلتين ولما
كان ميل خطم ن ميلا واحدا فيكون النقصان والزيادة سواء فيكون
زاويه ح سن مثل معل وبقي طسع مثل كعس لان الميل واحد فيكون
الزاويتان المتبادلتان متساويتين ولما كانت الزاويه الخارجه
من زاويه س مقاطعه للزاويه الداخلة من زاويه س يكون مساويه
لها فيكون مساويه لزاويه سعك فاذا الداخله مثل الخارجه والزاويتان
اللتان في جهة واحدة من س و ع مثل قائمتين لان زاويتي س الداخلتين
مثل قائمتين وزاويه سعل مثل عسح فاذا زاويه طسع اذا اخذت
مع اعها كان يكون مثل قائمتين اذا وقع خط على خطين فصير الزاويتين
الداخلتين مساويتين لقائمتين فان الخطين متوازيان فان لم يكونا
متوازيين فيميل احدهما الى الاخر ولابد من اجتماعهما اخر الامر فيلزم منه
محالان احدهما انهما اذا اجتمعا مثل خطي اب جب الملتقيان على نقطه
ب وقلنا ان زاويتي ه و ز اللتين في جهة واحدة قائمتان و
يضاف اليها زاويه ب فيصير الزوايا الثلث اعني زاويه ه و ز



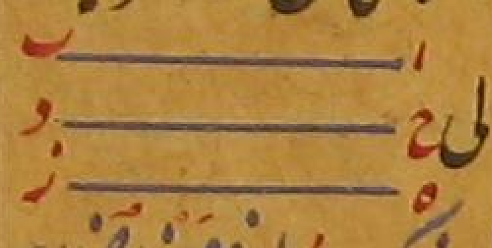
و ب في مثلث واحد اكبر من قائمتين وبينا
بعد ان هذا محال والمحال الثاني انه يصير الزاويه
الخارجه اعني زاويه اه ز مساويه لزاويه ه زب الداخله من المثلث
وبين ايضا ان هذا محال ونقول ايضا اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين
وصير الزاويتين اللتين في جهة واحدة اقل من قائمتين فانهما ملتقيان
ان اخرجا في تلك الجهة مثل اك و جل من هذا الشكل لان احدهما يميل الى الاخر

واذا

واذا مال اليه لاقاه وان لم يمل اليه لكان موازيا له وان كان موازيا
اليه لكانت الزاويتان مثل قائمتين كما بيناه واذا اردنا ان ناتي
بخط موازي لخط اب فانا نعلم عليه نقطة ح ونخرج منه عمود حج ثم نخرج
من نقطة ح عمود جز فيصير الزاويتان



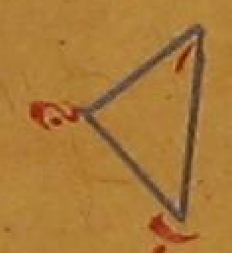
اللتان في جهة واحدة مثل قائمتين ويصير المتبادلتان متساويتين
فيكونان متوازيين ونقول اذا كان خط موازيا لخط هو موازي لخط
اخر فان الخط الاول موازي للثالث ايضا والا لكان احد طرفيه



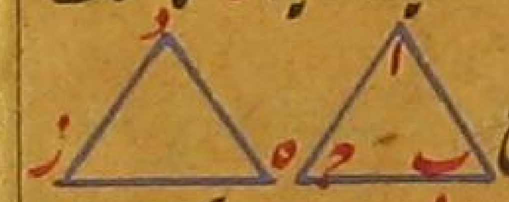
مايلا الى طرف ذلك الخط فكان مايلا الى
الخط الموازي وهذا محال وذلك ما اردناه ذكر اصول في معنى الاضلاع
والزوايا والمثلثات الزوايا الثلث من كل مثلث مساويه لقائمتين
مثل مثلث ابح فنقول ان جميع زوايا ا و ب و ح مساويه لقائمتين
لانا اذا اخرجنا خطا موازيا لخط اب على نقطة ح واخراج هذا
سهل لانا ان اخذنا نقالب زاويه ب او بمسطره ثم نضع الخط الذي
هو نظير بح على بح ونخط حيث يقع الخط الاخر فيكون موازيا لخط اب
لانه يصير الزاويه الداخله مثل الخارجه وهذا الخط مثل خط طجه فيقسم
هذا الخط زاويه اجد بقسمين احدهما اجه الذي هو مثل زاويه ا لانهما
متبادلتان والزاويه الثانيه مثل هجد وهي مساويه لزاويه ب
لانها خارجه فاذا جميع زاويه اجد مثل زاويتي ا و ب ولكن زاويتا
اجد اجب مثل قائمتين فاذا الزوايا الثلث من مثلث ابح مساويه
لقائمتين وبين من هذا ان الزاويه الخارجه



اعظم من كل واحد من الزاويتين الداخلتين



اللتين تقابلانهما مثلثا اجه دهز قد ساوى ساقان من احدهما الساقين
من الاخر كل واحد لنظيره مثل اب لده و بج لهز والزاويتان اللتان
تحيط بهما الاضلاع المتساويه متساويتان مثل ب و ه فان الضلع
الثالث مساو لنظيره والزاويتان الباقيتان من المثلث مساويتان
للزاويتين الباقيتين من المثلث الاخر ويكون المثلث مساويا للمثلث
لانا ان اطبقنا اما بالحس واما بالوهم زاويه ب على زاويه ه والضلعين
على الضلعين كل واحد على نظيره انطبق الكل على الكل وكل زاويه على
نظيرتها ب اج على ه در و بجا على ه زد فان كان احدى الزاويتين
اوسع فلا شك ان قاعدتها يكون اطول مثل زاويه د ان كانت
اوسع من زاويه ا فيكون ه ز اطول من بج وان كانت القاعده اطول
كانت الزاويه اوسع لذلك وان كانت الاضلاع متساويه يكون
الزوايا متساويه لانه ان كانت زاويه ا مساويه لزاويه د فلا شك



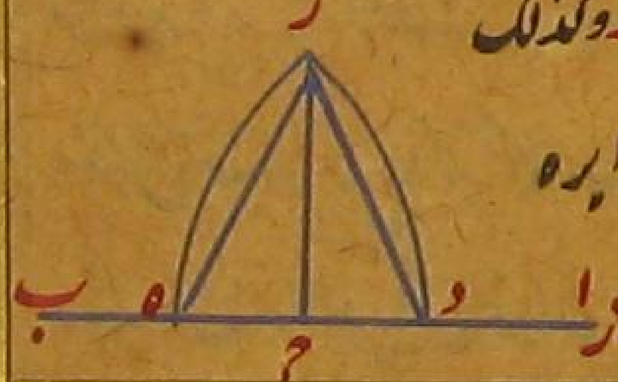
فيه وان كانت زاويه د اوسع يكون ضلع
ه ز اطول واذا تساوى ضلعان من مثلث فان الزاويتين اللتين على
القاعده تكونان متساويتين وان اخرج الساقان على الاستقامة فان الزاويتين
الحادثتين تحت القاعده متساويتان مثل مثلث ابج الذي ساق
اب منه مساو لساق اج فنقول ان زاويه ابج مساويه لزاويه
اجب لانا ان قسمنا جب بنصفين بالبركار على نقطة ز وتوصل زا
يحصل هناك مثلثان ثلثة اضلاع من احدهما وهو مثلث ابز مساويه
لثلثة اضلاع من الاخر وهو مثلث اجز كل واحد لنظيره فاذا المثلثان
متساويان والزوايا كل واحده لنظيرتها مساويه فيكون زاويه ابز

مساويه

مساويه لزاويه اجز وان اخرجنا الساقين الى د و ه فلا شك ان
زاويتي ب و ج كل اثنين منهما مساويتان لقائمتين واذا اسقط

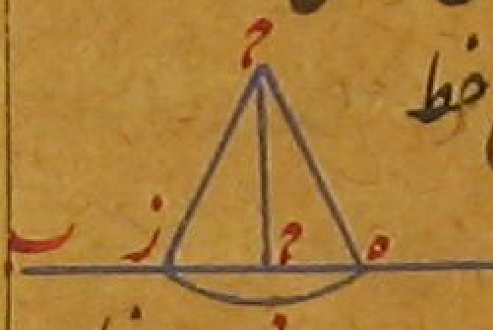


اجب ابج المتساويتان بقي جبد مساويه
لبجه وان كان احد ساقي هذا المثلث مثل
اج اطول فان زاويه ابج يجب ان تصير اوسع
لان خط جب ان جعل منه ومن خط با زاويه على ان تولي بخط اقصر
من خط اج فلا شك ان ذلك الاقصر يصير اقرب الى ا ويحتاج ان
يزل خط اج الى اسفل ويزول نقطة ا الى خط اب فاذا ابتعد الخط
من خط اج ويصير زاويه اجب اضيق فاذا الضلع الاطول من المثلث
يوتر الزاويه العظمى ويتبين من هذا ان الزاويه العظمى يوترها الضلع
الاطول لان خط اج ان قد حتى تصير الزاويه التي تقابله اوسع ويزيد
ان يصل خط اب بخط جب فلا يصل لانه محتاج الى اطول من ذلك
وهذه صورة الاصل ولهذا طريق اسهل من ذلك ان كان زاويه اج
ب اعظم يكون خط اب اطول والا فيكن مساويا لخط اج او اطول
منه فان كان مساويا له فيكون الزاويتان متساويتين وان كان
اطول فيكون زاويه ابج اوسع ذكر اعمال تتم بالبركار والمسطره
اذا اردنا ان نقيم على نقطة ج عمودا من خط اب فانا ناخذ من جانبي
نقطة ج خطين متساويين بالبركار مثل خطي جد جه ونجعل نقطة د
مركزا ونعمل قطعة دائره ببعد ده مثل ه ز وكذلك



نجعل نقطة ه مركزا وببعد ه د قطعة دائره
دز ومتقاطعان على ز ونخرج من نقطة ز ا

بالمسطره خطوط ازده زح فاقول ان خط زح عمود على نقطة ح
من خط اب لان اضلاع مثلث زده مساويه لانها نفتح بركار
واحد وكذلك نعمل المثلث ثم اضلاع مثلث زدح مساويه لاضلاع
مثلث زهح كل واحد لنظيره فاذا زاويه زحد مساويه لزاويه
زحه فاذا خط زح عمود وان كانت نقطة ح خارجا عن خط
اب ونريد ان ناتى منه عمودا على خط اب فانا نعلم نقطة من الجانب
الاخر من خط اب مثل نقطة د كيف ما اتفق ونجعل نقطة ح مركزا



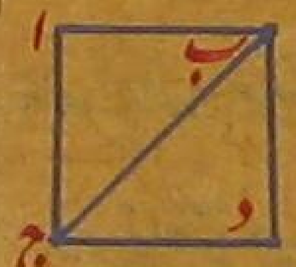
وندير قطعة دايره ه د ز ببعد ح د ونقطع خط
اب على نقطتى ه و ز وننصف خط ه ز على
نقطة ح ونخرج خط ج ح فنقول انه عمود لانا ان اخرجنا خطى ح ه
ح ز يصير مثل الشكل الاول وان اردنا ان ننصف زاويه اب ح



فانا ناخذ بالبركار خط ب د مثل خط ب ه
ونوصل ه د ثم ننصف خط ه د بالبركار على
نقطة ز ثم نبين كما سلف ان زاويه د ب ز مساويه لزاويه ه ب ز

ذكر اصول فى المربعات والمثلثات التى جمعت معها وما يتولد منها

اذا كان سطح متوازى الاضلاع بان يكون كل ضلع يوازى مقابله
فان الاضلاع المتقابله متساويه والقطر يقطعه بنصفين لان زاويه
اب ح يكون مساويه لزاويه ب ح د وزاويه ا ح ب مساويه
لزاويه د ب ح وخط ح ب مشترك لهما فان اطبقا انطبقا وان لم

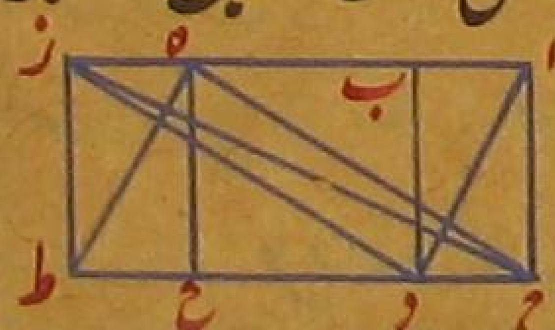


ينطبق احدهما على الاخر لكانت الزوايا مختلفه
وهذا نبين اذا عمل بالكاغذ ان الزوايا النظيره

ايماهى فاذا انطبق خط ا ح على خط ب د وخط ا ب على خط ح د
ويكون مثلث ا ب ح مساويا للمثلث ح ب د السطوح المتوازيه
الاضلاع اذا كانت على قاعده واحده وبين خطين متوازيين فانها
متساويه مثل سطحى ا ب ج د و ه ز د ح وقاعدتهما ح د لان ه ز



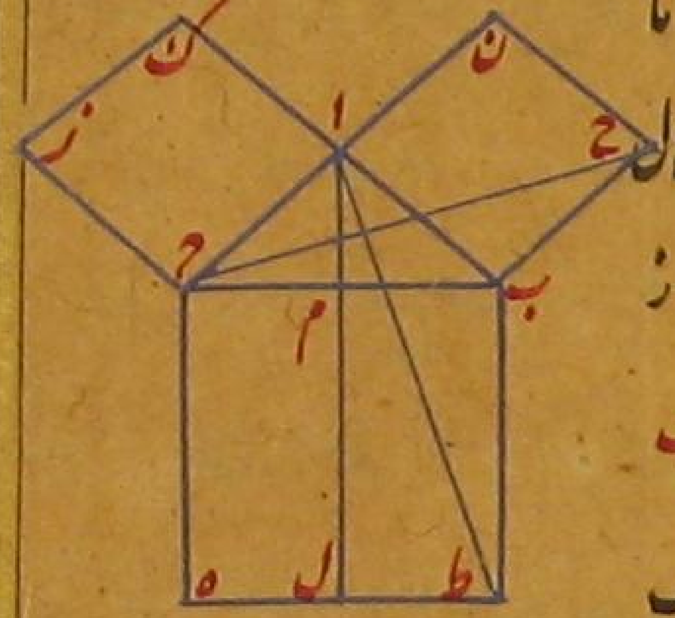
مثل ح د و ح د مثل ا ب فاذا
ه ز مثل ا ب ونجعل ب ه مشتركا
فيكون ا ه مساويا لب ز و ا ح مساويا لب د وزاويه ه ا ح
مساويه لزاويه ز ب د فيكون كل خطى ه ا ا ح وزاويه ه ا ح من
مثلث ه ا ح مساويه لكل خطى ز ب ب د وزاويه ز ب د من مثلث ز ب د
فيكون المثلثان متساويين فنسقط مثلث ك ب ه المشترك يبقى
منحرف ا ح ك ب مساويا للمنحرف ز ه ك د فنجعل مثلث ح ك د
مشتركا فيصير مربع ا ب ج د مساويا للمربع ز ه ح د واذا كان
بدل المربعات مثلثات على قاعده واحده وبين خطين متوازيين
فانهما متساويان مثل مثلثى ا ح د ز ح د وهما على قاعده ح د
لانا اذا اخرجنا خط ب د موازيا لخط ا ح و [illegible] موازيا لد ز فيصير
مثل الشكل الاول واذا كان مقداران متساويان فان نصفيهما
متساويان والمثلثان نصفا المربعين كل واحد لمربعه واما ان كانا
على قاعدتين متساويتين فانهما متساويان ايضا مثل سطحى ا ب ح د
ز ه ح ط منخط خطى ح ه د ز فيكون كل واحد من السطحين مساويا لسطح



ح ه ز د لكونهما على قاعده واحده
وكذلك نبين ان كان المثلثين مثل

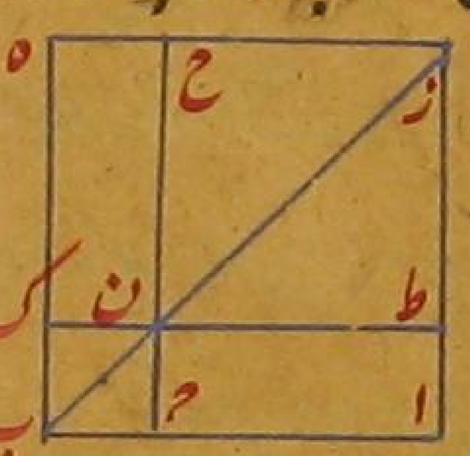
اح د ه ح ط انهما متساويان كما بيّنا في الشكل الذي قبل هذا اذا
اخرج قطر سطح متوازي الاضلاع وعمل جنبتي قطره سطحان متوازيا
الاضلاع بحيث تكون زاويتاهما متقاطعتين اللذان يقال لهما
المتممان فانهما متساويان مثل سطحي ك ز ح و ط ا ه ز اللذين هما عن
جنبتي قطر ز ج وزاويتان منهما متقاطعتان وخطا ك ه ط ح

موازيان لاضلاع الشكل الكبير لان
مثلث ب ا ح مثل مثلث ب د ح ومثلثي
ب ط ز ز ه ح مثل مثلثي ب ك ز ز ح ح كل واحد لنظيرتها سقى
سطح ك ح مساويا للسطح ط ه **ذكر اصول في ضرب الخطوط وما**
يتولد منها ضرب الخط في نفسه هو ان تجعل منه مربعا يكون طوله مثل
عرضه حتى يكون ضرب الطول في العرض بان يكون الطول والعرض
كل واحد مثل ذلك الخط ومتى علم اخراج العمود على نقطة مفروضة
سهل تربيع الخط بان يقام على طرف منه عمود ويفصل من ذلك
العمود مثل ذلك الخط بالبركار ثم تقام على طرف هذا العمود عمود اخر
ويفصل منه مثل ذلك الخط الاول ثم توصل الضلع الرابع فيكون مربعا اذا
كان مثلث قايم الزاوية مثل مثلث ا ب ح وزاوية ا منه قايمة يكون
ضرب ب ا في نفسه و ا ح في نفسه مثل ضرب ب ح في نفسه حتى اذا كان
مثلا ا ب ثمانية و ا ح ستة فان ب ح يكون عشرة برهانه انا نعمل
على كل ضلع مربعا مثل ا ب ح وكا ز ح و ب ط ح ه ونصل ج ح
و ا ط ونخرج من ا خط ا ل موازيا لخط ب ط واذا كانت زاويتا
ز ا ب با ح كل واحدة منهما قائمة فخط ز ا ح خط مستقيم لانه ان كان

خط ا ح متصل بخط ز ا سوى خط ا ح فان زاويته كانتا قائمتين

فيكون الزاويتان الاوليان اما
اقل من قائمتين او اكثر وذلك محال
فاذا خط ز ا ح خط مستقيم مواز
لخط ح ب ومثلث ح ح ب
نصف مربع ا ب ح ن وكذلك
مثلث ب ا ط نصف سطح ب ط ل م لكن المثلثين متساويان لان
ضلعي ح ب ب ح وزاوية ح ب ح الذي هو القايمة وتلك الزيادة
بعينها فاذا المثلثان متساويان فاذا مربع ح ا مثل سطح ب ل
وبمثل هذا يستبين ان مربع ا ز مثل سطح ه م وكلا المربعين مثل مربع
ب ه وكذلك ان كان مثلث ويكون مضروب الضلعين منه كل
واحد في نفسه مثل مضروب الضلع الثالث في نفسه فان تلك
الزاوية التي بين ذينك الضلعين قائمة مثل مثلث ج ا ب الذي
ضرب ح ا في نفسه و ا ب في نفسه مثل ح ب في نفسه فان زاوية
ح ا ب قايمة برهانه انا نخرج ا د عمودا من خط ا ح مساويا لخط ا ب ونصل
ح د فيكون ج ا د كل واحد في نفسه مثل ح د في نفسه لكن ح ا ب
كل واحد في نفسه مثل ح ب في نفسه فاذا ح ب مساو لـ ح د ثم ح ا د
مساو لـ ح ا ب كل واحد لنظيره وقاعدة ح ب مثل قاعدة

ح د فاذا زاويتا الف متساويتان وكانت
زاوية ج ا د قايمة فيكون زاوية ح ا ب قايمة
كل خط يقسم
بقسمين على نقطة اما متساويين او غير متساويين فان ضرب

الخط كله في نفسه مساو لضرب كل قسم في نفسه ومضروب احد
القسمين في الآخر مرتين مثل خط اب المقسوم على نقطة ح
ومربع اه هو من خط اب في نفسه ونخرج جح موازيا لاز ونخرج
القطر ب ز ويقطع خط ج ح على ن ونخرج من نقطة ن خط ط
ن ك موازيا لخط اب فزاوية اب ز مساوية لزاوية ا
ز ب لتساوي ساقي مثلث ازب وهي مساوية لزاوية ط
ن ز لانها خارجة في الخطين المتوازيين ومثل زن ح لانهما مساوية
لزاوية طازن المتبادلتين فاذا تكون مساوية لزاوية ح ن



ب التي هي مقاطعة لزاوية ز
ن ح فاذا ب ح مثل ح ن فاذا سطح
ح ك مربع وهو مربع ح ب وكذلك طح
مربع وهو مربع طن الذي هو مساو لاج فهو اذا مربع اح وسطح ان
هو مضروب اح في ح ن اعني في ح ب وسطح ن ه مساو لسطح ان
لانهما متممان فاذا مربع ح ب ومربع اح وضرب اح في ج ب
مرتين مساو لمربع اه كل خط يقسم بقسمين متساويين وزيد فيه قدر مثل
خط اب المقسوم بنصفين على نقطة ح وقد زيد فيه ب د فان مضروب
الخط كله مع الزيادة في الزيادة مثل اد في ب د ومع مربع نصف الخط
مثل ح ب مساوية لمربع نصف الخط مع الزيادة مثل مربع ح د فنعمل
على د ه مربعا ونخرج قطره وعلى قياس الشكل الاول والخط الذي نخرج
من ك نخرجه الى ان يجاوز محاذاة ا ونخرج من ا عمودا اليه حتى يقطعه
على م برهانه لان اد في د ب هو سطح اك المستطيل وسطح ال منه



مثل سطح ح ح لان قاعدتيهما
متساويتان وهما بين خطين متوازيين
لكن سطح ح ز مساو لسطح ح ح فاذا جملة علم
ع س ن الذي يحيط بسطوح ح ح ب ك ح ر مثل سطح اك
و ل ط الذي هو مربع ح ب معه هو مربع ح ر الذي هو من نصف الخط
مع الزيادة في نفسه ذكر اصول في معنى الدوائر اذا كان
دائرتان متساويتين وعمل على مركزيهما زاويتان متساويتان مستقيمي
الخطين فان القوسين اللذين يحيطان بهما الخطان المستقيمان
متساويتان والوترين اللذين يوتران الزاويتين المتساويتين متساويان
مثل زاويتي ب ط ح ه ح ز المتساويتان من دائرتي ا و د المتساويتين
فاقول ان قوسي ب ح ه ز متساويتان ووتري ب ح ه ز متساويان
وهما تساوت واحدة من هذه

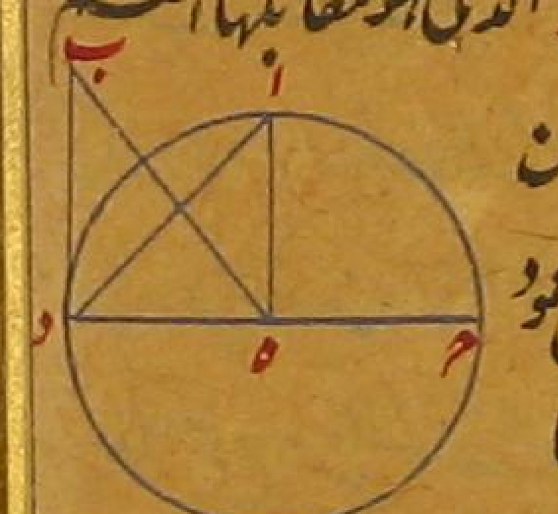


الثلاثة فان الباقيين متساويان
لانا اذا طبقنا المثلث على
المثلث والدائرة على الدائرة وقعت البواقي على نظايرها اذا كان
في دائرة وتر ونصف الوتر واخرج الى المنصف خط من المركز فانه يكون
عمودا على المنصف واذا اخرج من المركز عمود اليه فانه ينصف الوتر
واذا اخرج من المنصف عمود فان المركز في ذلك البرهان على الدعوى
الاولى ان نقطة ر فليكن مركزا والوتر ج د ونوصل ر ح ر د ونخرج خط ر ه
فيتبين ذلك ان اضلاع المثلثين متساوية كل واحد لنظيرتها والبرهان
على الدعوى الثالث انه ان كان المركز غير نقطة ر فليكن نقطة ط

ونوصل خطوط طح طه طد فيجب ان تكون طح طد متساويين لانهما
من المركز الى المحيط فاذا تكون زاويه طه ح قائمه وهي اعظم هذا محال
والبرهان على الدعوى الثاني



لان زاويتي د و ح من المثلثين
متساويتان لان مثلث زح د
متساوي الساقين وزاويتي ه متساويتان لانهما قائمتان بقي زاويتا ز
متساويتين فاذا ضلعا دز زه من احد المثلثين مساويان لحز
زه من الاخر والزاويتان متساويتان فاذا ده مثل هح اذا اقام
عمودا على طرف قطر دايره فانه يقع خارجا من الدايره مثل خط دب
فانه ان وقع داخل الدايره فليكن مثل خط دا فانا نخرج ه ا من
المركز فيكون زاويتا ه د ا ه ا د متساويتين لمساوي الساقين و
زاويه ه د ا قائمه فيكون في مثلث زاويتان قائمتان وهذا محال واذا
كان خط دب مماسا للدايره واخرج من المركز الى موضع التماس خط مثل
خط ه د فانه يكون عمودا عليه والا فليكن العمود ه ب فيكون زاويه
ه ب د اعظم في مثلث ه ب د فاذا ه د الذي هو مقابلها اعظم



من ه ب وهذا محال وان اخرج من
نقطه د عمود فيمر على المركز والا فليكن العمود
من نقطه اخرى وهي المركز ويكون ايضا
عمودا على نقطه د فيكون على نقطه واحده عمودان في سطح واحد
في جهة واحده وهذا محال اذا اخرج من طرفي قوس من دايره خطان الى
المركز ويعمل منهما زاويه ويخرج ايضا من طرفي القوس خطان اخران الى المحيط

سواء كان مثل زاويه باح التي خط ب د مشترك لاحد ضلعيه او كان
مثل زاويه باح التي ليست كذلك فان الزاويه التي تكون على المركز



ضعف التي تكون على المحيط لان زاويه
ب دح مثل زاويتي داح د جا لانها
خارجه وهما متساويتان لتساوي
ساقيهما فاذن زاويه ا نصف زاويه ب دح واذا اخرج ه د



الى ا فيكون زاويه ب د ه ضعف
زاويه باد وزاويه ه دح ضعف
ح ا د فيكون زاويه ب دح ضعف
زاويه باح ومن هذا تبين ان الزاويتين الحاصلتين على المحيط
الخارجتين من قوس واحد كيف ما وقعا فانهما متساويتان مثل
زاويتي ا و ب لان كل واحده منهما نصف الزاويه التي على المركز
كل زاويه يقع في نصف دائره مثل زاويه ا د ب التي في نصف
دائره ا د ب فانها قائمه وما وقع في اعظم من نصف دايره فانها حاده
مثل ا ب د وما وقع في اقل من نصف دائره مثل د ز ا فانها منفرجه
وليكن المركز نقطه ه ونوصل ه د فلان زاويه ب ه د ضعف زاويه



ه د ا وزاويه ا ه د ضعف زاويه ه د ب
فيكون زاويتاه اللتان هما مثل قائمتين
ضعف زاويه د فيكون جميع زاويه د قائمه
فيبقى زاويه ب من المثلث حاده ومتى اوصلنا ب ز فيكون زاويتا
ب ا ز ا متساويتين ويكون زاويتا د ا ب د ز ب

متساويتين فاذا جمع زاويه ر مثل زاويتى ب د ا باد وبهامع زاويه
ب مثل قائمتين وزاويه ب حاده فيكون زاويه ر منفرجه وقد
تبين من هذا ان كل ذى اربعة اضلاع يقع فى دايره فان الزاويتين
المتقابلتين متساويتان لقائمتين مثل زاويه د ر ا د با كل دائره
اتيها خط من نقطة خارجة تماسها ولا تقطعها واتيها خط اخر منها
تقطعها ويوصل الى المحيط فان ضرب القدر الخارج من الدائرة
التى قطعها فى جميع ذلك الخط مثل ضرب الخط المماس فى نفسه
فان كان مارا على المركز مثل د ح ه ب وهذا ظاهر بما نوصل خط
ا ه الى موضع التماس فاذا ضرب ه د فى مثله مثل ب د فى
د ح و ح ه فى مثله و ح ه مثل ه ا لكن ضرب ه د فى نفسه مثل ه ا
فى نفسه و د ا فى مثله يذهب ها فى نفسه ب ه ح فى نفسه سقى
ضرب ب د فى د ح مثل

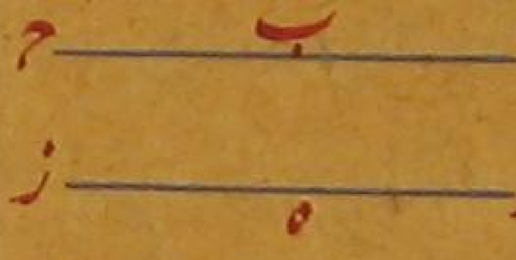


د ا فى نفسه وان كان الخط الذى
تقطع الدايره لا تمر بالمركز مثل
د ح ز ب فانا نخرج خطى ه ح ه ا ونصف وتر ب ح ونخرج خط
ه ر فاذا ضرب ا ه ا د



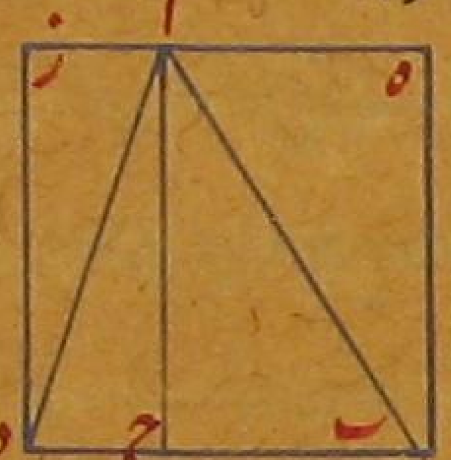
كل واحد فى نفسه مثل ضرب
ه د اعنى ضرب ه ر ر د
كل واحد فى نفسه اعنى ضرب ه ر ر ح كل واحد فى نفسه مع ضرب
ب د فى د ح يذهب ه ر ر ح كل واحد فى نفسه ب ه ح فى
نفسه ويذهب ه ح بها سقى ضرب ب د فى د ح مثل ا د فى نفسه

ذكر اصول فى معنى النسبة حد النسبة حال كمية مقدارين او
حسابين احدهما الى الآخر اذا كانا من جنس واحد مثل خط الى خط وسطح
الى سطح وجسم الى جسم واذا كانت نسبة ا الى ب كنسبة ح الى د يقال
لها متناسبه ويجوز ان يكون بدل ب و ح شئ واحد حتى يكون
نسبة ا اليه نسبته الى د وهذا اقل متناسبه واذا كان لا نسبه
الى ب ول ب نسبه الى ح فيكون نسبة ا الى ح مولفه من هاتين
النسبتين واذا كان نسبة ا ب مثل ح د ونسبة ب ح مثل ه ز
فيكون نسبة ا الى ح مولفه من نسبة ح د ومن نسبة ه ز مثال هذا
ان للاسين نسبته الى الثلثه وهى مثل نسبة عشرة الى خمسة عشر وثلثه
الى اربعه نسبه وهى مثل نسبة اثنا عشر الى ستة عشر والنسبة الاولى
اذا قيس من الاكثر الى الاقل يكون نسبة مثل ونصف والثانى نسبة
مثل وثلث فاذا نسبة الاربعة الى الاثنين مولفه من هاتين النسبتين
ونسبة الاربعه الى الاثنين نسبة الضعف فاذا نسبة الضعف مؤلفه
من نسبة مثل وثلث ومن نسبة مثل ونصف لان كل مثل شئ ومثل
نصفه ويكون ذلك الشئ لشئ كالجزء مثل هذا ومثل ثلثه فيكون الاول
للثالث ضعفه واذا كان نسبة الاربعة الى الاثنين التى هى نسبة
الضعف مؤلفه من نسبة الزياده بالثلث ونسبة الزياده بالنصف
فاذا هى مؤلفه من نسبة الاربعة الى الثالثة ونسبة الثلثة الى الاثنين
ومن نسبة الستة عشر الى اثنا عشر ومن نسبة الخمسة عشر الى عشرة
واذا كانت نسبة ا الى ب مثل نسبة ب الى ح يقال ان نسبة
ا الى ح مثناه من نسبة ا الى ب لان ا ان كان مثلا نصف ب

و ب يكون نصف ح فيكون ا نصف نصف ح وان كان ا ضعف
ب و ب ضعف ح فيكون ا ضعف


ضعف ح وبالجملة اى نسبة كانت يحتاج
ان يذكر مرتين مخالفة النسبة هو انه اذا كان نسبة ا الى ب مثل
نسبة ح الى د فيجعل نسبة ب الى ا مثل نسبة د الى ح ابدال النسبة
هو انه اذا كان نسبة ا الى ب مثل نسبة ح الى د فيجعل نسبة ا الى ح
مثل نسبة ب الى د مثل انه اذا كان نسبة خمسة الى عشرة مثل نسبة
خمسة عشر الى ثلثين فيكون نسبة خمسة عشر الى خمسة عشر مثل نسبة عشرة
الى ثلثين تركيب النسبة هو انه اذا كان نسبة خط ا ب الى خط ب
ح مثل نسبة خط د ه الى ه ز فيجعل نسبة ا ح الى ب ح مثل نسبة د ز الى
ز ه مثل انه اذا كان نسبة عشرة الى خمسة عشر مثل نسبة اربعة الى ستة
فاذا يكون نسبة عشرة وخمسة عشر التي هو خمسة وعشرون الى خمسة
عشر مثل نسبة جملة اربعة وستة التي هو عشرة الى ستة تفصيل
النسبة هو انه اذا كان نسبة جملة ا ح الى ب ح مثل نسبة جملة د ز الى ز ه فيكون
نسبة ا ب الى ب ح مثل نسبة د ه الى ه ز وهذا عكس التركيب نسبة
المساواة هي انك تقول نسبة الاثنين الى الاربعة مثل نسبة الثلثة
الى ستة ونسبة الاربعة الى عشرة مثل نسبة الستة الى خمسة عشر فاذا
نسبة الاثنين الى عشرة مثل نسبة الثلثة الى خمسة عشر جمع النسبة هو ان
تقول ههنا ان نسبة الاثنين والثلثة معا الى عشرة وخمسة عشر
معا مثل نسبة الاثنين وحدها الى العشرة وحدها والثلثة وحدها الى خمسة عشر وحدها
ذكر اصول في معنى تناسب السطوح واضلاعها المثلثات

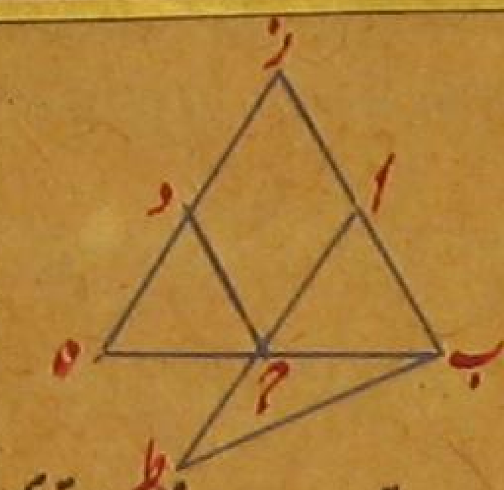
والسطوح

والسطوح المتوازية الاضلاع التي هي ضعف المثلث اذا كان ارتفاعهما
واحدا فان نسبة كل واحد الى نظيره مثل نسبة القاعدة الى القاعدة
مثال ذلك مثلثا ا ب ح ا ح د وسطحا ه ح ح ز لانه ان كانت
القاعدة من احدهما مثلي قاعدة الثاني مثلا او ثلثة امثاله
او جزءا منه مثل الربع او الثلث او اجزاء منه مثل الخمسين او ثلثة
اسباع او مثله وجزءا او ضعفه وجزءا او مثله واجزاء او ضعفه واجزاء
اذا قسمت على تلك الاجزاء مثلا اذا قسمت ا ب ح على ا د ح
الذي هو مثلا ا ح د والمربعات حتى يصير الاجزاء متساوية فان


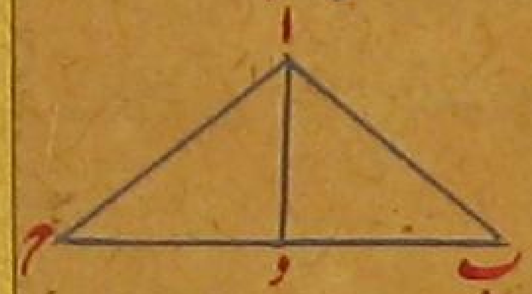
قواعد المثلثات يكون كذلك متساوية
فاذا اخذت قاعدة من القواعد يكون
قد اخذت من المثلثات والمربعات
بذلك الحساب مثل ان قاعدة ب ح مثلا قاعدة ح د فان مثلث ا ب ح
مثلا مثلث ا ح د ومربع ه ح مثلا مربع ح ز كل مثلث يقطعه خط
وذلك الخط يكون موازيا للقاعدة مثل خط د ه الذي هو موازي
ب ح فنسبة اقسام الاضلاع متساوية فنسبة ب د الى د ا مثل
نسبة ح ه الى ه ا لان نسبة ب د الى د ا مثل نسبة مثلث ب ه د
الى مثلث د ه ا ونسبة ح ه الى ه ا مثل نسبة


مثلث ح د ه الى مثلث ه د ا والمثلثان
متساويان اعني مثلثي ب د ه ح ه د
لانهما على قاعدة واحدة وبين خطين متوازيين فاذا نسبة ب د
الى د ا مثل نسبة ه ح الى ه ا مثلثا ا ب ح د ح ه زواياهما متساوية

لكل واحدة لنظرتها فاذا اضلاعهما متناسبه ويقال لمثل هذه الاشكال
متشابهه ولا شك ان خطى ب ح ه اذا جعل خطا واحدا ان لا يكون
زاويتها ب ه مثل قائمتين او اعظم من قائمتين لان زاويه ب مثل
زاويه د ح ه ولا يكون زاويتا ح ه مثل قائمتين في مثلث ولا
يكونا اعظم فاذا خطا ا ه د يلتقيان ولكن التقاوها على نقطه
واذا كانت زاويتا مثلث د ه ح مثل زاويتي مثلث ب ا ح
فان الزاويه الثالثه التي هي زاويه د مثل الثالثه التي هي ا فاذا
ا ح موازي لـ ز ه فاذا نسبة ب ا الى ا ز مثل نسبة ب ح الى ح ه ونسبه
ز د الى د ه مثل نسبة ب ح الى ح ه و ا ح مساو لـ ز د لان سطح ا ح
د ز متوازي الاضلاع ولان زاويتي ا و د متساويتان وزاويتا
ا و ز متساويتان فاذا زاويتا ز و د متساويتان فخطا ا ز ح د
متوازيان وكان تبين ان خط ا ح موازي لـ ز د وايضا اذا كانت
الاضلاع متناسبه يكون الزوايا متساويه لان زاويه د ح ه
مثل زاويه ا ب ح وزاويه د ه ح مثل ا ح ب حتى يكون زاويه
د مساويه لزاويه ا فيكون اضلاع مثلثي ا ب ح ه د ح متناسبه
فنسبة ب ح الى ح ه مثل نسبة ب ا الى ح د ومثل نسبة ا ح الى د ه فاذا
نسبة اضلاع مثلث ح د ه الى اضلاع مثلث ا ب ح متساويه فاذا
اضلاع وزوايا مثلثي ح د ه ا ب ح متساويه وايضا ان كانت
نسبة ضلعي ب ا ا ح الى ضلعي ح د د ه متساويه وزاويتا ا و د
متساويتان فالمثلثان متشابهان والا فليكن زاويه ا ب ح
اعظم من نظيرتها حتى يكون زاويه ا ب ط مثل زاويه د ح ه



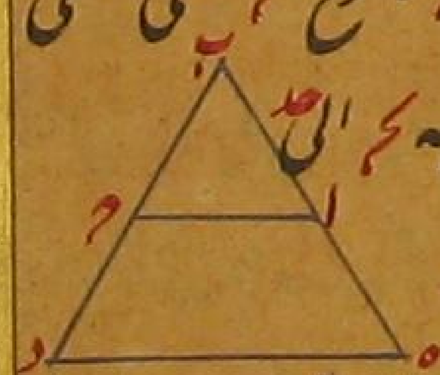
فاذا يكون نسبة ا ط الى
د ه مثل ب ا الى ا ح فنصير
ا ط مثل ا ح هذا محال زاويه ا
من مثلث ب ا ح قائمه واخذنا ا د عمودا على القاعده من الزاويه القائمه
فاذا المثلثات الثلثه متشابهه لان زاويتي ب و ح من



المثلثين العظمى والصغرى مشتركه
ولكل واحد من المثلثين زاويه قائمه
فاذا لكل واحد منهما شبيه بالعظمى فاذا هما متشابهان اذا اردنا
ان نجد بين خطي ا ب ب ح خطا مناسبا لهما حتى يكون نسبه ا ب
اليه مثل نسبته الى ب ح فنوصلهما على الاستقامه ثم نعمل نصف دايره
على خط ا ح ثم نخرج من نقطة ب عمود ب د ونوصله بالخط المحيط و
نخرج خطي ا د د ح فنقول ان خط د ب هو الواسطة في النسبة بينهما
لان زاويه د قائمه والمثلثات

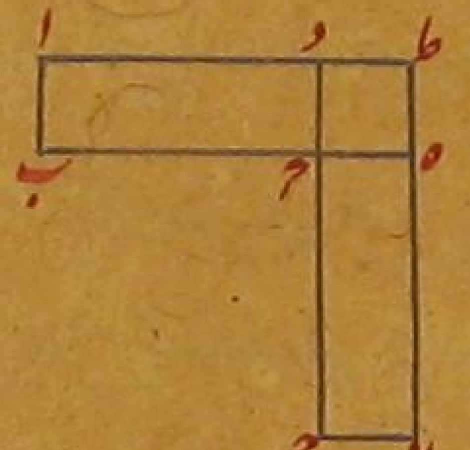


الثلثه متشابهه فنسبه ا ب الى ب د
مثل نسبه ب د الى ب ح لكل واحد من مثلثه واذا اردنا ان نجد خطا
ثالثا مناسبا لخطين مثل ان تكون نسبه ا ب الى ب ح مثل نسبة
ب ح الى ذلك الخط فانا نجعل من خطي ا ب ب ح زاويه ونوصل خط ا ح
ونخرج ا ه مثل ب ح ونوصل ه د موازيا لـ ا ح ونخرج ب ح حتى يلتقي
ه د فاذا نسبه ب ا الى ا ه اعني ب ح مثل نسبه ب ح الى ح د

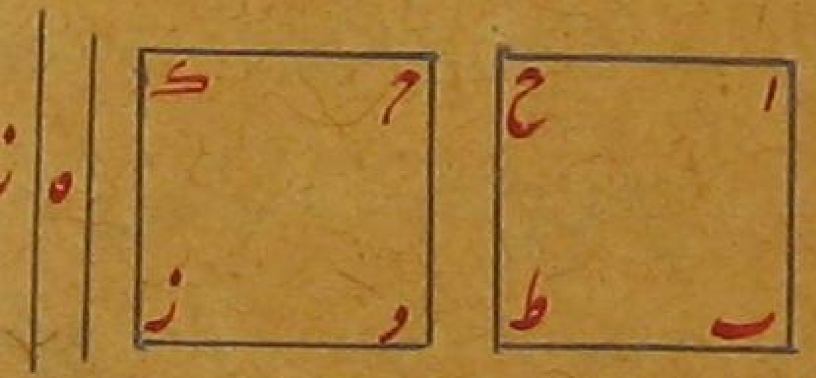


فاذا ح د هو الثالث في النسبه سطح ه ح
د ب المتوازي الاضلاع وهما متساويان وزاويتا ح منهما

متساويتان وبحيث هما متقاطعان فمعلوم ان نسبه ضلع من احدهما
الى ضلع من الاخر مثل نسبه ضلع من هذا الى ضلع من ذاك الذي يقابل
له لتكافؤ النسبه فنتمم سطح ه د فاذا نسبه د ح الى حج مثل نسبه سطح طح
الى ح ز ونسبه ه ح الى ح ب مثل نسبه سطح ه د الى د ب فاذا
نسبه د ح الى حج مثل نسبه ه ح الى ح ب وبالعكس من هذا تبين
انه اذا كانت الاضلاع متناسبه متكافئه فان السطحين متساويان مثل
انه اذا كانت نسبه د ح الى حج مثل نسبه ه ح الى ح ب فيكون
نسبه سطح ه د الى سطح ه ح د الى د ب



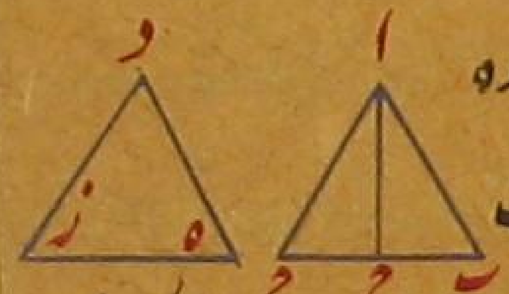
متساويه فاذا هما متساويان واذا
عرف هذا في السطوح المربعات ففي المثلثات
التي هي انصاف المربعات معلوم على ان ما تقدمه
واذا كانت نسبه اب الى ح د مثل نسبه ه الى ز فان ضرب ح د
الذي هو الثاني في ه الذي هو الثالث مثل ضرب اب الذي هو الاول
في ز الذي هو الرابع فنخرج ح ك عمودا مثل ه ونتمم سطح كد ونخرج
عمود اح مثل ز ونتمم سطح اط وزاويتا ا و ح متساويتان لانهما
قائمتان فاذا



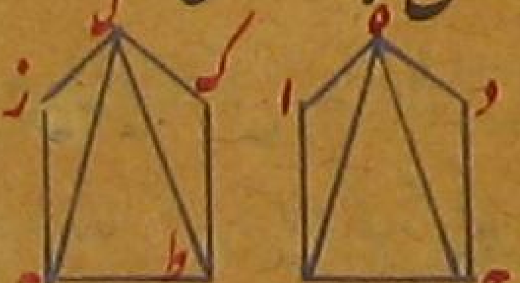
نسبه اب الى ح د
مثل نسبه ح ك اعني ه
الى اح اعني ز بالتكافي فاذا السطحان متساويان وان كانت
الواسطه واحده والحكم واحد لانه لا باس ان يكون مثل ح د فيكون
ضرب اب في ه مثل ح د في نفسه مثلثا ه د ز اب ح متشابهان

فنسبه

فنسبة السطح الى السطح مثل نسبه الضلع الى الضلع النظير له مثناه ويمكن
نسبه ب ح الاعظم الى ه ز الاصغر مثل نسبه ه ز الى ب ح ونفصل اح
فيكون مثلثا د ه ز اب ح اضلاعهما متناسبه على التكافي وزاويتا
ه و ب متساويتان فاذا مثلثا د ه ز اب ح متساويان ولكن
نسبه مثلث با ح الى مثلث با ح مثل نسبه ضلع ب ح الى ضلع ح ولكن
نسبه قاعده ب ح الى ب ح مثل نسبه قاعده

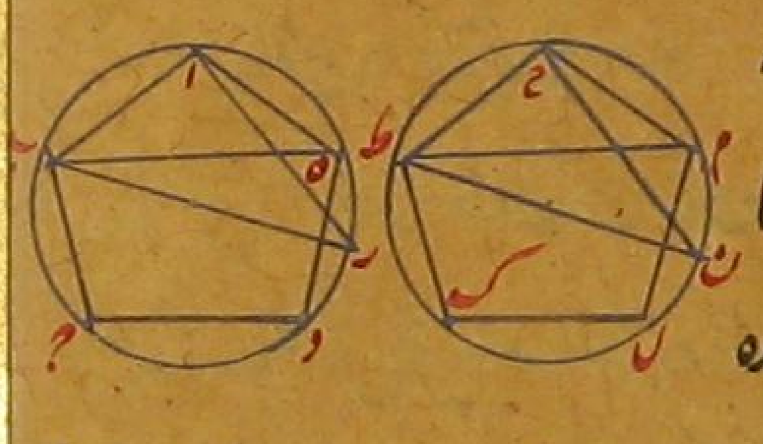


ب ح الى ه ز مثناه واذا عرف هذا في المثلثات
فقد عرف في المربعات التي هي اضعاف المثلثات واذا كانت
السطوح ذوات اضلاع كثيره متشابهه فيكون الحكم كذلك لانه يمكن
ان نقسم بالمثلثات مثل مخمسي اب ح د ه ز ح ط ك ل المتشابهين
فلنوصل ح ه ب ح ل ح ل ط فاذا ه ح ب ل ط ح متشابهان لان
نسبه اب الى ز ح مثل نسبه ا ح الى ح ط وزاويه ب مثل زاويه
ح وكذلك د ح ل ك ط فتبقى زاويه ل ط ك من زاويه ط مثل زاويه
ه ح د من زاويه ح وكذلك ه د ح و ل ك ط والزاويه الثالثه ط
ل ز مثل ا ه ح فاذا المثلثات الثلثه من هذا المخمس شبيهه بالثلثه
من ذلك المخمس كل واحد لنظيره ونسبه مثلث ه ب ح الى مثلث
ل ح ط مثل نسبه ه ح الى ل ط مثناه وكذلك نسبه ه ح د الى ل ط ك
ونسبه ا ه ب الى ل ز ح ومثل نسبه اب الى ز ح مثناه الذي هو
مثل نسبه ه ح الى د ط مثناه الذي هو مثل نسبه ب ه الى د ح مثناه



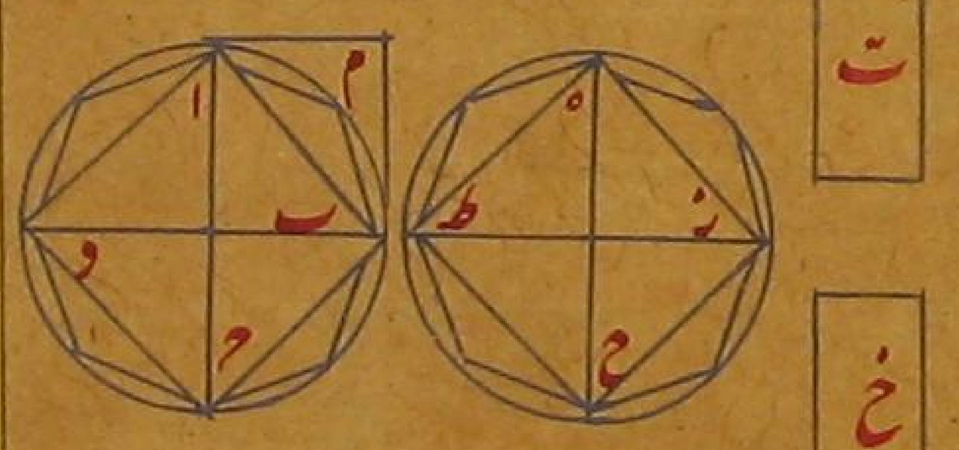
فاذا نسبه جميع المخمس الى جميع المخمس
مثل نسبه اب الى ز ح مثناه

ذكر اصول في معنى نسب تتعلق بالدواير نسبة زاويه يقع على
مركز دايره الى زاويه اخرى على ذلك المركز او الى زاويه يقع على مركز
دايرة اخرى مساويه لها مثل نسبة القوس الى القوس وكذلك نسبة
الزاويه التى يقع على المحيط مثل نسبة القوس الى القوس لانها نصف التى
يقع على المركز ونسبه الاضعاف والانصاف واحدة لان احدى الزاويتين
ان كانت مثلى الزاويه الاخرى فيكون القوس مثلى القوس وكذلك
ان جعل نصفه او ثلثه لان تلك الزاويه اذا قسمت على ذلك الجزء
فتصير الزوايا والقسى متساويه فيكون النسب متساويه مثل
ما قلنا فى المثلثات وكذلك ان كانت اخوا مثل المخمسين و
المسبعين اذا وقع فى دايره شكل كثير الزوايا و وقع فى دايره
اخرى شكل شبيه بذلك الشكل فيكون نسبة الشكل الى الشكل مثل
نسبة القطر الى القطر منه مثناه مثل شكلى اه د ح ب ح م ك ل ط
واحد القطرين ب ر والثانى ط ن ولنوصل ه س م ط و ا ر ح ن
وزاويه اه ب مثل زاويه
ح م ط وهى مثل زاويه ن كما



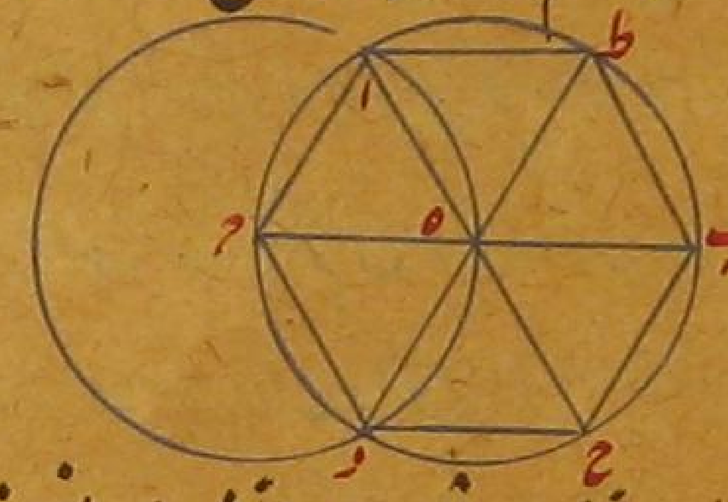
ان الاولى مثل لان كل واحده
منهما مع الاخرى على قوس واحد فاذا زاويتا ر و ن متساويتان وزاويتا
ر اب ن ح ط قايمتان فاذا نسبة الشكل الى الشكل مثل اب الى ح ط
مثناه فهو اذا كنسبة القطر الى القطر مثناه ونقول ان نسبة الدايرة
الى الدايرة مثل نسبة القطر الى القطر مثناه مثل دايرتى اب ح د
ه ر ح ط وان لم يكن كذلك فليكن مثل نسبه دايره اب ح د الى آخر

وليكن اصغر من دايره ه ر ح ط وهو سطح ب وليكن
فضل دايره ه ر ح ط على سطح ب سطح ح ولنعمل فى الدايرة مربعا بالبركار
فيكون اعظم من نصف الدايرة لان المثلث الذى هو المثلثان من
الاربع اذا كان اعظم من ربع الدايرة فيكون الكل اعظم من نصف
الدايرة لانا ان زدنا على احدى المثلثات مثله حتى يصير مربعا قايم
الزوايا فيقع الضلعان منه خارج الدايرة مماسان لها مثل ضلعى ام ام
ويكون ذلك المربع اعظم من ربع الدايره وكذلك ان عمل فى القطع
الخارجه من المربع مثلثات بان يقسم القسى انصافا بالبركار ونوصل
الوترين بالمسطره ونجعل من ذلك المربع الكثير ومن تلك المثلثات
شكلا كثير الزوايا ونعلم ان كل واحدة منها اى واحده منها اى
من المثلثات اعظم من نصف ذلك القوس الذى وقع المثلث
فيه ونعمل مثل ذلك دايما الى ان يبقى من الدايرة ما هو اقل من ح
ويقع فى الدايرة شكل كثير الزوايا فيكون ذلك الشكل اعظم من سطح
ث ونعمل فى الدايره الاخرى شكلا شبيها بذلك الشكل فلا شك
ان نسبة ذلك الشكل الى الشكل الاخر يكون مثل نسبة القطر
الى القطر
مثناه ويكون
مثل نسبة
دايره اب



ح د الى سطح ب فاذا بدلنا يكون نسبه دايرة اب ح د الى الشكل
الواقع فيها مثل نسبه سطح ب الى الشكل الاخر لكن سطح ب اصغر من

ذلک الشکل لان باقی ذلک الشکل من الدایرة اصغر من سطح ح
فیکون دایرة ا ب ح د اصغر من الشکل الواقع فیها وهذا محال ذکر
اصول فی اوتار الدوایر یقول ان وتر سدس الدایرة مساو
لنصف قطر تلک الدایرة مثل دایرة ا ب ح د ونصف قطره
ه ح وه مرکز الدایرة ونجعل ح مرکزا وندیر ببعد ح ه دایرة اخری
تقطع الدایرة الاولی علی نقطتی ا و د ونخرج اوتار ا ه ا ح د ه د ح
فاذا المثلثان متساویا الاضلاع وکل زاویة منهما ثلثی قایمة
ونخرج ح ه علی الاستقامة الی ب فیکون زاویة ا ه ب قایمة وثلث
وکذلک زاویة د ه ب ونقسم الزاویتین بخطی ه ط ه ح



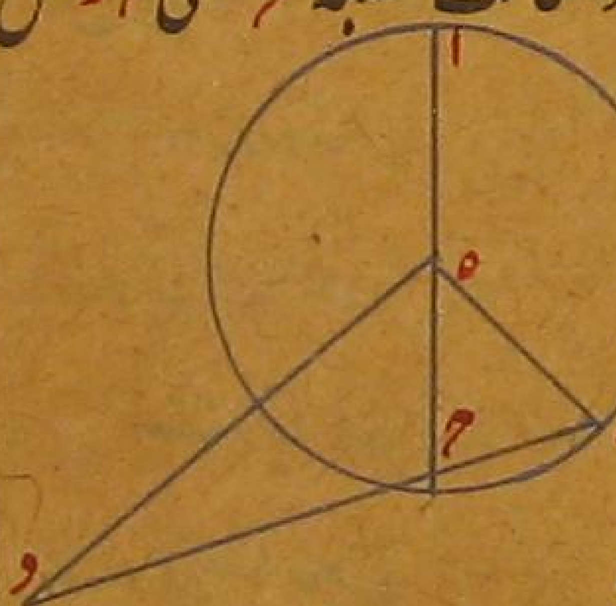
فیحصل ست زوایا
متساویة وست قسی
وستة اوتار متساویة
وکل واحد من الاوتار مثل ا ح الذی هو مثل ه ح الذی هو نصف
القطر مثلث ا ح فی دایرة متساوی الاضلاع فضرب احد اضلاعه
فی نفسه مثل ضرب نصف القطر فی نفسه ثلث مرات فنخرج من د
المرکز عمودا علی ب ح ونخرج فی الجهتین الی الدایرة فیقطع قوس ب ح
بنصفین علی ه ونصل ه ح فضرب ا ح



فی نفسه و ه ح فی نفسه مثل ضرب ا ه
فی نفسه الذی هو مثل ضرب د ه فی
نفسه اربع مرات لان ضرب ا ه فی نفسه مساو لضرب ا د فی نفسه اربع
مرات ونسقط د ه فی نفسه مثل ه ح فی نفسه یبقی ا ح فی نفسه مثل د ه

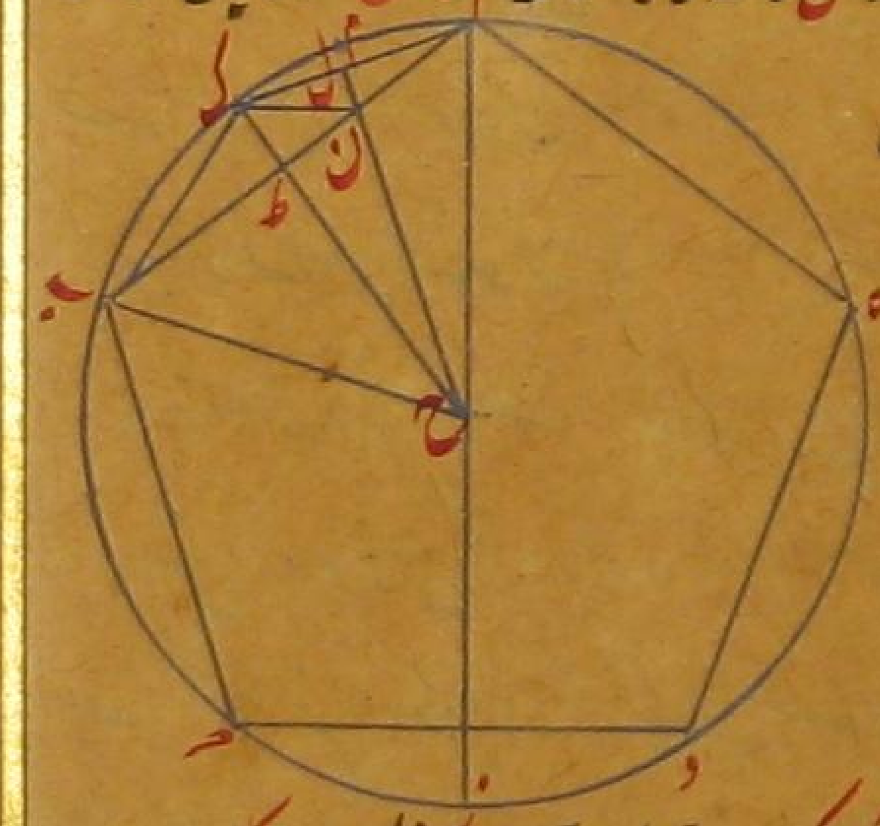
فی نفسه

فی نفسه ثلث مرات ب ح وتر المعشر و ح د وتر المسدس واتصلا علی
استقامة وخرجا من الدایرة فنقول ان نسبة خط ب ح الی خط د ح مثل
نسبة خط د ح الی د ب ویقال لمثل هذا الخط المنقسم علی نسبة ذات
وسط وطرفین لان جمیع حدود النسبة موجودة فیه للاعظم والاوسط
والاصغر ولیکن ه مرکز الدایرة ولنصل خطوط ه ب ه ح ه د ونخرج ه
ح الی المحیط الی ا فیکون قطر الدایرة فاذا زاویة ا ه ب مثل زاویة
ب ه ح اربع مرات لان قوس ا ب اربعة امثال قوس ب ح
وزاویة ا ه ب مثلا زاویة ه ح ب فاذا زاویة ه ح ب مثلا ب
ه ح ومثلا زاویة ه د ح لتساوی ساقی ح ه ح د لان کل واحد
منهما وتر السدس فاذا زاویتا ب ه ح ه د ح متساویتان وزاویة
ه ب د مشترکة فالزاویة الثالثة مساویة للثالثة فالمثلثان متشابهان
فیکون نسبة ب ح من مثلث ب ه ح الی ب ه من مثلث ب ه د مثل
نسبة ب ه من مثلث ب ه ح الی ب د من مثلث ب ه د لکن
ب ه مساو لـ ح د وبالعکس انه اذا کانت نسبة ب ح الی ح د مثل



نسبة ح د الی د ب ویکون
ح د وتر السدس فیکون
ح ب وتر العشر لانا ان جعلنا
ح ه مثل د ح وندیر علی مرکز ه دایرة
ببعد ه ح ونتمم الشکل الاول فیکون نسبة ب د من مثلث ب د ه الی
ب ه من مثلث ب ح ه مثل نسبة ب ه من مثلث ب د ه الی نظیره ب ح
وزاویة ب مشترکة فاذا مثلثا ب ه د ب ه ح متشابهان فزاویة

ه ج ب مثل زاويه ب ه د فاذا يكون مثلى زاويه د فيكون زاويه
ه ج ب مثلى زاويه ب ه ج لكن زاويه ا د ب مثلا زاويه ه ج ب
فاذا هى اربعه امثال زاويه ب ه ج فاذا قوس ا ب اربعه امثال قوس
ب ج ا ب وتر المخمس فى دايره ا ب ج د ه فضربه فى نفسه مثل ضرب وتر المعشر
فى نفسه وضرب وتر المسدس فى نفسه مجموعا وليكن ا ز قطرا و ح مركزا
وخط ح ط عمودا على ا ب ويخرجه الى ک ويوصل ک ا ويخرج من ح عمود
ح ن ل على ک ا ويخرجه الى م ويوصل ک ن فقوس ب ک مثل ک ا فهو مثلا
قوس ک م وقوس ب ک مثل ج ز فهو مثلا ک م وقوس ب ج مثلا قوس
ب ک فاذا زاويه ب ح ز ضعف زاويه ب ح ن و ب ح ز الخارجه
مثلا ا ح فاذا زاويتا ب ح ن ا ح متساويتان وزاويه ا ب ح
مشترکه فالمثلثان متشابهان فنسبه ب ن من مثلث ب ح ل الى
ب ح من مثلث ا ا ح مثل ب ح من مثلث ب ح ل الى ا من مثلث ا ا ح
فاذا ا فى ب ل مثل ب ح فى نفسه الذى هو وتر المسدس وضلعا ک ل ل ن
مثل ضلعى ا ل ل ن وزاويتا ل قائمه فاذا ضلعا ا ن ک ن متساويان وزاويتا



ک ا ن ا ک ن متساويتان
وزاويتا ک ا ک ا
ی متساويتان
لتساوى الضلعين
اللذين يليهما وتر
المعشر فاذا زاويتا ا ک ن ک ا متساويتان وزاويه ک ا ب
مشترکه فالمثلثان متشابهان فاذا نسبه ا ب من مثلث

ا ک ب الى ک ا من مثلث ک ا ب مثل نسبه ک ا من مثلث ک ا ب
الى ا ن من مثلث ک ا ن فاذا ضرب ا ب فى ا ن مثل ضرب ک ا
فى نفسه الذى هو ضلع المعشر وضرب ا ب فى نفسه الذى هو ضلع
المخمس مثل ضرب ا ب فى ب ن وفى ن ا لان اربعه فى نفسه يكون
مثل اربعه فى ثلثه واربعه فى واحد فاذا ضرب ا ب الذى هو
وتر المخمس فى نفسه مثل ضرب وتر المسدس ووتر المعشر واحدا
واحدا فى نفسه **ذكر اصول فى المجسمات ليعلم نسبه الكره
الى الكره** المجسم ماله طول وعرض وعمق مثل كره او مجسم مربع او مثلث
وما اشبههما واذا كان مجسمان يحيط بكل واحد منهما خط او سطح
واحد متساويان اما بالحقيقه واحد مثل الكره واما سطح واحد مجمع
من سطوح كثيره مثل المكعب وصحه الميزان وكل سطح من احدهما
مساو لسطح من الاخر شبيه له فان المجسمين متساويان والمخروط مجسم
له قاعده اما دايره واما ذوات اضلاع وكلما ارتفع ينقص غلظه على
ترتيب الى ان يبلغ نقطه والمنشور هو الذى يحيط به سطحان مثلثان
وثلاثه سطوح متوازيات الاضلاع مثل انا اذا قسمنا مجسما متوازى
الاضلاع على قطر احدى السطوح الى السطح المقابل له يقال لكل نصف منه
منشور واذا جمع بين منشورين متشابهين متساويين او بين مجسمين
متوازى الاضلاع شبيهين متساويين فيحصل من اجتماعهما مجسم متوازى
الاضلاع وهذا ما يدرک بالحس **المجسمات** المتوازيات الاضلاع و
السطوح اذا كانت على قاعده واحده وبين خطين متوازيين فهى
متساويه وليكن مثالها شكل المسطوح وليكن فى الوهم مع العرض

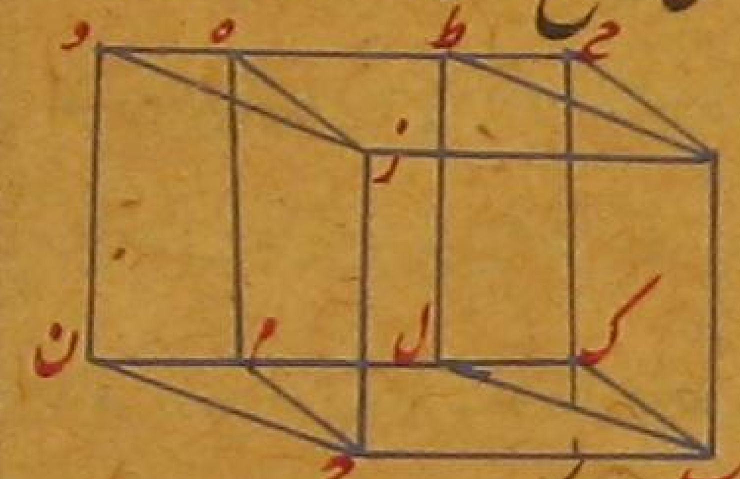
والتخن ولنا خذ بدل احه مجسما لكون احه سطحا من سطوحه والوجه
الذى يقابل هذا السطح اخر مساوله وعلى اطرافه الثلثة مثل حا ه حه
ثمنه سطوح متوازيات الاضلاع كل واحد مثل نظيره من المجسم الاخر الذى
احد سطوحه د ب ر لان ذلك الشكل يكون مثل هذا لان كل سطح من



سطوحه المتوازى الاضلاع
مثل نظيره من الاخر والمثلثات
متساويات بالبراهين
المتقدمة فاذا مجسم احه مساو لمجسم د ب ر واسقط قطعه وادخل
قطعه فان لم يكن بين خط واحد ولكن يكون الاخرى ارتفاعها واحدا
فانا نتخذ من الفرجة التى بينهما مجسما اخر يكون مع كل واحد منهما على قاعدة
واحدة فيكون مع كل واحد فى واحد مثل مجسم ب ح بين مجسمى
ب ه ب ن المحيط بكل واحد منهما ستة سطوح وقاعدتهما واحدة و
هو سطح ا ب ح وارتفاعهما واحد ولكن ليسا بين خطين متوازيين
فاذا المجسم ب ح مساو لكل واحد منهما فهما متساويان واما ان كانت
القاعدتان متساويتين والخطوط اعمدة على القاعدة والارتفاع
واحد فهما متساويتان لانا ان عملنا مجسما بان اوصلنا بين النقطة الارفع
من قاعدة احدهما فارتفع نقطة من اعلى والاخرى مثل ما عملنا بالسطوح
فيكون السطوح متساوية كل لنظيره وكل واحد من المجسمين مساو للمجسم
الثالث وان لم تكن الخطوط اعمدة فنعمل على كل قاعدة مجسما متوازى
الاضلاع والخطوط اعمدة والارتفاع واحد فاذا كل مجسم مساو للمجسم
الذى على قاعدته واذا كانا متساويين فالمجسمان الاوليان

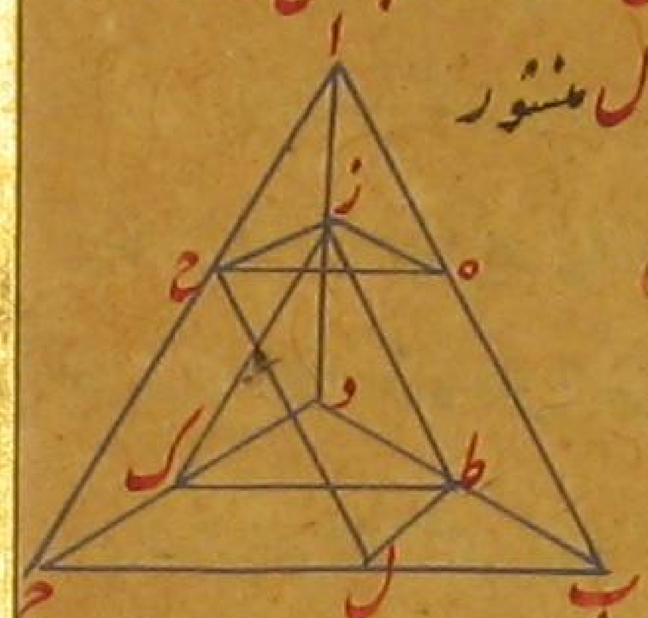
واحدة

متساويان وعلى قياس ما مضى اذا كان مجسمان متوازيي الاضلاع وارتفاعهما
واحد فنسبة المجسم الى المجسم نسبة القاعدة الى القاعدة لان القواعد
ان كانت غير متساوية فيكون مثلا ضعف او اجزاء فانا اذا قسمنا
القواعد على الاجزاء متساوى القواعد والمجسمات التى على تلك
القواعد على قياس ما مضى فى مواضع واذا قام سطح على سطح من غير
ميل الى جانب واخرج من نقطة فى احد السطحين عمود على الفصل
المشترك فانه يكون عمودا على السطح الاخر لانا ان ارسلنا ثم



شاقولا ومر على ذلك الخط
فيقع على تلك النقطة فان
وقع على غيرها فلا يكون على
ذلك فلا يكون عمودا على الفصل المشترك ولزم المحال بعينه اب ح د
مخروط وقاعدته مثلث ا ب ح ورأسه د ويمكن ان يقسم الى مخروطين
متشابهين متساويين ومنشورين اعظم ومنشوران متساويان اعظم
من نصفه فلننصف جميع الاضلاع بنقط ط ر ك ه ل ح ونصل ر ط
ر ك ر ه ر ح ه ح ل ك ط ل ط ف ر ط موازلا ب لانه قسم على نسبة
واحدة وكذلك ر ه لب د واه مثل ه ب اعنى ز ط وكذلك
اح لز ك وضلعا ه ر ر ح موازيان ومساويان لضلعى ط د د ك
فزاويه ر مثل زاويه د و ط ك كه ح والمثلث كالمثلث وتشبه اه ر ط
ر د وا د ح ر د ك واضلاع ا ح ك ز ط ك فالمخروط كالمخروط ويشبهان
الاعظم لان كل ضلع منهما نصف ضلع منه والنسبة واحدة و ر ط
ك مثل ح ل ح فكذلك سطحا ط ك ح ل ح ر ك ح متوازيا الاضلاع

و رح يوازي د ح و لوازي طل فرط يوازي اب وحل فطك زح

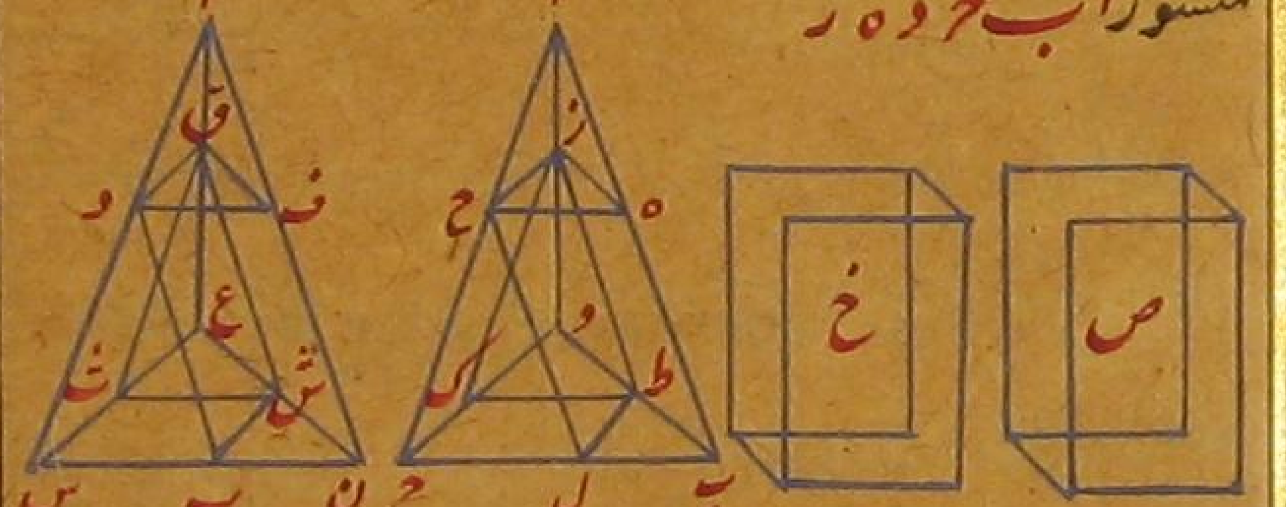


لح متساويان فطزك دح ل منشور
وايضا مثلثا طل ب ه رح
متساويان فطزه ب متواز
وكذلك ط رح ل وكذلك
ح ل ب فرح ط ب منشور وح مثلا مثلث ح لح لان ارتفاعهما
واحد وقاعدتهما فمنشور لح مثل منشور ح د فقد قسم كذلك الى
مخروطين متساويين لشبهاه و منشورين متساويين هما اعظم
من النصف لان المخروطين اصغر منهما اح د م ن سع مخروطان
قاعدتهما مثلثان و ارتفاعهما واحد و قسما الى مخروطين شبيهين
و منشورين فان نسبة قاعدة اب ح الى قاعدة من س
كنسبة المنشورين لان اح لح ح من س رب س متشابهان نسبة
اح ل ح ح كب ح ل ح مثناه و نسبة نس تس مثناه و كذلك
نسبة من س زت س و بالابدال اح من س مثل لح
ح رب س د مما نسبة المنشورين اللذين هما قاعدتاهما لان كل
منشور نصف مجسم متوازي فنسبة المنشورين في اح الى المنشورين
في م ن س كذلك وكذلك في المنشورات الواقعة في الاربعة
المخروطات الباقية بغير نهاية في القوة فنسبة قاعدة اب ح
الى م ن س كنسبة
المنشورات
الواقعة

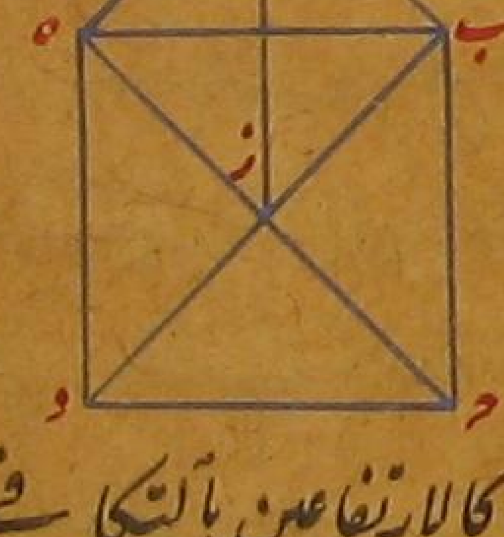


في

في اح الى الواقعة في م ن س ارتفاع مخروطي اح د م ن سع
سواء و قاعدتاهما مثلثان فالقاعدة الى القاعدة كالمخروط الى
المخروط والا فكنسبة مخروط اح د الى اصغر من م ن س ع اعني
الى مجسم ص واذا زيد عليه مجسم خ ساواه وليقسم م ن س ع
بمخروطين متشابهين ومنشورين اكبر من النصف وليفعل حتى
ينفصل اصغر من مجسم خ ويكون جملة المناشير اكبر منه ويفعل كذلك
بالباقي فنسبة القاعدة الى القاعدة اعني جميع منشورات اح د
الى منشورات من سع كنسبة مخروط اح د الى ص وبالتبديل نسبة
مخروط اح د الى منشوراته كص الى المجسمات من سع فص اعظم
منها هذا خلف والى اعظم مبين بالعكس خلفه كما في الدائرتين
منشور اب ح د ه ز

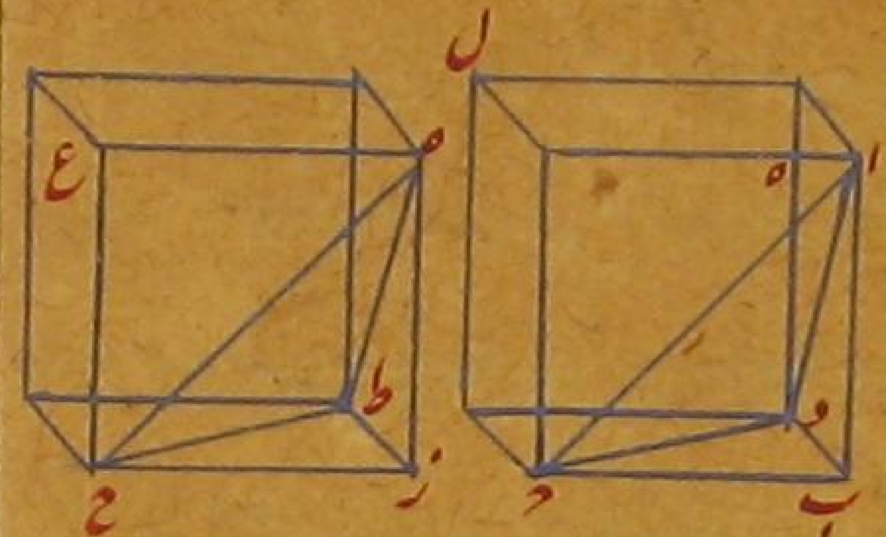


قاعدته مثلثة فيمكن قسمته الى ثلثة مخروطات متساوية قواعدها
مثلثات متساوية كذلك ولنفصل ب ره ر د فالمخروط الذي

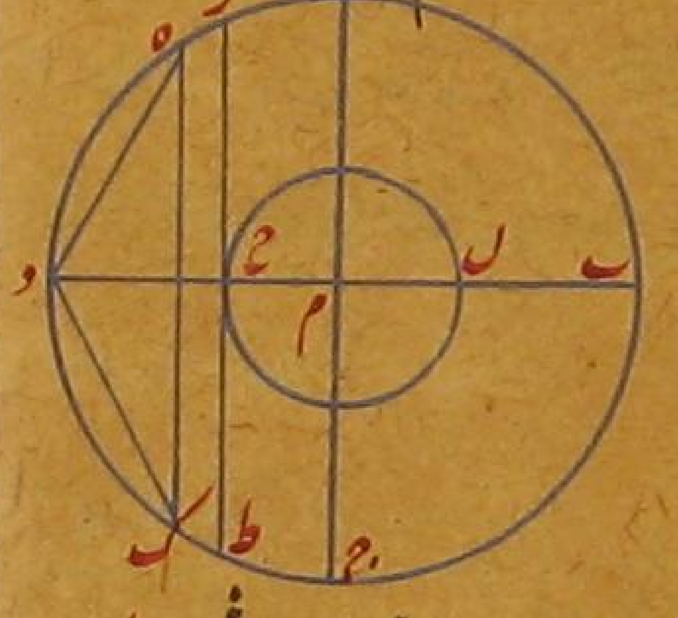


قاعدته ح ب د يساوي
الذي قاعدته ب ه د ويساوي
الذي قاعدته ا ه ز ورؤسها ز
فالثلثة متساوية مخروطا اب ح
و ه رح متساويان فنسبة قاعدتهما كالارتفاعين بالتكافي

ولنتمم مجسمي ب ل رع فقاعدتا المخروطين انصاف قاعدتي المجسمين والارتفاع واحد وكذلك المخروطان لانهما سدساهما وبالعكس

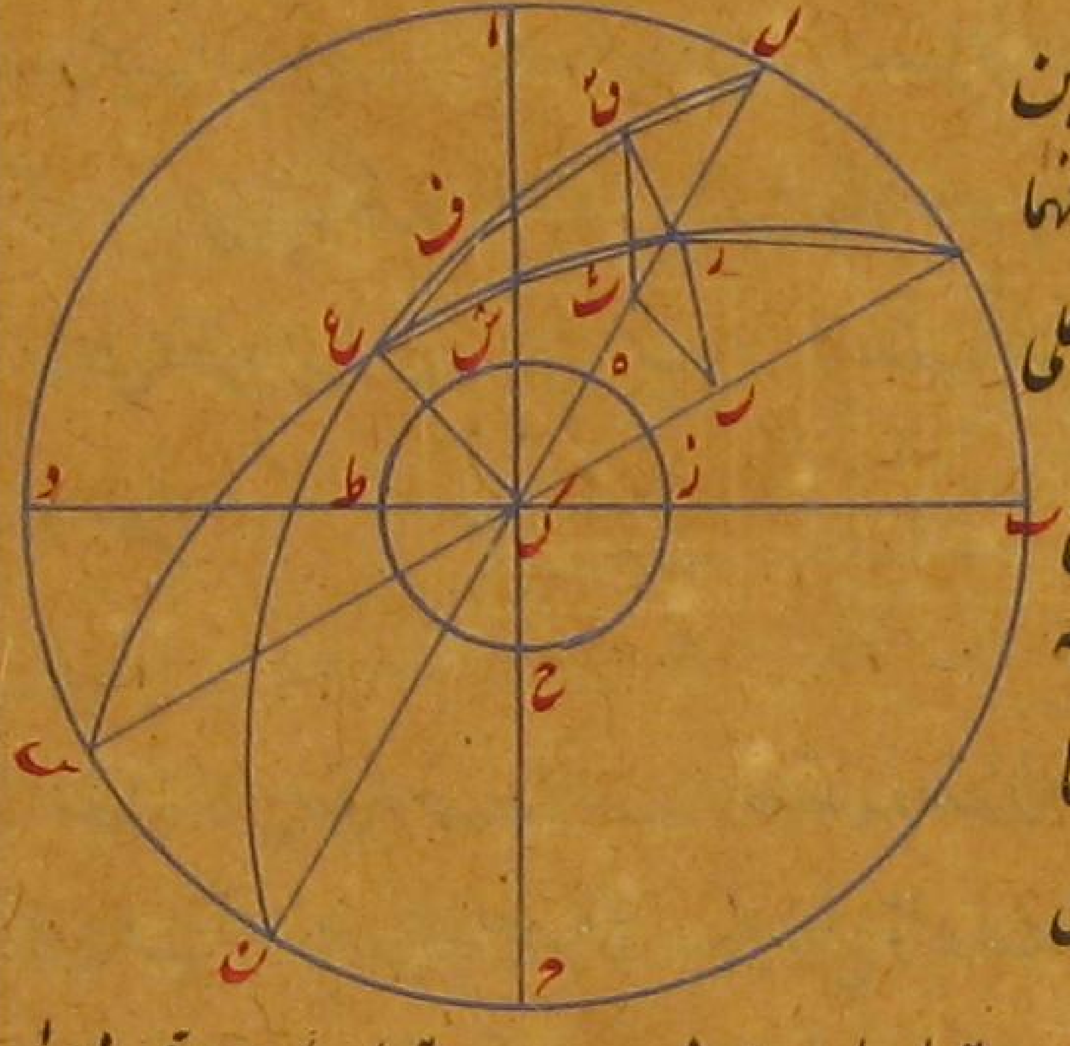


دايرتا اح دح على مركز واحد ونريد ان نوقع في الكبرى شكلا كثير الزوايا لا يماس الداخلة فلنخرج القطرين متقاطعين على قوايم وعلى ح عمودا على ب د وهو ط ر ولنقسم قوس ا د بنصفين



والباقي بنصفين حتى يبقى اصغر من ر ا وليكن قوس د ه ونجعل د ك مثل د ه واذا قسمنا على ده اب ح د ووصلنا الشكل لم يماس الدائرة الصغرى لان ز ا مثل ح ط وه د كذلك فه ر كط ك فه ك رط متوازيان ولا ما وراء ز ط لانه لا تقطع رط فان كانتا كرتين واردنا في الخارجة مجسما لا يماس الكرة الداخلة فلنقطع الكرتين سطح بنصفين والفصل المشترك هو دائرة اح د وفيها دائرة ه رح ط والمركز ك وكع عمود عليه الى سطح الكره وم ب م ل لا اضلاع كثير الزوايا يقع في الدايرة الخارجة ولا يماس الداخلة ونخرج م ك الى س و لك الى ن ولنقم من كع على لن نصف دايرة واخرى على م س ولنقسم لع باقسام اب وكذلك مع ولنصل اوتارا متساوية لتلك في ى لى عف مع م ر رش شع ومن ق و ر على خطي لن مس عمودي قث

رت فلان القسي متساوية فالعمودان متساويان ولان العمودين



على سطحين قائمين فهما عمودان على السطح المقوم عليه فهما متوازيان في ر ت ث متساويان وايضا لب سب متساويان لانهما ضلعا ما سقي من مربع م ر ق ل بعد القاء مربع ف ر ت ف ت ك و ث ك متساويان ف ت ث موازلم ل لانه قسم الساقين على نسبة واحده و قر موازلت ث ومساوله وم ل اطول من ث اعني ر ق واذا كان م ل لا يماس وهو اطول قر ق الاصغر وما بعده من الخطوط المساوية له لا يماس فالسطوح التي تحيط بها هذه الخطوط ك ل م ر ق ف ق ر س ر س ف ع س لا يماس فاذا دربا هكذا رسمنا شكلا مجسما لا يماس الكرة الداخلة واذا فعلنا هكذا في كرتين كانت نسبة المجسمين كنسبة القطرين مثلثة لان المجسمات ينقسم الى مخروطات بالسواء ورؤسها المركز يكون كل واحد منها قطر شبه انصاف الاقطار مثلثة لانها اضلاعها فنسبة المجسم الى المجسم نسبة انصاف القطر مثلثة وهو نسبة القطرين مثلثة نسبة الكرة الى الكرة نسبة القطرين مثلثة والا فليكن نسبة كره ب د الى ر ط اصغر من ذلك

بل مثل نسبته الى كره ا ويعمل على مركز رط كره لن مثل الف ويعمل
عليه مجسما لا يماس كره لن ويجعل شبهها فى دب فيصير اخر الامر نسبة
كره الجـ د الى مجسمها ككره ا اعنى لن الى المجسم الاعظم هذا خلف
او الى اعظم والبرهان ما اشرنا اليه مرارا واحتصرنا لكثرة تكراره



واقتصرنا
على هذا
المقدار فان من عرف هذا المقدار وتصوره تصورا جيدا ويكون
قابلا لهذا العلم سهل عليه تفهم كتاب المجسطى اذا وجد معلما عالما
لان من لا يفهم شيئا لا يمكنه ان يفهم الغير وليس كل من فهم شيئا
امكنه ان يفهم الغير فهذا اخر الهندسة ويتلوها الارثماطيقى الحمد لله
رب العالمين كثيرا وصلوته على سيدنا محمد النبى واله الاكرمين ٥

بسم الله الرحمن الرحيم الارثماطيقى قال الشيخ الحكيم ابو عبيد عبد الواحد بن محمد
الجوزجانى ادام الله تعالى نعمايه انى جامع فى هذه الرسالة اصولا من
علم الارثماطيقى على النهج الذى ذكرت وذاكر فيها ما احال الشيخ الرئيس
حجة الحق رحمه الله تعالى عليه على مقالات كتاب اوقليدس فى العدد
وتارك اكثر خواص العدد وانواعه الا ما هو المشهور منها والذى
لا يستغنى المتعلم عنها فى كتاب النجاة وهو غير مشتغل بذكر الجداول وخواصها
البتة فاقول ان العدد احاد مجتمعة وهو ينقسم اولا الى زوج وفرد
والعدد الزوج هو الذى يمكن ان ينقسم بقسمين متساويين ولا يمكن
ان يوجد فى قسمته نوعا العدد جميعا بل ان كان احدهما زوجا فالاخر
زوج وان كان احدهما فردا فالاخر فرد والعدد الفرد هو

هو الذى لا يمكن ان ينقسم بقسمين متساويين لوقوع الوحدانية
بينهما ويوجد فى قسمته نوعا العدد وكلاهما اعنى الزوج والفرد ومن
اشهر خواص العدد مطلقا ان كل عدد فانه نصف حاشيتيه وهما عددان
يليانه من جانب القلة والكثرة عن بعد سواء مثال ذلك خمسة
فانها نصف ستة واربعة ونصف سبعة وثلثة ونصف ثمنية
واثنين ونصف تسعة وواحد هذا فيما له حاشيتان ولما لم يكن
للواحد الا حاشية واحدة كان هو نصفها الاعداد المتوالية اذا
كان عدتها فردا فان الواسطة يكون نصف حاشيتيها وان كان
عدتها زوجا فان الواسطتين المجموعتين يكون مثل مجموع حاشيتيهما
اذا كان البعدان سواء مثاله من الواحد الى التسعة فان عدتها
تسعة وواسطها خمسة وضعف الخمسة مساوية لمجموع الاربعة و
الستة فهذا فيما كان عدتها فردا واما ما كان عدتها زوجا فهو
من الواحد الى العشرة وعدتها زوج ولها واسطتان ستة و
خمسة ومجموعهما مساو لمجموع اربعة وسبعة ولمجموع ثلثة وثمنية و
كذلك الى اخر الاعداد واذا اردنا ان نجمع الاعداد المتوالية
من الواحد كم كانت فانا نضرب نصف المراتب فى عدد المراتب
بزيادة واحد فما بلغ فهو مجموع تلك الاعداد مثاله نريد ان نجمع من
الواحد الى العشرة فنضرب نصف العشرة وهو خمسة فى العشرة بزيادة
واحد وهو احد عشر فيبلغ خمسة وخمسين وهو مجموع المراتب العشرة
من الواحد الى العشرة كل اعداد متوالية تبتدى من الواحد الى حيث
بلغ اذا جمع من الواحد الى ذلك العدد وتراجع الى الواحد فانه

يكون مساو بالمربع العدد الاخير مثاله ما ذكرنا اذا جمع من الواحد
الى العشرة و يرجع الى الواحد يكون مايه وهو مساو لمربع العشره
اذا جمعت اعداد متواليه من الواحد فالمجموع الاول مثل و نصف العدد
الاخير والمجموع الثانى ضعف العدد الاخير والمجموع الثالث ضعف و
نصف العدد الاخير والمجموع الرابع ثلثه اضعاف العدد الاخير والمجموع
الخامس ثلثه اضعاف و نصف العدد الاخير وكذلك الى غير
النهايه مثاله واحد واثنين فانه مثل و نصف الاثنين واحدا
ثنين ثلثه فهو ضعف الثلثه واحد اثنين ثلثه اربعة فهو ضعف
و نصف الاربعة واحد اثنين ثلثه اربعة خمسه فهو ثلثه اضعاف
الخمسة واحد اثنين ثلثة اربعة خمسه ستة فهو ثلثه اضعا ف
و نصف ستة ولنعد الان الى ايراد خواص اول قسمى العدد
ولنبدا بخواص الفرد فنقول انها لا تتركب عن ازواج البتة و لا
عن افراد بعدد زوج ولا يوجد فيها من جنسها عدد يعنى ما بعده
من جنسها ولا يوجد فيها من جنس ما يقابلها عدد يعنى ما بعده من جنسه
واذا جمع الافراد من الواحد على الولاء يكون مربعا ابدا مثل الواحد
والثلثه الواحد والثلثه والخمسة الواحد والثلثه والخمسة والسبعة
وعلى هذا الى غير النهايه واما الزوج فمن خواصه انك تجد مجموع مراتبها
اذا ابتدات من الاثنين مساويا لمربع عدد ما مركبا اليه ضلعه مثل
انك اذا ابتدات من اثنين واضفت اليه الاربعه كانت سته وهو
مثل مربع عدد المراتب مع عدد المراتب ومثل انك اذا ابتدات من
الاثنين واضفت اليه الاربعة والستة كان اثنى عشر فهو مثل مربع

الثلثة مثل ضلعه انواع الزوج ثلثه زوج الزوج و زوج الفرد
و زوج الزوج والفرد ولنبدا بذكر زوج الزوج وهو عدد يمكن
فيه ان يقسم بنصفين وكل نصف من نصفيه ينقسم ايضا بنصفين
وكذلك الى ان تنتهى القسمة الى الوحدانية مثل اربعة وستين وكل
جزء من اجزائه فهو ايضا زوج الزوج ويولده من تضعيف الواحد
الى حيث شئت بان يضعف ضعفه و يضعف ضعف ضعفه واذا
كانت هذه الاعداد زوجا كانت لها واسطتان وان كانت فردا
كانت لها واسطة واحده ويكون الواسطتان متكافيين وكذلك
العددان اللذان عن جنبتهما وكذلك ابدا حتى ينتهى الى الطرفين و
مضروب احديهما فى الاخرى مثل مضروب احد الطرفين فى الاخر و
كذلك الى ان ينتهى الى اخر الطرفين ويكون الواسطة الواحده مكافيه
لذاتها والعددان اللذان يليانها متكافيين وكذلك حتى ينتهى
الى الطرفين ومضروب هذه الواسطة فى نفسها مثل مضروب احد
الطرفين فى الاخر وكذلك على ما قلناه قبل هذا وجملة ما يجتمع من اعداد
زوج الزوج على التوالى من الواحد اقل من عدد زوج الزوج الذى يتلوها
بواحد فقط ومن خواصه انه لا جزء له سمى العدد الفرد او زوج غير
زوج الزوج ولا زوج زوج اقل منه الا وهو بعض وكل زوج الزوج
تم بعه زوج الزوج اذا نقص من زوج الزوج اثنان يكون الباقى
زوج الفرد فكل عدد هو زوج الزوج فهو ناقص ونقصانه بواحد
ومن خواصه ان مراتبه متتالى على نسبه متشابهه هندسيه اذ
كانت متوالى على التضعيف فلا يكون تفاضلها متساويا بل يكون

كل فضل مساو بالمفضول عليه ويكون المفضول متفاضله فيما بينها
ذلك الفاضل بعينه فلهذا يكون متناسبة وذلك لان مراتبها على نسبة
واحدة فيلزم ان يكون ماذكرنا من ضرب الواسطة في نفسها مثل احدى
الى الشيئين احدهما في الاخر ومن خواصها ان العدد التام نشاء منها
فان العدد التام نشاء منها من اعداد تجمع من الواحد متواليه على نسبة
الضعف فهو ترتيب اعداد زوج الزوج حتى يكون مجموع المراتب عددا
اولا كمجموع واحد واثنين تجمع ذلك وتضرب في آخر المراتب وهو
كالاثنين فالمجموع يسمى عددا تاما كالسته وكذلك الثمنية والعشرون
من واحد واثنين واربعة وآما زوج الفرد فهو عدد لا ينقسم بنصفين
الامرة واحدة الى عددين فردين مثل الستة والعشره واستخراجه
بان يضرب الافراد الطبيعية الموضوعة على الولاء كل واحد في الاثنين
فانه لا يعده زوج الا بفرد ولا فرد الا بزوج وجزءه الزوج يسمى فردا
كالاثنين ثلث الستة وجزءه الفرد يسمى الزوج فالثلثة لنصف الستة
وبين كل عددين منها على التوالي اربعة ولا مجذور فيها ولا مكعب
لان كل مجذور وكل مكعب اما فرد يعد بعدد فرد واما زوج يعد بعدد
زوج وقد عرفت هذا وآما زوج الزوج والفرد فهو الذي يمكن ان
ينقسم الى قسمين اكثر من مرة واحده ولكن لا ينتهي الى الواحد فاذا
هو يشبه زوج الزوج من وجه وزوج الفرد من وجه ومما يشارك
به احدهما يباين به الاخر وآما انشاؤه فمن ضرب ازواج الزوج
المبتدأ به من الاربعة في الافراد المتتاليه وكلما كان ذلك الزوج
اكثر كان حصوله للتنصيف اكثر وقد يكون فيه الزائد والناقص والتام

فان

فان الثمانية والستين عدد ناقص وهو من جملته وآما التام فالثمانية
والعشرون والزايد فيه كثير مثل الاثنى عشر وآما العدد الفرد فهو
ايضا ينقسم الى ثلثة انواع احدها يسمى اول غير مركب والاخر كالمضاد
لهذا ويسمى الثاني المركب ~~وعند القياس الى غيره الاول~~ والثالث متوسط
بينهما وهو في ذاته الثاني المركب وعند القياس الى غيره الاول غير المركب وآما
الاول غير المركب فهو كل عدد فرد ليس يوجد عدد يعده غير الواحد مثل الثلثة
والخمسة والسبعة والاحد عشر وما اشبهها وهذه الاعداد كالاوايل
للاعداد الاخر تنحل اليها وتتركب منها وهي لا تنحل الى شيء وآما الثاني
المركب فهو عدد فرد يحدث من تركيب عدد اخر غيره وله جزء او اجزاء
يعده غير الواحد ومن تلك الاجزاء او الجزء كان تركيبه مثل التسعة
التي لها مع الواحد العام لجميع الاعداد الافراد جزء اخر وهو الثلث
ومثل الخمسة عشر التي لها الخمس والثلث وآما الذي هو ثان مركب
في نفسه واول غير مركب عند القياس الى غيره وهو عدد يعده مع الواحد
عدد آخر فهو من هذه الجهة ثان مركب واذا قيس الى غيره لم يوجد
عدد مشترك يعدهما غير الواحد كالتسعة عند الخمسة والعشرين فان
كل واحد منهما ثان مركب وليس يوجد عدد يعدهما غير الواحد ولا
يوجد لهما جميعا جزء مشترك في الاسم لكن الثلث الذي لاحدهما
هو معدوم في الاخر والخمس الذي في احدهما معدوم في الاخر واذا اردت
ان تستخرج مراتب المركبات في نفسها فارجع الى جدول الافراد
المتواليه الملقب بجدول الغربال فيظهر منه الفرد الاول والفرد المركب
ونحن تركنا الكلام فيه لما ذكرنا في صدر هذه الرسالة فهذا ما يقوله

في احوال الزوج والفرد للعدد قسمة اخرى فمنه زايد ومنه ناقص
ومنه تام فالعدد الزايد هو الذي يزيد اجزاؤه على جملته مثل الاثني
عشر وغيره والناقص ما ينقص اجزاؤه من جملته مثل الثمانية
وغيره واما التام فما يكون اجزاؤه مساوية لجملته مثل الستة والثمانية
والعشرين واعلم ان العدد التام لا يكون الا زوجا لانه ينشأ
من ضرب فرد في زوج واتفق ان الواقع منه في الاحاد واحد
وهو الستة وفي العشرات واحد وهو الثمانية والعشرون وفي المائين
واحد وهو اربع مائة وستة وتسعون وفي الالوف واحد وهو ثمانية
الاف ومائة وثمنية وعشرون وفي خروج التام والزايد والناقص
امتحان وقع لبعض الناس وهو ان كل زوج زوج ضرب في عدد
اولي كيف كان بعد ان يكون زوج الزوج اكثر من نصف ذلك
الاولي بنصف واحد فان المجتمع منه ابدا عدد تام مثل الاثنين في الثلثة
والاربعة في السبعة وان كان اكثر من نصفه باكثر من نصف واحد
فالمجتمع زايد وان كان اقل من نصفه كيف كان فالعدد ناقص
مثال الاول الاربعة في الخمسة مثال الثاني الاربعة في التسعة وفي
الاحد عشر **فصل** قد ينظر في العدد نظر من جهة ما يعتبر بنفسه في
الاحوال التي يلزمه لانه عدد ولانه نوع عدد وقد ينظر فيه من جهات
اخرى منها من جهة كونه مضافا الى عدد اخر وذلك العدد الاخر
ان كان اخرسه بالعدد ولا بالنوع او الصنف كانت الاضافة اضافة
المساواة والمعادلة لا اضافة الخلاف والتفاوت وان كانت
اخرسه بالصنف او النوع كانت الاضافة اضافة التفاوت

وكل

وكل متفاوتين فاحدهما زايد والاخر ناقص واذا عرفت احوال
الزايد عند الناقص فقد عرفت احوال الناقص عند الزايد على ما توجبه
المعادلة في الاضافة والزايد اما بسيط واما غير بسيط والبسيط اما مضعف
او اضعاف واما زايد بجزء او اجزاء والمركب هو الزايد بالضعف
والجزء او الزايد بالضعف والاجزاء او الزايد بالاضعاف والجزء او
الزايد بالاضعاف والاجزاء فذلك كله ثمنية واذا قلنا الاضعاف
والاجزاء عنينا ما هو اكثر من ضعف واحد وجزء واحد وان كان ضعفين
او جزئين والناقص قد جرت العادة بان يدل عليه بانه الذي تحت
كذا مثل قولهم الذي تحت الزايد جزءا وربما اشتق له اسم من اسم
عدد الاضعاف مثل الثلث والربع والجزء من اثني عشر وربما قيل بنسبتين
كقولهم نصف السدس خمس العشر فاول المضاعف هو المضاعف الثنائي
وهو الذي الزيادة فيه بالمثل وابتداؤه في الاعداد من الواحد والاثنين
ويزايد الناقص على ترتيب الاعداد المتوالية واحدا واحدا والزايد
وهو الضعف على ترتيب الازواج المتوالية يتفاضل اثنين اثنين
والمضاعف الثلاثي وهو الذي الزيادة فيه بالمثلين وابتداؤه
من الثلثة والواحد ويزايد الناقص على ترتيب الاعداد المتوالية
والزايد بثلثة ثلثة مثل ثلثة وستة وتسعة واثني عشر وعلى هذا
القياس يزايد الناقص في جميع النسب الضعفية بواحد واحد والزايد
بعدة الاضعاف ويكون ابتداء الناقص من الواحد وابتداء الزايد
من العدد المسمى بعدة الاضعاف واول الزايد جزءا هو الزايد
على الاخر بمثل نصفه وابتداؤه من الثلثة والاثنين ويزايد

الناقص على ترتيب الازواج المتتالية لما كان له نصف والزايد
بثلثة ثلثة مثل الاثنين مع الثلثة ثم الاربعة مع الستة ثم الستة
مع التسعة وبعد الزايد نصفا الزايد ثلثا وابتداؤه من الاربعة
والثلثة ويزايد الناقص بثلثة ثلثة كالثلثة والستة والتسعة
والزايد باربعة اربعة وكذلك يستمر على هذا القانون واما النسب
الاخرى فاما نشير الى كيفية التدبير في طلب اعدادها الاول ونشير
الى احوال لخصصها فنقول اما نسب الزايد بجزوين او الزايد
باجزاء فربما كان خالصا وربما لم يكن خالصا والخالص اعني به
ما لا يرجع الى نسبة مثل وجزء رجوع الزايد سدسين الى الزايد ثلثا
والزايد ربعين الى الزايد نصفا وكذلك كل زايد بجزءين بينهما
زوج ورجوع الزايد بثلثة اسداس الى النصف واربعة اثمان
الى النصف واربعة اثمان الى النصف ايضا بل مثل الزايد بخمسين
والزايد بثلثة ارباع وليس يوجد للخالص قانون مشترك فيه بل
يحتاج كل باب الى امتحان قانون جديد واما ان اخذ مطلقا
فالقانون في تحصيل عدده الاول ان تحصل سمى ذلك الجزء من الاعداد
ويزيد عليه ان كان جزءين فاثنين وان كان ثلثة اجزاء فثلثة
مثاله ان كان الزيادة بثلثين وضعت ثلثة وزدت عليه اثنين
فكان خمسة فيكون ابتداؤه من الثلثة والخمسة وان كانت الزيادة
بثلثة ارباع وضعت اربعة وزدت عليه ثلثة فكان اربعة وسبعة
وهو المبدء فتجد الاعداد الناقصة في نسبة المثل وجزءين تزايد بثلثة
ثلثة والزايد بخمسة خمسة حتى يكون ثلثة وخمسة ثم ستة وعشرة

ثم

ثم تسعة وخمسة عشر اما في نسبة مثل وربعين وهي غير خالصة
فتجد الناقصة تزايد باربعة اربعة والزايد بستة ستة على قياس
اربعة وستة وثمنية واثنى عشر وكذلك الناقص مثل نفسه والزايد
مثل نفسه وعليه القانون في الزايد بخمسين واما مقايسة بعضها
عند بعض اعني مقايسة الزايد بثلثين الى الزايد بربعين ثم الزايد
بخمسين فان النواقص تزايد بواحد واحد والزوايد تزايد
بواحد واحد فاذا اردت ان تجد اول عدد لنسبة الضعف
والجزء فخذ سمى الجزء من العدد مثل الاثنين للنصف والثلثة
للثلث وضعف ذلك العدد باثنين وزد عليه واحدا مثل الضعف
والنصف فان انشاه من تضعيف الاثنين والزيادة عليه واحدا
فيكون اثنان وخمسة والضعف والثلث فان انشاه من تضعيف
الثلثة فالزيادة عليه واحدة فيكون سبعة وثلثة والضعف والربع
فان انشاه من تضعيف الاربعة وزيادة واحدة حتى يكون اربعة
وتسعة فتجد الاعداد في الاول تزايد الناقص باثنين اثنين على
ترتيب الازواج المتتالية وتزايد الزايد بخمسة خمسة حتى يكون
في الزايد نصفا اثنين وخمسة ثم اربعة وعشرة ثم ستة و
خمسة عشر وتجد الاعداد في الثاني وهو نسبة الضعف والثلث
تزايد الناقص فيها ثلثة ثلثة والزايد سبعة سبعة مثل
ثلثة وسبعة ثم ستة واربعة عشر وتسعة واحد وعشرين
وتجد الاعداد في الثالث تزايد النواقص فيها باربعة اربعة
والزايد بتسعة تسعة حتى يكون على توالى اربعة وتسعة ثم ثمنية

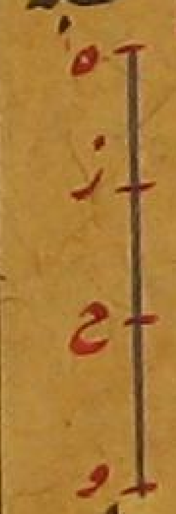
وثمانية عشر ثم اثني عشر وسبعة وعشرين واما نسب الضعف و
الثلثين فيجب ان تعمل في امثاله ما عملته الا انك تزيد بدل
الجزئين فتبتدي اما في نسبة الضعف والثلثين من الثلثة
والثمنه وفي نسبة الضعف والربعين وهي غير خالصة من الاربعة
والعشرة وفي نسبة الضعف والخمسين من الخمسة والاثني عشر
فتجد الزوايد ايضا مانثنين اثنين والنواقص بواحد واحد ونجد
الاستمرار في باب واحد مثل ترتيب الاعداد الموضوعة للمثلثين ثم ثمن
فتجد النواقص والزوايد تتزايد على اعدادها الا انك تجد عدد
النواقص كما كان في مثل وثلث وضعف وثلث وعدد
الزوايد ضعف ما كان فيهما وكذلك ضعف وربعين وضعف
وخمسين وساير ذلك واذا جئت الى الضعف والثلثة الاجزاء
واولها ثلثة ارباع فالانشاء على ذلك السبيل بعينه ولكنك تريد
للزايد ثلثة اجزاء وللزايد اربعة اجزاء فاول الضعف والثلثة
الاجزاء الضعف والثلثة الارباع وابتداؤه من الاربعة و
الاحدى عشر ثم الضعف والثلثة الاخماس وابتداؤه من الخمسة
والثلثة عشر ثم الضعف والثلثة اسداس وابتداؤه من الستة
والخمسة عشر وكذلك فتجد زايد مراتب الاعداد كما كان فانه
راعيت ما في باب واحد وجدت الناقص والزوايد ايضا يتزايد
على مثل نفسها لكن عدد النواقص يكون كما كان وعدد الزوايد عددا
حرفان اردت نسبة ثلثة امثال وجزء او جزئين او اجزاء فعلت
في انشاء ذلك ما فعلته الا انك لا تضعف مرة واحدة فقط بل بعدد

تلك

تلك الاضعاف ثم تفعل بالجزء والاجزاء ما فعلت فتجد اول ثلثة
اضعاف وثلث من ثلثة وعشرة واول ثلثة اضعاف وربع
من اربعة وثلثة عشر فتجد النواقص تتزايد بواحد واحد والزوايد
بثلثة ثلثة ولنقل الان في تاليف نسبة في الاعداد من نسبتين
ونقدم لذلك مقدمة جامعة تكفي مؤونة امتحان الحال في نسبة
نسبة وهي ان كل مثال جزئي يورد لتاليف نسبة في الاعداد من
نسبتين وقد وجد النسب في ذلك الجزئي على صفتها فذلك كلي نافذ
في كل اعداد يكون على تلك النسب ليكن اب مثلا
اربعة وليكن اج اثنين وليكن اد ثلثة فيكون لاب
الى اد نسبة الزايد ثلثا ويكون لد الى جا نسبة



وهي نسبة الزايد نصفا ويكون لاب الى اج نسبة وهي نسبة الضعف
وهي مؤلفة لا محالة من ما بين النسبتين فاقول ان كل نسبة للزايد
نصفا تضاف اليها نسبة الزايد ثلثا فيكون المجتمع ما اجتمع ها هنا بعينه
وان كل نسبة للزايد ثلثا تضاف اليها نسبة الزايد نصفا
يكون المجتمع ما اجتمع ههنا وكل نسبة للضعف فيحتمل ان يقسم
بما بين النسبتين وتفصل اليهما والا فليكن نسبة هزه ح نسبة
الزايد نصفا ونسبة هح هو نسبة الزايد ثلثا فاقول
ان نسبة هزه و نسبة الضعف فانك تعلم بالتفصيل ان
نسبة ب وح الى واه ح واحده وبالتركيب نسبة
اده ح الى حد رح واحده فبالمساواة نسبة ب دوح مثل
نسبة دح ح فيكون نسبة جميع بح الى دح وجميع ور الى ح واحد



وليكن نسبة د ح جا مثل ح ز ره فبالمساواة نسبة لح جا كنسبة
وز ره فبالتركيب نسبة اب اح هي نسبة ه ز ح وكذلك اذا كان
الموضوع النسبة المركبة فانه اذا كان في هذا الجزء النسب كما
كان ثم قد اوردنا اي عددين كان وليكن ه ره و وكان على نسبة
الضعف فنقول ان نسبة الزايد نصفا على ه ر يقع بين ر و و والا
فليقع خارجا مثل رط فاذا اضفنا اليها النسبة الاخرى مثل طي
عادت النسبة المركبة الاولى فكان حينئذ نسبة مى مثل نسبة هو مز


على ما رتبنا وكان ما هو اعظم من ه و مثل ه و فاذا يقع
داخلا مثل ح فنقول ان نسبة ه ر ه ح هي النسبة
الاخرى والا فليقع ل ه ح مع ه ط او مع ه ى ولعرض
المحال المذكور ولا يحسب انا اوردنا برهانا جزويا
لذكرنا نسبتي النصف والثلث ونسبة الضعف بل يجب ان يعلم
ان هذا برهان كلي وانما مثلنا للتفهيم والا فلك ان يقول ان
عددي اب اح عددان جزويان وبينهما نسبة ما وقد الف
في هذا المثال من نسبتي اب اد واد اح اي نسبة كانت فانه
وقع بينهما عدد انقص من احدهما وازيد من الاخر ثم يأتي بالبرهان
على الوجه الكلي من غير اشارة الى تعيين النسبة فهذا البيان
يكفي مؤونة التكلف في اقامة البرهان على تأليف النسبة من
نسبتين في الاعداد اذا وجدنا الامثلة تخرج من ذينك النسبتين
في تعليمنا الموسيقى بعد هذا الفن لكنا نتكلف بيانات خاصة
للنسب ما هي كالاسس لساير النسب من ذلك انا نقول ان نسبة

الضعف

الضعف ونسبة الزايد نصفا يأتلف عنهما نسبة الثلثة امثال
فليكن اد ضعف اب وليكن اح مثل ونصف اد فاقول ان
اد ثلثة امثال اب برهان ذلك ان اح ضعف اب فنجعل
مثل اب فهو نصف اح لكن ح د نصف اح فاب لح حد يساوي


بعضها بعضا فيكون جميع اد ثلثة امثال اب فان كان ح
ثلث اح واد ضعف وثلثا اب فلنقسم اح اثلاثا
على ه و ز فيكون اه مثل حد وهو ثلث اح الذي هو
ضعف اب فنصف اه ثلث اب فاه مثلثا اب
فاد مثل ضعف اب اعني اح ومثل ثلثه اعني حد فان كان نسبة
اح اب نسبة الزايد نصفا ونسبة اد اح نسبة الزايد ثلثا فنسبة


اد اب نسبة الضعف لنقسم اب نصفين على ه فيكون
اه مثل ب د ويكون اقسام اه ه ب مد متساوية وهي
ثلثة ودح مثل احد ثلثة اقسام اح فالاقسام الاربعة
متساوية فجملة مد مثل جملة اب فزيادة اح على اب بالمثل فان
كانت نسبة اح اب نسبة الزايد ثلثا ونسبة لح حد نسبة الزايد


نصفا فان نسبة اد اب نسبة الزايد نصفا فليقسم اب
اثلاثا على ز و ه فيكون اقسام از ره هب لح متساوية
وهي اربعة ونصف كل واحد منها هو من اح وهو مساو
لح د فيكون مد ثلثة امثال حد واب ستة امثال حد وهو نسبة
مثل ونصف ونسبة مد دح هي نسبة اب لح فاذا بدلنا كانت
نسبة مد اب نسبة دح حب وذلك نسبة المثل والنصف
فان كانت نسبة اح اب نسبة مثل وربع ونسبة اد اح نسبة مثل

وخمس فان نسبه اد اب نسبه مثل ونصف وذلك لان اب



اذا انقسم ارباعا كان كل قسم مثل بح وكانت اقساما
خمسة متساويه وحد مثل احد ما فيصير ستة اقسام
متساويات ويكون بد مثل ونصف اب فان كانت
نسبه اح اب نسبه مثل وخمس ونسبه اب اد نسبة
مثل وسدس فان نسبه اد اب نسبه مثل وخمسين وستين لك
ذلك بان يقسم اب اخماسا وتعمل ما عملناه وستين لك ان



النسبه المؤلفة من مثل وسدس ومثل وسبع هي نسبه
مثل وثلث والمؤلفه من مثل وسبع ومثل وثمن هي
نسبه مثل وسبعين والمؤلفه من مثل وثمن مثل وتسع
نسبه مثل وربع والمؤلفة من نسبه مثل وربع وتسع مثل وعشر نسبه
مثل وتسعين والمؤلفه من نسبه مثل وعشر ومثل وجزء من احد عشر
نسبه مثل وخمس والمؤلفة من نسبه مثل وجزء من اربعة عشر ومثل وجزء
من خمسة عشر نسبه مثل وسبع وكذلك على الولاء واذا كان اح
اب على نسبه مثل وجزء من خمسة عشر واد اح على نسبة الزايد ربعا
فان نسبه اد اب نسبة مثل وثلث وذلك لانك ان قسمت اب
خمسة عشر قسما كان جميع اب ستة عشر قسما وحد ربع ذلك وهو
اربعة اقسام فجميع بد خمسة اقسام واب خمسة عشر قسما وجميع
اد عشرون قسما فبد ثلث اب ومثل هذا التدبير انه اذا كان اب
اد على نسبه الزايد تسعا واد اح على نسبة الزايد خمسا فان نسبة
اد اب هي نسبة الزايد ثلثا وانت يمكنك اذا سلكت هذا

السبيل

التسبيل ان تبرهن على ساير ما في الموسيقى من التاليف
على ابن البيان المقدم يكفيك تكلف المؤونه في ذلك فصل
قد يذكر ها ههنا احوال العدد من حيث له كيفيه تاليف من
الوحدانيات يشابه الاشكال المقدارية وانا قد تركتها
راسا لاني لم اجد له مدخلا في علم الموسيقى وغرضي ان اذكر
ما له ذلك بل اقول ما قال الشيخ الرئيس رحمه الله قال
وقد جرت العادة بان يذكر في هذا الموضع المناسبات
واصنافها وخواصها ومن الناس من تخرج للمناسبات وجوها
كثيره يبلغ بها عشرين وجها ومنهم من اقتصر على عشرة وهو المنقول
من القديم ومن عزمي ان اقتصر على ذكر تلك العشرة وعلى الاقتصار
منها فليس تميل نفسي الى ايراد جميع ما اوردوه وذكر جميع
ما قالوه فذلك مما لا محصول له وانت فيجب ان يعلم ان هذه
المناسبات المعتبرة اكثر محصولها فيما بينها تفاوت والامور المتفاوتة
التي تجري تفاوتها على نمط واحد اما متصل مثل كون
نسبه ا الى ب مثل ب الى ح او منفصل مثل نسبه
ا الى ب مثل ح الى د واما ان يكون تشابهها واتحاد نظمها
في كميته نفسها او كميتها عند غيرها وهذا هو الاصل والمعتبر و
تشابه تفاوت الاعداد في كميته نفسها هي مثل ان يكون زيادة
هذا على ذلك مساويه لزيادة الثالث على الرابع مثل زيادة
الستة على الاربعة والعشرة على الثمنيه والاربعة على الاثنين
وهذه هي المناسبة العددية وتشابه تفاوت الاعداد في

في كميتها عند غيرها فمثل ان يكون كمية زيادة هذا على ذلك
مثل كمية زيادة الثالث على الرابع او يكون كمية هذا المتفاوت
عندما تفاوته واحدا مثل حال الاربعة عند الاثنين في التفاوته
هو مثل حال العشرة عند الخمسة وهذه هي المناسبة الهندسية
فهذان بالحقيقة اصلان لكنه لما اعتبر حال تفاوت الكمية
المضافة في تفاوت الكمية العددية في المناسبة العددية وحال
تفاوت الكمية المضافة وجدا تختلفان فلا لوجد هناك اتفاق
البتة مثاله لتوضع نسبة هندسية مثل اربعة وستة وتسعة
فان الكمية المضافة فيه متشابهة والكمية التي للعددية نفسها غير
متشابهة فان التفاوت في احدهما اثنان وفي الاخر ثلثة ولتوضع
نسبة عددية مثل اربعة وستة وثمانية فيوجد تفاوت الكمية
في نفسها متساوية وتفاوت الكمية بالقياس غير متشابهة
بل يكون ستة للاربعة زايدا بالنصف والثمانية للستة ليست
زايدة بالنصف بل زائدة بالثلث ويوجد النسبتان دائما
متواليتين لكن اكثر مما بين العددين الاصغرين واصغرهما بين
العددين الاكثرين فيشبه من هذا الامر اخر وهو ان نطلب اعدادا
تاليفها تاليف يجعل النسبتين اللتين بينهما متواليتين ويجعل
الكبرى بين الاكثرين والصغرى بين الاصغرين فوجدت مناسبة
اخرى على هذه الصفة مثل مناسبة ما بين الستة والاربعة والثلثة
وسميت تاليفية لان الانتفاع بمراعات واسطة هذه المناسبة
انما يقع في صناعة التاليف وهو الموسيقى على ما نستعمله في موضعه

وقد يجوز ان يكون قد سميت تاليفية لان نسبة الطرفين مؤلفة
من نسبة الفضلين على ما نعلم ولزمها خاصية ان نسبة فضل
الاعظم على الاوسط الى فضل الاوسط على الاصغر هي نسبة الطرف
الاعظم الى الاصغر مثل نسبة الاثنين وهو فضل الستة على الاربعة
الى الواحد الذي هو فضل الاربعة على الثلثة في نسبة الاعظم وهو الستة
الى الاصغر وهو الثلثة ثم انهم فطنوا من هذه الخاصية التي لزمت هذه
النسبة لاعتبار مناسبات فضول الحدود والمناسبة فقد رجوا منها الى
مناسبات ووسايط اخرى انما ينفع من جهة تتميم القسمة او تكثيرها فلا
جدوى لها او لا كبير جدوى لها في العلوم فلنبتدئ بمناسبة مناسبة
وواسطة واسطة ونقول فيها كلاما وجيزا اما الواسطة الهندسية
فانها يكون المجذور مضروب الطرفين ليكون جذر ما اجتمع من الطرفين
احدهما في الاخر فامر قد عرفته في موضع اخر وعرفت انه اذا كان بدل
الواسطة واسطتان فمضروب احدهما في الاخر كمضروب الطرفين
احدهما في الاخر وهذا يدلك على طلب الواسطة وعرفت في هذا البحث
ان هذه المناسبات الهندسية تتصل ثلثة ثلثة في ادراج التغيرات المتناسبة
في المربعات المتتالية وقد علمت ايضا من مواضع اخرى ان كل مربعين
يمكن ان يقع بينهما واسطة هندسية واحدة فقط وكل مكعبين
يمكن ان يقع بينهما واسطتان هندسيتان فلا نحتاج ان نستانف
لك تعلم هذه الاحوال واما المناسبة والواسطة العددية
فانشاؤها من ترتيب الاعداد على تزايد واحد سواء كان ذلك
بواحد او بعشرة وهناك تجدها متصلة بواسطة ومنفصلة بواسطتين

وتعرف حال الواسطة عند الماشبه وسائر ذلك بما قد تقدم لك
وعلمت حال تالي النسبة وموقع الصغرى والكبرى والذي
نستفيده ههنا طلب واسطتها وهو ان يوخذ نصف مجموع الطرفين
على ما عملت وخاصيتها هو الذي يكون من ضرب احد الطرفين
في الآخر اقل من مربع الاوسط بمربع الفضل مثل ان مضروب
الاثنين في الستة اقل من مضروب الواسطة في نفسها
وهي اربعة بمضروب الفضل وهو اثنان في نفسه واما الواسطة
والمناسبة التاليفية فقد عرفت مضادتها للعددية فيما يضاف
فيه واستخراج واسطته بان تضرب الاختلاف بين الاعظم
والاصغر في الاصغر ويقسمه على مجموعهما وتزيده على الاصغر فيخرج الواسطة
مثل الاختلاف بين الستة والثلثة وهو الثلثة تضرب في الثلثة
فيكون تسعة فيقسمه على مجموع الستة والثلثة فيخرج واحد تزيده
على الثلثة فيكون اربعة واذا كان عندك الاوسط والاكثر
فاردت ان تجد الاصغر نظرت الى فضل ما بينهما كم هو من الاوسط
بان تقسم عليه الاوسط مرة اخرى فما خرج تنقصه من الاوسط
فهو الاصغر وان كان الاصغر فالاوسط معلوما عندك واردت
الاكثر قسمت الاوسط على الفضل ونقصت منه واحدا ثم قسمت
الاوسط عليه فما خرج زدته على الاوسط ومن خواص هذه المناسبة
ان مضروب مجموع الطرفين في الاوسط مثل ضعف احدى الكثيين
في الاخرى وايضا فان مضروب واسطته في الاكثر مثل ضعف
واسطته في الاصغر وضعف مضروب احد الطرفين في الآخر

وقد ظن قوم ان هذه النسبة انما سميت تاليفية لان فصولها
ليست في الحدود وحدها ولا في التفاضل وحده بل بعض في ذا و
بعض في ذاك فكانه وقع في ذلك تاليف وهذا متكلف واذ
بلغت هذا الموضع تركت ذكر المناسبات والوسائط السبعة
الباقية لان الشيخ الرئيس رحمه الله قال ليس فيها كبير جدوى في
العلوم بل لا جدوى لها فيها وختمت الرسالة حامدا لله سبحانه
شاكرا له دائما هذا آخر الارثماطيقي • الحمد لله رب العالمين كثيرا
وصلوته على سيدنا محمد النبي وآله الاكرمين • تم ٥

بسم الله الرحمن الرحيم ٥ **الهيئة** قال الشيخ الرئيس حجة
الحق ابو علي رحمه الله اريد ان اختصر بيان الارصاد الكلية التي علم
منها الاحكام الكلية في هيئة الفلك وتقدير الحركات فجعلتها
فصولا **الفصل الاول** في بيان كيفية الوقوف على الحركات
السماوية الاولى احداها الحركة المشرقية التي للجرم الاقصى والثانية
حركة كرة الكواكب الثابتة والثالثة حركة الكواكب المتحيرة **الفصل
الثاني** في تعريف رصد الميل والدلالة على وجه رصد دخول
الشمس نقطتي الاستواء ونقطتي الانقلاب **الفصل الثالث**
في الدلالة على نسبة الشمس والاختلاف الذي يقع لها والدلالة
على الاختلاف الكائن بسبب الفلك الخارج المركز وفلك
التدوير على سبيل الرسم دون التفصيل الهندسي **الفصل
الرابع** في تعريف كيفية استخراج حركات القمر بالرصد في الطول
والعرض **الفصل الخامس** في تعريف كيفية استخراج نسب مقادير

جرم الارض والقمر والشمس بعضها الى بعض **الفصل السادس** في تعريف كيفية استخراج حركات الكواكب المتحيرة العالية في الطول **الفصل السابع** في تعريف كيفية استخراج حركات الكوكبين المتحيرين السفليين في الطول **الفصل الثامن** في تعريف كيفية استخراج حركات الكواكب المتحيرة العالية في العرض **الفصل التاسع** في تعريف كيفية استخراج حركات الكوكبين المتحيرين السفليين في العرض **الفصل الاول** اما اظهر الحركات السماوية التي للكل فهي الحركة الاولى الآخذة من المشرق الى المغرب العايدة اليه في مدة يوم وليلة الناقلة معها جميع الافلاك والكواكب مع حركاتها التي تخصها ولا يمكن هذا الا ان يكون لجرم مشتمل على الكل بقهره بالحركة ولا يمكن ان يلزم تحريكها ساير الافلاك التي تحويها حركته مع ان لكل واحد منها حركة خاصية مخالفة لحركته الا على احد وجهين اما ان يكون مركزه مخالفا لمراكز الافلاك التي تحويها وهي موضوعة فيه حتى يحصل قطوع من المحوية غير مساوية في قطعتين منه متساويتين فسقلها مع حركته او يكون محور حركة الكرة الباطنة فيه ليس على محوره بل واقعا على نقطتين اخريين وتلك النقطتان هما قطبا الحركة الباطنة ويلزمان من الكرة الحاوية موضعيهما فيزولان بزوالها فيلزم ان تتحرك الباطنة مع حركة الخارجة ان كانت وتتحرك بحركة نفسها فالاول حال اكر الكواكب المتحيرة عند الجرم الاقصى والثاني حال كرة الثوابت عند الجرم الاقصى فان مركزهما واحد

ولكن

ولكن القطبين مختلفان واما اكر المتحيرة فمراكزها خارجة عن مركز الجرم الاقصى فبهذه العلة يلزم الحركة الاولى حركات الكواكب الاخرى كلها على دواير متوازية وموازية لمنطقة الحركة الاولى وهي فلك معدل النهار وهي اعظم دايرة يمكن ان ترسم بين قطبي تلك الحركة وهذا معنى منطقة كل حركة ويلي هذه الحركة في الظهور حركات الكواكب المتحيرة آخذة من المغرب الى المشرق على توالي البروج متقاطع لا محالة خط معدل النهار الى جهتي الشمال والجنوب فاذا استوفت من تلك الجهة نصف دايرة قاطعته مرة اخرى الى الجهة الاخرى فاذا استوفته عادت الى النقطة الاولى حسا ورصدا وقد وجد هذا السير دايما من المغرب الى المشرق وهذه الدايرة التي ترسمها بهذه الحركة تسمى الفلك المايل وخصوصا التي للشمس وهي اقلها ميلا وفلكها المايل هو بعينه منطقة فلك البروج واما ساير الكواكب فهي ابعد ميلا ويسمى بعدها عن منطقة فلك البروج عرضا وبعدها عن فلك معدل النهار ميلا واخفى هذه الحركات حركة الكواكب الثابتة وقد كان ظن في القديم ان الحركة الاولى لكرة الكواكب الثابتة وهي الحركة التي تاخذ من المشرق فتستتبع الافلاك كلها ثم وجد بعد ذلك لكرة الكواكب الثابتة حركة خاصية الى جهة حركات المتحيرة ولكن بطيئة بارصاد ابعادها عن نقط الاستوائين والانقلابين في الطول فوجدت هذه الكواكب على نسبة واحدة متباعدة على ممر السنين في الطول عن النقط المذكورة نحو المشرق وتحفظ مع ذلك عرضها عن فلك البروج وانما رصد ذلك

بان يحصل الكسوف القمري مكان في وسط الكسوف تحصيل مقابله
وهو مكان الشمس ثم يرصد البعد بينه وبين كوكب منها ويقوم
اختلاف المنظر ان كان فنعلم حينئذ مكان الكوكب في الطول
واما باي آله ذلك فاما بذات الحلق واما بذات الشعبتين
وهي آله متخذه من مسطرتين يلتقيان عند طرف على محور يدوران
عليه ولهما ان يفترقا ويتباعد احديهما عن الاخرى في الطرف الثاني
وقد نصفا طولا بخط مستقيم يرصد عليه القمر بان يكون مركزه على
ذلك الخط المستقيم من احدهما وهذا سهل ثم يرصد الكوكب على
الثاني بان ينصب الاولى نصبة لا يتحرك ولا يزول ويحرك الثاني
حتى يقع مركز الكوكب ايضا على ذلك الخط المستقيم بعينه فان كان
عليه مثل عضادتي الاصطرلاب فهو افضل ثم يقدر ذلك الفتح
بمسطره متعلقه من راس احدى الشعبتين الى راس الاخرى مجزاه
بالاجزاء والدقايق منسوبه الى الاجزاء والدقايق التي على احدى
الشعبتين من المحور الى الطرف فيكون تلك المسطره مقدرة لوتر
زاويه الفتح وتلك الزاويه مقدرة لقوس فلك البروج بعد
اصلاح اختلاف المنظر فرصد ابرخس على هذه السبيل وقيد ما وجد
عليه ورصد بطلميوس بعده وقابل بين الرصدين فوجد الكواكب
ثابته على حالتها في العرض والبعد من منطقه فلك البروج الا انها
في مده مائتين وخمس وستين سنه قد زالت في الطول درجتين
وثلثين الى المشرق فعلم ان كره الثوابت يتحرك الى المشرق
في كل مائه سنه درجه واحده وانها تتحرك على قطبي فلك البروج

والا لاختلف عرضها بالقياس الى منطقه البروج ولم يختلف
بل اختلف ميلها عن معدل النهار وطولها فقط ومن فلك
البروج طولها فقط فنعلم اذا ان الحركه الاولى لكره محيطه بكره
الثوابت يلزم كره الثوابت حركتها بسبب اختلاف المحورين
ولزوم قطب الثانيه من باطن كره الجرم الاول نقطه واحده
ولما امتد الزمان ورصد في ايام المامون وجد في مده ما بين
بطلميوس والمامون قد زالت الكواكب عن مواضعها في الطول
زوالا اكثر فوق ما كان يجب لو كان الزوال في كل مائه سنه
درجه واحده بل لما قسموا المده على درجة الزوال وجدوا الزوال
في كل سته وستين سنه درجه واحده وهذا وامثاله مما يبين
على مر الازمنه شيا بعد شي فكلما كانت المده من الارصاد اكثر كان
ما يخرج الى التحقيق اقرب فهذه هي عده الحركات الاولى **الفصل
الثاني في الميل** هو قوس من دايره نصف النهار المارة على قطبي
الحركه الاولى ينفصل بين ما يقطعه هذه الدايرة من منطقه البروج
وما يقطعه من معدل النهار وغايه الميل هو اعظم قوس يمكن
ان يقع من هذه الدايرة بينهما وذلك اما على النصف من القوس
الشماليه وعلى راس السرطان او الجنوبيه وعلى راس الجدي وتلك
القوس قطعه من دايره تمر بقطبي معدل النهار وقطبي منطقه البروج
والذي يجب ان يرصد اول شيء هو هذه القوس التي هي غايه الميل
فاذا اردنا ان نرصدها اخذنا حلقه اكبر ما يمكن نحط بها سطوح
اربعه مسطحه غايه التسطيح متوازيه الخطوط التي تحيط بها حتى

ان مركز كل دايرتين تحيط بسطح واحد من جهة واحدة فالدايرتان
المحيطتان بالسطح الاعلى والسطح الاسفل كل في غاية الموازاة لنظيرها
الذي في جهتها ونعمل عليها آلة اخذ الارتفاع كما على الاصطرلاب
بعد ان يكون قسمنا الحلقة درجا ودقايق وثواني فلا نزال ناخذ
عليها غاية ارتفاع الشمس صاعدا الى الشمال حتى ناخذ اكبر ارتفاعها
ونعلم عليه وناخذ كذلك غاية انحطاطها ونعلم عليه فاذا فعلنا كان
ما بين الارتفاع وغاية الانحطاط هو القوس الذي بين الانقلابين
ونصفه غاية الميل ثم يمكننا بعد الفراغ من هذا ان ننصب حلقة رصد
دخول الشمس الاستوايين والانقلابين وذلك انا ننصب عضادتي
اخذ الارتفاع على جزء الانقلاب الصيفي ونقيم على ارض مسطحة
خطا موازيا للخط القاسم لها بنصفين المتصل بينهما وذلك بان
نقيم على خط نصف النهار زاوية مساوية للزاوية الكاينة من الخط
الواصل بين ثقبتي العضادتين وكذلك يفعل للانقلاب الشتوي
وكذلك يفعل للاستوايين بان يضع الشظية على نصف ما بين
غاية الارتفاع وغاية الانحطاط ثم نقيم خطا موازيا للخط الواصل
بين الثقبتين من العضادتين ثم نعمد الى حلق ثلاث لا تحتاج
الى ان يكون كبيره بل كيف كانت بعد ان يكون السطوح الاربعة
المحيطة بها نهاية التسطيح وننصب كل حلقة نصبة يكون قطرها
احد الخطوط التي رسمناها الذي عليه ننصب الحلقة ويكون القطر
الثاني المقاطع لهذا القطر على زوايا قايمة الموازي للبسيط الافقي
موازيا من تحته خطا عمودا على خط نصف النهار فاذا نصبنا كل حلقة

غاية ه

على

على خط من الخطوط الثلثة على هذه النصبة فقد جعلناه في سطح الدايرة
التي رسمها نقطتها من تلك النقط السماوية طالعة وغاربة
فاذا حصلت الشمس في تلك النقطة انطبق على تلك الحلقة مسامتا مركز
الشمس فانطبق نصف الظل الاعلى على البسيط المقعر من النصف الاسفل
ولم يمل لا الى جانب شمالي ولا الى جانب جنوبي واضاء الجانبان
جميعا اعني السطح الشمالي من الحلقة كلها والسطح الجنوبي منها كلها
فبهذه الالة نرصد دخول الشمس احدى هذه النقط او كل واحدة منها
واما كيفية استخراج خط نصف النهار فان نسطح قطعة ارض غاية
التسطيح وننصب في وسطه عمودا على مركز دايرة ادرناها فيه بمقدار
معتدل فاذا كان ظل العمود خارج الدايرة واخذ يتقلص
متوفيا فرصدنا لوقوع طرفه على الدايرة واعلمنا على تلك
النقطة فاذا تقلص الظل غاية تقلصه ثم اخذ في متوفيا كذلك
عند الفي واعلمنا على مثل تلك النقطة ونصفنا القوس بين
النقطتين واخرجنا من نقطة التنصيف قطرا فهو خط نصف النهار
الفصل الثالث فلما رصدت الشمس بهذه الحلق عليها اوصحنا و
هي على احدى هذه النقط حفظنا تاريخها ورصد عودها ثانيا الى
تلك النقطة وقيدت المدة منهما ثم رصدت عودات اخرى لنتامل
هل هي في مدد متساوية او مختلفة فوجدت في مدد متساوية
وذلك في مدة ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع الا
كسر وقف عليه بان العودة في ثلاث عودات كانت تنقص
عن المدة التي تجب لو كانت المدة للعودة الواحدة ثلثمائة وخمسة

وستين يوما وربع يوم بيوم واحد وهذا بان تضبط ارصاد
قديمة جدا وتقاس بارصاد حديثة لكن الشمس كانت لا تقطع
ارباع فلك البروج في مدد متساوية هي ارباع هذه المدة وكان
لا يجوز في الاصول الطبيعية ان ينسب ذلك الى اختلاف سرعة
او بطؤ ما امكن فلم يمكن لذلك الا احد وجهين اما ان يكون
حركة الشمس لا على مركز فلك البروج حتى يلزم ان يفعل هناك
في الازمنة المتساوية زوايا متساوية لا توترها قسي متساوية ولكن
يكون حركتها على دايرة مخالفة في المركز لدايرة البروج فتصعد تارة
متباعدة عن الارض التي هي مركز البروج وتنزل تارة متسافلة
لان تلك الدايرة المخالفة مركزها مركز البروج ترسم فيها نقطة
تلي الجهة التي يقع فيها مركزها هي ابعد النقط من الارض وتسمى
اوجا واخرى تلي الجهة التي لا يقع فيها مركزها هي اقرب النقط
من الارض وتسمى حضيضا فاذا وقع الحضيض في نصف دايرة
البروج والاوج في نصف يقابله وهو قطر منصف للدايرة
التي على منطقة البروج بنصفين حصل من خارج المركز في
احد النصفين اكثر وهو في النصف الذي يلي الاوج وفي النصف
الثاني اقل وهو في النصف الذي يلي الحضيض فكانت الشمس اذا
ارادت ان تقطع النصف الاوجي من فلك البروج يحتاج
ان تقطع من فلكها الخاص بها فوق النصف واذا ارادت
ان تقطع النصف الحضيضي من فلك البروج يحتاج ان تقطع
من فلكها الخاص بها دون النصف فوجب ضرورة ان ترى بطيئة

في

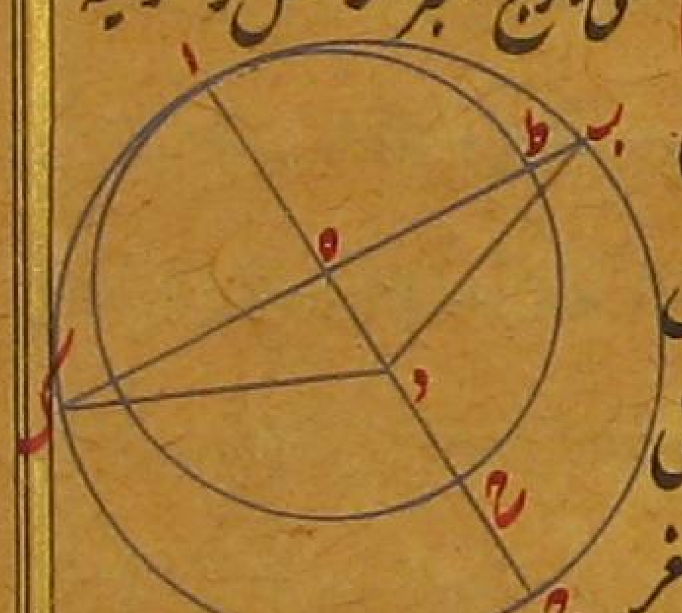
في النصف الاول وسريعة في النصف الثاني ومعتدلة بين النصفين
وحركتها في الحالين متشابهة واذا وقع الاوج في ربع من
ارباع فلك البروج لزم ضرورة ان يكون الحركة هناك ابطأ
ما يكون وبالعكس فهذا احد الوجهين المحتملين والثاني ان
يكون الكوكب مركبا على دايرة من كرة تتضمنها كرة الكوكب
ويكون تلك الكرة محمولة المركز على دايرة اخرى تتحرك عليها
هذه الكرة وتتحرك تلك الكرة مثلا من المغرب الى المشرق
ويكون الشمس او الكوكب يتحرك على دايرة من هذه الكرة مثلا
ان كانت في الجهة الفوقانية فمن المشرق الى المغرب او في
الجهة السفلانية فمن المغرب الى المشرق فيجب ان يحدث
اختلاف في السرعة والبطؤ وان كان الحامل موافق المركز
لمركز البروج فان الكوكب اذا كان عند الاوج من فلك
التدوير وهو ابعد نقطة منه من الارض وتحرك الى المغرب
وتحرك مركز التدوير الى المشرق اختلفت الحركتان نقصت
حركة الكوكب من وسط المسير لو كان الكوكب ثابتا في نقطة
من التدوير لا يتحرك لانه يختلف لا محالة عن مقتضى ذلك
ومقتضى ذلك هو الوسط وان كانت عند الحضيض تطابقت
الحركتان في جهة واحدة فزادت حركة الكوكب على وسط المسير
لو كان الكوكب ثابتا في نقطة من التدوير ولا يتحرك واذا كان
عند الوسط بين البعدين وذلك حين يقرب من خط دايرة الحامل
لم يحس بفرق كثير بين الوسط وبين المعدل ولما كان هذا الوجه انما تم

بحركتين والوجه الاول تم بحركة واحدة اختار بطلميوس ان يضع
حركة الشمس على فلك خارج المركز فان ذلك اولى واسط لاعلى
سبيل الضرورة بعد ان تبين ان الاحوال العارضة من وضع
الاصلين جميعا واحدة لا تختلف فى الحساب وفى غير ذلك اذا روعيت
اصول ونسب ويجب ان يحقق فى هذا الموضع ان التعديل
الكائن بحسب وضع فلك التدوير وبحسب وضع الفلك الخارج
ما هو وان غاية التعديل ما هو فانه شئ يحتاج اليه بعد وا ولى المواضع
بذكره هذا فلنضع اولا اصل الخروج من المركز وليكن فلك ممثل لفلك
البروج اعنى فى سطح فلك البروج وعلى مركزه وهو فلك ا ب ح
ومركزه د ولنجعل فى سطحه فلك خارج المركز عليه ا ح ط ومركزه
ه ولنخرج الخطين فى الجانبين لتقطع الفلكين اما من جهة ه فعلى نقطة
ا واما من جهة د فيقطع الخارج على ح والممثل على ح فيكون الاوج ا
والحضيض نقطة ح واذا كان الكوكب عليهما كان المسير الوسط و
المعدل بقياس فلك البروج واحدا لان الخطين الخارجين من المركزين
يتحدان فان زالت الشمس عن هذين الموضعين فسارت من ا
قوسا وليكن قوس ا ك او سارت من ح وليكن قوس ح ط لم يكن
ما سار من فلك البروج وما سار من فلكه الى من واحد فلنصل
المركزين بسطحى ك ط فيحدث مثلثا ده ط ده ك لمن البين
ان ما سارته الشمس من نقطة ا الى نقطة ك من فلك البروج
يحده زاوية ا د ك وما سارته من فلك نفسها يحده زاوية ا ه
ك وفى ذلك الجانب ما سارته الشمس من نقطة ح الى نقطة ط فى

فلك

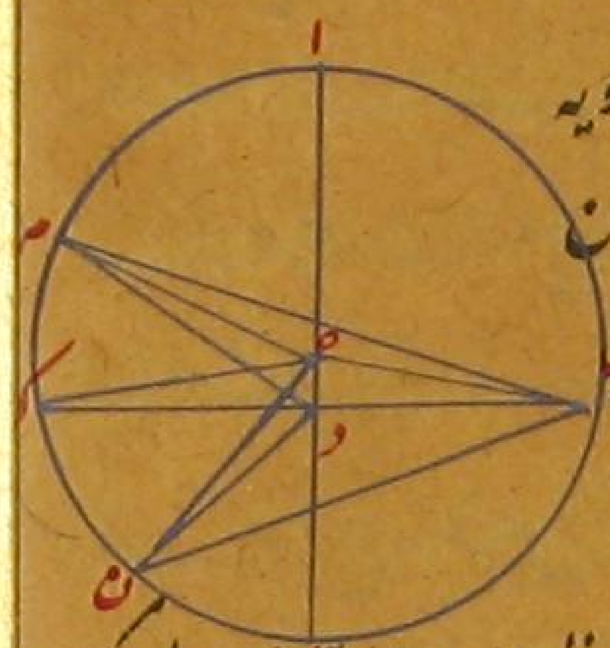
فلك صم

فلك البروج يحده زاوية ح د ط وفى نفسها يحده زاوية ح ه ط لكن
زاوية ا ه ك اعظم من زاوية ا د ك الداخلة زاوية
ك كما علم فعند الاوج يزيد المسير الاوسط على المعدل زاوية
المحيط مثل ك واما من ذلك الجانب فزاوية المسير
فى فلك البروج يزيد على زاوية المسير فى الفلك الخارج
زاوية ط فيكون التعديل من جانب زائدا ومن جانب ناقصا
واكثر هذا التعديل اذا كانت الشمس او الكوكب على قطر
فلك البروج القائم على الخط المار بالمركزين عمودا فيتنصف
فلك البروج ويختلف قسمة الفلك الخارج المركز اعظم
الاختلاف ولا يمكن ان يكون زاوية اكبر من زاوية التعديل
عند هذه النقطة • برهان ذلك انه ليكن اولا زاوية هذه
النقطة زاوية ه ك د من جانب وزاوية ه ل د من
جانب والقطر القائم عمودا على مركز فلك البروج
هو خط ل د ك وليكن زاوية م الى الاوج اكبر او مثل زاوية
ك وكذلك زاوية ن الى



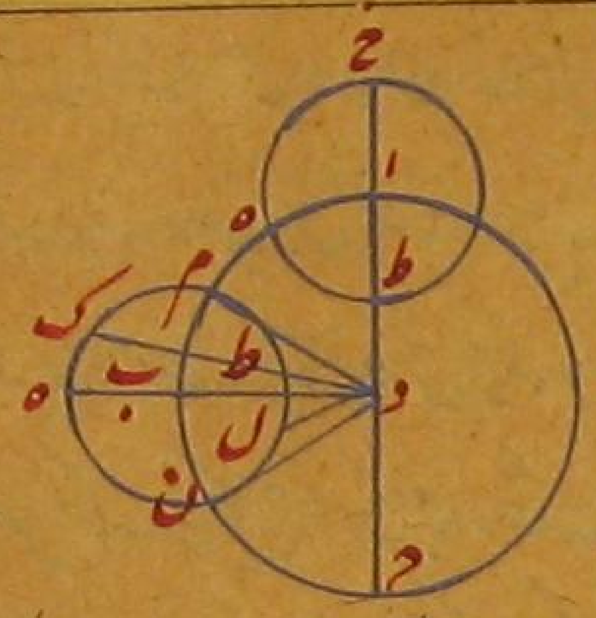
الحضيض ولنصل خط ه م ل ولنصل
الخطان ل ولان ضلع د ل اعنى
د ك اقصر من ضلع د م فزاوية ن اصغر
من زاوية ل يذهب منهما زاوية م ا ه ا ه م المتساويتان يبقى زاوية
ه م د اصغر من د ل ه اعنى د ك ه وبهذا البرهان تبين ان زاوية
ن اصغر ايضا الا ان زاويتى ه ن ل ه ل ن متساويتان لتساوى

التساقتين لكن زاوية د ن ل بوترها الذي يساوي د ك الذي هو اكبر
من د ن فيكون زاوية د ن ل اكبر من زاوية



ن ل د فذهب من المتساوي بين مختلفان
فيبقى زاوية د ن ه اصغر من زاوية ل
د ل ه اعني زاوية ك فاذا زاوية
ك غاية التعديل ولنشتغل الى بيان هذا على اصل التدوير وليكن
فلك موافق المركز عليه ا ح ومركزه د وعلى نقطة ا منه مركز
تدويره ح ط ولنخرج من د الى ا خطا مستقيما ممتدا الى ه من
فلك التدوير ويقطعه اولا على ط فيكون ه اوج فلك التدوير و
ط حضيضه واذا كان الكوكب عليها روى مع مركز التدوير
واتفق الوسط والمقوم فلو كان ثبت على احدى النقطتين او
اى نقطة كانت وتحرك مركز التدوير لكانت الحركة المرتبة
للكوكب بالقياس الى فلك البروج او الحقيقية بالقياس اليه والوسط
وهو سير مركز التدوير سواء ولكن مركز فلك التدوير اذا زال
عن نقطة ا مثلا الى نقطة ب زال الكوكب عن ه مثلا الى ك
وليكن هاهنا بخلاف الحركة الوسطى وزال من ط الى ل على وفاق
الحركة الوسطى فيكون زاوية الوسطى هي زاوية ا د ب وزاوية حقيقة
مكان الكوكب هي زاوية ا د ك ناقصة عن الوسط بزاوية ك د ه
او ا د ل زائدة على الوسط بزاوية ط د ل واذا اخرج من مركز د خط
مماس مثل خطي د م د ن في الجهتين كانت الزاوية المرتسمة من ذلك
مثل زاوية م د ب او زاوية ن د ب غاية التعديل وغاية

الاختلاف



الاختلاف اما ناقصا مثل
زاوية م د ب او زايدا مثل
زاوية ن د ب عند الحضيض وكان
الكوكب حينئذ بين ابطاء سيره
الذي هو عند الاوج واسرع سيره الذي هو عند الحضيض وكانه
على السير الوسط فزاوية التعديل في الاصل الاول يقع عند المحيط
واما في الاصل الثاني فيقع عند المركز

الفصل الرابع

واما القمر
فلاختلاف المنظر الذي يلحقه لقربه من الارض لا يمكن تحقيق
رصده بآلات الرصد الا بشرائط معتبرة والسبب في ذلك ان
الرصد الحقيقي هو ما يكون على مركز الارض لو امكن لكن ذلك ممتنع
فما كان من الكواكب لا قياس للارض الى فلكه الا قياس المركز من
المحيط فان الرصدين لا يختلفان فيه بشيء محسوس واما القمر فليس نسبة
الارض الى فلكه هذه النسبة بل الخط الخارج الى مركز القمر من مركز
الارض والخارج اليه من مقام الابصار اذا افترقا بعد الاجتماع عند
مركزه وانفصلا حازا من فلك البروج قطعة دائرة يعتد بها فيسمى
ذلك اختلاف المنظر فلهذا السبب لا يكون الخط الخارج اليه من البصر
الذاهب الى فلك البروج واقعا على مكانه الحقيقي منه فلا يعتمد في
الاصول الكلية على ارصاد الالات بل الاعتماد في ذلك على
كسوفات القمر التي ليست ككسوفات الشمس الكائنة بحسب مقام الناظرين
اليها بل امر حقيقي في جرم القمر ولما تتابعت الارصاد من
المتقدمين للقمر وجدوه مخالفا للشمس في اشياء منها ان الشمس

كانت تتساوى مدد عوداتها الى نقطة ثابتة والقمر لا يتساوى
ذلك منه ومنها ان الشمس عند بطلميوس يفعل اختلافها من
السرعة والبطوء والتوسط في اجزاء باعيانها من فلك البروج والقمر
يفعل ذلك في كل جزء من اجزاء فلك البروج فلم يمكن ان يكون اختلاف
القمر بحسب فلك خارج المركز ساكن ولان نسب سرعته وبطوه
وتوسطه ليست على ما يمكن لو كانت على فلك خارج المركز يتحرك اذ ليست
النسب محفوظة وبينهما قسى متساويه بل هي غير مضبوطة من هذه
الجهة على ما يوجبه استعمال الفلك الخارج المركز باوجه وحضيضه
فوجب ان تكون نسب فلك التدوير ورصد فوجدت حركته في
فلك التدوير ليست مشابهة لحركة فلك التدوير على الحامل والا لكانت
عودته في فلك التدوير الى اي نقطة فرضت وعوده فلك التدوير
الى النقطة التي كان عليها من الحامل عند كون القمر على تلك النقطة
المفروضة في فلك التدوير معا وليس كذلك بل وجد القمر اذا عاد
الى اختلاف واحد بعينه من المذكورة يكون مركز التدوير عاد في
الحامل وزاد قوسا فيكون القمر دار دوره وفلك التدوير دوره
وقوسا ووجد القمر يميل عن منطقة البروج جنوبا وشمالا ثم لم
يجد عرضه ثابتا والا لكان انما يعود الى عرضه كما يعود الى مكانه
في الطول ولم يكن كذلك بل كان يعود الى عرضه الاول
بعينه ولم يستوف دوره في الطول فعلموا ان عرضه استقبله وانه
فلكه المائل متحرك الى المغرب حركة ينتقل بها تقاطع ما بينه وبين
منطقة البروج الى المغرب فيكون النقطتان اللتان تتقاطعان فلك

البروج

البروج لا تزالان تتبدلان الى المغرب من دائرة البروج وكل نقطة
مرسومة على المائل تتحرك كذلك فيكون عرض كل نقطة مع ثباته
بالقياس الى تلك النقطة غير ثابت بالقياس الى فلك البروج بل
قد يتقدم الى المغرب وايما فستقبل القمر فتل الطول ولاجل
اختلاف هذه الحركات حتى ان الاختلاف فيه وهي التي في فلك
التدوير متاخر عن الطول والعرضيه وهي التي في الفلك المائل
متقدم على الطول لم يمكن ان يستخرج وسط القمر من الوجه الذي
استخرج للشمس بل احتاج الاقدمون الذين كانوا قبل بطلميوس
وقبل ابرخس ان يراعوا مدة يتفق فيها ان يكون الكسور مجبوره
ويتم للعرض عودات وللاختلاف عودات وللطول عودات
او عودات وقوس وللاشهر القمريه التامة عودات ويكون
تلك المدة كل مرة تشتمل على هذه العودات وتحفظ القوس
المتساويه في الطول ان كانت لا تتفق الا مع دورات وقوس
الطول اما ضبط الاشهر القمرية فبان تكون مبدا هذه المدة
وخاتمتها مورخة بخسوف قمري يقع لا محاله بمقابلة الشمس
فكان عن كل مقارنة الى كل مقارنة شهرا او اشهرا قمرية تامة
كذلك عن كل مقابلة الى كل مقابلة واما مراعاة تمام العودات
في الطول وعودات مع قسى متشابهه فذلك ظاهر واما في العرض
فبان تكون الكسوفان الحادثان لهذه المدة عند عقدة واحده
وفي جهة واحده وفي مقدار واحد من المدة وفي مقدار واحد
من الاصابع فانه لا يمكن ان يكون كسوف بهذه الشرايط الا وقد

تمت العوده لان يساوى مقدار ما انكسف قد يدل على يساوى
العرض وقد لا يدل اما اذا كان فى حد واحد من المخروط فيدل واما
اذا اتفق ان كان كسوف فى عالى المخروط الظلى وكسوف فى سافل
المخروط الظلى فان العرض يكون فى الكسوف الاول اقل وفى الثانى
اكثر فاذا اجتمع مع تساوى مقدار ما انكسف تساوى مده ما بين
الابتداء والانجلاء علم ان ذلك فى حد واحد بعينه من المخروط وفى
بعد واحد من الارض فان الكسوفين المتساويين فى الاصابع
واحدهما اعلى فان الانجلاء اسرع او احدهما اسفل فان الانجلاء ابطأ
واذا اجتمع الى هذا كله ان كان عند عقده واحده الى جهة واحده
ثم ان العود الى العرض الواحد بعينه عود الى نقطة واحدة بعينها
من العرض واما العودات فى الاختلاف فمراعاتها صعبه وذلك
لانه فى حال من الاحوال لا يمكن ان يكون مرة تعود فى مثلها القمر
الى نقطة واحده من الطول او تزيد عليها كل مرة قوسا متساويه
لما كانت زايدة فى الاولى الا وقد تم الدور فى الاختلاف وفى احوال
اخرى يمكن ان يكون مرتان بهذه الصفة وتخدع فيظن ان
العوده فى الاختلاف تمت ولا يكون تمت والاشهر تمت
ولا يكون تامة وهذا القسم لسببين للاختلاف الذى للشمس والذى
للقمر اما الذى للشمس فقد يتفق ان لا يكون قوسه فى الاشهر مساويه
لقوسه فى شهر قبله او اشهر قبله لان له اختلاف سير فى السرعة والبطؤ
وانما يتم الاشهر بان يدور القمر دوره وقوسا سارته الشمس
فان اتفق ان لم يتفق للشمس فى مثل ما بين المدتين قوسان

متساويتان لم يجب ان يتم الاشهر بعودات وقسى متساويه واما
من جهة اختلاف القمر فانه اذا كان القمر فى ابتداء احدى المدتين
بعد الادوار التامة من اسرع السير الى ابطاه اى من الحضيض الى
الاوج ميلا ان كان عند الحضيض وتساوى وسطه وتقديله ثم
دار مركز التدوير ودار القمر دوره او دورات فعند معاودة
مركز التدوير المنقطة الاولى او زياده قوس حصل القمر منه على الاوج
فيكون تساوى مره ثانيه وسطه وتقديله ولا يرى له اختلاف
فى الامرين معا ويظن انه قد دار فى اختلافه وفى الكرة الثانيه و
فى المدة الاخرى المساويه للاولى يتحرك القمر دواره وزيادة
قوس من الاوج الى الحضيض ومركز التدوير يتحرك لا محاله مثل ما تحرك
اولا فيكون الوسط قد عاد او عاد وزاد قوسا كما فى الاول ويكون
القمر قد حصل فى الرويه على نقطة الوسط لانه عند حصوله على الحضيض
يكون لا اختلاف له البتة فيرى القمر ايضا دار من فلك البروج
دورات او دوره وقوسا مثل ما كانت فى الكرة الاولى فيكون
القمر بالرويه وبالحقيقة قطع فى المدتين جميعا ما قطعه مركز التدوير
من ادوار وقوسين متساويتين ومع ذلك لا يكون عاد الى
نقطة الاختلاف ويظن انه عاد ولذلك اذا تحرك فى كل واحد
من المدتين فى سير واحد بعينه بحيث الزيادة او النقصان و
قسى متساويه البعد عن الاوج والحضيض ولم يعد اليه فانه يكون
الامر كذلك فيرى القمر او يكون بالحقيقة قطع من فلك البروج
فى المدتين المتساويتين اشياء متساويه مثل ما قطع وسطه

لكن دوره في الاختلاف لم يتم. واما الاحوال التي يجب ان يراعى
حتى يتم الدور في الاختلاف مع تمام المدتين فيجب ان يجعل مثلا
الابتداء في احدى المدتين والكوكب عند ابطاء السير عند الاوج و
يحفظ حتى لا يكون انتهاؤه عند اسرع السير عند الحضيض وفي المدة الثانية
يبتدئ من اسرع السير ويحفظ الانتهاء عند اسرع السير عند الحضيض
وفي المدة الثانية مبتدئ من اسرع السير ويحفظ الانتهى عند ابطاء السير
او يبتدئ في المدة الاولى من السير الوسط الذي يحاذي الحضيض
والسرعة وفي الثانية من الوسط الذي يحاذي الاوج والبطوء فلا
يمكن البتة ان يكون ما يقطع القمر في المدتين مقادير متساوية الا و
قد اتم الدور في الاختلاف فان لم يتفق تمام الدور في الاختلاف
تقدم او تأخر عما تقتضيه تساوي الحال في المدتين ومطابقة عودته
عودة الوسط الى مثل حاله في المدة الاولى وكذلك اذا ابتدا في كل
واحد من الزمانين عن بعد سواء من الاوج والحضيض ورعي ما قلناه
ولهذه الاسباب ما ابتداء ابرخس فصحح اولا اختلاف الشمس ثم
جعل مبدا احدى المدتين من اسرع السير غير منته الى ابطاه وفي الاخرى
بالعكس فلما عمل الاولون على حكم هذه الاصول زعموا انهم وجدوا هذه
المدة ستة الاف وخمس مائة وخمسة وثمانين يوما وثلث يوم
يحتوي على مائتي شهر وثمنية وعشرين شهرا وعلى مائتي واحدى واربعين
دوره وعشرة اجزاء وثلثي جزء زيد ما الشمس وعلى مائتي وتسع وثلثين
دوره في الاختلاف وعلى مائتي واثنين واربعين دوره في العرض
وسموا هذا الزمان الزمان الدوري لان في مثله تدور الاحوال

ولما ضاعفوه ثلث مرات ليجبر الكسر سموه الزمان المستخرج. واما
ابرخس فانه لما استعان بارصاده وارصاد البابليين الاقدمين
وجدها ولا كالمتساهلين فيما عملوه وجد هذه المدة تشتمل على اضعاف
ما ذكروه من الايام. اما اذا اراد ان يتم عودات العرض مع عودات
الاختلاف وعودات الطول فاكثر اضعافا وهو خمسة الاف
شهر واربع مائة وثمنية وخمسون شهرا ويتم فيه العرض خمسة
الاف دوره وتسع مائة وثلثة وعشرين دوره. واما اذا اقتصر
على ان يتم مع ادوار الطول عودات الاختلاف والشهر فقط كانت
المدة عنده مائة وستة وعشرين الف يوم وسبعة ايام
وساعة واحدة يتم فيه من الاشهر اربعة الاف ومائتان وسبعة
وستون شهرا ومن عودات الاختلاف اربعة الاف وخمسمائة
وثلثة وسبعون عوده ومن ادوار الطول اربعة الاف وستمائة
واثني عشر دوره الا سبعة اجزاء ونصف ينقصها الشمس
فيكون الشهر الوسط بهذا الحساب تسعة وعشرين يوما و
احدى وثلثين دقيقة وخمسين ثانية وثماني ثوالث وعشرين
رابعة وعلى هذا فينبغي ان يقدر الاشهر التي ذكرت في عودات
العرض ثم ان بطلميوس قسم هذه الاشياء كلها الى الايام والساعات
ثم ركبها للسنين على اصل ابرخس وبعد ذلك اتى بالمقدار
الذي يخصه فقال ان مراعاة هذه الشرائط كلها في امر سير الاختلاف
صعب وان كان صوابا ومن وجد طريقا اسهل منه استغنى
عنه وقد وجد بطلميوس طريقا اسهل منه وهو مبني على تحصيل مدد

بين كسوفات متتالية ثلثة مرصودة بالاستقصاء يستخرج منها بطريق
الهندسة مسير الاختلاف فاخذ اولا ثلث كسوفات قديمة مالمته
فكانت الشمس في وسط اولاها بالحقيقة على ما اوجبه التقويم للتاريخ
في الحوت ك د ل لانه لوكانت ساعة مكتوبة من يومه وشهره و
سنته والطول بين ارض بابل والاسكندرية معلوم فساعة ذلك
الكسوف بالاسكندرية معلومة وكانت الاسكندرية هي البقعة من
الارض التي قيد بطلميوس حاصل الكوكب لتاريخ بختنصر وجداول الايام
والساعات بالقياس اليه فلما علم ساعة ذلك الكسوف بالاسكندرية
طلب من جداول مسير الشمس الوسط مقام الشمس الوسط وزاد عليه
الحاصل وهو الذي يسمى في عصرنا هذا الاصل ونظر بعده في الاوج كم
هو وادخله في جدول الاختلاف وهو التعديل فعرف بالحقيقة
موضع الشمس حينئذ وموضع القمر بمقابلته فكان في الحوت
ك د ل واما الكسوف الثاني فالمدة بينه وبين الكسوف الاول
على ما كان ارخ ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وساعتان ونصف
وجزء من خمسة عشر جزءا من ساعة مستوية فكان مكان الشمس
بالحقيقة على ثلثة عشر جزءا ونصف من الحوت ومكان القمر بمقابلته
على ثلثة عشر جزءا ونصف من السنبلة فيكون الشمس والقمر تحركا بعد
الادوار التامة ثلثمائة تسعة واربعين جزءا وخمس عشرة دقيقة
واما الكسوف الثالث فالمدة بينه وبين الثاني مائة وستة وسبعون
يوما وعشرون ساعة وخمسا ساعة مستوية والشمس في وسط زمان
الكسوف على ثلثة اجزاء وربع من السنبلة فيكون القمر على ثلثة اجزاء

وربع

وربع من الحوت فيكون قد زاد الشمس والقمر قوسا مقداره مائة و
تسعة وستون جزءا وثلثون دقيقة ويجب على اصول ابرخس ان
يكون في المدة الاولى قد زاد المسير في الاختلاف قوسا مقداره ثلثمائة
وستة اجزاء وخمس وعشرون دقيقة وزاد المسير في الطول الوسط
قوسا مقداره ثلثمائة وخمسة واربعون جزءا واحدى وخمسون دقيقة
فاذا التعديل الزائد ح ك د واذا علم التعديل فقد علمت الزاوية التي
يكون عند مركز البروج واما في المدة الثانية فيجب على اصول ابرخس
ان يكون زيادة الاختلاف قر لو وزيادة الطول الوسط قفع ز
وكانت زيادة الطول المقوم قسط ل يكون التعديل الناقص عن الوسط
تسع وثلثين دقيقة واذا علم التعديل فقد علمت الزاوية التي يكون عند
المركز فطلب بطلميوس ان الزاوية التي للمركز هل يكون لقوس الاختلاف
بهذا المقدار او وقع لابرخس فيه غلط وسهو ورسم بطلميوس
شكلين على اصلين اعني الخروج والتدوير لكنا نقتصر على الشكل الذي
بناه على اصل التدوير فليكن فلك موافق المركز وعليه فلك تدوير
الا انا نشكل لفلك التدوير دون الفلك الموافق فليكن مركز
الفلك الموافق نقطة د وعلى فلك التدوير ا ح وليكن ا مكان
القمر عند وسط الكسوف الاول وسار بعد الادوار من ا
الى ب محاذيا على ح فكان ب مكانه عند وسط الكسوف الثاني
ثم سار من بعد محاذيا على ا ثم على ح حتى دار ما دار ثم حصل في
الكسوف الثالث عند ح و ا ح ب معلوم على اصول ابرخس لانه
فصله الاختلاف في المدة الاولى وكذلك ب ا ح لانه فصله الاختلاف

فی المدة الثانیة فنصل مرکز د بالنقط الثلث بخطوط دا دب دح
وخط دب تقطع فلک التدویر علی ه فلنخرج من ه عمودا علی دا وهو
ه ر وعمودا علی دح وهو ه ح ولنصل ا ه حه ولنخرج من ح علی ا ه عمود
حط ومقدار ما یوتر اب من فلک البروج معلوم لان الکوکب اذا
کان علی ا کان معلوم المکان من فلک البروج ومعلوم الوسط
والتفاوت بینهما هو التعدیل فکان معلوما ثم لما صار علی ب علم
کما قلنا مکانه المقوم والوسط والتفاوت فاذا نقص من تعدیل
نقطة ا تعدیل نقطة ب بقی تعدیل قوس با فهو معلوم فزاویه
المرکز وهو ادب معلومه وزاویه دره القایمه معلومه فالمثلث
معلومه فالاضلاع معلومه النسب بعضها الی بعض وذلک لانا لو
عملنا دایرة علی مثلث دره علم قوس کل ضلع بالزاویه المو تره
له فعلمت الاضلاع بنسبتها الی نصف قطر تلک الدایرة فعلمت
نسبة بعضها الی بعض کذلک فی کل مثلث معلوم زاویتان منه
ولان قوس با معلومه فزاویه بها علی المحیط معلومه بقی زاویه
اه د معلومه وکانت زاویه اده معلومه یبقی زاویه داه معلومه
وزاویه اره قایمه بقی زاویه اه ر معلومه فمثلث اه ز
معلوم نسب الاضلاع الی ه ر بل الی ده ولان قوس با ح کانت
معلومة التعدیل وهو ما یوتره من فلک البروج فزاویه بدح
معلومه وزاویه ه حد معلومه فمثلث ه د ح معلوم نسبة الاضلاع
الی ده ایضا وایضا زاویه ه ح ه قایمه وزاویه ه ه د معلومه بقی
زاویه ه ح معلومه ذهب منها زاویه ه ه المعلومة بالقوس بقی

زاویه

زاویه حه ح الباقیه من مثلث حه ح معلومه فیصیر نسبة اضلاع
حه ح الی ده معلومه وکذلک نسبة اضلاع مثلث اطح لان زاویه
ط قایمه وزاویه ا معلومة بسبب ان جمیع خط اد معلوم وکذلک
جمیع خط اح ولعله زاویه ادح فاذا عمل علی مثلث ادح دایره
علم سایر الزاویتین والاضلاع فیکون زاویه داح معلومه یبقی
طاح معلومه او لان اح یحصل معلومه و طح ا معلوم الزاویه قایمه
یبقی اط معلوما وعلی الاحوال کلها فان خط اح معلوم النسبة الی
ده وقوس اح معلوم فیصیر اح معلوم النسبه الی نصف قطر فلک
التدویر فیصیر ده معلوم النسبه الی نصف قطر المحیط ولان نسبه اح
الی حه الوترین معلوم فنسبه حه الی نصف القطر من فلک التدویر معلوم
فقوس حه معلومه وقوس باح معلومه فجمیع قوس باحه معلوم وبرهانه
معلوم وجمیع به معلوم ولما حسب حرح بالحساب اقل من نصف
دایره فلا یکون المرکز فی قطعه هذه



الدایره التی یحیط بها قوس باحه
ووتر به فیقع اذا فی القطعة الاخری
ویکون الخط الخارج من د الی المرکز
المار بالبعدین الاقرب والابعد قاطعا
لتلک القطعه فلیکن المرکز لفلک التدویر نقطه ک ولنخرج
خط دم کل من نقطه د ویکون م هو الحضیض و ل هو الاوج ولان
ضرب دب فی ده مثل ضرب دل فی دم لانهما متساویان لضرب
مماس لو وقع فی نفسه و ب ه معلوم باحاد و لم جمیعا فاذا قسم

مربع دب فی ده علی لم حرح دل فدل معلوم فسق دم و دل معلومين



وحرح دل بالحساب ستمائه وسبعين ما

جزوا وثمان دقايق واثنين وثلثين

ثانيه بالاجزاء التی بهام ک ستين فاذا

حصل دک ستين کان مک خمسة اجزاء وثلث عشره

دقيقه بالتقريب ه ثم ان بطلميوس طلب کسوفات

ثلثه حديثه كانت فی عصره وسلک هذه السبيل بعينها ثم عاد

وبين فی شکل هان نسبه القطر بن فخرج اکثر مما ستين جزوا وقصر مما

خمسة اجزاء واربع عشره دقيقه مقاربه من ذلک واستخرج بطريق

الهندسة فی الکسوفات الاولی والثانية ان القمر کم کان بعده عن

الاوج فی الکسوف الاقرب من الاوج فلنفصل فی الطريقه الاولی

خطا بک ومن ک عمودا علی خط دب وهو کر نخرج الی س وهو منتصف

هب لا محاله فدر معلوم ودک معلوم وزاويه ر قايمه فالمثلث

معلوم الاضلاع والزوايا فزاويه دکس اعنی قوس سم معلومه

فبقی قوس لس معلومه و سه نصف به معلومه فبقی هم معلومه فجميع

لم معلوم فبقی ل معلوما واذ علم ذلک فقد علم بعد کسوف من الاوج



وهو الکسوف الثانی من الکسوفات

القديمه التی تلی الاوج وکان هذا البعد

لب کد وعلم ايضا فی الکسوفات

الحديثة بعد کسوف من الاوج وهو الکسوف الثانی

ايضا وکان سد لح ولان زاويه ادب معلومه لان

المثلث معلوم الزوايا والاضلاع فبين ان تعديل القمر معلوم فاذا

نقص او زيد بحسب ما ينبغی علی المسير المحقق المعلوم بقی المسير

الوسط فی ذلک الکسوف معلوما فخرج الکسوف الثانی من الکسوفات

الاول يد يد من السنبلة والکسوف الثانی من الکسوفات الثانيه

من الحمل طل فقد علم اذا مسير الاختلاف من الاوج فی الکسوف

الثانی من الاول مع الوسط وعلم کذلک الکسوف الثانی من

الحديثه والمده المحصله بينهما ثمان مائه سنه واربع وخمسون سنه

مصريه وثلثه وسبعون يوما وثلاث وعشرون ساعة وثلث ساعة

استوائيه فقد علم اذا ان فی هذه المده کم دار مرکز التدوير فی الطول

وکم فضلت القوس وکذلک القمر فی الاختلاف فکانت فضله الطول

بعد العودات ز له مو وهو موافق لما وجده ابرخس فی الاختلاف

ب يد ويجب علی اصول ابرخس ان يکون ب لا بزياده سبع

عشره دقيقه فهو مقدار التفاوت فلما قسمها بطلميوس علی عدد

هذه الايام ونقص من مسير الاختلاف المحقق لکل يوم ما يخصه وهو

ه ه ه ه ما مو لط فکان مسير الاختلاف المحقق لليوم يح ح لو

ر ما لط فبهذا الوجه عرف بطلميوس مقدار مسير الاختلاف واما

سير العرض فقد عرفه بان رصد کسوفين متساويين فی الاظلام فی جهة

شماليه عند عقده الذنب والمنکسف ربع القطر ومده الابتداء

والانجلاء واحده وبينهما ستمائه وخمس عشرة سنه مصريه

ومائه وثلثه وثلثون يوما واحدی وعشرون ساعة ونصف وثلث

ساعة استوائية ثم لما حسب مما بان له من مسير الطول والاختلاف

وجد التعديل في الكسوف الاول ناقصا بخمسة اجزاء اذ كان المكان
الصحيح متخلفا عن الوسط بهذه الاجزاء فاذا النقطة التي كان عليها
القمر وقت الكسوف من المائل كانت قبل نقطة الوسط الى المغرب
بهذه الاجزاء ووجد التعديل في الكسوف الثاني اربعة اجزاء وثلث
وخمسين دقيقة زائدا فقد كان اذا الوسط في هذا الكسوف وهو
مركز التدوير متخلفا عن المكان الحقيقي الى المغرب بهذه الاجزاء
ولا محالة ان القمر في الحالين عند نقطة واحدة بعينها من الفلك المائل
لكن الوسط في الكسوف الاول كان ابعد منها والى المشرق وفي الكسوف
الثاني كان اقرب منها والى المغرب فاذا بين الوسط الاول و
الوسط الثاني هو مجموع التعديلين وهو ط لج فاذن العود الى العرض
قد سبق العود الى الطول بتسع درجات وثلثة وخمسين دقيقة فيحتاج
ان يسير مركز فلك التدوير حتى يتم طوله واما على اصل ابرخس فقد
كان يجب ان يكون التفاوت بين تمام الدور في العرض وبين تمام
الدور في الطول باكثر من هذا وذلك عشرة اجزاء وقريبا من
دقيقتين فقد وجد اذا المسير في الطول زائدا على اصول ابرخس
تسع دقايق فقسم بطلميوس هذه الدقايق على عدة ايام ما في هذه
المدة وزاد ما خرج بالقسمة على ما كان وضعه ابرخس لمسير يوم فخرج
لمسير الوسط الصحيح في العرض يج يح مه لط يح لو لز ومعلوم ان
هذا التفاوت هو حركة الفلك المائل نحو المغرب بفضل ما بين الحركة
الطولية والعرضية وهي ثلث دقايق هو حركة الفلك المائل
ليوم وبعد هذا فقد ظهر لبطلميوس في حركات القمر اختلاف ثان

واختلاف

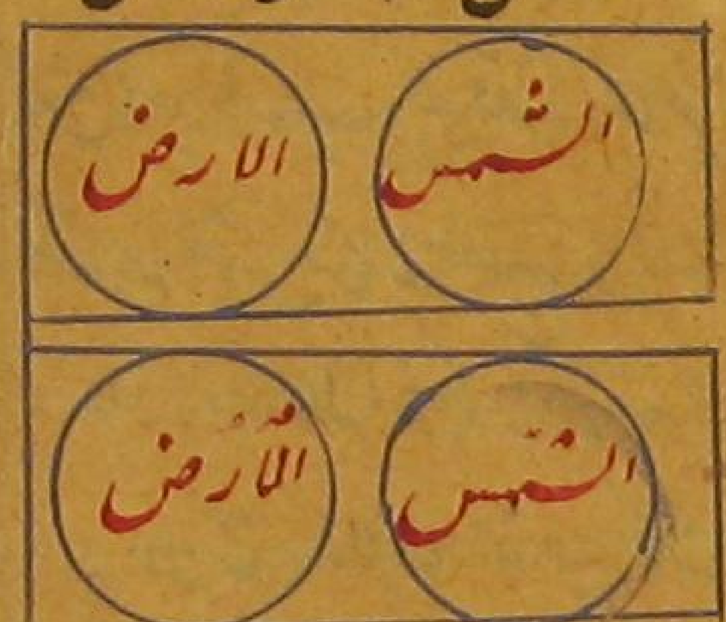
واختلاف ثالث ولم يكن ظهر ذلك لغيره اما الاختلاف الاول فان
بطلميوس لما اطال النظر في تامل ارصاد هولا ما القمر في المقارنات
الجزئية كل وقت بذات الحلق وكان عرف من طريق الهندسة
ان فلك التدوير اذا كان على فلك حامل موافق المركز فغاية
تعديله وهو الذي تحده الزاوية الحادثة من خط يمر الى مركزه وخط
مماس المحيطة كم يكون وذلك سهل المعرفة اذا عرف نسبة نصفي
القطرين فكان يجد بالرصد غاية التعديل اكثر من ذلك وانه يزيد
ويزيد حتى اذا كان القمر على الخط المماس في التربيع زاد زيادة
عظيمة وعاد بعينه وحاله عند التربيع الثاني وان كان يقرب الاوج
والحضيض لم يقع اختلاف يعتد به فعلم ان هذا لا يمكن الا ان يكون
من شان فلك التدوير ان يقرب وان بعد فاذا قرب رؤي
اكبر وكانت زاويته اكبر واذا بعد رؤي اصغر ولم يمكن هذا الا ان لا
يكون مركز تدوير القمر على فلك موافق بل على فلك خارج المركز
واذا كانت غاية الزيادة عند التربيع فيكون اذا التدوير عند
التربيع على الحضيض من الخارج واذا كان يعود في التربيع الثاني
فيجب ان يكون القمر مرة اخرى في الشهر عند الحضيض وهذا لا
يمكن الا ان يكون الفلك الخارج المركز لمركز التدوير متحركا
الى المغرب مقابلة حركة مركز التدوير حتى يستقبله الحضيض في
الشهر مرة اخرى ولان عند الاجتماع الوسط والاستقبال الوسط
لا يكون غاية الاختلاف والتعديل الكائن والقمر على الخط المماس
الا اقل ما يكون فبين ان القمر يكون عند ذلك مركز فلك تدويره

على الاوج وهذا موكد لما قدمناه من حركة فلك تدويره على فلك خارج
المركز متحرك قدام حركته مقابلا له حتى يحصل في الشهر مرتين على
الاوج وذلك عند الاجتماع والاستقبال الوسطين ومرتين على
الحضيض وذلك عند ما يكون في التربيعين ويجب ان يكون حركة
هذا الفلك ليس على مركز نفسه والا لثبت الاوج والحضيض في
موضع واحد ولكن على مركز غيره فيكون مرسوما في كرة ليس مركزها
مركزه وتلك الكرة تتحرك هذه الحركة ولان مركز الخارج المركز في سطح
المايل الذي للقمر لان القمر لم يوجد خارجا عنه البتة ثم مركز المايل
هو الارض لا مركز الخارج المركز فتبين ان هذه الكرة التي رسم
فيها الخارج المركز يلزمه حركة المايل ولما كان مركز التدوير يقطع
في ازمنة سواء قسيا سواء من المايل علم ان حركته المستوية على مركز
المايل لا الخارج المركز ولما كان الشهر الوسط يتم ومركز فلك التدوير
على الاوج من الحامل وفي الشهر الواحد الوسط يتم للقمر دوره وقوس
قطعتها الشمس بالمسير الوسط فيكون اذا في الشهر قد تم للخارج
المركز دوره الا ما سيره الشمس اذ القمر انما صار على الاوج بعد ان
كان على الاوج مرتين حين ما دار دوره في الطول وقطع قوسا
زايدة والاوج استقبله في خلاف جهة حركته على طرف القوس
وله الى موضعه الاول الذي فارقه عليه راس الشهر هذه القوس
بعينها فيكون للقمر دوره وقوس وللحامل دوره الا قوس فزيادة
سير الوسط للقمر على حركة الحامل مما لحقته من حركة المايل ضعف تلك
القوس اذ واحد يزيدها والاخر ينقص بها وتبين ان حركة الخارج المركز

مما لحقه من حركة المايل مع هذه القوس غير مضعفة مساوية لزيادة وسط
القمر في الطول على وسط الشمس فاذا اضعف ذلك وهو تفاضل ما بين
الوسطين كان جميع القوس الذي تحدثه حركة الاوج والمايل الى المشرق وحركة
القمر الوسطى على توالي البروج لو فرضت الشمس ونقطة الاوج ومركز التدوير
ونقطة المايل معا لان ذلك حركة الاوج والمايل معا وحركة القمر التي هي مثل
حركة الاوج والمايل ووسط الشمس مرتين ونصف ذلك مثل حركة الاوج
والمايل ووسط الشمس مرة وهو القوس الذي يقطعه مركز التدوير من الخارج بالحقيقة
وكان فضله على المسير في الطول لحركة الخارج بما يلحقها من المايل فان طرح عن
هذا الفضل المضعف بدل مسير الطول الوسط مسير العرض الوسط وانضم مسير المايل
اليه وكان الباقي حركة الخارج فحركة الخارج مثل ما يبقى من طرح مسير العرض عن الفضل
المضعف فاذا حركة الاوج وحده مساو لما يبقى من ضعف فضل مسير الوسط
للقمر في الطول على وسط الشمس بعد طرح العرض الوسط وهذا الفضل يسميه
بطلميوس البعد ويسمى جميع القوس المشتملة على الحركات كلها البعد المضعف
فيمكن اذا ان نخرج بالحساب مسير الاوج فيخرج لليوم الواحد يا ط ثم وجد بطلميوس
اختلافا ثالثا للاوج من فلك التدوير وذلك انه كان لا يحاذي
دائما مركز الحامل حتى اذا اخرج خط من مركز الحامل الى مركز التدوير ووصل
اليه بل اذا انطبق القطران احدهما على الاخر حاذاه فاذا افترقا حاذى
نقطة اخرى وصار الاوج المعدل نقطة اخرى ~~وصار الاوج المعدل~~
~~نقطة اخرى~~ تتبدل كل ساعة اما كيف عرف هذا فلانه تامل رصد
الابرخس لمكان القمر بذات الحلق حيث لم يكن للقمر اختلاف منظر
محسوس لقربه من سمت الرأس وكان مغربا عن الشمس فرصد البعد

منهما ثم حسب وسطه والوقت وكان وسطه اقرب الى المشرق من مكانه
للتطبيق وكان مركز التدوير على النصف بين الاوج والحضيض من الخارج
وكان مسيره في الاختلاف فوق نصف دائره عن الاوج واذا كان فوق
نصف دائرة عن الاوج كان قد جاوز للحضيض لامحاله فيجب ان يكون
زايد التعديل وكان ناقص التعديل لم يبلغ بعد الحضيض المرئى فبان ان
الحضيض المرئى والكاين بالقياس الى فلك البروج كان غير الحضيض
الوسط وكان القمر جاوزه ولم يبلغ بعد الحضيض الذى بالقياس الى
فلك البروج وكان لم يستوف عن الاوج الذى يقابله نصف دائره لكان
اذ الحضيض الوسط الى المغرب من القمر والقمر الى المغرب من الحضيض المرئى
والبعد بين الحضيضين مجموع تعدى القمر عنهما وايضا تامل رصد ابرخس
لابرخس كان على تلك الشرايط من عدم اختلاف المنظر للقمر وغيره
فوجد التعديل زايدا ولكن انقص من الذى يجب بالحساب على الاصول
الاولى وكان الحضيض المرئى اقرب الى المغرب من الحضيض الوسط
وبين من الرصدين بطريق الهندسه بعد النقطه الملزومه بالمحاذاه
عن المركز فوجده في الجهه الاخرى من مركز فلك البروج عن الجهه التى
منها مركز الحامل قريب البعد عن مركز البروج من بعد مركز الحامل عن
مركز التدوير لانه خرج بحكم الرصد الاول انقص عنه بدرجه وبحكم
الرصد الثانى ازيد منه بدقيقه على طريق الهندسه الفصل الخامس
ان هذه الاشيآء التى نقصد بيانها في هذا الفصل وهى ان قطر الارض
كم نسبته الى قطر الشمس وقطر القمر وكم مساحه كل مساحه كل كره منها وكم
يوتر من اجزآء فلك البروج وكم نسبة نصف قطر القمر الى نصف قطر

الظل الذى يكون من الارض وكم نسبة تدوير القمر الى الارض مبنيه على
كسوفات مرصوده فيجب ان نقول قولا كليا في الظل الذى هو سبب
الكسوف فنقول قد بين لنا ان الشمس ليست اصغر ولا مساويه
للارض فانها لو كانت اصغر لكان الظل كلما بعد من الارض يزداد



سمكا وعرضا على هذه الصوره
ولو كانت مساويه له لكان
الظل ممتد على موازاه الخطوط
التى تعرض في سطوحه على
المقابله وعلى الجمله اسطوانيا على هذه الصوره وليس كذلك فان
قوما رصدوا فوجدوا القمر اذا كان في عرض ما وانكسف بعضه
وهو اقرب من الارض فاذا صار الى مثله لا ينكسف فاذا كان
في نقطه ما ابعد منها وقد يستوى العرضان فينكسف كله اذا
كان اقرب وينكسف بعضه دون التمام ان كان ابعد وربما
لم ينكسف فعلم ان هذا الظل لا يزداد عظما كلما امتد والا لكان
الامر بالعكس ولا ايضا يمتد على الاستوآء والا لوجب ان ينكسف
دائما في العروض المتساويه بل كان يجب في الحالين جميعا ان ينكسف
كلما قابل الشمس او اكثر الامر فتبين ان الشمس اكبر من الارض و
الظل يخرج مخروطيا كلما امعن استدق ثم ان الشمس اذا لما
رصدت بآلة رصد الزوايا وجدت وتر زاويه واحده كانت
عند الاوج او عند الحضيض لا تختلف بما يعتد به واما القمر فكان
يوتر زاويه مثل زاويه الشمس اذا كانت على ابعد بعدها من الارض

عند بطلميوس وعند من قبله في البعد الاوسط واما في البعد الاقرب
فكانت تزيد عليه ثم مقدار تلك الزاوية يصعب معرفتها بالآلة و
ان كان يسهل بها ان يعرف اشتراكها فيها فطلب لذلك وجها
آخر وهو انه وجد رصدا قديما الوسط كسوف قمري انكسف فيه القمر
من ناحية الجنوب ربع قطره ولما قوم القمر لتلك الساعة وجد بحسب
مقابلة الشمس مكانه الصحيح من الميزان كره وكان بعده من الاوج
شم ز ولا محالة انه يكون حينئذ قريبا من اوج التدوير لان بعد
ك لا يعتد به وايضا التدوير يكون في الاستقبال قريبا من اوج
الحامل او عليه فيكون قريبا من كونه على ابعد البعد وحسب ايضا
عرضه فكان بعده من الشمالية م فيكون بعده من العقدة الاخرى
ك فاذا البعد من الارض والعقدة ينكسف ربع قطره وذكر كسوفا
آخر قديما شماليا لنصف قطر القمر وقوم الاحوال فوجد البعد عن الاوج
ثمانيا وعشرين درجة وهو مثل الاول في التقريب ومن النهاية
الشمالية وسابب فيكون بعده عن العقدة رمح فاذا في مثل هذا البعد
من الارض والعقدة يقع في الظل نصف قطر القمر لكن عرض
القمر يكون في الكسوف الاول بالحساب مح ل وفي الكسوف الثاني
نوك فاذا فضل الكسوف الثاني على الاول وهو نصف قطر
القمر يو تر بالتقريب رن فاذا جميع قطر القمر يوتره لاك واذا
كان مركز دائرة الاظلام مماس دائرة البروج لانها تحاذي مركز
الشمس بمركزها وكان مركز القمر ماس دائرة الاظلام في الكسوف
الثاني اذا كان الكسوف الثاني نصفه فكان اذا عرض القمر هو بعينه

في هذا ص

نصف

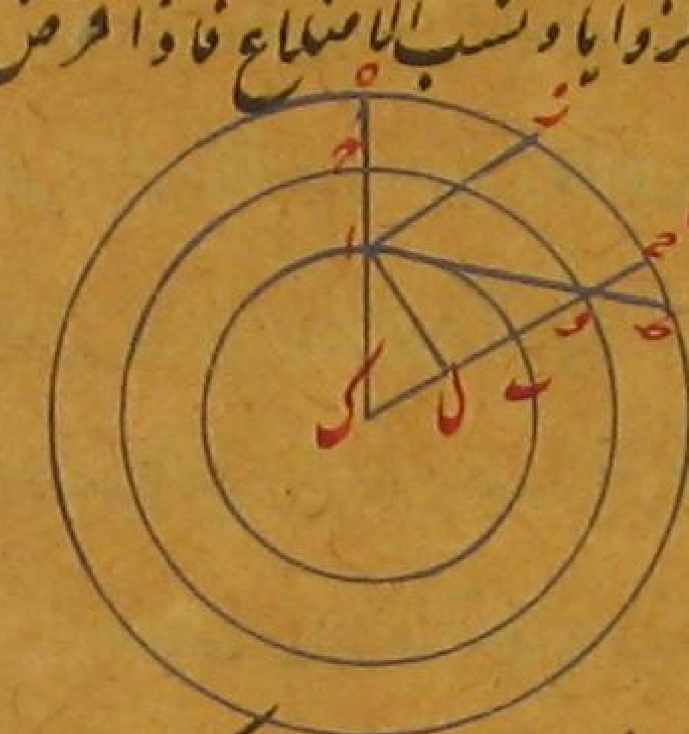
نصف قطر الاظلام فتبين انه اصغر من ضعف وثلثة اخماس نصف
قطر دائرة الاظلام مما لا يعتد به وذلك بعينه مثل نصف قطر الشمس
فيجب اذا ان سطركم بعد مركز هذه الدائرة الظلية من الارض وقد
ادرك بطلميوس رصدا رصده للقمر فكان بعده من سمت الرأس
ن ه فلما حسب موضعه الحقيقي وعرفه بتحصيل المدة بين وقت الكسوف
وبين التاريخ للتحصيل كما هو الرسم في التقويمات كان يجب ان يكون
بعده مط مح فكان اذا اختلاف المنظر ا د واذا كان هذا معلوما
فليكن دائرة اب من اعظم الدوائر المرسومة على الارض دائرة حد
على مركز الارض فالقمر على د وليست منزلة الارض اليها بمنزلة النقطة
ودائرة ه رحط التي الارض عندها كالنقطة صغرا اعني دائرة ه
البروج وخط كه من المركز ذاهبا الى سمت الرأس ونخرج من المركز
الى مركز القمر الى فلك ه رح وا د ط من البصر الى القمر الى فلك
ه رحط و حط قوس الانحراف وهو معلوم و ه معلوم لانه بعد
القمر عن سمت الرأس بالحقيقة ولنخرج از موازيا لكح و ال عمودا
على كح و رح لا يعتد به في فلك ه رح لان اك لا يعتد به هناك
ورط و حط لا يختلفان مما يعتد به ولان حط معلوم ورط لانه
مساو له في الحس فاذا كان زط معلوما فزاوية زاط معلومة
وهي كانها على المركز بالتقريب فهي معلومة فزاوية اول المبادلة
بين متوازيين معلومة لانها مساوية لزاوية زاط وزاوية
الد معلومة لانها قائمة بقي مثلث دال معلوم الزوايا ونسب الاضلاع
ولان قوس ه ح معلوم فزاوية ه كح معلومة وزاوية ال ك

قائمة فمثلث ال ک معلوم الزوايا ونسب الاضلاع فاذا فرض

خط اک واحدا علم کم خط کل

وخط لد وجميع خط کد فخرج

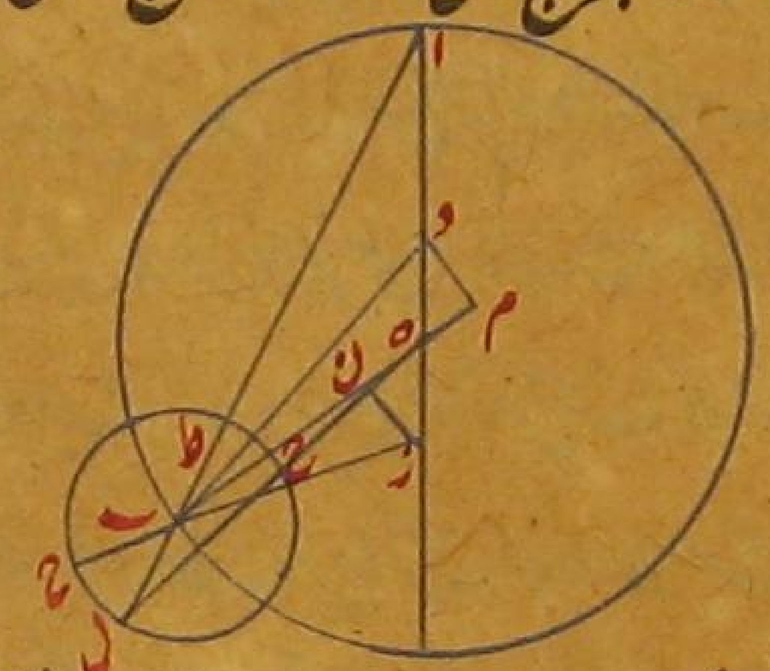
لطامة مما نصف القطر واحد



فاذ علم هذا فليكن فلک ابح

الخارج وفلک حلط التدوير على نقطة ب ولنوصل مركز التدوير

بنقطة المحاذاة وهی ر ومركز البروج وهی ه ومركز الخارج وهی د



ولنخرج اب الى ل و

ه ب الى ح ولنوصل

ه ل و ل موضع القمر

وليكن زم عمودا على خط

ه ب ويقع الى الجانب الاخر ور ن من ر عمودا على هب وا ه ب زاوية

ضعف البعد معلومة يبقى زاوية ا ه م معلومة وزاوية م قائمة فمثلث

د ه م معلوم الزوايا ونسب الاضلاع الى ر ه وكذلك مثلث ه ز ن

وخط ه ر مثل خط د ه والضلعان المتشابهان الكبيران اعنى د م ب م ب

والباقيان اعنى د ه ب ر ن وقوس ط ل وهو تعديل الحضيض معلوم

لان زاوية ر ن على مركز التدوير معلومة وقوس ط ل وهو الباقی الى

نصف الدائرة من طرح بعد القمر عن الاوج فی الرصد وطرح قوس

ط ل المعلومين فزاوية ط ب ل معلومة وخطا ب ل معلوما النسبة

ه ل معلوم نسبتهما ونسبة قطر الارض اليه معلوم بالشكل الذی

مضى فاذا نسبة ه ب الى نصف قطر الارض معلومة و ه

دباو

وهو البعد الاوسط فی الاتصالات معلوم لان ه ا مثل د ا و د ه

المعلومين بنسبتهما الى د ه المعلوم فاذا زيد عليه نصف قطر التدوير

كان البعد الابعد للقمر وهو معلوم و ه ح وهو النصف الاوسط

فی التربيعات معلوم فلان نسبة ب ل الى ه ب معلومة فنسبة

ب ل الى نصف قطر الارض معلوم واذ بينا هذا فقد علم البعد الابعد

للقمر وهو عند اخر دايرة يقع فيها الكسوف من المخروط ويتبين

من ذلك نسبة اقطار الارض والقمر والشمس فليكن دايرة ا ح

للشمس و م ل ک للارض والسطح المشترک لهما وللمخروط الظل ههنا

ح سا وليكن بينهما حه للقمر ولانهما متساويان بالرؤية اذا

كان القمر على بعده الابعد فيكسف الشمس كلها بلا لبث فلنخرج

من مركز الارض خطين مماسين لجرمی القمر والشمس فی السطح المذكور

ويماسانهما خطان ح ح نها وهما وان لم يماسا فی الحقيقة على الانصاف

فلا يختلف ذلک فی الحس وفی التقريب ولان الاقطار المقاطعة

لخط نط و المار بالمراكز وهو المحور المشترک هی على زوايا قائمة

فيكون متوازية وليكن ف ن غاية بعد القمر عن الارض وهو معلوم

وليكن ط ن مثله ولنخرج ق ع الضا موازيا ولنخرج ه ح الى ز فلان

زاوية ه ح معلومة فنصفها زاوية ط ح معلومة وزاوية ط

قائمة وخط ط ن معلوم فـ ط ح معلوم وخرج بالحساب ه لب مح

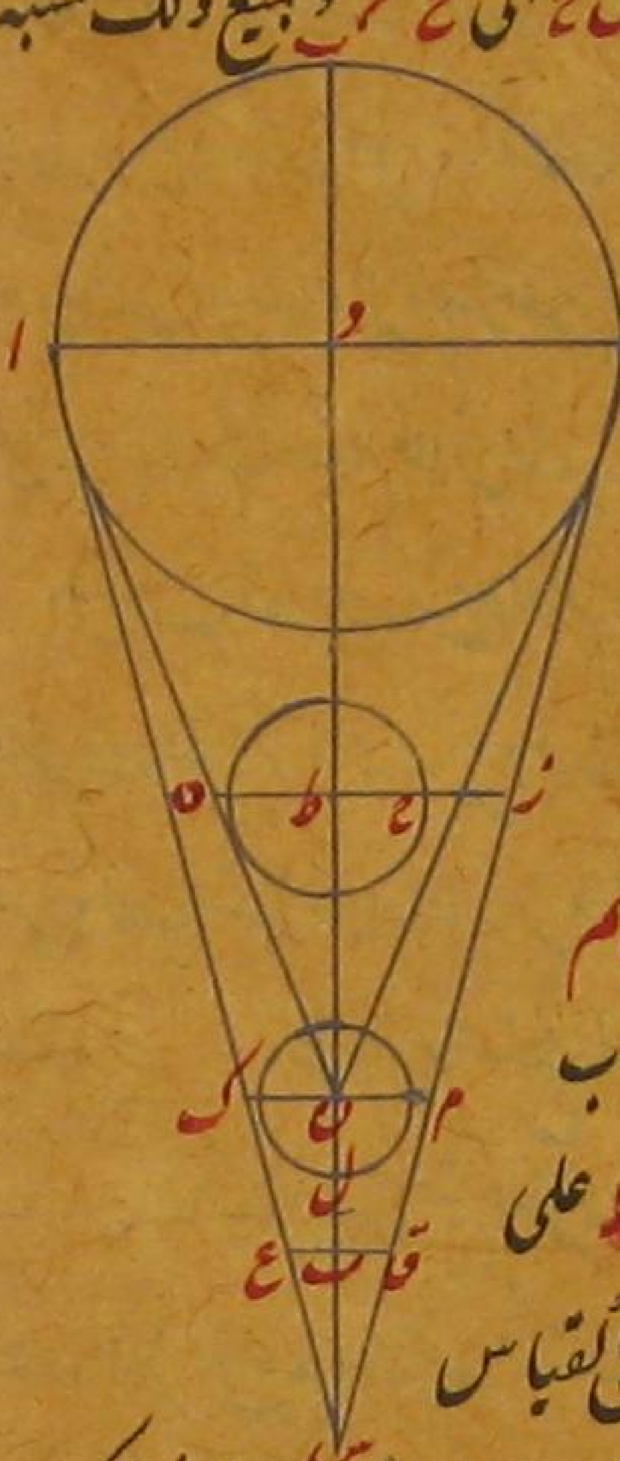
باحراج ونسبة ط ح الى ف ق معلومة ن ف ق معلوم وخط ف ق

ط ز مجموعين مساويان لضعف خط م ن على ان نصفه بعد وخط

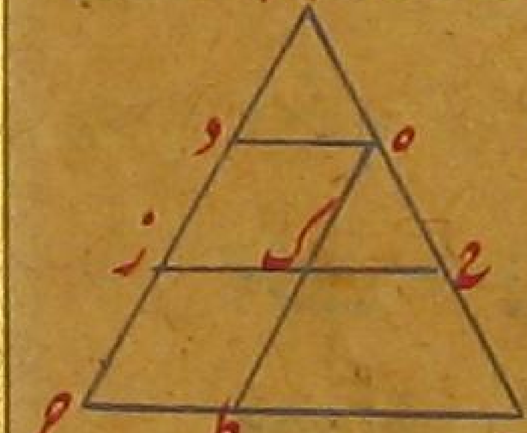
ط ح معلوم وخط ف ق معلوم يبقى ز ح معلوما ونسبة م ن الى ح

باود الى ... هه

كنسبة ن ط الى طد لانه كنسبة ن ح الى ح حر وجميع ذلك كنسبة



من المعلوم الى رح
المعلوم و دط معلوم من د
معلوم فيصير د ح معلوما
لان رح بهذا القياس معلوم
وقد خرج بالحساب ه ل بالتقريب
وكذلك يصير سس معلوما من ى م
وهو غاية بعد الظل وخرج بالحساب
رسح بالاجزاء التي بها م واحدا واد على
نصف قطر القمر ونصف قطر الشمس بالقياس
الى نصف قطر الارض ونسبة نصف القطر الى نصف القطر مثلثة كنسبة
الكره الى الكره فعلم كم كره القمر وكم كره الشمس فيكون جرم الشمس
مائة وسبعين مرة مثل الارض وجرم القمر جزء من تسعة وثلثين جزءا وربعا
من الارض واما البرهان على ان خط من ط مجموعين مساو لضعف طح فهو
ان كل مثلث يخرج من ضلعيه خطان موازيان للقاعدة والاقرب
منهما الى القاعده على نقطة منصفة من الضلعين ما بين الخط الثاني والقاعدة
فالقاعده والخط الثاني ضعف الخط الاوسط برهانه ليكن المثلث
مثلث ابح ونخرج من من نقطة عليه خط ده موازنا لبح ولنصف خط



ده على ر ونخرج رح موازنا للقاعده ونخرج
من ه خطا موازنا لخط اح وهو ه ط فبين
ان طهد ضعف زك وايضا

بطا ضعف حك لان طه ضعف كه والنسبه واحده فجميع حب
مع بط ضعف جميع رح **الفصل السادس** واما الكواكب
الثلثه المتحيره والكوكبان الاخران فان بطلميوس وضع مسيرها في
الطول والاختلاف في اول الامر وضعا وذكر ان الامتحان حققه ولانه
من عمله وبين ساير اهل النظر السبب في كيفية ادراك ذلك وبطلميوس
نفسه تعرف ذلك من بعد وهو انهم لما نظروا النظر الجليل دون
الدقيق وجدوا لهذه الكواكب اختلافين احدهما بالقياس الى
الشمس والاخر بالقياس الى فلك البروج اما الاول فقد وجدوا
هذه الكواكب اذا كان لها ابتداء حاله من السرعه والبطؤ والتوسط
وكذلك الرجوع والاستقامة والاقامة كان لها بعد ما من الشمس
اما تربيع او تسديس او غير ذلك من مقادير القسي فاذا عاد الى مثل
تلك الحال يكون الشمس قد دارت دورة وقوسا وسار الكوكب
ايضا قوسا مساويه المقدار للقوس الاولى حتى يكون البعد عن الشمس
مثل الذي كان في الكره الاولى في ظاهر الامر فيما بين زاد او نقص
في المعدل يساوي في الوسط ووجدوا ايضا في مراعاتهم عودات
هذه الاشياء وعودات التربيع والتسديس وغيره من الاستتار
والظهور مرصوده في اجزاء باعيانها من فلك البروج بدل في كل حال
وفي كل مدة ان الزمان من اسرع الحركه الى الحركه الوسطى اعظم من
الزمان الذي من الوسط الى ابطاء الحركه وهذا لا يمكن الا بوضع فلك
التدوير واما فلك خارج المركز فان الامر فيه بالضد الان يتوهم
حركة للكواكب في اوج الحامل وحركة الحامل بها الى المشرق وحينئذ

لا يكون رجوع وقد وجد رجوع فنعلم اذا ان سبب اختلاف هذه الكواكب
هو فلك التدوير وعلم ان حركتها في فلك التدوير وحركة فلك التدوير
على الحامل مساو بان لوسط الشمس الكوكب يكون في كل عود
الى مثل حاله في الاختلاف وهو دوره في فلك التدوير قد سار
في الطول قوسا مساوية لقوس زيادة الشمس على دوره في الاختلاف
بدوره الشمس والقوس في الطول بقوس الشمس فمجموع المسير
في الاختلاف والطول مساو لوسط الشمس في الطول فاذا
علمت زيادة قوس الشمس بالرصد علم الوسط للكوكب والباقي
هو اختلافه فبقي معلوما واما القسم الثاني من الاختلاف
الكاين بالقياس الى فلك البروج فانهم لما تحققوا وتاملوا
عودات الكوكب الى مبادي احواله مثل رجوع الى رجوع او استقامة
الى استقامة او سرعة او بطؤ الى بطؤ او توسط الى توسط و
كان يقطع من فلك البروج قوسا فاذا عاد الى مثل ذلك
كرة اخرى كان قطع قوسا ايضا وكذلك دايما فوجدت هذه
القسي تختلف عند التدقيق اختلافا ما فيا خذ من غاية كبر
يصغر يسيرا يسيرا الى غاية صغر ثم يكبر يسيرا يسيرا الى غاية كبر
وبينهما حد توسط وبقص ذلك حتى تمرت ارباع الدائرة مسيرات
سريعة وبطيئة ووجد الزمان في هذا النقص والتزيد من الحركة السريعة
الى الوسطى اقصر من الزمان من الوسطى الى البطيئة اعني من القوس
الكبرى الى الوسطى اقصر من الوسطى الى القوس الصغيرة جدا وهذا يمكن
على اصلي الخارج والتدوير جميعا لانه اذا كان حركة الكوكب في

التدوير

في التدوير الى المغرب وحركة التدوير الى المشرق كان هكذا لكن لما
كان الاختلاف الاول منسوبا الى فلك التدوير كان يجب ان ينسب
هذا الى خارج المركز فهذا ما وجد بالجملة واما بالتدقيق فقد وجد
للحاملة حركات تنقل الاوج على توالي البروج قريبا من حركة الثوابت
اذا كانت هذه المواضع متبدلة في فلك البروج على مر السنين فيكون
اجزاء السرعة والبطؤ والتوسط مختلفة ليست واحدة باعيانها التي
كانت قبل بل صارت مايلة الى المشرق بعد ما كانت مغربية ولكن
على نسبة محدودة موجبة ان يكون للاوج حركة مثل حركة الثوابت
الى المشرق وكذلك وجد هذا للزهرة وعطارد ووجد للجميع بالحركة بالشركة
ان افلاك التداوير ليست تتحرك على مراكز الحاملة لها في ازمنة متشابهة
قسيا متساوية حتى يفعل عند المركز زوايا متساوية بل وجدت يفعل
مختلفة فطلب لها دائرة اخرى يفعل بالقياس الى مركزها زوايا متشابهة
واستخرج بطريق الهندسة من ارصاد ثلثة كان الكوكب فيها على طرف
النطق وهو حقيقة المقابلة ووقف عليه بالرصد بطريق مجانس لطريق
استخراج ذلك في القمر مسير كل واحد في الاختلاف وخروج كل واحد
من فلكي الحامل والمعدل عن المركز الذي للارض ونحن لا نطول ذلك
وبين ذلك قبل على ان الكوكب يكون عند المقابلة والمقارنة على
اوج التدوير او حضيضه وانه اذا لم يكن على مقابلة او مقارنة كانت
الشمس على خط مواز لقطر التدوير فقد ثبت لهذه الكواكب فلك تدوير
وفلك خارج حامل وفلك خارج معدل للمسير وهذه الكواكب كلها
ذات عرض عند فلك البروج وذلك معلوم بالحس والرصد فصل

السابع وأمّا الزهرة وعطارد فنعلم حال كونهما على فلك التدوير
من جهة مراعاة اختلافهما في السرعة والبطؤ والتوسط وكون ذلك
والزمان من اسرع الحركة الى الوسطى ومن الوسطى الى ابطاها على
ما لتلك الكواكب وعلم كون تدويرها على حامل خارج المركز بمثل ما علم
هناك الان عوده كل واحد منهما الى مثل الحالة الاولى في السرعة
والابطاء ليس على ما كان في تلك من حفظها بالوسط ومسير مركز
التدوير فوس البعد عن الشمس في جليل النظر وموافقة ذلك دوره
نعم الشمس مع قوس قبل قوس التعديل وجد الاسعدان عن وسط الشمس
البتة الا غاية التعديل واذا استوفاه عاد الى وسط الشمس وجاوزه
مرة اخرى الى غاية التعديل من جهة اخرى ثم عاد فعلم ان وسطهما
ووسط الشمس واحد وان مركز تدويرهما تتحرك محاذية لوسط الشمس
ولما كان لكل واحد منهما فلك خارج المركز فلكل واحد منهما لا محالة اوج
الحامل وحضيضه وتعديل كل واحد يزيد وينقص بالقرب والبعد من
الاوج فاذا وجد غاية تعديل الى المغرب ويسمى البعد الصباحي وغاية
تعديل الى المشرق ويسمى البعد المسائي متساويين علم ان بعد كل واحد
منهما عن الاوج واحد فاذا اتفقا عن جهتي قطعة من فلك البروج علم
ان النقطة الواسطة بين النقطتين اللتين عليهما مركز التدوير في الرصدين
اما اوج واما حضيض ثم اذا رصد بعدان مسائي وصباحي متصلان
عند نقطة غير تلك النقطة او منقطعان فالذي هو اصغر منهما يلي الاوج
لا محالة والذي هو اكبر منهما يلي الحضيض لا محالة فلما راعى بطلميوس هذه
الارصاد عرف مكان اوج الزهرة وعطارد ولما قابل بالارصاد

القديمة والحديثة وجدها تحركت في اربع مائة سنة اربع درج لكنه وجد
في عطارد امرا مخالفا لما وجده في الزهرة فان الاوج كان تبين له انه
على عشرة اجزاء من الميزان والحضيض بازائه ثم رصد منه رصد بعدين
صباحيا ومسائيا عن جهتي عشرة اجزاء من الدلو متقاربين لكن
مجموعهما اعظم من الواقعين عند عشرة اجزاء من الحضيض فاذا مركز
فلك التدوير كان هناك اقرب الى الارض من كونه عند الحضيض من الميزان
ثم لما بلغ عطارد بوسطه مقابلة تلك الدرجة وهو في العاشر من الجوزاء
صار مجموع التعديلين مثل ما كان في العاشر من الدلو فتبين ان الحضيض
الاول لم يكن حضيض الفلك الخارج المركز بالحقيقة بل حضيض مدار الاوج
وان الاوج متحرك بلعاح كه فلك التدوير اذا حصل مركز التدوير في حضيض
الحامل مرتين في دوره واحده على الوجه الذي قيل في باب القمر واما
ان الحضيض الاول كيف يكون حضيض مدار الاوج فلان دوران الاوج اذا
لم يكن على مركز الارض بل على مركز غيره فيرتسم دايره حول مركز الارض لكل
نقطة من مداره اوج وحضيض لا محالة لانه لا محالة يكون في الجانب الذي
يلي مركزه اقرب الى الارض وفي الجانب الذي يليه ابعد فيلزم ايضا
النقطة الاوج اذا دار اوج وحضيض. الفصل الثامن
هذه الكواكب الخمسة كلها مشتركة في ان الفلك الحامل لمركز تدوير ما
مائل عن فلك البروج فان الرصد تحقق ذلك بالمشاهدة لكن ميلها
ليس على مركز نفسها ولا على مركز اخر بل مركز فلك البروج وذلك لان
كل واحد منها اذا بعد مركز فلك تدويره عن النهاية الشمالية ربع دايره
معدله وكان بعده في اختلافه ربع دايره عن اوج التدوير معدله

رؤى فى سطح فلك البروج لان القطر المار بمركز فلك التدوير الى الربع
المعدل منه فى الجانبين يحصل فى سطح فلك البروج وكل الخمسة مشتركة
فى ان سطح فلك تدويره الذى يحده دايره من الكبار الواقعه فى كرته
على اوجه وحضيضه مايل ايضا عن سطح الفلك الخارج المركز ولو كان
منطبقا عليه لكان الكوكب اذا كان فى هذا السطح رؤى دائما فى سطح
الفلك الخارج المركز وليس كذلك بل قد يكون اذا كان على الحضيض
من التدوير كان له عرض واذا كان على الاوج كان له عرض آخر واذا
كان فى البعد الاوسط مقارنا للدايرة الحامل كان له عرض اخر واذا كان
مركز فلك التدوير على نقطة واحدة مثلا عند الاوج من الحامل او
الحضيض منه او نقطة اخرى لم يكن كذلك ورصدت الكواكب
الثلثه العلويه فكانت اذا حصلت بالوسط على اوج الحامل ترى شماليه
فعلم ان اوجاتها شماليه واما فى افلاك تداويرها فانها رؤيت
بالرصد اذا كانت شماليه وكانت على اوج التدوير كانت اقل عرضا
واذا كانت عند الحضيض كان اكثر عرضا فعلم ان القطر المار بالاوج
والحضيض بنصفه الاعلى يكون مايلا عن سطح الفلك الحامل الى
الجنوب وبنصفه الاسفل الى الشمال وكانت فى جهة الجنوب على عكس هذا
فكانت ترى عند الحضيض اكثر عرضا الى الجنوب وعند الاوج اقل عرضا فكان
حضيضه ميله ابدا عن سطح الحامل الى الجهة التى فيها من الحامل وكان
غاية هذا الاختلاف عند النهايتين الشماليه والجنوبيه فكانت اذا كان
مركز تدويرها على نهايه شماليه فى غاية زيادة عرض الحضيض الى الشمال و
غاية نقصان عن الاوج الى الجنوب وبعكس هذا عند النهايه الجنوبيه ثم

اذا

اذا فارقت النهايه رؤى كل واحد من الامرين ينقص فيزداد عرض
الاوج الى تلك الجهة وينقص عرض الحضيض حتى اذا بلغ الحضيض يكون
انطبق القطر على سطح فلك البروج ووازى الخط المشترك بينه وبين
الفلك الحامل فكما نفارق العقدة نظهر العرضان فيأخذ الذى كان من
جانب الى خلاف ذلك الجانب كذلك حتى يبلغ النهايه الاخرى فيبلغ
الامر غايته ثم يأخذ يرجع حتى ينطبق عند العقدة الاخرى عرف هذا باجهاد
متتاليه للكوكب وهو على اوج التدوير واخرى وهو على حضيض التدوير
ومركز التدوير منتقل من النهايه الى العقدة ومن العقدة الى النهايه
واما القطر المقاطع لهذا القطر على قوايم وهو الذى يحد غاية التعديل
فانه يكون دايما موازيا لفلك البروج عرف ذلك بان رصد الكوكب
على طرفه الشرقى وعلى طرفه الغربى ومركز التدوير على نقطة واحدة
مكان البعد يكون دايما واحدا بعينه فعلم ان هذا القطر موازٍ دايما
لسطح فلك البروج وانه ينطبق عليه عند العقدة لان مركز التدوير متى
حصل فى العقدة رؤى الكوكب فى سطح البروج فى اى طرفى هذا القطر
كان الفصل التاسع • واما الزهرة وعطارد فرصد من امرهما
ان مركز التدوير اذا حصل على اوج الحامل او حضيضه وكان الكوكب
عند اوج التدوير او حضيضه لم يكن له ميل عن سطح الحامل بل رؤى
عرضه فى الحالين واحدا اما للزهرة فشمالى واما لعطارد فجنوبى وفى
الحالين بمقدار واحد واما اذا كان مركز التدوير عند العقدتين اختلف
عرضا الحضيض والاوج جدا فيكون اذا هاهنا ابتداء ميل هذا القطر
عند الاوج والحضيض من الحامل وغايته عند العقدتين فانه رصد

الكوكب في الحضيض والاوج ومركز التدوير على العقده فكان تفاوت
ما يوجبه الطرفان في العرض بالغا غايته حتى اذا فارق العقده اخذ
تراجع لكن الذي للزهره من ذلك بخلاف الذي لعطارد فان
الزهرة اذا فارقت مركز تدويرها حضيض المايل اخذ ميل حضيض
التدوير الى الشمال واذا كان الكوكب عليه رؤي ميل الى الشمال
من سطح الحامل حتى اذا وافت العقده كانت بلغت النهايه في العرض
الشمالي ويكون الاوج ميله الى الجنوب واما في النقطة المقابلة
للحضيض فالامر بالعكس واما الامر في عطارد فبخلاف الزهرة
بالقياس الى حضيض الخارج فلعطارد بالقياس الى اوج الخارج
وكل ما يوجب لاوج التدوير في الزهرة ميلا الى الشمال فيوجب لاوج
تدوير عطارد ميلا الى الجنوب فهذا هو حكم احد القطرين وهو المار
بالاوج والحضيض واما القطر الاخر وهو المار بالبعد الصباحي والمسائي
منهما فقد رؤي ان الكوكب اذا كان على احدى نقطتي طرفيه ومركز
التدوير على اوج الحامل او حضيضه يكون ذلك القطر قد مال عن سطح
الحامل ميلا فوقه حتى انه بعد ذلك تراجع لكن الامر في الزهره و
عطارد مختلف اما الزهرة فلان البعد الصباحي حينئذ اذا كان التدوير
على اوج الحامل يكون قد مال عن سطح الحامل الى الجنوب اشد ميل والبعد
المسائي الى الشمال اشد ميل واما عطارد فيكون الميلان هناك
بخلاف هذا واذا كان التدوير على حضيض الحامل كان الصباحي
من الزهرة اشد ميلا الى الشمال والمسائي الى الجنوب في عطارد
بالضد وقد علم هذا بان رصد الكوكب مرارا متواليه على اطراف هذه الاقطار

ومركز

ومركز التدوير مستقل فظهرت هذه الاحوال ولكل واحد من هذين
المثلين اذا بلغ الغايه عند اوج الحامل وحضيضه اخذ تراجع فيقرب
الطرف المساعد من القطر وسعد المتقارب حتى يحصل في سطح المايل
اذا صار سطح المايل في فلك البروج وكان هناك غاية اختلاف طرفي القطر
الاول فاذا اذا زال الاختلاف عن طرفي قطر فانطبق على سطح الحامل
يكون بلغ القطر الاخر غاية الاختلاف ثم اذا انطبق هذا يكون مال الاول
غاية الميل وبلغ غاية الاختلاف وحركة هذا القطر الثاني عن سطح المايل
تسمى التواء وانحرافا وحركة القطر الاول تسمى صعودا وهبوطا والعجب ان
هذه الارباع التي يختلف بحسب الميول في الكوكب ليست متشابهة
في التحقيق بل بحسب القياس الى فلك البروج لان الافلاك خارجة المراكز
والميل ليس على مراكزها ومع ذلك فان النسبة في الميول واحدة لا تختلف
فيها اذ كل ميل يبتدئ من ربع بحسب القياس الى فلك البروج وينتهي
غايته عند ربع وتراجع عند ربع ويبلغ غاية التراجع عند ربع ثم قد
وجد للزهره وعطارد شيء غير موجود للكواكب الثلثة العلويه فان
مركز فلك التدوير للزهرة لم يوجد البته الا عند العقده او شماليا ومركز
فلك التدوير لعطارد لم يوجد البته الا عند العقده او جنوبيا ورصد
هذا سهل معرفة التعديل وميل الاقطار المذكورة فوجب ضرورة ان
يكون سطح الفلك الخارج من كل واحد منهما يتحرك من الجنوب الى الشمال
ومن الشمال الى الجنوب فياخذ من نهاية ميله ميلا الى الشمال حتى
ينطبق سطحه على سطح فلك البروج ثم تفارقه الى الجنوب حتى ينتهي مثله
ثم يعود وانه اذا كان منطبقا يكون الحق ان كان مركز فلك التدوير قطع

الربع المعدل من الاوج والحضيض وانطبق القطر المار بالبعد المسائي و
الصباحي على سطح فلك البروج وبلغ العقدة مع ميل النصف الذي يليه
من الخامس الى خلاف الجهة التي سمافيه ثم ان مركز فلك التدوير كما تزيد
تغير الى النصف الآخر من دايرة الحامل بعد الانطباق يحصل ذلك النصف
في هذا الجانب ويغير النصف الذي كان عليه فلك التدوير في الجانب
الآخر لكن الامر في الزهره خلاف الامر في عطارد فان فلك تدوير
عطارد يكون على النصف الجنوبي حين ياخذ ذلك النصف الى الشمال
فكما ينطبق على سطح البروج يكون بلغ مركز التدوير العقدة فكما يفارق
العقدة يكون النصف الشمالي حصل جنوبيا فبقي مركز تدوير عطارد
في جانب الجنوب واما للزهرة فهذا المعنى من جهة الشمال وقد علم كيفيه
معرفة هذا بالرصد المتوالي فلا نحتاج الى ان نكرر طريقا مذكورا وقد بلغنا
الغايه من غرضنا فليقطع المقاله حامدين لله رب العالمين • تمت
الهيئة الحمد لله حمدا شاكرين وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله الاكرمين •
الموسيقى ش بسم الله الرحمن الرحيم • قال الشيخ الرئيس حجة
الحق ابو علي بن سينا رحمه الله تعالى ان صناعة الموسيقى تشتمل على
جزءين احدهما يسمى التاليف وموضوعه النغم وينظر في حال اتفاقها
وتنافرها والثاني الايقاع وموضوعه الازمنة المتخللة بين النغم
والنقرات المنتقل بعضها الى البعض وينظر في حال وزنها وخروجها
عن الوزن والغايه فيهما جميعا صناعة اللحن فصناعة الموسيقى علم
نظري يبحث عن النغم من حيث يتفق ويتنافر وتميزان ايقاعات الانتقالات
بينها ليؤلف منها اللحن النغمة صوت لابث على حدة او ثقل بين الحدة

والثقل

والثقل زمانا البعد مجموع نغمتين مختلفتين بالحدة والثقل البعد
منه متنافر ومنه متفق والمتنافر هو الذي لا يفعل اجتماع نغمتيه
معا او تاليهما التذاذا للنفس بل نفره منه والسبب فيه سوء النسبة
بين نغمتيه والمتفق هو الذي يفعل هذا الالتذاذ وذلك لفضيلة فيه
بين نغمتيه الاصوات يقال لها ثقيله وحاده بقياس بعضها الى البعض و
يجعل متساويه فيها ومتفاوته ويجعل تفاوتها زيادة ونقصان
يعني اذا مس نغمتان الى اماله فكاننا نقيماتين بالقياس اليهما كان
احدهما مع ذلك اثقل من الاخرى الاشياء التي تتفاوت ويتساوى
بينها نسبة ما يرجع بوجه الى الكمية والابعاد لنغمها نسبة ما من باب
الكمية والمتساوي والتفاوت في تلك الكمية تعرض فيها التشابه و
التخالف للثقل اسباب وللحدة اسباب فاسباب الثقل اذا
حصلت كانت هذه طول الوتر وغلظه واسترخاؤه وسعة الثقب
في المزامير وبعدها من المنفخ ورخاوة المقروع وتخلخله وخشونته وللحدة
اضدادها ومن هذه الاسباب ما يسهل تقديره وهو ثلثة مقدار
الوتر ومقدار الثقب في سعته وضيقه ومقداره في بعده وقربه
نسب النغم بعضها الى البعض في الحدة والثقل نسب اسبابها بعضها
الى البعض مثاله النغمة الحادة عن نقرة وتر فانها في الثقل ضعف النغمة
التي تحدث عن نصف الوتر اذا كان ممدودا في الحدة نصف حدة
النغمة التي تحدث عن نصفها فانه كلما زاد السبب زاد المسبب وكلما
نقص السبب نقص المسبب فنسبة السبب الى السبب كنسبة المسبب الى
المسبب الامور المخالفة في نسب المقادير لايتساوى درجات

تخالفها فان الضعف تخالف النصف غير خلاف الزايد نصفا مثلا وذلك
ان احد مما تخالف مخالفة بمثل مخالفة والاخر تخالف لا بمثله بالفعل فان
زيادة الضعف على النصف ليس الا بمثل النصف فهو تخالف بمثله اذا ما خالفه
بمثل هذه الزيادة واما الثلثة فتخالف الاثنين لا بالاثنين بل بنصف
الاثنين وايضا فليس كل ما تخالف لا بالمثل فانه تخالف على درجة واحدة
فانه يجوز ان لم تخالفه بالمثل بالفعل ان تخالفه بالمثل بالقوة وكالزايد جزوا
فان ذلك الجزو بالقوة تكون عنه كلا المتخالفين كالزايد نصفا فانه
النصف تكون عنه الاثنان والثلثة بالتضعيف فهو يعد بهما عدا
مشتركا ولا كالسبعة اذا خالفها التسعة بالاثنين وتكون
الاثنان لا تعدهما منه معا ولا يعدهما وليس ايضا خلاف بالجانب
لا بالمثل ولا بالجزو الذي هو مثل بالقوة خلافا واحدا فان بعض
ذلك تكون حاله مع النصف او الضعف اللذين تفاوتهما مثل
احدهما على سبيل نسبة الخلاف بالمثل او بالقوة مثاله الثمنية
للثلاثة والتسعة لسبعة عشر وبعضه تكون بخلاف هذا فقد
علمت ان تفاوت المتخالفات على درجات واقربها الى الوفاق
ما خالف بالمثل فكل نغمتين تكون نسبة ما بينهما هو في غاية الاتفاق
فله خصوصية دون ساير الابعاد وهو ان النغمة الواحدة في قوة البعد
المتفق الذي هو هذا البعد بعينه وليس في الابعاد بعد الا من
نغمتين مختلفتين الا هذا البعد فانه من نغمتين مختلفتين
ومتفقتين سواء ماه بالقوة وايضا ليس انما هو في قوة بعد واحد
ذي نغمتين متساويتين فقط بل هو في قوة بعدين بهذه الصفة

تكون كل واحد منهما من احدى نغمتيه ومرجع هذا الى ان كل واحد من
نغمتيه مثل الاخرى بالقوة وتقوم عنها بدلا نسبة الاعداد
المتفاوتة احدى نسب خمس نسبة الاضعاف ونسبة الزايد جزوا
ونسبة الزايد اجزاء ونسبة الاضعاف والزايد جزوا ونسبة
الاضعاف والزايد اجزاء وقد بينت في الارثماطيقي فكل ما على
نسبة الضعف فهو متفق وما على نسبة الزايد جزوا واما النسب
الاخرى فلا متفق فيها الا على سبيل البدل والمتفقات منها على سبيل
البدل اربع احدها الزايد اجزاء من مخرج على نسبة الاعداد المتتالية
كالزايد ثلثة ارباع او خمسة اسداس تكون بدلا عن اصل هو بعد
زيد بجزو ينسب الى مخرج هو مجموع العددين مثل السبعة والاربعة
فان السبعة زيد على الاربعة بثلثة ارباعه وهو بدل الزايد سبعا
والثاني ان تكون زايدا باجزاء من مخرج على نسبة الافراد المتتالية مثل
الزايد ثلثة اخماس وتكون هذا بدلا عن اصل يزيد بجزو وهو يسمى الزوج
المتوسط بين الفردين مثل الثمانية للخمسة فانها في قوة الزايد ربعا لان
الخمسة للاربعة كالعشرة للثمنية والثالث تكون على نسبة الضعف
والجزو تكون قوته قوة الزايد جزوا منسوبا الى نصف سمي الجزو المقرون
بالضعف مثاله التسعة للاربعة فانه على نسبة الضعف والربع في قوة
الزايد ثمنا والرابع ما كان على نسبة الضعف وجزءين وتكون قوته
الزايد بمثل ذلك الجزو مثل الستة عشر للسبعة فانه على نسبة الضعف
والزايد سبعين وفي قوة الزايد سبعا وما سوى هذا في النسب
فغير متفق اصلا ولا بدلا الا ان تكون قربه من المتفق قربا لا يميزه

السمع فاخذه مكان المتفق مثل نسبة البعد الذی یسمی البقیة فانه
یدل علی نسبة الزاید ثلثة عشر جزوا من ماتین وثلثة واربعین
جزوا وقد راح علی الزاید جزءا من ستة عشر لقربه منه فالمتفق
علی انحا ثلثة متفق حقیقی اصلی ومتفق بدل انما نقبله علی انه
مکان شیء یحتمل فی الطبع وخلیفة له ومتفق غیر حقیقی ولا بدل و
لکنه قریب من الحقیقی بقبله الطبع علی انه هو الحقیقی بعینه لقربه منه
لیس کل الابعاد المتفقة مستعملة فی تالیف اللحن فان الکبیر
منها ترک استعماله والصغیر جدا صار الحس لا یشعر بالاتفاق لشدة
التشاکل بل بعد النغمتین نغمة واحدة فالمعتدل فی ان یکون غایة الصغر
ان یکون علی نسبة الزاید جزءا من خمسة وثلثین وربما استعمل ما هو
اصغر من هذا الی قریب من الزاید جزءا من خمسة واربعین الی ثمنیة
واربعین الزاید علی نسبة اربعة اضعاف الذی بالکل مرتین الزاید
علی ثلثة اضعاف الذی بالکل والخمس • الزاید نصف الذی بالکل
الزاید بالنصف الذی بالخمسة • الزاید بالثلث الذی بالاربعة

اعظم اللحن مولف فنغمتاه المحیطتان بطرفیه علی نسبة الذی بالکل
مرتین فلیودعه الابعاد التی بلیه من الکبار ما امکن حتی یکون بعدا
فیوقع بین طرفیه واسطة فیقع فیه ثلث نغم وبعد ان النقله مع
الواسطة علی نسبة الذی بالکل وکذلک الوسطی مع الحادة ثم تعمد
الی الذی بالکل الواحد فیوقع بین طرفیه واسطة تالیفه یکون النقله
مع الواسطة علی نسبة الذی بالخمسة والواسطة مع الحادة علی نسبة الذی
بالاربعة ولان الذی بالخمسة اکثر من الذی بالاربعة فیقص منها نسبة

الذی بالاربعة بقی نسبة الزاید مما فیقع واسطة نسبتها الی الثقلة
نسبة الستة ونصف وربع الی التسعة والی الحادة نسبة الستة
ونصف وربع الی ستة وهو ثمن ستة وهذا البعد الزاید ثمنا
یسمی الطنینی فاذا فعلت الذی بالکل الاخر هذا الفعل حصلت اربعة
ابعاد الذی بالاربعة وطنینیان والابعاد التی بالاربعة کبار و
الکبار اوحادها یفخم ولا تاتلف منها اللحن تالیفا تعتدل فی النفس
بل اللحن یتالف عن نغم اشد تقاربا منها واسهل علی الحلوق الانتقال
من بعضها الی بعض فوجب ان تحشی الفرج الاربعة التی للذی بالاربعة
بابعاد اصغر منها واما الطنینی فهو من الصغار وکان حشو کل واحد
منها بعدین فقط مما یصعب مساوقة الحلوق ایاه وما یصعب فی الحلوق
محاکاته فان الطبیعة لا تشتهیه ووجد واحشوها باوسع ابعاد
نقصت رونق اللحن بمقاربها ثلثة فاصطلحوا علی حشوها بثلثة ابعاد
اختیارا للاحسن لا اتباعا للضرورة ثم کان الذی بالاربعة تحتمل
عدة ثلاثیات من ابعاد لا یتغیر علیه منها شیء ولا للواحد منها من
وجوه ترتیبه ترتب فصار الذی بالاربعة بنیت علی نسبة واحد
او یختلف ما یتضمنه من الثلاثیات ووضعها کالجنس لانواعه
فسمی لذلک جنسا واذا اشتمل علی اربع نغم یحیط ثلثة ابعاد وسمی الذی
بالاربعة واذا زید علیه بعد نسبة الطنینی اجتمع الزاید نصفا من خمس
نغم یسمی الذی بالخمسة وکل جنس فاما ان لا یکون شیء من ابعاده اعظم
نسبة من مجموع الباقیین ویسمی جنسا مقویا او یکون بعد کذلک
لکنه اصغر نسبة من ضعف مجموع الباقیین ویسمی مقویا واما ان لا یکون

مع ذلك اصغر نسبة من ضعف مجموع الباقيين ويسمى ناظما وبالعقا
ورخوا من الاجناس المقوية ما ابعاده على هذه النسبة الزايد سبعا
ثم الزايد جزءا من ثمنية واربعين وجنس آخر الزايد سبعا الزايد ثمنا
الزايد جزءا من سبعة وعشرين وآخر الزايد سبعا الزايد تسعا
الزايد جزءا من عشرين واصطلحوا على نسبة الزايد سبعا الزايد جزءا
من ثلثة عشر الزايد جزءا من اثنى عشر وجنس آخر يستعمل الزايد ثمنا الزايد
ثمنا ثم البقية ويسمى الجنس الطنيني وجنس آخر الزايد ثمنا الزايد تسعا
الزايد جزءا من خمسة عشر وايضا الزايد ثمنا الزايد عشرا الزايد
جزءا من ثلثة وعشرين وايضا الزايد سبعا الزايد جزءا من
اثنى عشر ولقبه منفقه بالتعويب على نسبة مائة وستة وعشرين
الى مائة وسبعة عشر وهو قريب من الزايد جزءا من احدى عشر و
جنس الزايد تسعا الزايد عشرا الزايد جزءا من احدى عشر واما الاجناس
الملونة فمنها الزايد خمسا الزايد جزءا من تسعة عشر الزايد جزءا من ثمنية
عشر وآخر الزايد خمسا الزايد جزءا من اربعة عشر الزايد جزءا من سبعة عشر
وآخر الزايد سدسا الزايد جزءا من خمسة عشر الزايد جزءا من اربعة عشر
وآخر الزايد سدسا الزايد جزءا من احد عشر الزايد جزءا من احد وعشرين
واما الوجوه فمنها جنسان الزايد ربعا الزايد جزءا من احد وثلثين
الزايد جزءا من ثلثين وايضا الزايد ربعا الزايد جزءا من ثلثة وعشرين
الزايد جزءا من خمسة واربعين فهذه هي الاجناس التي يعتد بها والجمع
هو جملة ابعاد معقود على نغمها تاليف اللحن فمنه كامل ومنه غير كامل
فالكامل هو الذي بالكل مرتين ويشتمل على اربعة عشر بعدا ومنه دون الكامل

مثل

مثل الذي بالكل والخمس والذي بالكل والاربعة والذي بالكل وغير
ذلك على حسب ما يتفق والاصل من الذي بالخمسة ولنتكلم على الجمع
الكامل فنقول اما ان يكون متصلا واما ان يكون منفصلا والمتصل هو
الذي يتصل اجزاء الذي بالاربعة الذي في احد الذين بالكل بنظيره
من الذي بالكل الآخر والمنفصل هو الذي يفصل بينهما الطنيني وكل
واما غير مستحيل صح
ذلك اما مستحيل والمستحيل على وجهين اما مستحيل بحسب الاجناس و
مستحيل بحسب الانواع والمستحيل بحسب الاجناس بان يكون اما في
الاجناس بعينها بان تختلف في قوتها وعلوها ورخوها واما في ترتيبها
ترتيب الجنسين والطنيني في احدهما مخالف لما في الآخر والمستحيل في الانواع
ان لا يكون الاجناس الاربعة نوعا واحدا ولا يكون ترتيب ابعاد كل جنسين
على وضع واحد وان كان من نوع واحد والذي ليس بمستحيل ولانه لا يكون
هكذا في الايقاع كل نقرة ينتقل عنها الى نقرة اخرى فاما ان ينتقل
في مدة لا تمحى نفس مثلها عن الخيال صورة الاولى حتى يكونا في الخيال
كالمتوافقتين معا واما ان لا يكونا والايقاع انما يولف من نقل
من نقرات بينها مدد وعلى القسم الاول كل زمان بين نقرتين فاما
ان يكون بحيث يحتمل السرعة والبطوء المبني عليهما الانتقال ان يوقع
فيه نقرة او لا يمكن الا على سبيل يصل في الحس والمفصل كما في الترعيدات
التي تجعل النغم كانها ممدودة لا كانها مفصلة فالذي لا يمكن فيه
اقصر ازمنة الانتقال بذلك السرعة والبطوء كالزمان بين التاء
والنون من قولنا تن والذي يمكن اما ان يمكن فيه ايجاد نقرة
واحدة فقط كالزمان الذي بين تا من تن واما ان يمكن فيه ايجاد نقرتين

بين الطرفين كما بين تا تن تتن تن وآما ان يمكن فيه الى وثلث
نقرات كما بين تا ننتن فكل ايقاع يؤلف من الازمنة الاولى يسمى خفافا
ومن الثانيه يقال الخفاف ومن الثالثة خفاف الثقال ومن الرابعة
الثقال ثم التاليف اما ان يقع بادوار منفصله او بادوار متصلة
والذى بالتفصيل يسمى الموصل وهو الهزج وآما الخفيف المبنى على حروف
خوجه بحركه متتاليه على ما يستعمل وانا ثقيل الخفيف الذى تتوالى
نقراته ولا واحدا ومنها ازمنه متساويه توان ومنه ثقيل خفيف
الهزج وهو ما كان بهذه الصفة وازمنه توالث وكذلك ثقيل الهزج
وعندى ان الهزج باب واحد فانك اذا علمت معنى التضعيف والطى علمت
ان كل واحد منها يرجع الى الآخر بالطى والتضعيف فهو بها واحده وآما
المنفصل فمنه ما يتوالى نقرتين نقرتين ثم تجى الفاصله ومنه ما يتوالى
ثلاثا ثلاثا ومنه ما فوق ذلك والمنفصل انما يتميز من الهزج بالفاصلة
والفاصله زمان ياتى بعد الازمنة التى تتميز بها الدور الواحد والدور
الواحد لا يتميز زمانه عند النقره الاخيره بل نغمه كل نقره زمان
من حق تلك النقرة فيه يمتد النغمه التى اتبعتك النقره وخصوصا
فى النايات والرباب ولا بد من ان يكون النقره الاخيره يتبعها زمانا
كاحد ازمنة ما بين النقرات فى الدور الذى يسمى رجلا ثم تجى بعد ذلك
الفاصله التى لو لم تجى لكان الايقاع موصولا فاول المنفصلات السته
هى التى من نقرتين من اصغر الازمنه ثم فاصله كقولك تنن تنن
فيقع النون فى زمان الفاصلة لكن هذا لا يجب ان يجعل ايقاعا منفصلا
فانه فى قوة الهزج التى تؤلف من الازمنه الثوالث والمنفصل الثانى

السادى هو الذى يتوالى نقراته نقرتين نقرتين ومنهما الزمان الثانى
من قولك تنتن تنتن ثم فاصله وهذا ايضا فى قوة الهزج فى التثقيل
وآما المنفصل الثالث فهو من نقرتين نقرتين منهما الزمان الثالث
ومثاله نقرتا تاتن تن ثم فاصله على ان يكون النقرات مع تاتن ولا يكون
تنن بتشديد النون الاول وبين التاء الثانيه وقفه البته وهذا لا يرجع
الى الهزج فان ثم الازمنه التى تقع بين دورين يكون اعظم من ازمنه
الهزج وبحيث لا يحفظ الذهن تواليها بعضها مع بعض وآما المنفصل
الرابع من نقرتين نقرتين كذلك وبينهما الزمان الرابع وهذا ابعد
من ان يرجع الى الهزج ومثاله نقرتين على ما فى قولنا تنن تنن ثم فاصله
فهذا هو القول فى المنفصل الثنائى وآما الثلاثى اما ان يكون ازمنه
ما بين النقرات متساويه او يكون مخالفه فان كانت متساوية فاما ان
يكون من الازمنة الصغرى كما يطابق قولنا تنن تنن فهذا يكون
مساويا لثقيل الهزج ولا يجوز ان يعد ايقاعا منفصلا بل تضعيفا للهزج
وآما ان يكون من ازمنه ثلثه كقولك تن تن تن ثم فاصله ثم تن
تن تن ثم فاصله ويسمى هذا وآما الروابع الذى يطابق ثلث نقرات
مثل قولك تنن تنن تنن ثم فاصله ثم تنن تنن تنن ثم فاصله ثم
تنن تنن تنن ثم فاصله ويسمى هذا وآما المختلف الزمانين ان يكون اصغر
الزمانين الزمان الاول فلا يخلو اما ان يكون المقدم واما ان يكون التالى
مثال الاول ما يطابق قولك تن ت ثم فاصله تن ت ثم فاصله
ويرجع هذا الى المنفصل الثالث وعكسه هو القسم الثانى كما يطابق قولك
تنن تنن تن وآما ان يكون اصغر الزمانين هو الزمان الثانى وهذا

ايضا اما مقدم واما مؤخر فالمقدم كما يطابق قولك تن تنن تنن تن
تن وقد يكون الزمان الثاني اعظم من هذا فيكون الزمان الرابع
كما يطابق قولك تن تنن ن تم ن تنن ن ويسمى واما ان يكون الذي
على عكس هذا فالاول تن ن ن. ن ن تن والثقل منه تنن ن ن
ثم فاصله ثم تنن تنن ن ثم فاصله واما الرباعي فاما من اصغر الازمنة
على قياس تن تنن ثم فاصله تن تنن ثم فاصله واما من الزمان الثاني
على قياس تن تن تنن ثم فاصله واما من الازمنة الاخرى فلا يستعمل
الطول دوره وكل واحد من هذين فانه يصلح بدل الثلاثيات التي
تتالف ازمنتها ولا يصلح بدلا عنه فان اختلفت الازمنة بينها اخرجت
من حفافها تن تنن ثم فاصله تنن تنن ثم فاصله تنن ن ثم فاصله
واما الخماسيات فلا يستعمل الا حفافها وهي تنتن ثم فاصله ومنفاصلاتها
تنن تن ثم فاصله تنن تن ثم فاصله تنن ثم فاصله وما بعد هذا فيستهجن
استعماله فان هذه الايقاعات الخفاف قد تركب اجناس منها مختلفة
مختلطة ادوارا كما تركب فعول مع مفاعيلن وكما تركب فاعلات
مفاعلن فاعلات فالموزون منها يحل الى تنن تنن متشابهين فان
فصل شي او نقص فيروج على سبب استشعار كمال الحروف ولا يحتاج
ان نورد ذلك في المختصرات ومعنى الوزن تعديل ما بين سببين بمقداريهما
فتامل كيف الوزن في عروض الطويل الاصلي الذي هو مبني على فعولن
مفاعيلن فعولن مفاعيلن فانه يرجع الى فعولن فعولن فاعلن
فاعلن فع فع والاخر الى فاعلن فاعلن فعولن فهذا له الوزن وفي بعض
المواضع يكون على غير هذا لا يزن له الشعر والايقاع او لا يكون تركيب

الفا

الا بقاعين على نسبة المثل والزايد اجزاء فاذا لم يكن هذا وكان
الست موزونا بالوزن الذي قلناه فهو منتظم واذا كان الوزن
بجهه ولم يكن من جهه نبا عن الطبع مثل فعفعفع فاعل فعول فعولن فان الفا
من فاعل يلحق فع فع فتثلثه من غير زوج ينضم اليه فيتشوش ولهذا تفصيل
اطول مما نحن فيه ولنقتصر ها هنا على هذه الاشارة فاللحن يولف
من نغم تعرض بالقوة في جماعات كاملة او غير كاملة ثم توجد بالفعل
بالانتقالات عليها متسقة وبسايط الانتقالات اثنان طافر ومتصل
والطافر هو الذي لا ينتقل فيه من نغمة الى تاليتها والمتصل هو الذي
ينتقل فيه من نغمة الى تاليتها وكل ذلك اما صاعد واما نازل وليس
كل ايجاد النغمة في اللحن بالانتقال بل قد يكون بالاقامة وهو ايجاد نغمة
واحدة مرارا كثيرة واما الانتقالات المركبة فهي بالعودات والعودات
اما على الانتقال واما على الطفر والانتقال ان يكون النغمة التي انتهى
اليها في انتقال ما ينحط عنها او يصعد الى ما يليها عنها في ابتداء الاخر
الى نغمة بعيدة عنها وذلك على وجهين اما في سنن الانتقال
الاول بان يكون مثال النغمة التي عنها الطفر ثقيلة الى الثقيلة او حادة
ينطفر الى حادة وهذا اولى ان يسمى ابتداء من ان يسمى عودا واما ان
ينطفر الى نغم في جانب ما حسبه الابتداء حتى ان كان الانتهاء عند نغمة
ثقيلة طفر الى حادة او حادة طفر الى ثقيلة والعودات اما ان يكون
متشابهة واما غير متشابهة والمتشابهة هي التي يكون هيئة الانتقالات
الجزئية فيها في الكم والكيف واحدة وغير المتشابهة اما ان يكون غير
متشابهة في الكم او في الكيف او فيهما جميعا والمتشابهة في الكم

هي التي عددنقراتها متساوية لكن الانتقالات الجزئية غير متشابهة
وذلك بان يكون اطرافها مختلفة الماخذ او يكون حشوها مختلفا بالطفر
والاتصالات واما المتشابهة بالكيف فهو عكس هذا واما المتشابهة
فيهما جميعا فهو ما نعلمه والغير المتشابهة اما حافظ النسبة او غير حافظ
والحافظ في النسبة في الكم مثلا ان يكون الاول ربع نقرات ثم رجع
فنجعل ثلثة وكذلك على الولاء او يرجع فنجعلها خمسة وعلى الولاء و
مبادي العودات اما ان تجعل لعا متتالية فاذا اتفق ان كان مع
هذه العودات متشابهة او متناسبة سمي انتقالا دارا ونجمع هذه
في بعد ان يكون ازمنة الانتقالات محفوظا فيها ايقاع واحد
او ايقاع مولف كالواحد وان يكون الطفرات على نغم متفقة
فان الاتصالات لا يمكن الا على المتفقة فكل نغم توجد بالطفر
بالفعل في جماعة متفقة الابعاد بانتقالات مكررة متفقة بايقاع
متفق فهو لحن والواحد منه ما ليس من ايقاعات مختلفة فاما الالات
فبعضها اعد للنغمة الواحدة منها اله واحده كالصنج والشامرود ومنها
ما جعل اله واحده فيها لعدة نغم مثل اوتار البربط والطنبور
وثقب المزامير وهو على قسمين اما ان يكون الالة الواحدة
تستعمل في نغم كثيرة بدساتين كثيرة ومنها ما تستعمل الالة
الواحده لنغم كثيرة بهيات من الاستعمال مختلفة مثل ثقب
المزامير فانها تخرج عن الواحده منها نغم مختلفة باختلاف اللمس
بالاصبع واختلاف النفخ بالشدة والضعف والالة المشهورة هي البربط
وقد علق عليه اربع طبقات اوتار كل طبقة منها في قوة وتر واحد

واما

وانما كثر عددها ليكون اجهر صوتا ويكون ممكنا عليها من اصناف
التحاسين التي سنذكرها وشد دستان الخنصر منها على ربع الالة
ليكون النغمة المطلقة على نسبة المثل والثلث للنغمة الخنصرية التي فيه و
العادة في تسويتها ان تجعل مطلق المثلث مساويا لخنصر البم ليكون
نغمة مطلق المثلث على نسبة الثلثة الارباع من البم وكذلك كل
سافل عند العالي الى الزير فيكون مطلق الزير ثلثة ارباع ثلثة
ارباع ثلثة ارباع البم وهو على نسبة سبعة وعشرين من اربعة
وستين وسبابة كل وتر هو على نسبة الطنيني من مطلقه فيكون على
التسع من الالة فلذلك يكون مطلق كل وتر مع سبابته التي تحته على
نسبة الذي بالخمسة والوسطى العالية من الخنصر على نسبة الطنيني فانه
مثل الخنصر ومثل ثمنه فالخنصر على الثمن منه الى المشط فلذلك يكون
وسطى كل وتر عال من خنصر الوتر الذي تحته على نسبة الذي بالخمسة
واما البنصر فهو على التسع من السبابة فلذلك سبابة كل وتر مع بنصر
الذي تحته وهو على نسبة الذي بالخمسة وهذا كله نسبة لان نسبة
كل دستان فوق الى نظيره من تحت نسبة الذي بالاربعة وكذلك
يكون مطلق كل عال مع سبابة كل ثالث سافل وسبابة كل عال
مع بنصر كل سافل ووسطى كل عال مع خنصر كل سافل على نسبة الذي
بالكل واما وسطى زلزل فانها من الوسطى الاولى والبنصر على قريب
من النصف حتى يكون السبابة زايدا عليه بقريب جزء من اثني عشر
والذي يلي السبابة من فوق هو على نسبة الطنيني من هذا الوسطى فلذلك
يكون نسبة كل السبابة الى وسطى الذي ثلثه من تحت على نسبة

الذي بالخمسة والى وسطى الثالث السافل على نسبة الذي بالكل
واما اخذ الدساتين فالصحيح هو انه على نسبة الزائد سبعا من هذا
الوسطى فيكون مطلق البم مع سبابة الزير على نسبة الذي بالكل
والاربعة ومع بنصره على نسبة الذي بالكل والخمسة وهو ثلثة اضعاف
ولا يوجد في هذه الآلة البعد الاعظم الا بان ينزل عن خنصر الزير طنيني
او يعلق وتر خامس من تحت الزير وقد كان يستعمل وربما ويسمى الحاد
فكان يعطل منه بعد واحد وهو البقية ونقول ان ما يلف اللحن منه ما هو
تحسين والاصل هو ما ذكرناه في تعليمنا تاليف اللحن واما التحسين
فمنه ما يختص بالنغم ومنه ما يختص بالايقاع والذي يختص بالنغم فيعد ما
عدا فمن ذلك الترعيد ومن ذلك التمزيج ومن ذلك التبديل ومن
ذلك التركيب فاما الترعيد فان يشغل زمان حق النغمة بنغم تتوالى
لا تحس فصولها وتحكي النغمة الواحدة المهزوزة ويسمى المرعلة والتمزيج
على ثلثة اصناف فمن ذلك تمزيج مدرج الى الحدة وتمزيج مدرج الى
الثقل وتمزيج معا لا تدريج وهو الذي يسمى التشقيق واما الاول
فمثاله ان يوجد دستان وينقر ثم يحط عنه قبل انقطاع اهتزاز الوتر
الى الحدة والثاني كذلك الى الثقل والتشقيق ان يوضع احد الاصبعين
على حمله وترين متساويي الطبقة ويرعد بالاصبع الثانية على احدهما
او يمسك من غير ترعيد وهذا اولى ان يكون تركيبا واما الذي بلا تشقيق
فهو ان يوجد على دستان احد محكما ويراعد على الذي تحته ناخذ غير
محكم وانفع التشقيق ما كان النغم الاصلية حادة والمرعدة ثقيلة توجد
على واحد من الاصلية ويراعد على الاخرى فوق واما الذي بلا تشقيق

فلا يمكن فيه هذا بل على ان يكون الدخيلة المرعد عليها حادة واما
التركيب فان يخلط بالنغمة الاصلية في نقرة واحدة نغمة موافقة
لها وافضل ذلك ان يكون من الابعاد الكبار وافضله الذي بالكل
ثم الذي بالخمسة ثم الذي بالاربعة واما الابدال فان يكون للنغمة
موضع من الجمع ينتقل الى فوقها وتترك هي فان كان حق النغمة
في اللحن الا يكون جزءا من بعد ولكن يكون مقاما عليها فيكون ابدالها
على وجهين احدهما ان يحذف هي اصلا والثاني ان يوجد في نقرة
قوة اخرى وهذا يسمى التضعيف واما ما يختص بالايقاع فهو اما زيادة
واما نقصان والزيادة اما في المقادير • واما في الاعداد وكذلك
النقصان والزيادة على جميع مقادير الازمنة بابطاء الحركة ويسمى
ترتيلا والنقصان فيها على الاتصال ويسمى جنسا واما الذي يختص
الفواصل فيسمى حذفها اصلا توصيلا وتطويلها تقصيرا واما الذي
يختص بالعدد فمن ذلك نقصان نقرات مع حفظ زمانها ويسمونه
طيا واما شغل الازمنة الكبار بالنقرات التي فيها بالقوة فهو ما كان
من ذلك في نفس دوره يسمى تضعيفا وما كان في اخر الايقاع ويسمى
نقرة المجاز وما كان قبل الدور يسمى تصديرا وما شغلت به ازمنة
الفواصل المتخللة يسمى اعتمادا والتضعيف في الثقال احسن والحذف
في الخفاف احسن والاقامة على نمط واحد في الجنسين مستحسن وتبديلها
الى المختلفات والمتضادات احسن هذا اخر الموسيقى وهو اخر الرياضيات
من كتاب النجاة يتلوها الالهيات مقالتان • الحمد لله رب
العالمين كثيرا وصلوته على سيدنا محمد وآله الاكرمين • ح

بسم الله الرحمن الرحيم • وبه نستعين الالهيات من كتاب
النجاة وهي مقالتان • المقالة الاولى منها قال الشيخ
الرئيس رحمه الله نريد ان نحصر جوامع العلم الالهي فنقول ان لكل
واحد من علوم الطبيعيات وعلوم الرياضيات فانما يبحث عن حال بعض
الموجودات وكذلك سائر العلوم الجزئية وليس لشيء منها النظر في احوال
الموجود المطلق ولواحقه التي له بذاته ومبادئه فظاهر ان
ههنا علما باحثا عن امر الموجود المطلق ولواحقه التي له بذاته ومبادئه
ولان الاله تعالى على ما اتفقت عليه الاراء كلها ليس مبدأ الموجود معلول
دون موجود معلول بل هو مبدأ الموجود المعلول المطلق فلا محالة
ان العلم الالهي هو هذا العلم • وهذا العلم يبحث عن الموجود المطلق و
ينتهي في التفصيل الى حيث تبتدئ منه سائر العلوم فيكون في هذا العلم
بيان مبادئ سائر العلوم الجزئية في جملة ما ينظر فيه في هذا ولما
كان كل ما يصح عليه قولنا انه موجود فيصح ان يقال له انه واحد حتى
ان الكثرة مع بعدها عن طباع الواحد قد يقال لها كثرة واحدة فبين ان
لهذا العلم ايضا النظر في الواحد ولواحقه بما هو واحد فلهذا العلم النظر
ايضا في الكثرة ولواحقها ولواحق الشيء من جهة ما هو هو منها ما ليس
يحتاج الشيء في لحوقها له الى ان يلحق شيئا قبله اخر او الى ان يصير
شيئا اخر بعده فيلحقه فان الذكورة والانوثة والمصير من موضع
الى موضع اخر بالاختيار هو للحيوان بذاته واما التحيز والتمكن والحركة و
السكون فذلك له لا لذاته ولا بانه حيوان بل لان ذلك له هو جسم واما الحس
والنطق فهو له بتوسط انه حيوان ونام وانسان ومن هذه اللواحق

التي

التي يلحق الشيء منها ما هو اخص منه ومنها ما ليس اخص منه والتي هي
اخص منه فمنها فصول ومنها اعراض وبالفصول ينقسم الشيء الى انواعه
وبالاعراض ينقسم الى اختلاف حالاته وانقسام الموجود الى
المقولات يشبه الانقسام بالفصول وان لم يكن كذلك
وانقسامه الى القوة والفعل والواحد والكثير والقديم والمحدث
والتام والناقص والعلة والمعلول وما يجري مجراها يشبه الانقسام
بالعوارض فتكون المقولات كانها انواع وتلك الاخر كانها
فصول عرضية او اصناف وكذلك ايضا للواحد اشياء تقوم مقام
الانواع واشياء تقوم مقام الاصناف واللواحق وانواع
الواحد توجه التوسع • الواحد بالجنس • والواحد بالنوع • والواحد
بالعرض • والواحد بالمساواة في النسبة • والواحد في العدد • و
لواحقه المشابهة والمساواة والمطابقة والمجانسة والمشاكلة
والهوهو • وانواع الكثير مقابلات لتلك ولواحقه الغيرية
والمقابلة واللامشابهة واللامساواة واللامجانسة واللا
مشاكلة فينبغي ان يحقق احوال هذه وحدودها ومباديها
وما الذي يعرض لها بالذات في الدلالة على الوجود • فنقول
ان الموجود لا يمكن ان يشرح بغير الاسم لانه مبدأ اول لكل شيء
شرح فلا شرح له بل صورته تقوم في النفس بلا توسط شيء وهو ينقسم
نحوا من القسمة الى جوهر وعرض في تعريف الجوهر واذا اردنا
تحقيق الجوهر احتجنا الى ان نقدم امامه مقدمات فنقول اذا اجتمع
ذاتان ثم لم يكن ذات كل واحد منهما مجامعة للاخرى باسرها كالحال

في الوتد والحايط فانهما وان اجتمعا فداخل الوتد غير مجامع لشي من
الحايط انما يجامعه بسيطه فقط واذا لم يكن كما للوتد والحايط بل
كان كل احد منهما يوجد شايعا بجميع ذاته في الاخر ثم كان احدهما
ثابتا بحاله مع مفارقة الاخر وكان احدهما مفيدا المعنى به يصير الجميع
موصوفا بصفة والاخر مستفيدا له فان الثابت والمستفيد لذلك
يسمى محلا والاخر يسمى حالا فيه ثم اذا كان المحل مستغنيا في
قوامه عن الحال فيه فانا نسميه موضوعا له وان لم يكن مستغنيا عنه
لم نسمه موضوعا بل ربما سميناه هيولى وكل ذات لم يكن في موضوع
فهو جوهر وكل ذات قوامها في موضوع فهو عرض وقد يكون الشي
في المحل ويكون مع ذلك جوهرا لا في موضوع اذا كان المحل القريب
الذي هو فيه متقوما به ليس متقوما بذاته ثم مقوما له ونسميه
صورة واما انه فقد بينا من بعد وكل جوهر ليس في موضوع
فلا يخلو اما ان لا يكون في محل اصلا لا يستغني في القوام عنه ذلك
المحل فانا نسميه صورة مادية وان لم يكن في محل اصلا فاما ان يكون
محلا بنفسه لا تركيب فيه او لا يكون فان كان محلا بنفسه فانا
نسميه الهيولى المطلقة وان لم يكن فاما ان يكون مركبا مثل
اجسامنا المركبة من مادة ومن صورة واما ان لا يكون مركبا
ونحن نسميه صورة مفارقة كالعقل والنفس واما اذا كان الشي
في محل هو موضوع فانا نسميه عرضا ومادة الصورة الجسمية
لا تخلو عن الصورة الجسمية ولو كانت خلوا عن الاقطار لكانت
حينئذ غير كم البتة وكانت غير متجزية الذات ثابتة عليه اي ولم

ولم يكن

ولم يكن في وسعها ان تتجزى ذاتها حتى يكون جوهرا مفارقا فما
كان يمكن ان تحلها مقدار لان غير المتجزي لا يطابق المتجزي و
هذا مبدا للطبيعيات **في تحقيق الجوهر الجسماني وما يتركب عنه**
ونزيد هذا المعنى شرحا فنقول ان الجسم ليس هو جسما بان فيه
بالفعل ابعادا ثلثة فانه ليس يجب ان يكون في كل جسم نقط
اما وخطوط بالفعل لانه يمكن ان يعقل الجسم جسما وهو كرة لا قطع
فيه بالفعل البتة والخطوط والنقط قطوع وليس يجب ان يكون
ابعاد ثلثة فيه متعينة من اطراف متعينة دون غيرها اللهم
الا ان يعرض مع شرط زايد على الجسم مثل تحرك او مماسة واما السطح
فليس داخلا في حد الجسم من حيث هو جسم بل من حيث هو متناه و
ليس التناهي داخلا في ماهية الجسم بل هو من اللواحق التي يلزمه و
يصح ان يعقل ماهية الجسم وحقيقته وتتشبث في النفس دون
ان يعقل متناهيا بل انما يعرف متناهيا بالبرهان والنظر بل
الجسم انما هو جسم لانه بحيث يصح ان يفرض فيه ابعاد ثلثة
كل واحد منها قايم على الاخر ولا يمكن ان يكون فوق ثلثة فالذي
يفرض اولا هو الطول والقايم عليه هو العرض والقايم عليهما في
الحد المشترك هو العمق وليس يمكن غيره فالجسم من حيث هو هكذا
هو جسم وهذا المعنى منه هو صورة الجسمية واما الابعاد المتحددة التي
تقع فيه فليست صورة له بل هي من باب الكم وهي لواحق لا مقومات
وله صورة جسمانية لا تزول عنه وله مع ذلك ابعاد تتحدد بها نهاياته و
شكله ولا يجب ان تثبت شي منها له بل مع كل تشكيل تتحدد عليه تبطل كل

بعد متحدد كان فيه وكل مقدار ممتد مفروض كان فيه فاذا هذا غير الاول
لكنه ربما اتفق في بعض الاجسام ان يكون هذه الابعاد المتحددة لازمه
لا تفارق بملازمه اشكالها وكما ان الشكل لاحق فلذلك ما يتحدد به الشكل
وكما ان ملازمه الشكل لا يدل على انه داخل في تحدد جسميته كذلك ملازمه
هذه الابعاد المتحددة والمعنى الاول هو الصورة الجسمية وهو موضوع
لصناعة الطبيعيين او داخل في موضوعها والمعنى الثاني هو الجسم الذي
من مقولة الكم وهو موضوع لصناعة التعاليميين او داخل في موضوعها
وهو عارض للجواهر الجسمانية وليس مما يقوم بذاته ولا المعنى الاول ايضا
فان ذلك يقوم في مادة وهذا في موضوع اي ان ذلك صورة وهذا
عرض معقول ان الابعاد والصورة الجسمية لا بد لها من موضوع
او هيولى يقوم فيه اما الابعاد التي هي من مقولة الكم فامرها ظاهر
فانها قد توجد وتعدم والموضوع الموصوف بها ثابت فانها لا يثبت
شيء موجود منها مع تغير الشكل لموضوع واحد واما الصورة الجسمية
فلانها اما ان يكون نفس الاتصال او يكون طبيعه يلزمها الاتصال
حتى لا توجد هي الا والاتصال لازم لها فان كانت نفس الاتصال
فقد يوجد الجسم متصلا ثم ينفصل فيكون لا محالة شيء هو بالقوة
كليهما فليس ذات الاتصال بما هو اتصال قابلا للانفصال لان قابل
الانفصال لا يعدم عند الانفصال والاتصال يعدم عند الانفصال
فاذا شيء غير الاتصال هو قابل للانفصال وهو بعينه قابل للاتصال
فليس الاتصال هو بالقوة قابلا للانفصال ولا ايضا طبيعه يلزمها
الاتصال لذاتها فظاهر ان ههنا جوهرا غير الصورة الجسمية هو الذي

يعرض

يعرض له الانفصال والاتصال معا وهو مقارن للصورة الجسمية
وهو الذي يقبل الاتحاد بالصورة الجسمية فيصير جسما واحدا بما يقومه
او يلزمه من الاتصال الجسماني فاذا الصورة الجسمية بما هي الصورة
الجسمية لا يختلف فلا يجوز ان يكون بعضها قايما في المادة وبعضها
غير قايم فيها فانه من المحال ان يكون طبيعه لا اختلاف فيها من جهه
ما هي تلك الطبيعة ويعرض لها اختلاف في نفس وجودها لان وجود
ذلك الواحد متفق وان لم يفسد بارتفاعه فهو جوهر موجود لا في موضوع
وان افتقر فهو لطبيعته عرض وايضا ان وجود هذا الواحد لا يخلو اما ان
يكون قايما في مادة او غير قايم في مادة او بعضه قايما في مادة وبعضه
غير قايم ومحال ان يكون بعضه قايما فيها وبعضه ليس قايما فيها لان
الاعتبار انما يتناول ذلك الموجود من حيث هو واحد غير مختلف
فبقي ان يكون ذلك الواحد اما كله غير قايم فيها او كله قايما فيها
ولكن ليس كله غير قايم فيها فبقي ان يكون كله قايما فيها في ان
المادة الجسمانية لا يتعرى عن الصورة ونقول ان تلك
المادة ايضا لا يجوز ان تفارق الصورة الجسمية وتقوم
موجودة بالفعل لانها ان فارقت الصورة الجسمية فلا يخلو
اما ان يكون لها ~~وضع وحيز في الوجود الذي لها حينئذ او لا يكون~~
فان ~~كان لها~~ وضع وحيز في الوجود الذي لها حينئذ او لا يكون
فان كان لها وضع وحيز وكان يمكن ان ينقسم فهي لا محالة
ذات مقدار وقد فرضت لا مقدار لها وان لم يمكن ان ينقسم
ولها وضع فهي لا محالة نقطة ويمكن ان ينتهي اليها خط ولا يجوز

ان يكون مفرده الذات متحاذيتها لان خطا اذا انتهى اليهما لم اما
ان يلاقيها نقطة اخرى غيرها ثم ان لاقاها خط اخر لاقاها نقطة اخرى
غيرها ثم لا يخلو اما ان يتباين النقطتان عن جهتيهما فيكون المتوسط الذي
يلاقيه اثنان لا يتلاقيان منقسما بينهما وقد فرض غير منقسم واما ان
يكون النقطتان متلاقيتان ويلاقيهما فيكون ذاتها سارية في ذات
كل واحدة منهما وذاتها متمايزة عن الخطين فذاتاهما متمايزتان منقطعتان
عن الخطين فللخطين نقطتان غير الاوليين مماستهما تماسهما وفرضنا
مماستيهما هذا خلف فيكون اذا ذلك الجوهر غير متحاز منفرد بل طرفا
للخط فيكون نقطة لكن النقطة توجد قائمة في جسم وفي مادة لا مادة
للجسم فاما ان كان هذا الجوهر لا وضع له ولا اليه اشارة بل هو كالجواهر
المعقولة لم يخل اما ان يحل فيه المقدار المحصل دفعة او يتحرك اليه على الاتصال
فان حل فيه المقدار المحصل دفعة فبان انضياف المقدار اليه يكون
قد صادفه المقدار حيث انضاف اليه فيكون لا محالة صادفه وهو
في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك الجوهر متحيزا الا انه عساه ان
لا يكون محسوسا وقد فرض غير متحيز البتة هذا خلف ولا يجوز ان يكون
التحيز قد حصل له دفعة مع قبول المقدار لان المقدار لا يوافيه في حيز
مخصوص واما ان كان قبوله للمقدار لا دفعة بل على انبساط وكل ما من
شانه ان ينبسط فله جهات وكل ما له جهات فهو على ذو وضع وحيز فيكون
ذلك الجوهر ذا وضع وحيز وقيل لا وضع له ولا حيز هذا خلف والذي
اوجب هذا كله فرضنا انه يفارق الصورة الجسمية فممتنع ان يوجد
بالفعل الا متقوما بالصورة الجسمية وكيف يكون ذات

لا جزء

لا جزء لها بالقوة ولا بالفعل يقبل الكم وتساويه فتبين ان
المادة لا تبقى مفارقة بل وجودها وجود قابل لا غير كما ان وجود
العرض وجود مقبول لا غير وايضا فانها لا تخلو اما ان يكون وجودها
وجود قابل فيكون دائما قابلة لشيء واما ان يكون لها وجود
خاص متقوم ثم يقبل فيكون لوجودها الخاص المتقوم غير ذات
كم وقد قامت غير ذات كم فيكون المقدار الجسماني عرض
لها وصير ذاتها بحيث لها بالقوة اجزاء وقد تقومت جوهرا في
نفسها غير ذي جزء باعتبار نفسها البتة لعدمها الامتداد في حيز
نفسها فيكون ما هو متقوم بانه لا جزء له يعرض له ان يبطل عنه
ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه فيكون حينئذ للمادة منفردة
صورة عارضة بها يكون واحدة بالقوة والفعل وصورة اخرى
عارضة بها يكون غير واحد بالفعل فيكون بين الامرين شيء مشترك
هو قابل للامرين من شانه ان تصير مرة ليس في قوته ان ينقسم
ومرة في قوته ان ينقسم على القوة القريبة التي لا واسطة لها
فلنفرض الان ان هذا الجوهر قد صار بالفعل اثنين وكل واحد منهما بالعدد
غير الاخر وحكم انه يفارق الصورة الجسمانية فلنفارق كل واحد
منهما الصورة الجسمانية فيبقى كل واحد منهما جوهرا واحدا بالقوة
والفعل ولنفرضه بعينه لم ينقسم الا انه ازيل عنه الصورة الجسمانية
حتى بقي جوهرا واحدا بالقوة والفعل فلا يخلو اما ان يكون هذا الذي
بقي جوهرا وهو غير جسم بعينه مثل جزئه الذي بقي كذلك او يخالفه فان
خالفه فلا يخلو اما ان يكون لان هذا بقي وذاك عدم او بالعكس

او کلاهما بعا ولکن یختص بهذا الکیفیة او صورة لا یوجد لذلک و
یختلفان بالمقدار فان بقی احدهما وعدم الاخر والطبیعة واحدة
متشابهة وانما اعدم احدهما رفع الصورة الجسمانیة فیجب ان عدم
ذلک بعینه الاخر وان اختص بهذا الکیفیة والطبیعة واحد ولم یحدث
حالة الا مفارقة الصورة الجسمانیة ولم یحدث مع هذه الحالة الا ما
یلزم هذه الحالة فیجب ان یکون حال الاخر کذلک فان قیل ان
الاولین وهما اثنان متحدان فصیران واحد فنقول ان من المحال
ان یتحد الجوهران لانهما ان اتحدا وکل واحد منهما موجود فهما اثنان
لا واحد وان اتحد واحد منهما معدوم والاخر موجود فالمعدوم کیف
یتحد بالموجود وان عدما جمیعا بالاتحاد وحدث شیء ثالث
فهما غیر متحدین بل فاسدین وبینهما وبین الثالث مادة مشترکة
وکلامنا فی نفس المادة لا فی شیء ذی مادة واما ان اختلفا
فی القدر فیجب ان یکونا ولیس لهما صورة جسمیة ولهما صورة مقداریة
هذا خلف واما ان لم یختلفا بوجه من الوجوه فیکون حکم الشیء مع غیره
وحکمه وحده من کل جهة واحدا هذا خلف فبقی ان المادة لا تتعری
عن الصورة الجسمیة ولان هذا الجوهر انما صار رکنا بمقدار حله فلیس
بکم بذاته فلیس یجب ان یختص ذاته بقبول قطر بعینه دون قطر وقدر
دون قدر وان کانت الصورة الجسمیة واحدة ونسبة ما هو غیر متجزی
فی ذاته بل انما یتجزی بغیره الی ای مقدار یجوز وجوده له نسبة واحدة
والا فله مقدار فی ذاته یطابق ما یساویه دون ما یفضل علیه وهو
للکل والجزء واحد لانه محال ان یکون جزء منه طابق جزءا من المقدار

ولیس

ولیس له فی ذاته جزء فتبین من هذا انه یمکن ان یصغر المادة بالتکاثف
ویکبر بالتخلخل وهذا محسوس بل یجب ان یکون یعین المقدار علیه
لسبب یقتضی فی الوجود ذلک المقدار وان لم یتعین له مقدار مقدر
لذاته وذلک السبب لا یخلو اما ان یکون فیه فیکون الکم تابعا للصورة
الاخری فی المادة او یکون لسبب من خارج فان کان لسبب من خارج
فلا یخلو اما ان یوجب ذلک من غیر ان یؤثر فیه اثرا اخر یتبع الکم
ذلک الاثر او یکون او انفعل فیه اثرا اخر ثم یتبعه الکم فان کان الفاعل
الخارج افاده مقدارا اما لا لسبب فی الجسم من نسبة استعداد معین
تساوت الاجسام فی الاحجام وهذا محال فاذا انما یختلف بحسب
اختلاف الاستعدادات وهی تابعة لمعان غیر نفس المواد فالکم
یتبع لا محالة اثرا ما یوجد فی المادة فیرجع الحکم الی القسم الاول
وهذا ایضا مبدأ للطبیعیات وایضا فلانه یختص لا محالة بحیز من
الاحیاز ولیس له حیزه الخاص به بما هو جسم والا لکان کل جسم
کذلک فهو اذا لا محالة مختص به لصورة ما فی ذاته وهذا بین وایضا فانه
اما ان یکون غیر قابل للتشکیلات والتفصیلات کالفلک فیکون
لصورة ما صار کذلک لانه بما هو جسم قابل لها واما ان یکون قابلها
بسهولة او بعسر وایش ما کان فهو علی احد الصور المذکورة فی الطبیعیات
فاذا المادة الجسمیة لا یوجد مفارقة للصورة فالمادة اذا انما تقوم
بالفعل بالصورة فاذا اذا وجد فی التوهم مفارقا لها عدم فی
تقدیم الصورة علی المادة فی مرتبة الوجود فالصور اما صور
لا تفارق المادة واما صور تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها

والصور التي يفارقها المادة الى عاقب فان معقبها فيها يستبقيها
بتعقيب تلك الصور فيكون الصور من وجه واسطة بين المادة
والمستبقي والواسط في التقويم او لا القوم ذاته ثم تقوم به غيره فهي
العلة القريبة من المستبقي في البقاء فان كانت يقوم بالعلة
المبقية للمادة بوساطتها فالقوام لها من الاوائل وان كانت
قائمة لا بتلك العلة بل بنفسها ثم يقوم المادة بها فذلك اظهر
فيها واما الصورة التي لا يفارق فلا فضل للمادة عليها في الثبات
ثم المادة انما خصصت بها لعلة افادتها اياها ولو كان لها تلك
الصورة لذاتها لكان كل مادة جسمانية كذلك فاذن تلك العلة
انما تقيمها بها ولولا هذه الصورة لكانت اما ان تمسك موجوده
بصورة اخرى او تقدم فاذا مفيدها هذه الصورة يقيمها بها كما في
الاولى كانت فاذا الصورة اقدم من الهيولى ولا يجوز ان يقال
ان الصورة بنفسها موجوده بالقوه وانما تصير بالفعل بالمادة لان
جوهر الصورة هو بالفعل وما بالقوة محله المادة فيكون المادة
هي التي يصلح فيها ان يقال لها انها في نفسها بالقوة تكون موجوده
وانها بالفعل بالصورة والصورة وان كانت لا تفارق الهيولى
فليست تتقوم بالهيولى بل بالعلة المفيدة لها للهيولى وكيف تتقوم
الصورة بالهيولى وقد بينا انها علتها والعلة لا تتقوم بالمعلول
والشيئان اثنان تتقوم احدهما بالآخر بان كل واحد منهما يفيد الآخر
وجوده وقد بان استحالة هذا وتبين لك الفرق بين الذي تتقوم
به الشيء وبين الذي لا تفارقه والصورة لا يوجد الا في هيولى

لان علة وجودها الهيولى او كونها في الهيولى كما ان العلة لا توجد
الا مع المعلول لا ان علة وجود العلة هي المعلول او كونها مع المعلول
بل كما ان العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول لان المعلول
يكون معها كذلك الصورة اذا كانت صورة موجوده يلزم عنها ان
يقوم شيئا وذلك الشيء مقارن لذاتها وكان ما يقوم شيئا بالفعل
ويفيده الوجود منه ما يفيده وهو مباين ومنه ما يفيده وهو ملاق
وان لم يكن جزءا منه مثل الجوهر للعرض والمراحا التي يلزمها وبين بهذا
ان كل صورة توجد في مادة مجسمة فبعلة ما توجد اما الحادثة فذلك
ظاهر فيها واما الملازمة للمادة فان الهيولى الجسمانية انما خصصت
بها لعلة وستبين هذا اظهر في مواضع اخرى وجملة هذه مبادئ
للطبيعيات فاولى الاشياء بالوجود هي الجواهر ثم الاعراض والجواهر
التي ليست باجسام اولى الجواهر بالوجود الا الهيولى لان هذه
الجواهر بلته هيولى وصورة ومفارق لا جسم ولا جزء جسم ولا بد من
وجوده لان الجسم واجزاؤه معلوله وينتهي الى جوهر هو علة غير
مقارنة بل مفارقة البتة فاول الموجودات في استحقاق الوجود الجوهر
المفارق الغير المجسم ثم الجسم ثم الهيولى وهي وان كانت سببا
للجسم فانها ليست بسبب يعطي الوجود بل هي محل لنيل الوجود
وللجسم وجودها وزيادة وجود الصورة فيه التي هي اكمل منها ثم
العرض وفي كل طبقة من هذه الطبقات جملة موجودات تتفاوت
في الوجود في الاشارة الى المقولات والتنبيه على انها اعراض واما انواع
المقولات فقد شرحنا حالها في المنطقيات بنوع لا يحتمل هذا الموضع

ثم الصورة

زيادة عليه والكم منها ينقسم الى المتصل وقد اثبتناه فى الطبيعيات
حيث بينا ان الجسم متصل وليس مركبا من اجزاء متماسة واذ صح
وجود الجسم وصح تناهيه صح وجود السطح وقطع السطح خط وقطع
الخط نقطة والى المنفصل وهو ظاهر الوجود حتى الحد ومن حيز الكم المتصل
يبتدئ الهندسة ويتشعب دونها التنجيم والمساحة والاثقال والحيل
ومن حيز الكم المنفصل يبتدئ الحساب ثم يتشعب دونه الموسيقى
وعلم الزيجات ولا نظر لهذه العلوم الرياضية فى ذوات شئ من
الجواهر ولا فى هذه الكميات من حيث هى فى الجواهر واما العلم الطبيعى
فيبتدئ من حيز الجسم والصور الغير المفارقة من الموجودات و
يبحث عن احوالها وهى باب الكيف والكم والاين والوضع والفعل
والانفعال وعلم الاخلاق يبتدئ من نوع من انواع الحال والملكة
من مقولة الكيف وما كان من الاعراض قارا فهو قبل ما كان منها
غير قار وما كان من غير القار وجوده بتوسط القار فهو قبل الذى
يوجد منها بتوسط الغير القار والذى يوجد بتوسط الغير القار
فهو الزمان ومتى فلذلك هو فى اقصى مراتب الوجود واخس الحالة
وليس هو سببا لشئ البتة ولا يشك ان الاضافات والاوضاع
والفعل والانفعال والجدة والنسبة الى الزمان والكون فى المكان هى
اعراض اذ من شانها ان يكون فى موضوع ويفارقها الموضوع مع
امتناع وجودها دونه وانما يقع الشك فى مقولتى الكم والكيف
وقد بينا ان المقادير التى فى مقولة الكم اعراض والزمان قد تبين
انه هيئة عارضة والمكان هو سطح لا محالة فى تحقيق الواحد والكثير

وابانه

١٦٨

وابانه ان العدد عرض واما العدد فانه تابع فى الحكم للواحد
فان كان الواحد فى نفسه جوهرا فالعدد المؤلف منه لا محالة مجموع
جواهر فهو جوهر وان كان الواحد عرضا فالاثنوية وما اشبهها
اعراض والعدد يقال للصورة العادة التى فى النفس وحكمها حكم
ساير المعقولات وليسا يقصد قصدها فى كونه عرضا او غير عرض ويقال
للعدد الذى فى الاشياء المجتمعة التى كل واحد منها واحد
وجملتها فى الوجود لا محالة عدد لكن طبيعة الواحد من الاعراض
اللازمة للاشياء وليس الواحد مقوما لماهية شئ من الاشياء بل
يكون الماهية شيئا اما انسانا واما فرسا واما عقلا او نفسا
ثم يكون ذلك موصوفا بانه واحد وموجود ولذلك يبين من فهمك
ماهية شئ من الاشياء وفهمك الواحد يوجب ان يصح لك انه واحد
فالواحدية ليست ذات شئ منها ولا مقومة لذاته بل صفة لازمة
لذاته كما فهمت الفرق بين اللازم والذاتى فى المنطق فيكون الواحدية
ليست ذات شئ منها ولا مقومة لذاته بل صفة لازمة لذاته كما فهمت
الفرق بين اللازم والذاتى فى المنطق فيكون الواحدية من اللوازم
وليست جوهر شئ من الجواهر وكذلك المادة يعرض لها التوحد والتكثر
فيكون الوحدة عارضة لها وكذلك الكثرة فلو كانت طبيعة الوحدة
طبيعة الجوهر لكان لا يوصف بها الا الجوهر وليس يجب ان كانت
طبيعتها طبيعة العرض ان لا توصف بها الجواهر لان الجواهر توصف
بالاعراض واما الاعراض فليس تحمل عليها الجواهر حتى يشتق منها لها الاسم
فقد بان بهذه الوجوه الثلثة التى احدها كون الوحدة غير ذاتية للجواهر

بل لازمة لها والثاني كون الوحدة معاقبة للكثرة في المادة والثالث
كون الوحدة مقولة على الاعراض ان طبيعة الوحدة طبيعة عرضية و
كذلك طبيعة العدد الذي يتبع الوحدة ويتركب منها **في ان الكيفيات
اعراض** وتشكل ايضا الحال في مقولة الكيف ما كان من باب المحسوسات
فيظن ان البياض والسواد والحرارة والبرودة وما اشبهها جواهر وانها
تخالط الاجسام بكمون او غير كمون او تتركب منها الاجسام فلنتكلم في
فسخ هذا الرأي فنقول ان هذه الكيفيات ان كانت جواهر اما ان
يكون جواهر جسمانية او غير جسمانية فان كانت غير جسمانية فاما ان يكون
بحيث يجتمع من تركيبها اجسام او لا يجتمع وان كان لا يجتمع وهي سارية
في الاجسام فاما ان تكون بحيث يصح ان يفارق الجسم الذي هي فيه
او لا يصح وان كان يصح ان يفارق الجسم فاما ان ينتقل من جسم
الى جسم اخر وتسري فيه ويكون دائما هكذا او يصح ان يبقى لا في جسم اصلا
فاما ان كانت جواهر جسمانية فيكون طول وعرض وعمق هو لون ومعنى انه
طول وعرض وعمق ليس معنى انه لون فقد يزول اللون ويبقى ذلك
الطول والعرض والعمق بعينه فاما ان يكون قد كان للون طول وعرض
وعمق غير هذا او يكون لم يكن الا هذا فان كان للون مقدار غير هذا فقد
دخل بعد في بعد وقد بينا فساد هذا وان كان اللون ليس له غير هذا
فليس لذات اللون مقدار بل يقدر بما حله وهذا مما لا نخالفه واما ان
فرضت غير جسمانية ويجتمع من تركيبها جسم فيكون ما لا قدر له يجتمع منه
ما له قدر وقد بان بطلان هذا وان كانت غير جسمانية وتسري في الاجسام
ولا يصح لها قوام دونها فهي اعراض لا جواهر وان كان يصح لها ان تخالط

الجواهر

الجواهر الجسمانية وتسري فيها ثم تنتقل من بعضها الى بعض ولا تقوم
الا في واحد منها فيجب اذا فسد البياض في جسم ان يوجد في الاجسام
المماسة له وكذلك ساير الكيفيات بل يفسد ولا يبقى منه اثر البتة فليس
اذا قوامه انه في الانتقال وان كان اذا فارق الجسم قام بنفسه فاما ان
يقوم وهو تلك الكيفية بعينها فيكون حينئذ بياض ليس في الوجود وليس
بمحسوس وكلامنا في البياض بما هو محسوس فان اسم البياض يقع على
اللون الذي من شانه ان يفعل في البصر تفريقا فاما ليس كذلك
ليس بياض فاما ان يقوم بنفسه وليس هو تلك الكيفية فيكون ههنا
شيء مشترك من شانه ان تقارن الاجسام فيصير بياضا وتفارقها فيصير
لا بياضا فيكون اولا البياض بما هو بياض قد فسد لكنه يكون له موضوع
تارة يصير بصفة اللون الذي هو البياض وتارة يصير بصفة اخرى
فيكون البياضية عارضة لذلك الموضوع ويكون الموضوع للبياضية
هو المفارق لكنا قد بينا ان المفارق المعقول ليس من شانه ان
لا يفارق الكم ولا يحصل في الوضع والتحيز فقد بان واتضح ان هذه
الكيفيات ليست جواهر فهي اذا اعراض **فصل في اقسام العلل
واحوالها** المبدا يقال لكل ما يكون قد استتم له وجوده في نفسه اما
عن ذاته واما عن غيره ثم يحصل منه وجود شيء اخر ويتقوم به ثم لا يخلو
اما ان يكون كالجزء لما هو معلول له او لا يكون كالجزء وان كان
كالجزء فاما ان يكون جزءا ليس يجب عن حصوله بالفعل ان يكون ما هو
معلول له موجودا بالفعل وهذا هو العنصر فانك تتوهم العنصر موجودا
ولا يلزم من وجوده بالفعل وحده ان يحصل الشيء بالفعل بل ربما كان

بالقوة وأمّا أن يجب عن وجوده بالفعل وجود المعلول له بالفعل وهذا
هو الصورة مثال الأول الخشب للسرير مثال الثاني الشكل والتأليف
للسرير وإن لم يكن كالجزء فأمّا أن يكون مباينا أو ملاقيا لذات المعلول
فإن كان ملاقيا فأمّا أن يكون نعت المعلول به وهذا هو كالصورة
للهيولى وأمّا أن يكون نعتا بالمعلول وهذا هو كالموضوع للعرض
وإن كان مباينا فأمّا أن يكون الذي منه الوجود وليس الوجود لأجله
وهو الفاعل وأمّا أن لا يكون منه الوجود بل لأجله الوجود وهو الغاية
فيكون العلل هيولى للمركب وصورة للمركب وموضوعا للعرض وصورة
للهيولى وفاعل وغاية ويشترك الهيولى للمركب والموضوع للعرض
بأنهما الشيء الذي فيه قوة وجود الشيء وتشترك الصورة للمركب
والصورة للهيولى بأنه ما به يكون المعلول موجودا بالفعل وهو غير
مباين والغاية تتأخر في حصول الوجود عن المعلول وتتقدم سائر
العلل في الشيئية وفرق بين الشيئية والوجود في الأعيان فإنّ
المعنى له وجود في الأعيان ووجود في النفس وأمر مشترك فذلك
المشترك هو الشيئية والغاية بما هي شيء فإنها تتقدم سائر العلل وهي
علة العلل في أنها علل وبما هي موجودة في الأعيان قد تتأخر وإذا لم
يكن العلة الفاعلية هي بعينها العلة الغائية كان الفاعل متأخرا
في الشيئية عن الغاية وذلك لأن سائر العلل إنها إنما تصير عللا
بالفعل لأجل الغاية وليست هي لأجل شيء آخر وهي توجد أولا نوعا
من الوجود فتصير العلل عللا بالفعل ويشبه أن يكون الحاصل عند التمييز
سواء الفاعل الأول والمحرك الأول في كل شيء هو الغاية فإنّ الطبيب

يفعل

يفعل لأجل البرء وصورة البرء وهي الصناعة الطبية التي في النفس
وهي المحركة للإرادة إلى العمل وإذا كان الفاعل أعلا من الإرادة
كان نفس ما هو غاية هو نفس ما هو فاعل ومحرك من غير توسط من الإرادة
التي تحدث عن تحريك الغاية فأمّا سائر العلل فإنّ الفاعل والقابل
قد يتقدمان المعلول بالزمان أمّا الصورة فلا تتقدم بالزمان البتة
والقابل وإنما أخس من المركب والفاعل أشرف لأنّ القابل مستفيد
لا مفيد والفاعل مفيد لا مستفيد والعلة تكون علة للشيء بالذات
مثل الطبيب للعلاج وقد يكون علة بالعرض أمّا لأنه لمعنى غير الذي
وضع صار علة كما يقال إن الكاتب يعالج وذلك أنه يعالج لا من حيث
هو كاتب بل لمعنى آخر غيره وهو أنه طبيب وأمّا لأنه بالذات يفعل
فعلا آخر لكنه قد يتبع فعله فعل آخر مثل السقمونيا فإنه يبرد بالعرض
لأنه بالذات يستفرغ الصفراء ويلزمه نقصان الحرارة المؤذية ومثل
مزيل الدعامة عن الحائط فإنه علة لسقوط الحائط بالعرض لأنه لمّا أزال
المانع لزم فعله الفعل الطبيعي وهو انحدار الثقيل بالطبع والعلة
قد يكون بالقوة كالنجار قبل أن ينجر وقد يكون بالفعل كالنجار
حين ما ينجر وقد يكون العلة قريبة مثل العفونة للحمى وقد يكون بعيدة
مثل الاحتقان مع الامتلاء وقد يكون جزئية مثل قولنا إن هذا البناء علة
لهذا البناء وقد يكون كلية كقولنا البناء علة للبناء وقد يكون العلة
خاصة كقولنا إن البناء علة للبيت وقد يكون عامة كقولنا
إن الصانع علة للبيت واعلم أن العلل القريبة التي لا واسطة بينها
وبين الأجسام الطبيعية هي الهيولى والصورة وأمّا الفاعل فإنه إنما علة

للصورة وحدها او للصورة والمادة ثم يصير بتوسط ما هو علة له منهما
علة للمركب واما الغاية فانها علة لكون الفاعل علة الكون الذي
هو علة لوجود الصورة الذي هو علة لوجود المركب واعلم ان الفاعل
الذي يفيد الشيء وجودا بعد عدم يكون لمفعوله امران عدم قد
سبق ووجود في الحال وليس للفاعل في عدمه السابق تاثير
بل تاثيره في الوجود الذي للمفعول منه فالمفعول انما هو مفعول لاجل
ان وجوده من غيره لكن عرض ان كان له عدم من ذاته ليس ذلك
من تاثير الفاعل فاذا توهمنا ان التاثير الذي كان من الفاعل
وهو ان وجود الآخر منه لم يعرض بعد عدمه بل ربما كان دائما كان
الفاعل افعل لانه ادوم فعلا فان لج لاج وقال ان الفعل لا يصح
الا بعد عدم المفعول وقد سمع ان العدم للمفعول ليس من الفاعل بل
الوجود والوجود الذي منه في ان ما فرض ذلك متصلا فان ازاغه
من هذا الحق قوله ان الموجود لا يوجده موجد فليعلم ان المغالطة وقعت
في لفظة يوجده فان عني ان الموجود لا يستانف له وجود بعد ما لم
يكن فهذا صحيح وان عني ان الموجود لا يكون البتة بحيث ذاته
وماهيته لا يقتضي الوجود له بما هو هو بل شيء آخر هو الذي منه له الوجود
فانا سنبين ما فيه من الخطاء ونقول ان المفعول الذي يقول ان
موجدا يوجده لا يخلو اما ان يوصف بانه موجد له ومفيد لوجوده
في حال العدم او في حال الوجود او في الحالين جميعا ومعلوم انه ليس
موجدا له في حال العدم فيبطل ان يكون موجدا له في الحالتين جميعا
فبقي ان يكون موجدا له اذ هو موجود فيكون الموجد انما هو موجد

للموجود

لان يوجد صح

للموجود والموجود هو الذي يوصف بانه وجد عسى لا يوصف بانه يوجد
يوهم وجودا مستقبلا ليس في الحال فان ازيل هذا الايهام صح ان
يقال ان الموجود يوجد اي يوصف بانه موجود وكما انه في حال ما هو
موجود يوصف بانه موجد ولفظة يوصف لا يعني بها انه في الاستقبال
يوصف كذلك الحال في لفظة يوجد **في القوة والفعل واثبات الكيفيات
التي في الكمية** ويقال قوة لمبدا التغير في آخر من حيث انه آخر ومبدا
التغير اما في المنفعل وهو القوة الانفعالية واما في الفاعل وهو القوة
الفعلية ويقال لما به يجوز من الشيء فعل او انفعال ولما به يصير
الشيء مقوما لآخر ولما به يصير الشيء غير متغير وثابتا فان التغير مجلوب
الضعف وقوة المنفعل قد يكون محدودة نحو شيء واحد كقوة
الماء على قبول الشكل فان فيه قوة قبول الشكل وليس فيه قوة حفظه
وفي الشمع قوة عليهما جميعا وفي الهيولى الاولى قوة الجميع ولكن بتوسط
شيء دون شيء وقد يكون في الشيء قوة انفعالية بحسب الضدين
كما ان في الشمع قوة ان يسخن وان يتبرد وقوة الفاعل قد يكون
محدودة نحو شيء واحد كقوة النار على الاحراق فقط وقد يكون
على اشياء كثيرة كقوة المختارين وقد يكون في الشيء قوة على كل
شيء ولكن بتوسط شيء دون شيء وقد يكون القوة الفعلية على
الضدين جميعا كقوة المختارين منا والقوة الفعلية المحدودة
اذا لاقت القوة المنفعلة حصل منها الفعل ضرورة وليس كذلك
في غيرها مما يستوي فيه الاضداد وقد يغلط لفظة القوة
فيتوهم ان القوة على الفعل هي القوة المقابلة لما بالفعل و

والفرق بينهما ان هذه القوة الاولى يبقى موجوده عند ما يفعل
والثانية لا يبقى بل انما يكون موجوده مع عدم الذي هو بالفعل
وايضا فان القوة الاولى لا يوصف بها الا المبداء المحرك و
القوة الثانية يوصف بها في اكثر الامر المنفعل وايضا فان الفعل
الذي بازاء القوة الاولى هو نسبه استحالة او كون او حركة تا
الى مبداء الانفعل بها والفعل الذي بازاء القوة الثانية يوصف به
كل نحو من الموجود الحاصل وان كان انفعالا او حالا فعلا ولا
انفعالا وكل جسم فانه اذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر
فانه يفعل بقوة ما فيه اما الذي بالارادة والاختيار فذلك
ظاهر واما الذي ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل
اما ان يصدر عن ذاته او يصدر عن شي مباين له جسماني
او عن شي مباين له غير جسماني فان صدر عن ذاته وذاته يشارك
الاجسام الاخرى في الجسمية ويخالفها في صدور ذلك الفعل
عنها فاذا في ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبداء صدور هذا
الفعل عنها وهذا هو الذي يسمى قوة وان كان ذلك عن جسم
آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم بقسر او عرض وقد فرض لا بقسر
ولا عرض وان كان عن شي مفارق فلا يخلو اما ان يكون اختصاص
هذا الجسم بقبول هذا التاثير عن ذلك المفارق هو لما هو جسم
او لقوة فيه او لقوة في ذلك المفارق فان كان لما هو جسم
فكل جسم يشاركه فيه لكن ليس يشاركه فيه وان كان لقوة فيه
فتلك القوة مبداء صدور ذلك الفعل عنه وان كان لقوة من

المفارق

من المفارق وكان لقوة في ذلك المفارق فاما ان يكون نفس
تلك القوة يوجب ذلك او اختصاص ارادة فان كان نفس
تلك القوة يوجب ذلك او اختصاص فلا يخلو اما ان يكون
ايجاب ذلك من هذا الجسم بعينه لاحد الامور المذكورة و
قد رجع الكلام من الراس واما ان يكون على سبيل ارادة ولا
يخلو اما ان يكون تلك الارادة هزت هذا الجسم بخاصية يختص
بها من ساير الاجسام او جزافا فان كان جزافا كيف اتفق
لم يستمر على النظام الابدي والاكثري فان الامور الاتفاقية هي
التي ليست بدائمة ولا اكثرية لكن الامور الطبيعية دائمة واكثرية
فليست باتفاقية فينبغي ان يكون لخاصية يختص بها من ساير الاجسام
ويكون تلك الخاصية مرادا منها صدور ذلك الفعل ثم لا يخلو
اما ان يراد ذلك لان تلك الخاصية يوجب ذلك الفعل او يكون
منها في الاكثر او لا يوجب ولا يكون منها في الاكثر فان كانت توجب
ذلك فهي مبداء ذلك وان لم يرد وان كان في الاكثر والذي في
الاكثر هو بعينه الذي يوجب لكن له عايق لان اختصاصه بان يكون
الامر فيه في الاكثر يكون بميل من طبيعته الى جهة فان لم يكن
فيكون لعايق فيكون ايضا الاكثري في نفسه موجبا ان لم يكن
عايق والموجب هو الذي يسلم له الامر بلا عايق وان كان لا يوجبه
ولا يكون منه في الاكثر فكونه عنه وعن غيره واحد فاختصاصه به جزاف
وقيل ليس بجزاف وكذلك ان قيل ان كونه منه اولى فمعناه
ان صدوره منه اوفق فهو اذا موجب له او ميسر لوجوبه والميسر

علة اما بالذات واما بالعرض واذا لم يكن علة اخرى
بالذات غيره فليس هو بالعرض لان الذى بالعرض هو على احد
النحوين المذكورين فبقى ان تلك الخاصية بنفسها موجبة و
الخاصية الموجبة يسمى قوة وهذه القوة عنها تصدر الافاعيل
الجسمانية كلها من التحريكات الى اماكنها الطبيعية والتشكلات
الطبيعية فقد قيل انها لا تجوز ان يكون ذات زاوية فلا يكون
الا كرة لان من شان ما لا زاوية له من الاشكال البيضية والمسطحة
ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز وتقدر فى الطول والعرض
والطبيعة البسيطة لا يوجب اختلافا واذا صح وجود الكرة صح
وجود الدائرة التى هى نهاية قطع يحدث او يتوهم فيها فالدائرة
وهى مبدا للمهندسين موجودة والخط المستقيم وهو البعد الواصل
بين كل نقطتين ظاهر الوجود واصحاب الجزء ايضا يلزمهم وجود الدائرة
فانه اذا فرض الشكل المرائى مستديرا مضرسا فكان موضع منه اخفض
من موضع حتى اذا اطبق طرفا خط مستقيم على نقطة يفرض وسطا
وعلى نقطة فى المحيط استوى عليه فى موضع كان اطول ثم اذا اطبق
على الجزء المركزى وعلى الجزء الذى ينخفض من المحيط كان اقصر امكن
ان يتمم قصره بجزء او اجزاء فان كان زيادة الجزء عليه لا يسويه
بل يزيده عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا تفضله
به بل تبقى فرجة فليتدبر فى الفرجة هذا التدبير بعينه فان ذهب
الانفراج الى غير النهاية فيلزم الفرج انقسام بلا نهاية وهذا خلف على
مذهبهم واما على راى مثبتى الاتصال فوجود الدائرة والخط المنحنى

مثبت

مثبت بما اقوله اذا فرض جسم ثقيل وراسه اعظم قدرا من اصله
وركز على البسيط مسطح وهو قايم عليه قياما مستويا فالمعلوم انه يمكن
ان يثبت اذا لم يكن ميله الى جهة اكثر من ميله الى جهة اخرى
فان ازيل عن الاستقامة ازالة ما واصله ولنفرضه نقطة تماس
ذلك المركز فمن المعلوم انه يتحرك الى اسفل ويلتقى السطح المسطح
فحينئذ لا يخلو اما ان يثبت النقطة فى موضعها فيكون كل نقطة نفرضها
فى راس ذلك الجسم قد فعل دايرة واما ان يكون مع حركة هذا
الطرف الى اسفل يتحرك الطرف الاخر الى فوق فيكون قد فعل
كل واحد من الطرفين دايرة ومركزهما النقطة المتحددة بين
الجزء القاعد والجزء الهابط واما ان يتحرك النقطة منجرة على
السطح فيفعل الطرف الاخر قطعا وخطا منحنيا ولان الميل الى
المركز هو على المحاذاة محال ان ينجر النقطة على السطح لان تلك الحركة
اما ان يكون بالقسر او بالطبع وليست بالطبع وليست بالقسر
لان ذلك القسر لا يتصور الا عن الاجزاء التى هى اثقل وتلك
ليست بدفعها الى تلك الجهة بل ان دفعتها على حفظ الاتصال
دفعتها الى خلاف حركتها فثقلها يمكن ان تنزل العالية منها اذ
هى اثقل تطلب حركة اسرع والمتوسط ابطاء وهناك اتصال
يمنع مثلا ان ينعطف فينضغط العالى الى ان تشيل السافل حتى ينحدر
فيكون حينئذ الجسم منقسما الى جزء بين جزء يميل الى فوق قسرا وجزء
يميل الى اسفل طبعا وبينهما حد هو مركز الحركتين وقد خرج منه خط
مستقيم ما فيفعل الدايره فتبين انه ان لزم عن انحدار الجسم

زوال فهو الى فوق وان لم يلزم عنه فوجود الدايرة اصح واذا
ثبتت الدايرة ثبت المنحنى لانه اذا ثبتت الدايرة ثبتت المثلثات
والقايم الزاوية ايضا وثبت جواز دور احد ضلعى القايمة على
الزاوية فارتسم مخروط فصح قطع فصح منحن وقد يمكنك ان تثبت
الدائرة ايضا من بيان صحة وضع اى خط فرض على اى خط فرض و
انه اذا كان خطان على زاوية ما وعلى احدهما خط فانه جايز ان يصير
الى حال ما حتى ينطبق على الخط الاخر ويعود من ذلك الخط الى الاول
ولا يمكن هذا البتة الا ان يكون حركة ما مستديرة وانت تعرف هذا
بالاعتبار **فصل في القديم** يقال قديم للشيء اما بحسب الذات
واما بحسب الزمان فالقديم بحسب الذات هو الذي ليس لذاته
مبدا هي به موجوده والقديم بحسب الزمان هو الذي لا اول
لزمانه **في المحدث** والمحدث ايضا على وجهين احدهما هو الذي لذاته
مبدا هي به موجوده والاخر هو الذي لزمانه ابتداء وقد كان
وقت لم يكن وكانت قبلية هو فيها معدوم وقد بطلت تلك
القبلية ومعنى ذلك كله انه قد وجد زمان هو فيه معدوم وذلك
لان كل ما لزمان وجوده بداية زمانية دون البداية الابداعية
فقد سبقه زمان وسبقته مادة قبل وجوده لانه قد كان لا
محالة معدوما فاما ان يكون عدمه قبل وجوده او مع وجوده
والقسم الثاني محال فبقي ان يكون معدوما قبل وجوده فلا
يخلو اما ان يكون لوجوده قبل او لا يكون فان لم يكن لوجوده
قبل فلم يكن معدوما قبل وجوده وان كان لوجوده قبل فاما

ان يكون ذلك القبل شيئا معدوما او شيئا موجودا فان كان
شيئا معدوما فلم يكن له قبل موجود وكان فيه معدوما وايضا فان
القبل المعدوم موجود مع وجوده فبقي ان القبل الذي كان له
شيء موجود وذلك الشيء الموجود ليس الان موجودا فهو شيء قد
مضى وكان موجودا وذلك اما مضيه لذاته وهو الزمان واما
مضيه لاجل غيره وهو زمانه فثبت الزمان على كل حال **في اثبات
المادة لكل مكون** ونقول انه لا يمكن ان يحدث ما لم يتقدمه وجود
القابل وهو المادة ولنبرهن على هذا فنقول ان كل كاين فيحتاج ان
يكون قبل كونه ممكن الوجود في نفسه فانه ان كان ممتنع الوجود
في نفسه لم يكن البتة وليس امكان وجوده هو ان الفاعل قادر عليه
بل الفاعل لا يقدر عليه اذا لم يكن هو في نفسه ممكنا الا ترى انا نقول
ان المحال لا قدرة عليه ولكن القدرة هي على ما يمكن ان يكون فلو كان
امكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه كان هذا القول كانا نقول
ان القدرة انما يكون على ما عليه القدرة والمحال ليس عليه قدرة
لانه ليس عليه قدرة وما كنا نعرف ان هذا الشيء مقدور عليه او غير
مقدور عليه بنظرنا في نفس الشيء بل بنظرنا في حال قدرة القادر
عليه هل عليه قدرة او لا فان اشكل علينا انه مقدور عليه او غير
مقدور عليه لم يمكنا ان نعرف ذلك البتة لانا ان عرفنا
ذلك من جهة ان الشيء محال او ممكن وكان معنى المحال هو انه
غير مقدور عليه ومعنى الممكن انه مقدور عليه كما عرفنا المجهول
بالمجهول فتبين واتضح ان معنى كون الشيء ممكنا في نفسه هو غير معنى

كونه مقدورا عليه وان كانا بالذات واحدا وكونه مقدورا عليه لازم
لكونه ممكنا في نفسه وكونه ممكنا في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدورا
عليه باعتبار اضافته الى موجده فاذ قد تقرر هذا فانا نقول ان كل
حادث فانه قبل حدوثه اما ان يكون في نفسه ممكنا ان يوجد او محالا
ان يوجد والمحال ان يوجد لا يوجد والممكن ان يوجد قد سبقه امكان وجوده
فلا يخلو امكان وجوده من ان يكون معنى معدوما او معنى موجودا ومحال ان
يكون معنى معدوما والا فلم يسبقه امكان وجوده فهو اذا معنى موجود
وكل معنى موجود فاما قائم لا في موضوع او قائم في موضوع وكل
ما هو قائم لا في موضوع فله وجود خاص لا يجب ان يكون به مضافا
وامكان الوجود انما هو ما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجود له
فليس امكان وجود له فليس امكان الوجود جوهرا لا في موضوع فهو
اذا معنى في موضوع وعارض لموضوع ونحن نسمي امكان الوجود
قوة الوجود ونسمي حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود
الشيء موضوعا وهيولى ومادة وغير ذلك فاذا كل حادث
فقد تقدمته المادة

فصل في تحقيق معنى الكلي

المعنى الكلي بما هو طبعه ومعنى كالانسان بما هو انسان شيء وبما هو
عام او خاص وواحد او كثير وذلك له بالقوة او بالفعل شيء آخر
فانه بما هو انسان انسان فقط بلا شرط آخر البتة ثم العموم شرط
زايد على انه انسان والخصوص كذلك وانه واحد كذلك وانه
كثير كذلك وليس اذا فرضت هذه الاحوال بالفعل فقط بل
واذا فرضت هذه الاحوال ايضا بالقوة واعتبرت الانسانية

بالقوة

بالقوة كان هناك انسانية واعتبار غير الانسانية مضاف
فيكون الانسانية واضافة ما فالانسانية بما هي انسانية لا عامة
ولا خاصة لا بالقوة احدهما ولا بالفعل بل يلزمهما ذلك وليس
اذا كانت الانسانية لا يوجد الا واحدة او كثيرة يكون الانسانية
بما هي انسانية اما واحدة واما كثيرة ففرق بين قولنا ان هذا
لا يوجد الا وله احد الحالين وبين قولنا ان احد الحالين له بما هو
انسانية فليس يلزم من قولنا ان الانسانية ليست بما هي
انسانية واحدة ان الانسانية بما هي انسانية كثيرة كما لو
فرضنا بدل الانسانية الوجود والذي هو من جهة اعم
من الواحد والكثير ولا ايضا نقيض قولنا ان الانسانية بما هي
انسانية واحدة هو قولنا ان الانسانية بما هي انسانية كثيرة
بل ان الانسانية ليست بما هي انسانية واحدة ولا كثيرة واذا
كان كذلك جاز ان يوجد لا بما هي انسانية بل بما هي موجودة
واحدة او كثيرة واذا عرفت هذا فقد يقال كلي للانسانية بلا
شرط ويقال كلي للانسانية بشرط انها مقولة بوجه ما من
الوجوه المعلومة على كثيرين والكلي بالاعتبار الاول موجود
بالفعل في الاشياء وهو المحمول على كل واحد لا على انه واحد
بالذات ولا على انه كثير فان ذلك ليس له بما هو انسانية واما
بالاعتبار الثاني وله وجهان احدهما اعتبار القوة في الوجود و
الثاني اعتبار القوة اذا صار مضافا الى الصورة المعقولة
عنها اما اعتبار القوة في الوجود حتى يكون انسانية في الوجود

بعـ

وهي القوة بعينها محمولة على كل واحد فينتقل من واحد الى واحد
فيكون لم يفسد ذات الاول بل الخاصة ويكون هي بعينها بالفعل
شيئا واحدا في الوجود محمولا على كل واحد وقتا ما وهو ان يكون
شيء واحد بعينه معين في الوجود ومحمولا على كل واحد وقتا ما فهذا
غير موجود فتبين ظاهرا ان الانسان الذي اكتنفته الاعراض
المخصصة لشخص لم تكتنفه اعراض شخص اخر حتى يكون ذلك بعينه
في شخص زيد وشخص عمرو ويكون بعينه مكتنفا باعراض متضادة و
اما اعتبار القوة بالوجه الاخير فموجود فان الانسانية التي في زيد
اذا قيست الى الصورة المعقولة عنها لم يكن ما يعقل منها اولى بالحمل
على زيد منه بالحمل على عمرو ولا تاثيرها في النفس صورة عقلية ماخوذة
عنه اولى من الذي في عمرو بل من المحال ان يكون لو سبق الذي
في عمرو الى العقل لاخذ منه هذه الصورة بعينها فايهما سبق
فاثر هذا الاثر لم يؤثر الاخر بعده شيئا واذ هذه الصورة
المعقولة جائز من حالها ان يرتسم في النفس عن اي ذلك
سبق اليها فليس قياسها الى واحد من تلك اولى من قياسها
الى الاخر بل هي مطابقة للجميع فلا كلي عام في الوجود بل وجود الكلي
العام بالفعل انما هو في العقل وهو الصورة التي في العقل التي
نسبتها بالفعل او بالقوة الى كل واحد واحد واحده والكلي
الذي يوجد في القضايا والمقدمات هو القسم الاول وقد اشير
اليه في كتب المنطق في التام والناقص التام هو الذي يوجد له جميع
ما من شانه ان يوجد له او الذي ليس شيء مما يمكن ان يوجد له

ليس له وذلك اما في كمال الوجود واما في القوة الفعلية واما
في القوة الانفعالية واما في الكمية والناقص مقابله في المتقدم
والمتأخر القبل يقال في الطبع وهو انه اذا كان لا يمكن ان يوجد
الاخر الا وهو موجود وقد يوجد وليس الاخر بموجود كالاثنين و
الواحد ويقال في الزمان وذلك ظاهر ويقال في المرتبة وهو
في الاضافة الى مبدأ محدود وهو اما المبدأ الذي يضاف اليه
ساير الاشياء بالقياس الى تلك الاشياء واما واحد من تلك
الاشياء هو منها اقرب اليه وهذا قد يكون بالذات كما في الاجناس
والانواع المتتالية وقد يكون بالاتفاق كالذي يقع متقدما في الصف
الاول فيكون اقرب الى القبلة وقد يكون بالاحرى كتقديم كتاب
ايساغوجي وقاطغورياس على المنطق ويقال قبل في الكمال كقولنا ان
ابا بكر قبل عمر في الشرف ويقال قبل بالعلية فان للعلة استحقاق للوجود
قبل المعلول فانهما بما هما ذاتان ليس يلزم فيهما خاصية التقدم
والتأخر ولا خاصية المع وبما هما متضايفان وعلة ومعلول
فهما معا وايهما هو بالقوة فكلاهما كذلك وان كان
احدهما بالفعل فكلاهما كذلك ولكن بما ان احدهما له الوجود
اولا غير مستفاد من الاخر والاخر فان الوجود له مستفاد
من الاول فهو متقدم عليه واذا تؤمل حال المتقدم في
جميع هذه الانحاء وجد المتقدم هو الذي له ذلك الوصف
حيث ليس للاخر والاخر ليس له الا وذلك للمذكور انه اول و
المتأخر مقابل للمتقدم في كل واحد وقد يكون ما هو اقدم بالعلية

قد زول وبقي المعلول بعلة اخرى تقوم مقامه مثل السكون
الواحد الذي تتبعه شيئان متعاقبان فهو متاخر عنهما في المعلولية
وقد يوجد لا مع كل واحد منهما وكذلك الهيولى مع الصورة واعلم
انه فرق بين ان يقال اذا رفعت هذا ارتفع ذاك وبين ان يقال
ان هذا لا يوجد حين لا توجد ذاك فان معنى الاول انه اذا
عدم هذا وجب ان تعدم ذلك فعدم هذا علة لعدم ذاك ومعنى
الاخر انه اي وقت تصدق فيه ان هذا ليس فانه يصدق فيه ان
ذاك ليس ويصح ان يقال انه اذا لم يوجد العلة لم توجد المعلول
وانه اذا لم يوجد المعلول لم توجد العلة ولا يصح ان يقال
اذا رفع المعلول ارتفعت العلة كما يصح ان يقال اذا ارتفعت
العلة ارتفع المعلول بل اذا رفعت العلة ارتفع المعلول
واذا رفع المعلول فقد كانت العلة اولا ارتفعت لعلة اخرى
حتى يصح رفع المعلول لا ان نفس رفع المعلول هو رافع العلة كما
ان نفس رفع العلة هو رافع المعلول واعلم انه كما ان الشيء قد
يكون محدثا بحسب الزمان فكذلك الشيء قد يكون محدثا بحسب
الذات فان المحدث هو الكائن بعد ما لم يكن والبعدية كالقبلية
قد يكون بالزمان وقد يكون بالذات فاذا كان الشيء له في ذاته
ان لا يجب له وجود بل هو باعتبار ذاته وحدها بلا علتها لا يوجد
وانما يوجد بالعلة والذي بالذات قبل الذي من غير الذات
فيكون لكل معلول في ذاته اولا انه ليس ثم عن العلة وثانيا
انه ليس فيكون كل معلول محدثا اي مستفيد الوجود من غيره بعد ما له

في ذاته

في ذاته ان لا يكون موجودا فيكون كل معلول محدثا في ذاته وان
كان مثلا في جميع الزمان موجودا مستفيدا لذلك الوجود عن موجده
فهو محدث لان وجوده من بعد لا وجوده بعدية بالذات ومن
الجهة التي ذكرناها وليس حدوثه انما هو في آن من الزمان
فقط بل هو محدث في جميع الزمان والدهر فلا يمكن ان يكون
حادث بعد ما لم يكن بالزمان الا وقد تقدمه المادة التي منها
حدث **فصل في انواع الواحد** يقال واحد لما هو غير منقسم
من الجهة التي قيل له انه واحد من غير المنقسم ما لا ينقسم
في الجنس فيكون واحدا في الجنس ومنه ما لا ينقسم في النوع فيكون
واحدا بالنوع ومنه ما لا ينقسم بالعرض العام فيكون واحدا
بالعرض كالغراب والقير في السواد ومنه ما لا ينقسم بالمناسبة
فيكون واحدا في المناسبة كما يقال ان نسبة الملك الى
المدينة والعقل الى النفس واحدة ومنه ما لا ينقسم في الموضوع
فيكون واحدا في الموضوع وان كان كثيرا في الحد ولهذا يقال
ان الذابل والنامي واحد في الموضوع ومنه ما لا ينقسم معناه
في العدد اي عدا ولها معاينة اي ليست بالفعل اعداد
لها معاينة فهو واحد بالعدد ومنه ما لا ينقسم بالحد اي حده ليس
لغيره وليس له في كمال حقيقة ذاته نظير فهو واحد بالكلمة
ولهذا يقال ان الشمس واحدة والواحد بالعدد اما ان
يكون فيه بوجه من الوجوه كثرة بالفعل فيكون واحدا بالتركيب
والاجتماع واما ان لا يكون وان لم يكن بالفعل وكان بالقوة

لا ينقسم الى م

فهو متصل و واحد بالاتصال وان لم يكن ولا بالقوة فهو الواحد
بالعدد وعلى الاطلاق والكثير يكون كثيرا على الاطلاق وهو العدد و
المقابل للواحد وهو ما يوجد فيه واحد وليس بالواحد في الحد من جهة
ما هو فيه اى يوجد واحد ليس هو وحده فيه وهذا مبدا عنه ياخذ
الحساب فى البحث وقد يكون الكثير كثيرا بالاضافة وهو الذى
رتبت بازائه القليل واقل العدد الاثنان **فى لواحق الواحد**
والمشابهة اتحاد فى الكيفية والمساواة اتحاد فى الكمية والمجانسة
اتحاد فى الجنس والمشاكلة اتحاد فى النوع والموازاة اتحاد فى وضع
الاجزاء والمطابقة اتحاد فى الاطراف والهوهو اتحاد بان اثنين
جعلا اثنين فى الوضع يصير منهما اتحاد بنوع من الاتحادات الواقعة
بين اثنين مما قيل ويقابل كل واحد منهما من باب الكثير
الخلاف والتقابل والتضاد تمت المقالة الاولى من الالهيات
الحمد لمستحق الحمد والمنة

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية من الالهيات
من كتاب النجاة فى تعريف واجب الوجود والممكن الوجود
ان الواجب الوجود هو الموجود الذى متى فرض غير موجود
عرض منه المحال وان الممكن الوجود هو الذى متى فرض غير موجود
او موجودا لم يعرض منه محال والواجب الوجود هو الضرورى
الوجود والممكن الوجود هو الذى لا ضرورة فيه بوجه اى لا فى
وجوده ولا فى عدمه فهذا هو الذى بعينه فى هذا الموضع بممكن
الوجود وان كان قد يعنى بممكن الوجود ما هو فى القوة ويقال

الممكن

الممكن على كل صحيح الوجود وقد فصل ذلك فى المنطق ثم ان
الواجب الوجود قد يكون بذاته وقد يكون لا بذاته والذى
هو واجب الوجود بذاته فهو الذى لذاته لا لشىء اخر اى شىء
كان صار محالا فرض عدمه وان الواجب الوجود لا بذاته هو الذى
لو وضع شىء ما ليس هو صار واجب الوجود مثل ان الاربعة واجبة
الوجود لا بذاتها ولكن عند فرض اثنين واثنين والاحتراق
واجب الوجود لا بذاته ولكن عند فرض التقاء القوة الفاعلة
بالطبع والقوة المنفعلة بالطبع اعنى المحرقة والمحترقة **فصل فى ان**
واجب الوجود لا يكون بذاته وبغيره معا ولا يجوز
ان يكون شىء واحد واجب الوجود بذاته وبغيره معا فانه ان
رفع غيره ذاك او لم يعتبر وجوده لم يخل اما ان يبقى وجوب
وجوده بذاته على حاله فلا يكون وجوب وجوده بغيره واما ان لا
يبقى وجوب وجوده على حاله فلا يكون وجوب وجوده بذاته
فصل فى ان واجب الوجود بغيره ممكن الوجود بذاته
فكل ما هو واجب الوجود بغيره فانه ممكن الوجود بذاته لان ما هو
واجب الوجود بغيره فوجوب وجوده تابع لنسبة ما واضافة ما
والنسبة والاضافة اعتبارهما غير اعتبار نفس ذات الشىء التى
لها نسبة واضافة ثم وجوب الوجود انما مقرر باعتبار هذه
النسبة فاعتبار الذات وحدها لا يخلو اما ان يكون مقتضيا
لوجوب وجودا ومقتضيا لامكان وجودا ومقتضيا لامتناع
وجود ولا يجوز ان يكون مقتضيا لامتناع الوجود لان كل ما امتنع

وجوده بذاته لم يوجد ولا بغيره ولا ان يكون مقتضيا لوجوب الوجود فقد قلنا ان ما وجب وجوده بذاته استحال وجوب وجوده بغيره فبقى ان يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود وباعتبار انقطاع النسبة التى الى ذلك الغير واجب الوجود وباعتبار قطع النسبة التى الى ذلك الغير ممتنع الوجود وذاته بذاته بلا شرط ممكنة الوجود

فصل فى ان ممكن الوجود بذاته انما يوجد بان يجب وجوده بغيره

فقد بان ان كل واجب الوجود بغيره فهو ممكن الوجود بذاته وهذا ينعكس فيكون كل ممكن الوجود بذاته فانه ان حصل وجوده كان واجب الوجود بغيره لانه لا يخلو اما ان يصح له وجود بالفعل واما ان لا يصح له وجود بالفعل ومحال ان لا يصح له وجود بالفعل والا كان ممتنع الوجود فبقى ان يصح له وجود بالفعل فحينئذ اما ان يجب وجوده واما ان لا يجب وجوده فان لم يجب وجوده فهو بعد ممكن الوجود لم يتميز وجوده عن عدمه ولا فرق بين هذه الحالة منه والحالة الاولى لانه قد كان قبل الوجود ممكن الوجود والان هو بحاله كما كان فان وضع ان حالا تحدث فالسؤال عن تلك الحال ثابت انه ممكن الوجود او واجب وجوده فان كان ممكن الوجود فان تلك الحال كانت قبل ايضا موجودة على امكانها فلم تحدث حالة وان وجب وجودها وهى موجبة للاول فقد وجب لهذا الاول وجود حالة ليست تلك الحالة الاخرى وجه الى الوجود فخروجه الى الوجود واجب ايضا فان كل ممكن الوجود فاما ان يكون وجوده بذاته او يكون بسبب ما فان كان بذاته فذاته واجبة

الوجود

الوجود لا ممكنة الوجود وان كان بسبب فاما ان يجب وجوده مع وجود السبب واما ان يبقى على ما كان عليه قبل وجود السبب وهذا محال فيجب اذا ان يكون وجوده مع وجود السبب فكل ممكن الوجود بذاته فهو انما يكون واجب الوجود بغيره

فصل فى انه لا يجوز ان يكون اثنان يحدث منهما واجب وجود واحد ولا كل واحد منهما واجب الوجود بالاخر

ولا يجوز ان يكونا شيئان اثنان ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا وكل واحد منهما واجب الوجود بذاته وبالاخر فقد بان ان واجب الوجود بذاته لا يكون واجب الوجود بغيره ولا يجوز ان يكون كل واحد منهما واجب الوجود بالاخر حتى يكون ا واجب الوجود ب لا بذاته و ب واجب الوجود ا لا بذاته وجملتهما واجب وجود واحد وذلك لان اعتبارهما ذاتين غير اعتبارهما متضايفين ولكل واحد منهما وجوب وجود لا بذاته فكل واحد منهما ممكن الوجود بذاته ولكل ممكن الوجود بذاته علة فى وجوده اقدم منه لان كل علة اقدم فى وجود الذات من المعلول وان لم يكن فى الزمان فلكل واحد منهما شى اخر يتقوم به اقدم من ذاته وليس ذات احدهما اقدم من ذات الاخر على ما وصفنا فلهما اذا علل خارجة عنهما اقدم منهما فليس اذا وجوب وجود كل واحد منهما مستفادا من الاخر بل من العلة الخارجة التى اوقعت العلاقة بينهما وايضا فان ما يجب بغيره فوجوده بالذات متاخر عن وجود ذلك الغير ومتوقف عليه ثم من المستحيل ان يتوقف ذات فى ان يوجد على ذات يوجد بها فكانها تتوقف فى الوجود

على وجود نفسها فان كان وجود نفسها يكون لها بذاتها
فهي غنية عن الغير وان كان لا يكون حتى يكون غيره وغيره لا يكون
الا بعد وجودها فوجودها متوقف على امر بعد وجودها بالذات
فوجودها محال وبالجملة فاذا كان ذلك الغير يجب به كان
هو اقدم فما هو اقدم منه ومتوقف على ما هو متوقف عليه فوجوده
محال فوجودهما محال **فصل في ان واجب الوجود بذاته لا كثرة**
فيه بوجه من الوجوه ونقول ايضا ان واجب الوجود لا يجوز
ان يكون لذاته مبادئ تجتمع فيتقوم منها واجب الوجود لا اجزاء
كمية ولا اجزاء حد وقول سواء كانت كالمادة والصورة او
كانت على وجه اخر بان يكون اجزاء القول الشارح لمعنى اسمه
يدل كل واحد منها على شيء هو في الوجود غير الاخر بذاته وذلك
لان كل ما هذا صفته فذات كل جزء منه ليس هو ذات الاخر ولا
ذات المجتمع واما ان يصح لكل واحد من جزئه مثلا وجود منفرد
لكنه لا يصح للمجتمع وجود دونها فلا يكون المجتمع واجب الوجود
او يصح ذلك لبعضها لكنها لا يصح للمجتمع وجود دونه فالم يصح
له من المجتمع والاجزاء الاخرى فليس بواجب الوجود بل واجب
الوجود هو الذي يصح له وان كان لا يصح لتلك الاجزاء مفارقة
الجملة في الوجود ولا للجملة مفارقة الاجزاء وتعلق وجود كل
واحد منها بالاخر وليس واحد اقدم بالذات فليس شيء منها بواجب
الوجود فقد وضح هذا على ان الاجزاء بالذات اقدم من الكل
فيكون العلة الموجبة للوجود يوجب اولا الاجزاء ثم الكل

ولا يكون

ولا يكون شيء منها واجب الوجود وليس ممكنا ان يقول ان الكل
اقدم من الاجزاء بالذات فهو اما متاخر واما معا وكيف كان فليس
بواجب الوجود فقد اتضح من هذا ان واجب الوجود ليس بجسم
ولا مادة جسم ولا صورة جسم ولا مادة معقولة لصورة معقولة
ولا صورة معقولة في مادة معقولة ولا له قسمة لا في الكم ولا في
المبادي ولا في القول فهو واحد من هذه الجهات الثلث **فصل**
في ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته
ونقول ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته
والا فان كان من جهة واجب الوجود ومن جهة ممكن الوجود فكانت
تلك الجهة يكون له ولا يكون له ولا يخلو عن ذلك وكل منهما
بعلة يتعلق الامر بها ضرورة فكانت ذاته متعلقة الوجود بعلتي
امرين لا يخلو منهما فلم يكن واجب الوجود بذاته مطلقا بل مع العلتين
سواء كان احدهما وجودا والاخر عدما او كان كلاهما وجودين فتبين
من هذا ان الواجب الوجود لا يتاخر عن وجوده وجود منتظر بل
كل ما هو ممكن له فهو واجب له فلا له ارادة منتظرة ولا طبيعة منتظرة
ولا علم منتظر ولا صفة من الصفات التي يكون لذاته منتظرة
فصل في ان واجب الوجود بذاته خير محض وكل
واجب الوجود بذاته فانه خير محض وكمال محض والخير بالجملة
هو ما يتشوقه كل شيء ويتم به وجوده والشر لا ذات له بل هو
اما عدم جوهر او عدم صلاح حال الجوهر فالوجود خيرية وكمال الوجود
خيرية الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم لا عدم جوهر ولا عدم

شيء للعدم بل هو دائما بالفعل فهو خير محض والممكن الوجود بذاته
ليس خيرا محضا لان ذاته بذاته لا يجب لها الوجود وذاته بذاته
تحتمل العدم وما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريئا من
الشر والنقص فاذا ليس الخير المحض الا الواجب الوجود بذاته
وقد يقال ايضا خير لما كان نافعا ومفيدا لكمالات الاشياء
وسنبين ان الواجب الوجود يجب ان يكون لذاته مفيدا
لكل وجود ولكل كمال وجود فهو من هذه الجهة خير ايضا لا يدخله
نقص ولا شر **فصل في ان واجب الوجود بذاته حق
محض** وكل واجب الوجود لذاته فهو حق محض لان حقيقة
كل شيء خصوصية وجوده الذي يثبت له فلا حق اذا احق من واجب
الوجود وقد يقال حق ايضا لما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا
فلا حق احق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا
ومع صدقه دائما ومع دوامه لذاته لا لغيره **فصل في ان
نوع واجب الوجود لا يقال على كثيرين** ولا يجوز ان يكون نوع
واجب الوجود لغير ذاته لان وجود نوعه له بعينه اما ان يقتضيه
ذات نوعه او لا يقتضيه ذات نوعه بل يقتضيه علة فان كان
معنى نوعه له لذات معنى نوعه لم يوجد الا له وان كان لعلة فهو
معلول ناقص وليس لواجب الوجود وكيف يمكن ان يكون الماهية
المجردة عن المادة لذاتين والشان انما يكونان اثنين
اما بسبب المعنى واما بسبب الحامل للمعنى واما بسبب الوضع والمكان
واما بسبب الوقت والزمان وبالجملة لعلة من العلل

وكل

فكل اثنين لا يختلفان بالمعنى فانما يختلفان بشيء غير المعنى
فكل معنى موجود بعينه لكثيرين مختلفين فهو متعلق الذات بشيء
مما ذكرناه من العلل ولواحق العلل وليس واجب الوجود واقول
قولا مرسلا ان كل ما ليس لمعنى ولا يجوز ان يتعلق الا بذاته
فقط فلا يخالف مثله بالعدد فلا يكون اذا له مثل لان المثل مخالف
بالعدد فتبين من هذا ان واجب الوجود لذاته لا ند له ولا مثل
ولا ضد لان الاضداد متفاسدة ومشتركة في الموضوع وهو واجب
الوجود بريء عن المادة **فصل في ان واجب الوجود واحد
من وجوه شتى تام** وايضا فهو تام الوجود لان نوعه له فقط
فليس من نوعه شيء خارج عنه واحد وجوه الواحد ان يكون
تاما فان الكثير والزائد لا يكونان واحدين فهو واحد من جهة تمامية
وجوده وواحد من جهة ان حده له وواحد من جهة انه لا ينقسم
لا بالكم ولا بالمبادئ المقومة له ولا باجزاء الحد وواحد من جهة
ان لكل شيء وحدة يخصه وبها كمال حقيقته الذاتية وايضا هو
واحد من جهة اخرى وتلك الجهة هو ان مرتبته من الوجود وهو
وجوب الوجود ليس الا له **فصل في انه لا يجوز ان
يكون اثنان واجب الوجود** ولا يجوز ان يكون وجوب
الوجود مشتركا فيه ولنبرهن على هذا فنقول ان وجوب
الوجود اما ان يكون شيئا لازما للماهية تلك الماهية
التي لها وجوب الوجود كما يقول للشيء انه مبدأ فيكون لذلك
الشيء ذات وماهية ثم يكون المبدأ لازما لتلك الذات كما

ان امكان الوجود قد يوجد لازما لشيء له في نفسه معنى مثل انه
جسم او بياض او لون ثم هو ممكن الوجود ولا يكون داخلا في حقيقته
واما ان يكون واجب الوجود بنفس كونه واجب الوجود
وهو واجب الوجود ويكون نفس وجوب الوجود طبيعة كلية
ذاتية له فمقول ولا لا يمكن ان يكون وجوب الوجود من
المعاني اللازمة لماهية فان تلك الماهية حينئذ يكون سببا
لوجوب الوجود فيكون وجوب الوجود متعلقا بسبب فلا
يكون وجوب الوجود موجودا بذاته ثم مع ذلك فان وجوب
الوجود من المعلوم انه اذا لم يكن داخلا في ماهية شيء بل كان
الشيء كانسان او شجرة او سماء او غير ذلك مما قد علمت ان
الوجود ووجوبه غير داخل في ماهيته كان لازما له كالخاصية
والعارض العام لا كالجنس والفصل واذا كان لازما كان تابعا
غير متقدم والتابع معلول فكان وجوب الوجود معلولا
فلم يكن وجوب وجود بالذات وقد اخذناه بالذات فان لم
يكن وجوب الوجود كاللازم بل كان داخلا في الماهية
او ماهية فان كان ماهية عاد الى ان النوعية واحدة وان
كان داخلا في الماهية فتلك الماهية اما ان يكون بعضها
لكليهما فيكون نوع وجوب الوجود مشتركا فيه وقد ابطلنا
هذا او يكون لكل ماهية اخرى فان لم يشتركا في شيء لم يجب
ان يكون كل واحد منهما قائما لا في موضوع وهو معنى الجوهرية المقول
عليها بالسوية وليس لاحدهما اولا وللثاني اخرا فلذلك هو

جنس

جنس لهما فاذا لم يجب ذلك كان احدهما قائما في موضوع فيكون
ليس واجب الوجود وان اشتركا في شيء ثم كان لكل واحد
منهما بعده معنى على حدة تم به ماهيته ويكون داخلا فيها فكل
واحد منهما منقسم بالقول وقد قيل ان واجب الوجود
لا ينقسم بالقول فليس ولا واحد منهما واجب الوجود وان
كان لاحدهما ما اشتركا فيه فقط وللثاني معنى زايد عليه
واما الاول فيفارقه بعدم هذا المعنى ووجود ذلك المعنى
المشترك فيه بشرط تجريده عما لغيره وعدمه فيه فيكون الذي
لا تجريد له منقسما في القول غير واجب الوجود ويكون الآخر
هو الواجب الوجود وحده ويكون المعنى المشترك فيه بشرط
لا يوجب وجوب وجوده الا ان يشترط عدم ما سواه من
غير ان يكون تلك الاعدام وجودات الاشياء وذواتا
فانه ليس كل اعدام يكون لاشياء يكون ذواتا ومعاني
زائدة ولو كان كذلك كان في شيء واحد اشياء بلا نهاية
موجودة لان في كل شيء اعدام اشياء بلا نهاية ومع هذا كله
فان كل ما يجب وجوده فليس يجب وجوده بما يشارك به غيره
ولا يتم به وحده وجود ذاته بل انما يتم وجوده بجميع ما يشارك
به غيره وبما يتم به وجود ذاته فالذي يتم به وجوده ويزيد على
ما يشارك به غيره فاما ان يكون ذلك شرطا في نفس وجوب
الوجود واما ان لا يكون فان كان ذلك كله شرطا في نفس
وجوب الوجود وجب ان يوجد لكل واجب الوجود فهو حد

لكل ما يوجد لكل واحدة من الماهيتين للاخرى فلا يكون بينهما انفصال
البتة بمقوم وقد وضع بينهما اختلاف في النوع هذا خلف واما
ان لم يكن شرطا في نفس وجوب الوجود وما ليس بشرط في شيء فالشيء
يتم دونه فوجوب الوجود وما ليس بشرط يتم دون ما اختلفا
فيه فيكون ما اختلفا فيه عارضين لوجوب الوجود وهما متفقان
في ماهية وجوب الوجود ونوعيته واختلفا بالعوارض دون
الانواع وهذا خلف فان جعل الشرط في وجوب الوجود احد
الفصلين لا بعينه فليس احدهما بعينه شرطا ولا الاخر بعينه شرطا
فشاو با في انه ليس احدهما بشرط فكيف يكون احدهما لا بعينه
شرطا فان قال قائل هذا مثل المادة وليست هذه الصورة
لها بعينها شرطا ولا صورة ما ولكن احدهما لا بعينه او مثل ان اللون
لا يتقرر وجوده الا ان يكون سوادا او بياضا لا بعينه ولكن
احدهما لا بعينه فقد ذهب عليه الفرق فيقال له اما المادة فاحد
الصورتين بعينها شرط لها في زمان والاخرى ليست بشرط في
ذلك الزمان وفي الزمان الاخر فان الصورة الاخرى بعينها شرط
لها والاولى ليست لها بعينها وكل واحدة منهما في نفسها ممكنة
لها اذا اخذت بلا شرط والمادة ايضا ممكنة واذا وجبت
بعلة احدى الصورتين وجبت تلك الصورة بعينها فكيف
ما كان الحال فان المادة سواء كانت احديها شرطا في وجودها
بعينها او واحد منهما لا بعينها فلها شرط في الوجوب غير نفس طبيعتها
ولو كان لوجوب الوجود شرط متعلق بشيء خارج عنه لكان ليس بواجب

الوجود

الوجود بالذات واما اللونية فليست تتقوم لونية بسواد او بياض
بل هي لونية بامر يعمهما لكن لا يوجد مفردة الا مع فصل كل واحد
منهما فليس ولا واحد من الامرين اللونية بشرط في اللونية ولكنه
شرط في الوجود المخصوص ثم في كل زمان وفي كل مادة فالشرط
احدهما بعينه لا الاخر فهذه اللونية التي بحسب الزمان وبحسب
هذه المادة انما توجد بفصل السواد وكذلك الاخرى موجدها
بفصل البياض واللونية المطلقة اما ان يكون ولا واحد منهما شرطا
في وجوده البتة او يكون اجتماعهما شرطا في وجوده فيكون كل واحد
منهما شرطا في وجوده على انه بعض الشرط لا شرط تام والشرط التام
هو اجتماعهما وبالجملة فان الشيء الواحد من جهة واحدة يكون شرطه
شيئا واحدا لا اي شيئين اتفقا انما يكون هذا اذا كان له جهتان
ولكل جهة شرط بعينها فلا تخلو عنها فلا تتعلق باحدهما بعينه بذاته
بل بالاتفاق من جهته واما ذاته بذاته فلا سبب شرط له الا الواحد
كما ان اللونية شرطها بذاتها امر واحد وشرطها في جهات وجودها
امور يكون لكل وقت بعينه وكما ان اللونية في انها لونية ليس
احد الامرين بعينه وبغير عينه شرطا له في ماهية لونيته بل في انية
لونيته وحصولها بالفعل كذلك يجب ان لا يكون احد الامرين
شرطا في وجوب الوجود من جهة ماهيته كونه وجوب الوجود
بل من جهة انيته فيكون انيته وجوب الوجود غير ماهيته
وهذا خلف فانه يلزم ان يكون واجب الوجود طرأ عليه وجود
ليس في نفسه كما على الانسانية والفرسية وكما في اللونية بل كما

انه يجوز ان يقال في اللونية ان احدهما لا بعينه شرط في اللونية لا لنفس
اللونية بل لاختلاف وجود ذات اللونية كذلك ان كان لوجوب
الوجود احد الفصلين لا بعينه شرطا فيجب ان يكون لا لانه وجوب
الوجود فيكون وجوب الوجود متقررا دونه غير محتاج اليه ولكنه
شرط في تخصيص وجوده فان كان تخصيص وجوده ان رفع يبطله
فهو غير واجب الوجود وان لم يكن يبطله فيبقى حينئذ واجب الوجود
واحدا او كثيرا لا اختلاف بين آحاده البتة وكلاهما على الوضع
المفروض محال وقد بان انه ليس ولا واحد من خاصيتي الماهيتين
المذكورتين شرطا في وجوب الوجود بوجه من الوجوه لا بعينه
ولا لا بعينه فقد بطل ان يكون وجوب الوجود مشتركا فيه
على ان يكون لازما او يكون جنسا ويقول ولا على ان يكون
مقوما لماهية الشيء وهذا اظهر فان وجوب الوجود اذا كان
طبيعة بنفسها فليكن ا ثم انقسمت الى كثيرين فانها ينقسم
في مختلفين بالعدد فقط وقد منعنا هذا ان تختلف في قسمين
بالنوع فينقسم بفصول فليكن هي ب ح وتلك الفصول لا
يكون شريطة فهنها وهي نفسها طبيعة متقرره اظهر فان طبيعة
وجوب الوجود ان كانت تحتاج الى ب و ح حتى يكون له وجوب
الوجود فطبيعة وجوب الوجود ليست طبيعة وجوب الوجود
هذا خلف وبالجملة يجب ان تعرف ان حقيقة وجوب الوجود
ليست كطبيعة اللون والحيوان الجنسين اللذين يحتاجان الى
فصل وفصل حتى يتقرر وجودهما لان تلك طبايع معلولة وانما

يحتاجان

يحتاجان لا في نفس اللونية والحيوانية المشتركة فيهما بل في الوجود
وما ههنا فوجوب الوجود هو مكان اللونية والحيوانية وكما ان
ذينك لا يحتاجان الى الفصول في ان يكونا لونا وحيوانا فكذلك
هذا لا يحتاج الى الفصول في ان يكون وجوب وجود ثم وجوب الوجود
ليس له وجود بان يحتاج اليه فان اللون هناك يحتاج بعد اللونية
الى الوجود والى علة فيحصل اللازم للونية والحيوانية فقد
ظهر انه لا يمكن ان يكون وجوب الوجود مشتركا فيه لا ان كان له
لازما لطبيعة ولا ان كان طبيعة بذاته فاذا واجب
الوجود واحد لا بالنوع فقط او بالعدد لا امر فيهما او عدم الانقسام
او التمام فقط بل في ان وجوده ليس لغيره وان لم يكن من
جنسه ولا يجوز ان يقال ان واجبي الوجود لا يشتركان في
شيء وكيف وهما مشتركان في وجوب الوجود ومشتركان
في البراءة عن الموضوع فان كان وجوب الوجود يقال عليهما
بالاشتراك فكلامنا ليس في معنى منع كثرة ما يقال له واجب
الوجود بالاسم بل بمعنى واحد من معاني ذلك الاسم
وان كان بالتواطؤ فقد حصل معنى عام عموم لازم
او عموم جنس وقد بينا استحالة ذلك وكيف يكون عموم
وجوب الوجود لشيئين على سبيل اللوازم التي تعرض من
خارج واللوازم معلولة ووجوب الوجود المحض غير معلول
المقالة الثانية في اثبات واجب الوجود لا شك ان وجودا وكل
وجود فاما واجب واما ممكن فان كان واجبا فقد صح وجود

واجب الوجود وهو المطلوب وان كان ممكنا فانا نوضح ان الممكن
ينتهي وجوده الى واجب الوجود وقبل ذلك فانا نقدم
مقدمات فمن ذلك انه لا يمكن ان يكون في زمان واحد لكل
ممكن الذات علة ممكنة الذات بلا نهاية وذلك لان جميعها
اما ان يكون موجودا معا واما ان لا يكون موجودا معا
فان لم يكن موجودا معا لم يكن الغير المتناهي في زمان واحد
ولكن واحد قبل الاخر وبعد الاخر وهذا لا يمنعه ولنؤخر الكلام
في هذا واما ان يكون موجودا معا ولا واجب وجود فيها
فلا يخلو اما ان يكون الجملة بما هي تلك الجملة وجبت
متناهية او غير متناهية واجبة الوجود بذاتها او ممكنة
الوجود في ذاتها فان كانت واجبة الوجود بذاتها وكل
واحد منها ممكن الوجود لذاته فالجملة يكون الواجب الوجود
متقوم بممكنات الوجود وهذا محال وان كانت ممكنة الوجود
بذاتها فالجملة محتاجة في الوجود الى مفيد للوجود فاما ان
يكون خارجا منها او داخلا فيها فان كان داخلا فيها فاما ان
يكون واجب الوجود فيكون واحد منها واجب الوجود وكان
كل واحد منها ممكن الوجود هذا خلف واما ان يكون ممكن الوجود
فيكون هو علة لوجود الجملة وعلة الجملة علة اولا
لوجود اجزائها ومنها هو فهو علة لوجود نفسه وهذا مع
استحالته ان صح فهو من وجه ما نفس المطلوب فان
كل شيء يكون كافيا في ان توجد ذاته فهو واجب الوجود وكان

ليس واجب الوجود هذا خلف فبقي ان يكون خارجا عنها ولا يمكن
ان يكون علة ممكنة فانا جمعنا كل علة ممكنة الوجود في هذه الجملة
فهي اذا خارجة عنها وواجبة الوجود بذاتها فقد انتهت الممكنات
الى علة واجبة الوجود فليس لكل ممكن الوجود علة ممكنة معه
**فصل في انه لا يمكن ان يكون الممكنات بعضها علة لبعض
على الدور في زمان واحد وان كان عددها متناهيا** ونقول
ايضا لا يجوز ان يكون للعلل عدد متناه وكل واحد منها ممكن
الوجود في نفسه لكنه واجب بالاخر الى ان ينتهي اليه دورا ولنقدم
مقدمة اخرى فنقول ان وضع عدد متناه من ممكنات الوجود
بعضها لبعض علل في الدور وهو ايضا محال ويبين بمثل
بيان المسألة الاولى ونخصه ان كل واحد منها يكون علة
لوجود نفسه ومعلولا لوجود نفسه ويكون حاصل الوجود عن
شيء انما يحصل بعد حصوله بالذات وما يتوقف وجوده على وجود
ما لا يوجد الا بعد وجوده البعدية الذاتية فهو محال الوجود و
ليس حال المتضايفين هكذا فانهما معا في الوجود وليس يتوقف
وجود احدهما ليكون بعد وجود الاخر بل توجدهما معا العلة الموجدة
لهما والمعنى الموجب اياهما معا فان كان لاحدهما تقدم
وللاخر تأخر مثل الاب والابن فتقدمه من جهة غير جهة الاضافة
فان تقدمه من جهة وجود الذات ويكون معا من جهة الاضافة
الواقعة بعد حصول الذات ولو كان الاب يتوقف وجوده
على وجود الابن والابن يتوقف وجوده على وجود الاب ثم

كانا ليسا معا بل احدهما بالذات بعد لكان لا يوجد ولا واحد منهما
وليس المحال هو ان يكون وجود ما يوجد مع الشيء شرطا في وجوده
بل وجود ما يوجد عنه وبعده **فصل في ان الحوادث تحدث
بالحركة ولكن تحتاج الى علة باقية وبيان ان الاسباب القريبة
المحركة كلها متغيرة** وبعد ما بين المقدمتين فانا نبرهن انه لا بد
من شيء واجب الوجود لانه ان كان كل موجود ممكنا فاما ان
يكون مع امكانه حادثا او غير حادث فان كان غير حادث
فاما ان يتعلق ثبات وجوده بعلة او بذاته فان كان بذاته
فهو واجب لا ممكن وان كان بعلة فعلته معه والكلام
كالكلام في الاوائل حادث وكل حادث فله علة في حدوثه
ونقول ايضا ان كل حادث فله علة مع حدوثه فلا يخلو
اما ان يكون حادثا باطلا مع الحدوث لا يبقى زمانا واما ان
يكون يبطل بعد الحدوث بلا فصل زمان واما ان يكون بعد الحدوث
باقيا والقسم الاول محال ظاهر الاحالة والقسم الثاني ايضا
محال وذلك لان الانات لا تتالى وحدوث اعيان واحدة
بعد الاخرى متباينة في العدد لا على سبيل الاتصال الموجود في
مثل الحركة يوجب تتالي الانات وقد بطل ذلك في العلم
الطبيعي ومع ذلك فليس يمكن ان يقال ان كل موجود هو
كذلك فان في الموجودات موجودات باقية باعيانها فلنفرض
الكلام فيها فنقول ان كل حادث فله علة في حدوثه وعلة في
ثباته ويمكن ان يكونا ذاتا واحدة مثل القالب في تشكيله

للماء

للماء ويمكن ان يكونا شيئين مثل الصورة الصنمية فان محدثها
الصانع ومثبتها يبوسة جوهر العنصر المتخذ منه ولا يجوز ان
يكون الحادث ثابت الوجود بعد حدوثه بذاته حتى يكون اذا
حدث فهو واجب ان يوجد ويثبت لا بعلة في الوجود والثبات
**في بيان ان كل حادث فان ثباته بعلة لتكون بعده معينة
في العرض المذكور قبله** فانا نعلم ان ثباته ووجوده ليس واجبا
بنفسه فمحال ان يصير واجبا بالحدوث الذي ليس واجبا بنفسه
ولا ثابتا بنفسه واما بعلة الحدوث فانما كان يجوز لو كانت العلة
باقية معه واما اذا عدمت فقد عدم مقتضاها والا فسواء وجودها و
عدمها في وجود مقتضاها فليست بعلة فلنرد هذا شرحا فنقول ان
هذه الذات قبل الحدوث قد كانت لا ممتنعة ولا واجبة وكانت
ممكنة فلا يخلو اما ان يكون امكانها بشرط ان يكون معدومة
او امكانها في حال ان يكون موجودة ومحال ان يكون امكانها
بشرط عدمها لانها ممتنعة ان توجد ما دامت معدومة باشتراط
لها العدم كما انها ما دامت موجودة فهي بشرط انها موجودة واجبة
الوجود فبقي احد الامرين اما ان الامكان امر في طبيعتها وفي نفس
جوهرها فلا يزايلها هذه الحقيقة في حال واما في حال الوجود بشرط
الوجود وهذا وان كان محالا لانا اذا اشترطنا الوجود وجب
فليس يضرنا في غرضنا وذلك لانك تعلم ان كل حادث
بل كل معلول فانه باعتبار ذاته ممكن الوجود ولكن الحق ان
ذاتها ممكنة في نفسها وان كان باشتراط عدمها ممتنع الوجود و

وباشتراط وجودها واجب الوجود وفرق بين ان يقال وجود
زيد الموجود واجب وبين ان يقال وجود زيد ما دام موجودا
فانه واجب وقد بين هذا في المنطق فكذلك فرق بين ان
يقال ان ثبات الحادث واجب بذاته وبين ان يقال انه
واجب بشرط ما دام موجودا فالاول كاذب والثاني صادق
مما مثنا فاذا لم يتعرض لهذا الشرط كان ثبات الوجود غير
واجب واعلم ان ما اكسبه الوجود وجوبا اكسبه العدم امتناعا
ومحال ان يكون حال العدم ممكنا ثم يكون حال الوجود واجبا
بل الشيء في نفسه ممكن والعدم والوجود واي الشرطين اشترط
عليه دوامه صار مع شرط دوامه ضروري الحكم لا ممكنا ولم يناقض
ذلك فان الامكان باعتبار ذاته والوجوب والامتناع
باعتبار شرط لاحق به فاذا كانت الصورة كذلك فليس للممكن
في نفسه وجود واجب بغير اشتراط البتة بل ما دام ذاته
تلك الذات لم تكن واجبة الوجود بالذات بل بالغير وبالشرط
فلم يزل متعلق الوجود بالغير وكل ما احتيج فيه الى غير وشرط فهو
محتاج فيه الى سبب فقد بان ان ثبات الحادث ووجوده
بعد الحدوث بسبب يمد وجوده وان وجوده بنفسه غير واجب
وليس لاحد من المنطقيين ان يعترض علينا فيقول ان الامكان
الحقيقي هو الكاين في حال العدم للشيء وان كل ما وجد فوجوده
ضروري فان قيل له ممكن فباشتراك الاسم فانه يقال له قد
بينا في كتبنا المنطقية ان اشتراط العدم للممكن الحقيقي اشتراط غير

صحيح في ان يجعل حدا للممكن بل هو امر متفق ويلزم الممكن في
احوال ومنها ان الموجود ليس ضروريا لانه موجود بل ان يشرط
شرط وهو اما وضع الموضوع والمحمول او العلة والسبب لنفس
الوجود فينبغي ان يتامل ما قلناه في الكتب المنطقية ليعلم ان هذا
الاعتراض غير لازم فان نظرنا ها هنا هو في الواجب بذاته والممكن
بذاته فان كان الحصول يلحقه بالضروري الوجود فان العدم
ايضا يجب ان يلحقه بالضروري العدم ولا يحفظ عليه الامكان
فانه كما انه متى كان موجودا كان واجبا ان يكون موجودا
ما دام موجودا كذلك متى كان معدوما كان واجبا ان يكون
معدوما ما دام معدوما لان نظرنا ها هنا في الواجب بذاته
والممكن بذاته ونظرنا في المنطق ليس كذلك فتبين من هذا
ان المعلولات مفتقرة في ثبات وجودها الى العلة وكيف
وقد بينا انه لا تاثير للعلة في العدم السابق فان علته عدم
العلة ولا في كون هذا الوجود بعد العدم فان هذا يستحيل
ان لا يكون هكذا فان الحادثات لا يمكن ان يكون لها وجود
الا بعد عدم فالمتعلق بالعلة هو الوجود الممكن في ذاته لا شيء
من كونه بعد عدم او غير ذلك فيجب ان يدوم هذا التعلق فيجب
ان يكون العلل التي لوجود الممكن في ذاته من حيث وجوده
الموصوف مع المعلول فاذ قد اتضح هذه المقدمات فلا بد
من واجب الوجود وذلك لان الممكنات اذا وجدت وثبت
وجودها كان لها علل لثبات الوجود ويجوز ان يكون تلك

العلل علل الحدوث بعينها ان تعدمت مع الحادث ويجوز ان يكون
عللا اخرى ولكن مع الحادثات وينتهي لا محالة الى واجب
الوجود واذ قد بينا ان العلل لا تذهب الى غير النهاية ولا
تدور وهذا في ممكنات الوجود التي لا يعرض حادثة اولى واظهر
فان لشاكّ متشكك وسائل يقال انه لما كان انما يثبت الممكن
الحادث بعلة وتلك العلة لا تخلو اما ان تكون دائما علة لثباته
او حدث كونها علة لثباته فان كان دائما علة لثباته وجب
ان لا يكون الممكن حادثا وقد وضعناه حادثا وان حدث كونه
علة لثباته محتاج ايضا كونه علة لثباته والنسبة التي له اليه الى
علة اخرى لثباته بعد العلة المحدثة لهذه النسبة فان النسبة
التي بينهما قد كان بسبب ما فيجب ان يدوم ويبقى بسبب
والكلام في الاخرى كالكلام في الاولى فهذا بعينه يوجب وضع
العلل الممكنة الحادثة معا بلا نهاية فيقول في جواب هذا انه لولا
بسبب شيء لشيء من شان ذلك الشيء ان يكون حدوثه بلا ثباته
او ثباته على سبيل الحدوث والتجدد على الاتصال فيلزم منه
انتهاء علل محدثة ومستندة الى علل اخرى في زمان اخر تناقض تلك
او تزيد عليها اثرا حادثا من غير تشافع آيات بل مع بقاء كل
علة ومعلول ريث ما تتألف الى الاخر لكان هذا الاعتراض
لازما فاما هذا الشيء فهو الحركة وخصوصا المكانية وخصوصا
المستديرة وانما وجودها من حيث هو قطع مسافة ان يكون
منها شيء كان وشيء يكون فلا يكون في شيء من الآنات منها

شيء موجود لكن طرفه وانما اتصاله باتصال المسافة واما ما تستند
ما سبابه ثلثة طبع وارادة وقسر ولنبدأ بتفهيم حال الطبيعة منها
فنقول انه لا يصح ان يقال ان الطبيعة المجردة سبب لشيء من
الحركات بذاتها وذلك لان كل حركة فهي زوال عن كيفية او
كم او اين او جوهر او وضع واحوال الاجسام بل الجواهر كلها اما
احوال منافية واما احوال ملائمة والاحوال الملائمة لا يزول
عنها الطبيعة والا فهي مهروب عنها بالطبع لا مطلوب به فاذا الحركة
الطبيعية هي الى حالة ملائمة عن حال غير ملائمة فاذا الطبيعة نفسها
ليست تكون علة لحركة ما لم تقترن بها امر بالفعل وهو الحال
المنافية وللحال المنافية درجات قرب وبعد عن الحال الملائمة
فلكل درجة منه تتم من القرب والبعد اذا بلغها تعين عندها الحركة
بعدها فيكون تلك الحركة التي في ذلك الجزء علتها الطبيعة في حالة
غير ملائمة في درجة موصولة اليها بالحركة وما سلف من تلك الحركة
علة بوجه ما او شرط علة لما بقي من الحركة المتجددة التي من
ذلك الحد الموصول اليه بالحركة ويكون الطبيعة علة للتردد
الى الحال الطبيعية ويكون المسافة شرطا تصير معه الطبيعة علة
لتلك الحركة بعينها من حيث ان كون الطبيعة فيها امر غريب
ويكون هذه العلة والمعلول معا دائما ويحدث كل وقت
استحقاق آخر واما الحركة الارادية فان عللها امور ارادية
ثابتة واحدة كانها كلية تنحو نحو الغرض الذي يحصل في التصور
اولا فهو محفوظ واحد بعلة ثابتة وارادة بعد ارادة بحسب

تصور بعد تصور وابن بعد ابن تتبعه تغير حركة ويكون كل ذلك
على سبيل التجدد لا على سبيل الثبات ويكون هناك شيء
واحد ثابت دايما وهو الارادة الثابتة ههنا الكلية كما كانت
الطبيعة هناك او اشياء تتجدد وهي تصورات جزئية وارادات
مختلفة كما كانت هناك اختلافات مقادير القرب والبعد ويكون
جميعها على سبيل الحدوث ولولا حدوث احوال على علة باقية
بعضها علة لبعض على الاتصال لما امكن ان يكون حركة فانه
لا يجوز ان يلزم عن علة ثابتة امر غير ثابت وانت تعلم من هذا
ان العقل المجرد لا يكون مبدا قريبا للحركة بل يحتاج الى قوة اخرى
من شانها ان يتجدد فيها الارادة وتتخيل الانيات الجزئية
وهذا يسمى النفس وان العقل المجرد ان كان مبدا الحركة فيجب
ان يكون مبدأ امرا او ممثلا او متشوقا او شيئا مما اشبه هذا
واما مباشر التحريك فكلا بل يجب ان يباشر التحريك بالارادة
ما من شانه ان يتغير بوجه ما ويحدث فيه ارادة بعد ارادة على
الاتصال وقد اشار المعلم الاول في كلامه في النفس الى اصل
ينتفع به في هذا المعنى اذ قال ان لذلك اي للعقل النظري الحكم
الكلي واما لهذا فالافعال الجزئية والتعقلات الجزئية اي للعقل
العملي وليس هذا في اراداتنا فقط بل وفي الارادة التي تحدث
عنها حركة السماء هذا واما الحركة القسرية فان كان المحرك يلازمها
فعلتها حركة المحرك وفعله وعلة علتها آخر الامر اما طبيعة واما
ارادة فان كل قسر ينتهي الى طبيعة وارادة وان كان المحرك

لا يلازمها

لا يلازمها بل كان التحريك على سبيل زج او دفع او فعل آخر مما
يشبه هذا فالراي الحقيقي الصواب في ذلك هو ان المحرك يحدث
في المتحرك قوة محركة الى جهة تحريكه غالبة قوته الطبيعية وان للمتحرك
بحسب تلك القوة المحركة الداخلة مكانا متنحيا لولا معاوقة
القوة الطبيعية واستمدادها من مصاكة الهواء او الماء او غير
ذلك مما يتحرك فيه مددا او بين القوة الغريبة فحينئذ يستولي
القوة الطبيعية وتحدث حركة مايلة من تجاذب القوتين
احدهما الى جهة القوة الطبيعية ولولا حال مصادمة المتوسط
وكسره للقوة الغريبة لكانت القوة الطبيعية لا تستولي
عليها البتة الا بعد بلوغها الغاية التي توجبها تناهي كل قوة
جسمانية وكل قوة محركة على الاستقامة وسكونها في تلك
الغاية لان هذه الحركة تطلب ذلك السكون فاذا بطل الميل
والدفع الحادث عن تلك القوة بموافقتها مكانها المطلوب
عادت القوة الطبيعية الى فعلها اذ وهنت القوة الغريبة
بتمام فعلها او باسباب اخرى وانما حكمنا بهذا الحكم لان
القوة الغريبة لولا انها استولت على القوة الطبيعية لما
قهرت مثلها ثم لا يجوز ان يستحيل المغلوب غالبا او الغالب
مغلوبا الا بورود سبب على احدهما او كليهما ومحال ان يتوهم
ان القوة العرضية تبطل بذاتها فلا يجوز ان يكون شيء من
الاشياء يبطل بذاته او يوجد بذاته بعد ان يكون له ذات
ثبت ولوجد فالقوة الطبيعية انما تعود غالبة على القوة العرضية

معاوق ينضم اليها وذلك المعاوق يعاوقه بعد معاوقه
يكون لمقاومة ما يتحرك فيه يكون لذلك تاثير في القوة الغريبة
بعد تاثير وقد اشبعنا الكلام في هذا حيث تكلمنا الكلام المبسوط
وعلى الاحوال كلها فان القوة القسرية حالها في ايجاب الحركة
تجدد الايون عليها حال الطبيعة الى ان يبطل فان قال قايل
انا نرى الماء تبطل حرارته المستفادة بذاتها لانها عرضية فانا
نقول له كلا بل ان الحرارة انما تثبت قوتها في الماء لحضور علتها
المجددة لقوتها دايما فاذا ابطلت علتها وتجديدها فيه الحرارة
شيء بعد شيء اقبل كلاهما يعجزان عن ابطالها بسبب العلة
المسخنة الحاضرة المجددة دايما سخونة بعد سخونة وتسخن الهواء
المماس لذلك الماء مع الماء فقد بان اذا ان شيئا ثابتة على
سبيل الحدوث وهو الحركة وان له علة انما يكون علة بالفعل
لتجدد بعد تجدد يعرض في حالها على الاتصال ويكون لها
ذات باقية بالعدد متغيرة الاحوال ولولا انها متغيرة الاحوال
لم يحدث عنها تغير ولولا ان لها ذاتا باقية لم يحدث عنها اتصال
التغير وعلى انه لا بد للتغير من حامل باق كان تغير المؤثر حين
يؤثر او تغير المتاثر فقد انكشفت الشبهة المسؤول عنها
اذ ظهر ان علل ثبات الحادثات تنتهي الى علل اولى لها
ثابتة الذوات متبدلة الاحوال تبدلا يكون سبب كل ما
يتجدد تلك الذات الثابتة مع الحال المعلولة لتلك الذات
بسبب امر ما هو ذو الحال الثابتة التي تصير الذات بها علة

لما

لما يتجدد ثانيا ولا باس في ان يكون الشيء الواحد علة لنفسه و
معلولا من جهتين وان يكون حال فيه علة لحال وهذا الان
في الطبيعي قرب بعد قرب وفي الارادي تصور بعد تصور و
اختلاف نسبة ثابتة ونسبة متبدلة والنسبة الثابتة مثل
وجود الشمس فوق الارض لكون النهار او زوال العشي فان
معنى ان الشمس فوق الارض واحد في جميع النهار وان كان
على سبيل تغير وانتقال من مكان الى مكان فيكون النسبة
الواحدة يبقى معها امر ما ويكون النسبة المتجددة انما ادت
الى علة مضادة لعلة بقائه فتوجب فساده وليس ينعكس
فليس كل تجدد يبلغ الى ان ينتهي المنفعل الى علة مضادة
لعلة ثباته بل يكون ذلك اذا اوصل بينهما بعد تباين بينهما
والى ان يتصل احدى العلتين الى الاخرى المفسدة اتيانا فيكون
ثابتة موجودة وبذلك يحفظ نظام الاكوان والاستحالات
وما يجري مجراها فقد بان ايضا من هذا انه لا بد في اتصال
الكون من حركة متصلة ولا تتصل غير المكانية والوضعية ومن
المكانية غير المستديرة فان كان كون ما كانت حركة متصلة
لا محالة

فصل في ان واجب الوجود بذاته عقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق ولذيذ وملتذ

وان اللذة هي ادراك الخير الملايم واذ قد ثبت واجب
الوجود معقول انه بذاته عقل وعاقل ومعقول اما انه
معقول الماهية فلانك تعرف ان طبيعة الوجود بما هي

طبيعة الوجود وطبيعة اقسام الوجود بما هي كذلك غير ممتنع
عليها ان تعقل وانما يعرض لها ان لا تعقل اذا كانت في المادة
ومع عوارض المادة فانها من حيث هي كذلك محسوسة او متخيلة
وظهر فيما سلف ان ذلك الوجود اذا جرد عن هذه العلائق كان
وجودا وماهية معقولة فكل ما هو بذاته مجرد عن المادة وعن
العوارض فهو بذاته معقول والاول الواجب الوجود مجرد عن
المادة وعوارض المادة فهو بما هو هوية مجردة عقل وبما
يعتبر له ان هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته وبما يعتبر
له ان ذاته له هوية مجردة هو عاقل ذاته فان المعقول هو الذي
ماهيته المجردة لشيء والعاقل هو الذي له ماهية مجردة لشيء
وليس في شرط هذا الشيء ان يكون هو او آخر بل شيء مطلقا والشيء
مطلقا اعم من هو او غيره كما سنوضح فالاول لان له ماهية
مجردة لشيء هو عاقل وبما ماهيته مجردة لشيء هو معقول وهذا الشيء
هو ذاته فهو عاقل بان له الماهية المجردة التي لشيء هو ذاته ومعقول
بان ماهيته المجردة هي لشيء هو ذاته وكل من تفكر قليلا
علم ان العاقل يقتضي شيئا معقولا وهذا الاقتضاء لا يتضمن ان
ذلك الشيء آخر وهو ايضا فان المحرك يقتضي شيئا محركا وهذا
الاقتضاء نفسه ليس يوجب ان يكون شيئا آخر بل نوع آخر
من البحث يوجب ذلك ولذلك لم يمتنع ان يتصور ان شيئا
يتحرك لذاته الى وقت ان اقام البرهان على امتناعه ولم يكن
نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك اذ كان المتحرك يوجب

ان يكون

ان يكون له شيء محرك عنه بلا شرط انه آخر او هو والمحرك يوجب
ان يكون له شيء متحرك عنه بلا شرط انه آخر او هو وكذلك
المضافات تعرف اثنينيتها لا امر لا نفس النسبة والاضافة
المفروضة في الذهن فانا نعلم يقينا ان لنا قوة نعقل
بها الاشياء فاما ان يكون القوة التي نعقل هذا المعنى
هو هذه القوة نفسها فيكون هي بعينها تعقل ذاتها او تعقل
ذلك قوة اخرى فيكون لنا قوتان قوة نعقل الاشياء
بها وقوة نعقل بها هذه القوة ثم يتسلسل الكلام الى غير النهاية
فيكون فينا قوى تعقل الاشياء بلا نهاية بالفعل فقد بان
ان المعقول لا يوجب ان يكون معقول شيء آخر وبهذا تبين
انه ليس يقتضي العاقل ان يكون عاقل شيء آخر بل كل ما يوجد له
الماهية المجردة فهو عاقل وكل ما ماهيته مجردة يوجد للشيء فهو
معقول اذ كانت هذه الماهية لذاتها تعقل ولذاتها ايضا تعقل
اي ماهية مجردة يتصل بها ولا يفارقها فقد فهمت ان نفس
كونه معقولا وعاقلا لا يوجب ان يكون اثنين في الذات ولا
اثنين في الاعتبار ايضا فانه ليس تحصيل الامرين الا انه له ماهية
مجردة ذاته وانه ماهية مجردة ذاته له وها هنا تقديم وتأخير
في ترتيب المعاني والغرض المحصل شيء واحد بلا قسمة فقد بان ان
كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة البتة **فصل** في انه بذاته معشوق
وعاشق ولذيذ وملتذ ولا يمكن ان يكون جمال او بهاء فوق ان
يكون الماهية عقلية محضة خيرية محضة بريئة عن كل واحد من انحاء النقص

واحدة من كل جهة فالواجب الوجود له الجمال والبهاء المحض وهو مبدأ
كل اعتدال لأن كل اعتدال هو في كثرة تركيب أو مزاج فيحدث
وحدة في كثرة وهو مبدأ جمال كل شيء وجمال كل شيء وبهاؤه هو
أن يكون على ما يجب له فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب
وكل جمال وملائمة وخير مدرك فهو محبوب معشوق ومبدأ ذلك
إدراكه إما الحسي وإما الخيالي وإما الوهمي وإما الظني وإما العقلي
وكلما كان الإدراك أشد اكتناها وأشد تحقيقا والمدرك
أجمل وأشرف ذاتا فأحباب القوة المدركة إياه والتذاذها به
أكثر فالواجب الوجود الذي هو في غاية الكمال والجمال والبهاء
الذي يعقل ذاته بتلك الغاية والبهاء والجمال وبتمام التعقل
وبتعقل العاقل والمعقول على أنهما واحد بالحقيقة تكون ذاته
لذاته أعظم عاشق ومعشوق وأعظم لاذ وملتذ فإن اللذة
ليست إلا إدراك الملائم من جهة ما هو ملائم فالحسية إحساس
بالملائم والعقلية تعقل للملائم وكذلك فالأول أفضل مدرك
بأفضل إدراك لأفضل مدرك فهو أفضل لاذ وملتذ ويكون
ذلك أمرا لا يقاس البتة شيء وليس عندنا لهذه المعاني أسماء غير
هذه الأسماء فمن استبشعها استعمل غيرها ويجب أن يعلم أن إدراك
العقل للمعقول أقوى من إدراك الحس للمحسوس لأنه أعني العقل
يعقل ويدرك الأمر الباقي الكلي ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما
ويدركه بكنهه لا بظاهره وليس كذلك الحس للمحسوس فاللذة التي تجب
لنا بأن نعقل ملائما هي فوق التي تكون بأن نحس ملائما ولا نسبة

بينهما بل قد يعرض أن تكون القوة الدراكة لا تستلذ بما يجب أن
تستلذ به لعوارض كما أن المريض لا يستلذ الحلو ويكرهه لعارض
فكذلك يجب أن نعلم من حالنا ما دمنا في البدن فإنا لا نجد إذا
حصل لقوتنا العقلية كمالها بالفعل من اللذة ما يجب للشيء في نفسه
وذلك لعائق البدن ولو انفردنا عن البدن لكنا بمطالعتنا ذاتنا
وقد صارت عالما عقليا مطابقا للموجودات الحقيقية والجمالات الحقيقية
واللذات الحقيقية متصلة بها اتصال معقول بمعقول نجد من
اللذة والبهاء ما لا نهاية له وسنوضح هذه المعاني بعد واعلم أن لذة
كل قوة حصول كمالها لها فللحس المحسوسات الملائمة وللغضب الانتقام
وللرجاء الظفر ولكل شيء ما يخصه وللنفس الناطقة مصيرها عالما عقليا
بالفعل فالواجب الوجود معقول عقل أو لم يعقل معشوق عشق
أو لم يعشق لذيذ شعر بذلك منه أو لم يشعر **فصل في أن واجب
الوجود بذاته كيف يعقل ذاته والأشياء** وليس يجوز أن يكون
واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء وإلا فذاته إما متقومة
بما يعقل فيكون تقومها بالأشياء وإما عارضة لها أن تعقل
فلا تكون واجبة الوجود من كل جهة وهذا محال ويكون لولا أمور
من خارج لم يكن هو بحال ويكون له حال لا يلزم عن ذاته بل عن
غيره فيكون لغيره فيه تأثير والأصول السالفة تبطل هذا وما أشبهه
ولأنه كما سنبين مبدأ كل وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له وهو
مبدأ للموجودات التامة بأعيانها والموجودات الكائنة الفاسدة بأنواعها
أولا وبتوسط ذلك بأشخاصها وبوجه آخر لا يجوز أن يكون عاقلا

لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا متشخصا
بل على نحو آخر نبينه فانه لا يجوز ان يكون تارة يعقل منها انها
موجودة غير معدومة وتارة يعقل منها انها معدومة غير موجودة
فلكل واحد من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحد من الصورتين
يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات ثم
الفاسدات ان عقلت بالماهية المجردة وبما يتبعها مما لا يتشخص لم
تعقل بما هي فاسدة وان ادركت بما هي مقارنة لمادة وعوارض
مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة او متخيلة ونحن
قد بينا في كتب اخرى ان كل صورة لمحسوس وكل صورة خيالية
فانما تدرك من حيث هي محسوسة او متخيلة بآلة متجزئة وكما ان
اثبات كثير من الافاعيل للواجب الوجود نقص له كذلك اثبات
كثير من التعقلات بل واجب الوجود انما يعقل كل شيء على نحو كلي
ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي فلا يعزب عنه مثقال ذرة
في السموات ولا في الارض وهذا من العجائب التي يحوج تصورها
الى لطف قريحة واما كيفية ذلك فلانه اذا عقل ذاته وعقل
انه مبدا كل موجود عقل اوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها
ولا شيء من الاشياء يوجد الا وقد صار من جهة ما يكون واجبا بسببه
قد بينا هذا فيكون هذه الاسباب تتادى بمصادماتها الى ان
يوجد عنها الامور الجزئية فالاول يعلم الاسباب ومطابقاتها
فيعلم ضرورة ما تتادى اليه وما بينها من الازمنة وما لها من
العودات لانه ليس يمكن ان يعلم تلك ولا يعلم هذا فيكون

مدركا للامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها صفات
وان تخصصت بها شخصا فبالاضافة الى زمان متشخص او حال
متشخصة لو اخذت تلك الحال بصفاتها كانت ايضا بمنزلتها لكنها
لكونها مستندة الى مبادٍ كل واحد منها نوعه في شخصه فيستند الى امور
شخصية وقد قلنا ان مثل هذا الاستناد قد يجعل للشخصيات رسما
ووصفا مقصورا عليها فان كان ذلك الشخص مما هو عند العقل شخص
ايضا كان للعقل الى ذلك المرسوم سبيل وذلك هو الشخص الذي
واحد في نوعه لا نظير له ككرة الشمس مثلا او كالمشتري واما اذا
كان النوع منتشرا في الاشخاص لم يكن للعقل الى رسم ذلك الشيء
سبيل الا ان يشار اليه ابتداء على ما عرفته ونعود فنقول وكما انك
اذا علمت الحركات السماوية كلها فانت تعلم كل كسوف وكل اتصال
وانفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو كلي لانك تقول في
كسوف ما انه كسوف يكون بعد زمان حركة يكون لكذا
من كذا شماليا نصفيا ينفصل القمر منه الى مقابلة كذا ويكون
بينه وبين كسوف مثله سابق له او متاخر عنه مدة كذا وكذلك
بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا يبقى عارضا من عوارض تلك
الكسوفات الا علمته ولكنك علمته كليا لان هذا المعنى قد يجوز
ان يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال
لكنك تعلم بحجة ما ان ذلك الكسوف لا يكون الا واحدا
بعينه وهذا لا يدفع الكلية ان تذكرت ما قلناه قبل ولكنك
مع هذا كله ربما لم تجز ان تحكم بوجود هذا الكسوف في هذا الآن وجود

هذا الكسوف او لا وجوده الا ان يعرف جزئيات الحركات
بالمشاهدة الحسية ويعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك
الكسوف من المدة وليس هذا نفس معرفتك بان في الحركات
حركة جزئية صفتها صفة ما شاهدت وبينها وبين الكسوف
الفلاني الجزئي كذا فان ذلك قد يجوز ان يعلمه على هذا النوع
من العلم ولا يعلمه وقت ما يسئل انها هل هي موجودة بل يجب
ان يكون قد حصل لك بالمشاهدة شيء مشار اليه حتى تعلم
حال ذلك الكسوف فان منع مانع ان يسمى هذا معرفة للجزئي
من جهة كلية فلا مناقشة معه فان غرضنا الان في غير ذلك و
هو في تعريفنا ان الامور الجزئية كيف تعلم وتدرك علما
وادراكا تتغير معهما العالم وكيف تعلم وتدرك علما وادراكا
لا يتغير معهما العالم فانك اذا علمت امر الكسوفات كما توجد انت
او لو كنت موجودا دائما كان لك دائما علم لا بالكسوف المطلق
بل بكل كسوف كائن ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه
لا يغير منك امرا فان علمك في الحالين يكون واحدا وهو ان
كسوفا له وجود بصفات كذا بعد كسوف كذا او بعد وجود
الشمس في الحمل كذا في مدة كذا ويكون بعده كذا وبعده كذا
ويكون هذا العقد منك صادقا قبل ذلك الكسوف ومعه وبعده
فاما ان ادخلت الزمان في ذلك فعلمت في آن مفروض ان هذا
الكسوف ليس بموجود ثم علمت في آن آخر انه موجود لم يبق
علمك ذلك عند وجوده بل يحدث علم آخر كان قبل التغير الذي

اشرنا

اشرنا اليه قبل ولم يصح ان يكون في وقت الانجلاء على ما كنت
قبل الانجلاء وهذا وانت زماني وآني والاول الذي لا يدخل
في زمان وحكمه فهو بعيد ان يحكم حكما في هذا الزمان وذلك
الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديد او معرفة
جديدة واعلم انك انما كنت تتوصل الى ادراك الكسوفات
الجزئية لاحاطتك بجميع اسبابها واحاطتك بكل ما في السماء
فاذا وقعت الاحاطة بجميع الاسباب ووجودها انتقلت منها
الى جميع المسببات ونحن سنبين هذا من ذي قبل بزيادة
كشف فيعلم كيف نعلم الغيب ويعلم من هناك ان الاول
من ذاته كيف يعلم كل شيء لانه مبدأ شيء هو مبدأ شيء او اشياء
حالها او حركاتها كذا وما ينتج عنها كذا الى التفصيل الذي لا
تفصيل بعده ثم على الترتيب الذي يلزم ذلك التفصيل لزوم
التعدية والتأدية فيكون هذه الاشياء مفاتيح الغيب **فصل**
في ان صفاته الايجابية والسلبية لا توجب في ذاته كثرة فالاول
يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل انه كيف يكون بذلك النظام
لانه يعقله وهو مستفيض كائن موجود وكل معلوم الكون وجهة الكون
عن مبدائه عند مبدائه وهو خير غير مناف وهو تابع لخيرية ذات
المبدأ وكمالها المعشوقين لذاتيهما فذلك الشيء مراد لكن ليس مراد
الاول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض فكانك
قد علمت استحالة هذا وستعلم بل هو لذاته مريد هذا النحو من
الارادة العقلية المحضة وحيوته هذه ايضا بعينها فان الحياة التي

عنه ناتجل بادراك وفعل هو التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين
وقد صح ان نفس يدركه وهو ما يعقله عن الكل هو سبب الكل وهو
بعينه مبداء فعله وذلك ايجاد الكل بمعنى واحد منه هو ادراك
وسبيل الى الايجاد فالحياة منه ليس مما يفتقر الى قوتين مختلفتين
حتى تتم بقوتين فلا الحياة منه غير العلم وكل ذلك له بذاته
وايضا فان الصورة المعقولة التي تحدث فينا فتصير سببا
للصورة الموجودة الصناعية لو كانت بنفس وجودها كافية
لان تتكون منها الصور الصناعية بان يكون صورا هي بالفعل
مبادى لما هي له صور لكان المعقول هو عندنا بعينه القدرة ولكن
ليس كذلك بل وجودها لا يكفي في ذلك لكن يحتاج الى ارادة متجددة
منبعثة من قوة شوقية يتحرك منهما معا القوة المحركة فيتحرك العصب
والاعضاء الادوية ثم تتحرك الالات الخارجة ثم تتحرك المادة
فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصورة المعقولة قدرة ولا ارادة
بل عسى القدرة فينا عند المبداء المحرك وهذه الصورة محركة لمبداء
القدرة فتكون محركة المحرك فواجب الوجود ليست ارادته
مغايرة الذات لعلمه ولا مغايرة المفهوم لعلمه فقد بينا ان العلم
الذي له هو بعينه الارادة التي له وكذلك قد تبين ان القدرة
التي له هي كون ذاته عاقلة للكل عقلا هو مبداء للكل لا ماخوذا
عن الكل ومبداء بذاته لا متوقف على وجود شيء وهذه الارادة
على الصورة التي حققناها التي لا تتعلق بغرض في فيض الوجود بل
يكون عين نفس الفيض وهو الجود فقد كنا حققنا لك من امر

الجود

الجود ما اذا تذكرته علمت ان هذه الارادة نفسها يكون جودا
فاذا حققت تكون هذه الصفة الاولى لواجب الوجود انه ان
موجود ثم الصفات الاخرى يكون بعضها المعنى بها هذا الوجود
مع اضافة وبعضها هذا الوجود مع السلب وليس ولا واحد
منها موجبا في ذاته كثرة البتة ولا مغايرة فاللواتي تخالط
السلب انه لو قال قائل للاول ولا تحاشى انه جوهر لم يعن
الا هذا الوجود وهو مسلوب عنه الكون في الموضوع واذا قيل
له واحد لم يعن الا الوجود نفسه مسلوبا عنه القسمة بالكم
او القول ومسلوبا عنه الشريك واذا قيل عقل ومعقول و
عاقل لم يعن بالحقيقة الا ان هذا المجرد في نفسه مسلوبا عنه
جواز مخالطة المادة وعلائقها مع اعتبار اضافة ما واذا قيل
له اول لم يعن الا اضافة هذا الوجود مضافا الى ان وجود غيره
انما يصح عنه على النحو الذي ذكر واذا قيل له حي لم يعن الا هذا
الوجود والعقلي ماخوذا مع الاضافة الى الكل المعقولة ايضا
بالقصد الثاني اذ الحي هو الدراك الفعال واذا قيل مريد لم
يعن الا كون واجب الوجود مع عقليته اي سلب المادة عنه
مبداء لنظام الخير كله وهو يعقل ذلك فيكون هذا مولفا من
اضافة وسلب واذا قيل له جواد عناه من حيث هذه الاضافة
مع السلب بزيادة سلب اخر وهو انه لا ينحو غرضا لذاته و
اذا قيل له خير لم يعن الا كون هذا الوجود مبراء عن مخالطة ما
بالقوة والنقص وهذا سلب وكونه مبداء الكل كمال ونظام

وهذا اضافة فاذا اعتبرت صفات الاول الحق على هذه الجهة
لم يوجد فيها شئ يوجب لذاته اجزاء او كثرة بوجه من الوجوه فصل
في صفة ما عليه المبدا الاول فقد ظهر لنا ان للكل مبدا واجب
الوجود غير داخل في جنس او واقع تحت حد او برهان بري عن الكم
والكيف والماهية والاين والمتى والحركة لاند له ولا شريك و
لا ضد وانه واحد من وجوه لانه غير منقسم لا في الاجزاء بالفعل
ولا في الاجزاء بالفرض والوهم كالمتصل ولا في العقل بان
يكون ذاته مركبة من معاني عقلية متغايرة تتحد بها جملة وانه
واحد من حيث هو غير مشارك البتة في وجوده الذي له فهو بهذه
الوجوه فرد وهو واحد لانه تام الوجود ما بقي له شئ ينتظر
حتى يتم وقد كان هذا احد وجوه الواحد وليس الواحد فيه
الا على الوجه السلبي ليس كالواحد الذي للاجسام لاتصال او اجتماع
او غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوحدة هي معنى وجودي يلحق
ذاتا او ذوات وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية
وجود قوة غير متناهية غير مجسمة وانها مبدا الحركة الاولية
وبان لك ان الحركة المستديرة ليست متكونة تكونا زمانيا
فقد بان لك من هناك من وجه ما ان مبدا دايم الوجود
وقد بان لك بعد ذلك ان الواجب الوجود بذاته واجب الوجود
من جميع جهاته وانه لا يجوز ان يستانف له حالة لم يكن مع
انه قد بان لك ان العلة لذاتها تكون موجبة المعلول
فان دامت اوجبت المعلول دائما فلو اكتفيت بتلك الاشياء
لكفتك ما نحن في شرحه الا انا نزيدك بصيرة فنقول انك

قد علمت ان كل حادث فله مادة فاذا كان لم يحدث ثم حدث
لم يخل اما ان يكون علتاه الفاعلية والقابلية لم يكونا فحدثتا
او كانتا ولكن كان الفاعل لا يحرك والقابل لا يتحرك او كان
الفاعل ولم يكن القابل او كان القابل ولم يكن الفاعل ونقول
قولا مجملا قبل العود الى التفصيل انه اذا كانت الاحوال من
جهة العلل كما كانت ولم يحدث البتة امر لم يكن كان وجود
كون الكاين اولا وجوده على ما كان فلم يجز ان يحدث كاين
البتة فان حدث امر لم يكن فلا يخلو اما ان يكون حدوثه على
سبيل ما يحدث لحدوث علته دفعة لا على سبيل ما يحدث لقرب
علته وبعدها او يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب عليه او
بعدها فاما القسم الاول فيجب ان يكون حدوثه لحدوث
العلة ومعها غير متاخر عنها البتة فانه ان كانت العلة غير
موجودة ثم وجدت او موجودة وتاخر عنها المعلول لزم
ما قلناه في الاول من وجوب حادث اخر عن العلة القريبة
فان تمادى الامر على هذه الجهة وجبت علل وحوادث دفعة
غير متناهية ووجبت معا وهذا مما عرفنا الاصل القاضي
بابطاله فبقي ان لا يكون العلل الحادثة كلها دفعة لا القرب
من علة اولى او بعده فبقي ان مبادي الكون ينتهي الى قرب
علل او بعدها وذلك بالحركة فاذا قد كان قبل الحركة حركة
وتلك الحركة اوصلت العلل الى هذه الحركة فهما كالمتماستين
والا رجع الكلام الى الراس في الزمان الذي بينهما وذلك

ويلزم ان يكون الحادث مع العلة

انه ان لم يماسه حركة كانت الحوادث الغير المتناهية منها في
ان واحد ولا يجوز ان يكون في آنات متلاقية متماسة
فاستحال ذلك بل يجب ان يكون واحد قد قرب في
ذلك الان بعد بعد او بعد بعد قرب فيكون ذلك الان
نهاية حركة اولى يؤدي الى حركة اخرى او امر اخر فان ادت
الى حركة اخرى واوجبت كانت الحركة التي هي كعلة قريبة
لهذه الحركة مماسة لها والمعنى في هذه المماسة مفهوم على انه لا يمكن
ان يكون زمان بين حركتين ولا حركة بينه فانه قد بان لنا
في الطبيعيات ان الزمان تابع للحركة ولكن الاشتغال
بهذا النحو من البيان يعرفنا ان كانت حركة قبل حركة ولا
يعرفنا ان تلك الحركة كانت علة لحدوث هذه الحركة فقد
ظهر ظهورا واضحا ان الحركة لا تحدث بعد ما لم يكن الا لحادث
وذلك الحادث لا يحدث الا بحركة مماسة لهذه الحركة ولا يبالي
اي حادث كان ذلك الحادث كان قصدا من الفاعل او ارادة
او علما او آلة او طبعا او حصول وقت اوفق للعمل دون وقت
او حصول هيئة واستعداد من القابل لم يكن او وصول من المؤثر
لم يكن فانه كيف كان فحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا
ولنرجع الى التفصيل ونقول ان كانت العلة الفاعلة والقابلة
موجودة في الذات ولا فعل ولا انفعال بينهما فيحتاج الى وقوع نسبة
بينهما توجب الفعل والانفعال اما من جهة الفاعل مثل ارادة
موجبة للفعل او طبيعة موجبة للفعل او آلة او زمان واما من

من جهة القابل مثل استعداد لم يكن او من جهتهما جميعا مثل وصول
احدهما الى الاخر وقد صح ان جميع هذا بحركة ما واما ان كان الفاعل
موجودا ولم يكن قابل البتة فهذا محال اما اولا فلان القابل
كما بينا لا يحدث الا بحركة او انفصال فيكون قبل الحركة حركة و
اما ثانيا فانه لا يمكن ان يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل
حتى حدث القابل وهو المادة فيكون قد كان القابل واما ان
وضع ان القابل موجود والفاعل ليس بموجود فالفاعل يحدث
ويلزم ان يكون حدوثه بعلة ذات حركة على ما وصفنا
وايضا مبدا الكل ذات واجبة الوجود وواجب الوجود
واجب ما يوجد عنه والا فله حال لم يكن فليس واجب الوجود
من كل جهاته فان وضعت الحال الحادثة لا في ذاته بل خارجة
عن ذاته كما يضع بعضهم الارادة فالكلام على حدوث الارادة
عنها ثابت اهو بارادة او طبع او لامر اخر اي امر كان ومهما
وضع امر حدث لم يكن فاما ان يوضع حادثا في ذاته واما غير
حادث في ذاته بل على انه شيء مباين لذاته فيكون الكلام ثابتا
وان حدث في ذاته كان ذاته متغيرة وقد بين ان واجب
الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وايضا اذا كان
هو عند حدوث المباينات عنه كما كان قبل حدوثها ولم يعرض
البتة شيء لم يكن وكان الامر على ما كان ولا يوجد عنه شيء فليس
يجب ان يوجد عنه شيء بل يكون الحال والامر على ما كان فلا بد
من تميز لواجب الوجود عنه او ترجيح للوجود عنه بحادث

متوسط لم يكن حين كان الترجيح للعدم عنه وكان التعطل
عن الفعل حاله وليس هذا امرا خارجا عنه فانا نتكلم في حدوث
الحادث عنه لنفسه بلا واسطة امر يحدث فيحدث به الثاني
كما يقولون في الارادة والمراد والعقل الصريح الذي لم
يكدر باول فطرته يشهد ان الذات الواحد اذا كانت
من جميع جهاتها كما كانت وكان لا يوجد عنها فيما قبل شيء
وهي الان كذلك فالان ايضا لا يوجد عنها شيء فاذا صار
الان يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات قصد او ارادة
او طبع او قدرة وتمكن او شيء مما شبه هذا لم يكن ومن انكر
هذا فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويعود اليه ضميرا فان الممكن
ان يوجد وان لا يوجد لا يخرج الى الفعل ولا ترجح له ان يوجد
الا بسبب واذا كانت هذه الذات التي هي للعلة كانت
ولا ترجح ولا يجب عنها هذا الترجح ولا داعي ولا مصلحة
ولا غير ذلك فلا بد من حادث موجب للترجيح في هذه الذات
ان كانت هي الفاعلة والا كانت نسبتها الى ذلك الممكن على
ما كان قبل ولم يحدث لها نسبة اخرى فيكون الامر بحاله
ويكون الامكان امكانا صرفا بحاله واذا حدث لها نسبة
فقد حدث امر ولا بد من ان يحدث لذاته وفي ذاته فانها
ان كانت خارجة عن ذاته كان الكلام باقيا ولم يكن النسبة
المطلوبة فانا نطلب النسبة الموقعة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد
ما لم يكن اجمع كانها جملة واحدة وفي حال ما لم يوجد شيء والا فقد

اخرج

اخرج من الجملة شيء ونظر في حال ما بعده فان كان مبدا النسبة
مباينا له فليست هي النسبة المطلوبة فاذا الحادث الاول يكون
على هذا القول في ذاته لكنه محال فكيف يمكن ان يحدث في
ذاته شيء وعمن يحدث وقد بان ان واجب الوجود بذاته
واحد افترى ان ذلك عن شيء غير الحادث منه فيكون
ليست النسبة المطلوبة لانا نطلب النسبة الموجبة لخروج الممكن
الاول الى الفعل او هي عن واجب وجود اخر وقد قيل ان واجب
الوجود وعلى انه ان كان عن اخر فهو العلة الاولى والكلام
ثابت فيه ثم كيف يجوز ان يتميز في العدم وقت ترك ووقت
شروع وبماذا يخالف الوقت الوقت وايضا اذ بان ان الحادث
لا يحدث الا بحادث حال في المبدا فلا يخلو اما ان يكون
حدوث ما يحدث عن الاول بالطبع او عرض فيه عن غير الارادة
او بالارادة اذ ليس بقسري ولا اتفاقي فان كان بالطبع
فقد تغير الطبع او كان بالعرض فقد تغير العرض وان كان
بالارادة فلننزل انها حدثت فيه او مباينة له بل نقول اما ان
يكون المراد نفس الايجاد او غرضا ومنفعة بعده فان كان المراد
نفس الايجاد لذاته فلم لم يوجد قبل اتراه استصلحه الان او
حدث وقته او قدر عليه الان ولا يغني فيما نقوله قول القائل
ان هذا السؤال باطل لان السؤال في كل وقت عايد بل هذا
سؤال حق لانه في كل وقت عايد ولازم فان كان لغرض
ومنفعة فمعلوم ان الذي هو للشيء بحيث كونه ولا كونه بمنزلة

فليس لغرض والذى هو للشئ بحيث كونه منه اولى فهو نافع والحق
الاول كامل الذات لا ينتفع بشئ وايضا فان الاول بما ذا
يسبق افعاله الى دثه اىذاته ام بالزمان فان كان يسبق
بذاته فقط مثل الواحد للاثنين وان كانا معا وحركة المحرك
بان يتحرك بحركة ما تحرك عنه وان كانا معا فيجب ان يكون
كلاهما محدثين الاول القديم والافعال الكاينة عنه وان كان
قد سبق لا بذاته فقط بل بذاته وبالزمان فان كان وحده
ولا عالم اولا حركة ولا شك ان لفظة كان تدل على امر مضى
وليس الان وخصوصا ويعقبه قولك ثم فقد كان كون قد
مضى قبل ان خلق الخلق وذلك الكون متناه فقد كان
اذا زمان قبل الحركة والزمان لان الماضى اما بذاته وهو
الزمان واما بالزمان وهو الحركة وما فيها ومعها قد بان لك
هذا فان لم يسبق بامر هو ماض للوقت الاول من حدوث
الخلق فهو حادث مع حدوثه وكيف لا يكون سبق على اوضاعهم
بامر هو ماض للوقت الاول من الخلقة وقد كان ولا خلق وكان
وخلق وليس كان ولا خلق ثابتا عند كونه كان وخلق ولا كونه
قبل الخلق ثابت مع كونه مع الخلق وليس كان ولا خلق نفس
وجوده وحده فان ذاته حاصلة بعد الخلق ولا كان ولا خلق
هو وجوده مع عدم الخلق بلا شئ ثالث فان وجود ذاته و
عدم الخلق موصوف بانه قد كان وليس الان وتحت قولنا
كان معنى معقول دون معقول الامرين لانك اذا قلت

وجود ذات وعدم ذات لم يكن مفهوما منه السبق بل قد يصح
ان تفهم معه التاخر فانه لو عدمت الاشيا صح وجوده وعدم
الاشياء ولم يصح ان يقال لذلك كان بل انما تفهم السبق
بشرط ثالث فوجود الذات شئ وعدم الذات شئ ومفهوم كان
شئ موجود غير المعنيين فقد وضع هذا المعنى للخالق عز ذكره ممتدا
لا عن بداية وجوز فيه ان يخلق قبل اى خلق لو تم فيه خلقا
فاذا كان هكذا كانت هذه القبلية مقدرة بكمية وهذا هو الذى
نسميه الزمان اذ تقديره ليس بقدر ذى وضع ولا ثبات
بل على سبيل التجدد ثم ان شئت فتامل اقاويلنا الطبيعية
اذ بينا ان ما يدل عليه معنى كان ويكون عارض لهيئة غير قارة
والهيئة الغير القارة هى الحركة فاذا حققت علمت ان الاول
انما سبق الخلق عندهم ليس سبقا مطلقا بل سبقا بزمان معه
حركة واجسام او جسم وهولا المعطلة الذين عطلوا الله
عن وجوده لا يخلوا اما ان يسلموا ان الله كان قادرا قبل ان
يخلق الخلق ان يخلق جسما ذا حركات يقدر اوقاته وازمنته
ينتهى الى وقت خلق العالم او يبقى مع خلق العالم ويكون له
الى وقت خلق العالم اوقات وازمنة محدودة او لم يمكن
الخالق ان يبتدى الخلق الا حين ابتداء وهذا القسم الثانى
محال يوجب انتقال الخالق من العجز الى القدرة او انتقال
المخلوقات من الامتناع الى الامكان بلا علة والقسم الاول
ينقسم عليهم قسمين فيقال لا يخلوا اما ان يكون كان يمكن

ان يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم انما ينتهي الى خلق العالم بمدة و
حركات اكراد لا يمكن ومحال ان لا يمكن لما بيناه فان امكن فاما
ان يمكن خلقه مع خلق ذلك الجسم الاول الذي ذكرناه قبل
هذا الجسم او انما يمكن قبله فان امكن معه فهو محال لانه لا يمكن ان
يكون ابتداء خلقين متساويي الحركة في السرعة تقع بحيث ينتهيان
الى خلق العالم ومدة احدهما اطول وان لم يمكن معه بل كان امكانه
مما ناله متقدما عليه او متاخرا عنه تقرر في حال العدم امكان خلق
شيء لصفة ولا امكانه وذلك في حال دون حال ووقع ذلك
متقدما ومتاخرا ثم ذلك الى غير نهاية فقد وضح صدق ما قدمناه
من وجود حركة لا بدو لها في الزمان انما البدو لها من جهة الخالق
وانما هي السماوية فيجب ان يعلم ان العلة القريبة للحركة الاولى
نفس لا عقل وان السماء حيوان مطيع لله عز وجل فصل في ان المحرك
القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل بل نفس والمبداء الابعد
عقل فنقول انا قد بينا في الطبيعيات ان الحركة لا يكون طبيعية
للجسم على الاطلاق والجسم على حالة الطبيعية اذ كان كل حركة بالطبع
مفارقة ما بالطبع لحالة والحالة التي يفارق بالطبع هي حالة غير
طبيعية لا محالة فظاهر ان كل حركة تصدر عن طبع فعن حالة غير طبيعية
ولو كان شيء من الحركات مقتضى طبيعة الشيء لما كان شيء من
الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة بل الحركة انما يقتضيها
الطبيعة لوجود حال غير طبيعية اما في الكيف كما اذا اسخن الماء
بالقسر واما بالكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولا مرضيا

واما

واما في المكان كما اذا انتقلت المدرة الى حيز الهواء وكذلك
ان كانت الحركة قد يكون في مقولة اخرى فالعلة في تجدد حركة
بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية وتقدير البعد عن الغاية فاذا
كان الامر على هذه الصفة لم يكن حركة مستديرة عن طبيعة والا
كانت عن حالة غير طبيعية الى حالة طبيعية واذا وصلت اليها سكنت
ولم يجز ان يكون فيها بعينها قصد الى تلك الحالة الغير الطبيعية لانه
الطبيعة ليست تفعل باختيار بل على سبيل تسخير وسبيل ما يلزمها
بالذات فان كانت الطبيعة تحرك على الاستدارة فهي تحرك لا محالة
اما عن اين غير طبيعي او وضع غير طبيعي هربا طبيعيا عنه وكل هرب
طبيعي عن شيء فمحال ان يكون هو بعينه قصدا طبيعيا اليه والحركة
المستديرة يفارق كل نقطة وتتركها وتقصد في تركها ذلك كل
النقط وليس تهرب عن شيء الا وتقصده فليست اذا الحركة المستديرة
طبيعية الا انها قد يكون بالطبع اي ليس وجودها في جسمها مخالفا
لمقتضى طبيعة اخرى لجسمها فان الشيء المحرك لها وان لم يكن قوة
طبيعية كان سببا طبيعيا لذلك الجسم غير غريب عنه فكانه طبيعة
وايضا فان كل قوة فانما تحرك بتوسط الميل والميل هو
المعنى الذي يحس في الجسم المتحرك وان سكن قسرا احس
ذلك الميل فيه يقاوم المسكن مع سكونه طلبا للحركة فهو
غير الحركة لا محالة وغير القوة المحركة لان القوة المحركة تكون
موجودة عند اتمامها الحركة ولا يكون الميل موجودا فهكذا
ايضا الحركة الاولى فان محركها لا يزال يحدث في جسمها

ميلا بعد ميل وذلك الميل لا يمتنع ان يسمى طبيعة لانه ليس بنفس
ولا من خارج ولا له ارادة او اختيار ولا يمكنه ان يتحرك او يحرك
الى غير جهة محدودة ولا هو مع ذلك مضادا لمقتضى طبيعة ذلك
الجسم الغريب فان سميت هذا المعنى طبيعة كان لك ان تقول
ان الفلك يتحرك بالطبيعة الا ان طبيعته فيض عن نفس
تتجدد بحسب تصور النفس وقد بان ان الفلك ليس مبدا
حركته طبيعية وكان قد بان انه ليس قسرا فهي عن ارادة لا محالة
ونقول انه لا يجوز ان يكون مبدا حركته القريب قوة عقلية
صرفة لا تتغير ولا تتخيل الجزئيات وكانا قد اشرنا الى جمل مما
نعين في معرفة هذا المعنى في الفصول المتقدمة اذ اوضحنا ان
الحركة معنى متجدد السبب وكل شطر منه مختص بسبب فانه لا ثبات
له ولا يجوز ان يكون عن معنى ثابت البتة وحده فان كان
عن معنى ثابت فيجب ان يلحقه ضرب من تبدل الاحوال اما ان
كانت الحركة عن طبيعة فيجب ان يكون كل حركة تتجدد فيه فلتجدد
قرب وبعد من النهاية المطلوبة وكل حركة فيه بعدم منه
فلعدم قرب وبعد من النهاية ولولا ذلك التجدد لم يكن تجدد حركة
فيه فان الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون عنه الا ثابت
واما ان كان عن ارادة فيجب ان يكون عن ارادة متجددة
جزئية فان الارادة الكلية نسبتها الى كل شطر من الحركة نسبة
واحدة فلا يجب ان تتعين منها هذه الحركة دون هذه فانها ان
كانت لذاتها علة لهذه الحركة لم يجز ان يبطل هذه الحركة وان كانت

علة

علة لهذه الحركة بسبب حركة ما قبلها او بعدها معدومة كان المعدوم
موجبا لموجود والمعدوم لا يكون موجبا لموجود وان كان قد يكون
الاعدام علة للاعدام فاما ان يوجب المعدوم شيئا فهذا
لا يمكن وان كانت العلة لامور تتجدد فالسؤال في تجددها ثابت
فان كان تجددا طبيعيا لزم المحال الذي قدمناه وان كان
اراديا فتبدل بحسب تصورات متجددة فهو الذي نريده فقد
بان ان الارادة العقلية الواحدة لا توجب البتة حركة ولكنه
قد يمكن ان يتوهم ان ذلك لارادة عقلية منتقلة فانه قد يمكن
ان ينتقل العقل من معقول الى معقول اذا لم يكن عقلا من كل
جهة بالفعل ويمكن ان يعقل الجزئي تحت النوع منتشرا مخصوصا
بعوارض عقلا بنوع كلي على ما اشرنا اليه فيجب اذا ان يتوهم
وجود عقل يعقل الحركة الكلية ويريدها ثم يعقل انتقالا
من حد الى حد ويأخذ تلك الحركات وحدودها بنوع معقول
على ما اوضحناه وعلى ما من شأننا ان نبرهن عليه من ان حركة من
كذا الى كذا فهو من كذا الى كذا فيتعين مبدأ ما كليا الى
طرف آخر كلي بمقدار ما مرسوم كلي وكذلك حتى تفنى الدائرة
فلا يبعد ان يتوهم ان تجدد الحركة يتبع تجدد هذا المعقول فنقول
ولا على هذا السبيل يمكن ان يتم امر الحركة المستديرة فان هذا التعقل
على هذا الوجه يكون صادرا عن الارادة الكلية وان كان
على سبيل تجدد وانتقال والارادة الكلية كيف كانت فانما
هي بالقياس الى الطبيعة مشترك فيها وان كانت ارادة لحركة

متبعها ارادة لحركة واما هذه الحركة التى من هاهنا بعينه الى
هناك بعينه فليست اولى بان يصدر عن تلك الارادة من
هذه الحركة التى من هناك الى حد مالث فنسبة جميع اجزاء الحركة
المتساوية فى الجزئية الى واحد من تلك الارادات العقلية المنتقلة
واحده فليس من ذلك جزء اولى بان منسب الى واحد من تلك
التصورات من ان لا ينسب وكل شئ فنسبته الى مبدائه ولا نسبته
واحده فانه بعد عن مبدائه بامكان ولم يتميز ترجح وجوده عنه
عن لا وجوده وكل ما لم يجب عن علته فانه لا يكون كما علمت كيف
يصح ان يقال ان الحركة من ا الى ب لزمت عن ارادة عقلية
والحركة من ب الى ح من ارادة اخرى عقلية دون ان يلزم
عن كل واحد من تلك الارادات غير ما لزم من الاخرى ويكون
بالعكس فان اب و ح متشابهة فى النوع وليس شئ من الارادات
الكلية بحيث يعين الالف دون البا و البا دون الجيم ولا
الالف اولى بان يتعين من البا و الجيم عن تلك الارادة ما
كانت عقلية ولا البا عن الجيم الا ان يصير نفسانية جزئية و
اذا لم يتعين تلك الحدود فى العقل بل كانت حدودا كلية
فقط لم يمكن ان يوجد الحركة من ا الى ب اولى من التى من ب
الى ح ثم كيف يمكن ان يعرض فيها ارادة وتصور ثم ارادة
وتصور اخر يختلفان فى امر متفق ولا استناد فيه الى مخصوص شخصى
يقاس به ومع هذا كله فان العقل لا يمكنه ان يعرض هذا
الانتقال الا مشاركا للتخيل والحس لانا لا يمكننا اذا رجعنا

الى

الى العقل الصريح ان يعقل جملة الحركة واجزاء الانتقال فيما يعقله
دايره معا فاذا على الاحوال كلها لا بد من قوة نفسانية يكون
هى المبدا القريب للحركة وان كنا لا نمنع ان يكون هناك ايضا
قوة عقلية ينتقل هذا الانتقال العقلى بعد استناده الى
شبه تخيل واما القوة العقلية المجردة عن جميع اصناف التغير
فيكون حاضر المعقول دائما ان كان معقوله كليا عن كلى او كليا عن
جزوى على ما اوضحناه فاذا كان الامر على هذا فالفلك متحرك
بالنفس والنفس مبدا حركته القريبة وتلك النفس متجددة
التصور والارادة وهى متوهمة اى لها ادراك للمتغيرات الجزوية
وارادة لامور جزوية باعيانها وهى كمال جسم الفلك و
صورته ولو كانت لا هكذا بل قايمة بنفسها من كل وجه لكانت
عقلا محضا لا تتغير ولا تنتقل ولا يخالطها ما بالقوة والمحرك القريب
للفلك وان لم يكن عقلا فيجب ان يكون قبله عقل هو السبب المتقدم
لحركة الفلك فقد علمت ان هذه الحركة محتاجة الى قوة غير متناهية
مجردة عن المادة لا تتحرك ولا بالعرض واما النفس المحركة فانها
كما بين لك جسمانية ومستحيلة متغيرة وليست مجردة عن المادة
بل نسبتها الى الفلك نسبة النفس الحيوانية التى لنا الينا الا ان
لها ان تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة وبالجملة يكون اوهامها
او ما يشبه الاوهام صادقة وتخيلاتها او ما يشبه التخيلات حقيقة
كالعقل العملى فينا وبالجملة ادراكاتها بالجسم ولكن المحرك
الاول لها قوة غير مادية اصلا بوجه من الوجوه واذ ليس يجوز

ان يتحرك بوجه من الوجوه في ان يحرك والا لاستحالت و
لكانت مادية كما قد سبق هذا فيجب ان يحرك كما يحرك محرك
متوسط محرك اخر وذلك لان المحاول للحركة مريد لها متغير بسببها
وهذا هو النحو الذي يحرك عليه محرك المحرك والذي يحرك المحرك
من غير ان يتغير بقصد وباصدق اشتياق فهو الغاية والغرض
الذي اليه ينحو المحرك وهو المعشوق والمعشوق بما هو معشوق هو
الخير عند العاشق بل نقول ان كل محرك حركة غير قسرية فهو الى امر
ما ولشوق امر ما حتى الطبيعة فان شوق الطبيعة امر طبيعي وهو
الكمال الذاتي للجسم اما في صورته واما في اينه ووضعه وشوق
الارادة امر ارادي اما ارادة مطلوب حسي كاللذة او وهمي
خيالي كالغلبة او ظني وهو الخير المظنون وطالب اللذة هو الشهوة
وطالب الغلبة هو الغضب وطالب الخير المظنون هو الظن وطالب
الخير الحقيقي المحض هو العقل ويسمى هذا الطلب اختيارا والشهوة و
الغضب غير ملايم لجوهر الجسم الذي لا يتغير ولا ينفعل فانه لا
يستحيل الى حال غير ملايمة فيرجع الى حال ملايمة فيلتذ او يسقم
من مخيل له فيغضب وعلى ان كل حركة الى لذيذ او غلبة فهي
متناهية وايضا فان اكثر المظنون لا يبقى مظنونا سرمديا فوجب
ان يكون مبدأ هذه الحركة اختيارا وارادة لخير حقيقي ولا
يخلو ذلك الخير اما ان يكون مما ينال بالحركة فيتوصل اليه
او يكون خيرا ليس جوهره مما ينال بوجه بل هو مباين ولا يجوز
ان يكون ذلك الخير من كمالات الجوهر المتحرك فيناله بالحركة

والا

والا لا انقطعت الحركة ولا يجوز ان يكون يتحرك ليفعل فعلا
يكتسب بذلك الفعل كمالا كما من شأننا ان نجود ليمدح و
نحسن الافعال لتحدث لنا ملكة فاضلة او نفيد خيرين وذلك
لان المفعول يكتسب كماله من فاعله فمحال ان يعود فيستكمل جوهر
فاعله فان كمال المعلول اخس من كمال العلة الفاعلة و
الاخس لا يكتسب الاشرف والاكمل كمالا بل عسى ان يهيئ الاخس
لافاضة البتة ومادية حتى يوجد هو في بعض الاشياء عن سبب
اخر واما نحن فان المدح الذي نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير
حقيقي بل مظنون والملكة الفاضلة التي تحصلها بالفعل ليس سببها الفعل
بل الفعل يمنع ضدها ويهيئ لها وتحدث هذه الملكة من الجوهر المكمل
لانفس الناس وهو العقل الفعال او جوهر اخر يشبهه وعلى هذا فان
الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ولكن على انها
مهيئة للمادة لا موجدة وكلامنا في الموجد ثم بالجملة اذا كان
الفعل مهيئا ليوجد كمالا ليست الحركة عند حصولها فبقي ان يكون
الخير المطلوب بالحركة خيرا قائما بذاته ليس من شأنه ان ينال
وكل خير هذا شأنه فانما يطلب العقل التشبه به بمقدار الامكان
والتشبه به هو تعقل ذاته في كماله الابدي فيصير مثله واجب البقاء
الابدي على اكمل ما يكون لجوهر الشيء في احواله ولوازمه كما لا
لذلك فما كان يمكن ان يحصل كماله الاقصى له في اول الامر
ثم يتشبه به بالثبات وما كان لا يمكن ان يحصل كماله الاقصى
له في اول الامر ثم يتشبه بالحركة وتحقيق هذا ان الجوهر السماوي

قد بان ان محركه يحرك عن قوة غير متناهية والقوة التي للنفس
الجسمانية متناهية لكنها بما تعقل الاول فتستنيح عليه من قوته
ونوره دائما يصير كان له قوة غير متناهية ولا يكون له قوة غير
متناهية بل للمعقول الذي يسنح عليه نوره وقوته وهو اعني الجرم
السماوي في جوهره على كماله الاقصى اذ لم يبق له في جوهره امر بالقوة
وكذلك في كمه وكيفه الا في وضعه واينه اولا وفيما يتبع وجودهما
من الامور ثانيا فانه ليس ان يكون على وضع واين اولى لجوهره
من ان يكون على وضع واين اخر له في حيزه فانه ليس شيء من اجزاء
مدار الفلك او كوكب اولى بان يكون ملاقيا له او بازائه من جزء
اخر فمتى كان في جزء بالفعل فهو في جزء اخر بالقوة فقد عرض لجوهر
الفلك ما بالقوة من جهة وضعه واينه والتشبه بالخير الاقصى
يوجب البقاء على اكمل كمال يكون للشيء دائما ولم يكن هذا ممكنا
للجرم السماوي بالعدد فحفظه بالنوع والتعاقب فصارت
الحركة حافظة لما يمكن من هذا الكمال ومبدؤها الشوق الى التشبه
بالخير الاقصى في البقاء على الكمال الاكمل بحسب الممكن ومبدأ هذا
الشوق هو ما يعقل منه وانت اذا تاملت حال الاجسام الطبيعية
في شوقها الطبيعي الى ان يكون بالفعل انما لم تستعجب ان يكون
جسم يشتاق شوقا الى ان يكون على وضع من اوضاعه
التي يمكن ان يكون له والى ان يكون على اكمل ما له من كونه
متحركا وخصوصا ويتبع ذلك من الاحوال والمقادير الفائضة
ما يتشبه فيه بالاول من حيث هو مفيض للخيرات لا ان يكون

المقصود

المقصود تلك الاشياء فيكون الحركة لاجل تلك الاشياء بل ان
يكون المقصود هو التشبه بالاول بقدر الامكان في ان يكون على
الاكمل ما يكون في نفسه وفيما يتبعه من حيث هو يتشبه بالاول لا
من حيث هو يقصد عنه امور بعده فيكون الحركة لاجل ذلك
بالقصد الاول واقول ان نفس الشوق الى التشبه بالاول من
حيث هو بالفعل يصدر عنه الحركة الفلكية صدور الشيء عن التصور
الموجب له وان كان غير مقصود في ذاته بالقصد الاول لان
ذلك التصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل الاكمل ولا يمكن
بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة لان الشخص الواحد اذا دام
لم يحصل لامثاله وجود وبقيت دائما بالقوة فالحركة تتبع ايضا
ذلك التصور على هذا النحو لا على ان يكون مقصوده اولية وان
كان ذلك التصور الواحد يتبعه تصورات جزئية ذكرناها و
فصلناها على سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود الاول ويتبع
تلك التصورات الجزئية الحركات المنتقل بها في الاوضاع والجزء
الواحد بكماله لا يمكن في هذا الباب فيكون الشوق الاول على ما
ذكرناه ويكون سائر ما يتلوه انبعاثات وهذه الاشياء قد
توجد لها نظائر بعيدة في ابداننا ليست تناسبها وان كانت
قد تخيلها وتحكيها مثل ان الشوق اذا اشتد الى خليل او الى شيء
اخر تبع ذلك فينا تخيلات على سبيل الانبعاث تتبعها حركات
ليست الحركات التي نحو المشتاق نفسه بل حركات نحو شيء في
طريقه وفي سبيله واقرب ما يكون منه فالحركة الفلكية كائنة

بالارادة والشوق على هذا النحو وهذه الحركة مبدؤها شوق واختيار
ولكن على النحو وهذه الحركة التي ذكرناه ليس ان يكون الحركة
المقصودة بالقصد الاول وهذه الحركة كانها عبادة ما ملكية او
فلكية وليس من شرط الحركة الارادية ان يكون مقصوده في نفسها
بل اذا كانت القوة الشوقية تشتاق نحو امر يسنح منها تاثير تحرك
له الاعضاء فتارة تحرك على النحو الذي يوصل به الى الغرض وتارة
على نحو آخر مشابه او مقارب له اذا كان عن تخيل سواء كان الغرض
امرا ينال او امرا يقتدى به ويحتذى حذوه ويتشبه بوجوده فاذا
بلغ الالتذاذ بتعقل المبداء الاول وبما يعقل منه او يدرك منه
على نحو عقلي او نفساني شغل ذلك عن كل شيء وكل جهة لكنه
ينبعث من ذلك ما هو دون منه مرتبة وهو الشوق الى التشبه
به بمقدار الامكان فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة ولكن
من حيث قلنا ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ
منبعثا عنه وهذا الاستكمال منبعثا عن الشوق فعلى هذا النحو يحرك
المبداء الاول جرم السماء وقد اتضح لك من هذه الجملة ايضا ان
المعلم الاول اذا قال ان الفلك متحرك بطبعه فما ذا يعني او قال
انه متحرك بالنفس فما ذا يعني او قال انه متحرك بقوة غير متناهية
تحركا كما تحرك المعشوق فما ذا يعني وانه ليس في اقواله تناقض
ولا اختلاف وانت تعلم ان جوهر هذا الخير المعشوق الاول
واحد ولا يمكن ان يكون هذا المحرك الاول الذي لجملة السماء
فوق واحد وان كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب

تخصه

تخصه ومتشوق معشوق تخصه على ما يراه المعلم الاول ومن
بعده من محصلي علماء المشائين فانهم انما ينفون الكثرة عن محرك
الكل ويثبتون الكثرة للمحركات المفارقة وغير المفارقة التي
تخص واحدا واحدا منها فيجعلون اول المفارقات الخاصية محرك
الكرة الاولى وهي عند من تقدم بطلميوس كرة الثوابت وعند
من تعلم بالعلوم التي ظهرت لبطلميوس كرة خارجة عنها محيطة
بها غير مكوكبة وبعد ذلك فمحرك الكرة التي تلي الاولى بحسب
اختلاف الآراء بين وكذلك يعلم جرا فهؤلاء يرون ان محرك
الكل شيء ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص والمعلم الاول يضع
عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر في زمانه ويتبع عددها عدد
المبادي المفارقة وبعض من هو اسد قولا من اصحابه يصرح ويقول
في رسالته التي في مبادي الكل ان محرك جملة السماء واحد لا
يجوز ان يكون عددا كثيرا وان كان لكل كرة محرك ومتشوق
يخصانه والذي يحسن عبارته عن كتب المعلم الاول على سبيل
تلخيص وان لم يكن يغوص في المعاني يصرح ويقول ما هذا معناه ان
الاشبه والاحق وجود مبداء حركة خاصية لكل فلك على انه فيه
ووجود مبداء حركة خاصية له على انه معشوق ومفارق وهذان
اقرب قدماء تلامذة المعلم الاول من سواء السبيل ثم
القياس يوجب هذا فانه قد صح لنا بصناعة المجسطي ان حركات
وكرات سماوية كثيرة ومختلفة في الجهة وفي السرعة والبطوء
فيجب لكل حركة محرك غير الذي للآخر ومتشوق غير الذي للآخر

والا لما اختلفت الجهات ولما اختلفت السرعة والبطؤ وقد بينا
ان هذه المتشوقات خيرات محضة مفارقة للمادة وان كانت
الكرات والحركات كلها تشترك في الشوق الى المبدا الاول
وتشترك لذلك في دوام الحركة واستدارتها ونحن نريد هذا بيانا
ونفتتح من مبدا اخر فصل في كيفية صدور الافعال من المبادي
العالية ليعلم من ذلك ما يجب ان يعلم من المحركات
المفارقة المعقولة بذاتها المتشوقة فنقول ان قوما لما سمعوا
ظاهر قول فاضل المتقدمين اذ يقول ان الاختلاف في هذه الحركات
وجهاتها يشبه ان يكون للعناية بالامور الكائنة الفاسدة
التي تحت كرة القمر وكانوا سمعوه ايضا وعلموا بالقياس
ان الحركات السماوية لا يجوز ان يكون لاجل شيء غير ذواتها ولا
يجوز ان يكون لاجل معلولاتها ارادوا ان يجمعوا بين هذين
المذهبين فقالوا ان نفس الحركة ليس لاجل ما تحت كرة القمر
ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق اليه واما اختلاف الحركات
فليختلف ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والفساد واختلافا
ينتظم به بقاء الانواع كما ان رجلا خيرا لو اراد ان يمضي في حاجته
سمت موضع واعترض اليه طريقان احدهما يختص باتصاله الى الموضع
الذي فيه قضاء وطره والاخر يضيف الى ذلك ايصال نفع الى
مستحق وجب في حكم خيريته ان يقصد الطريق الثاني وان لم
يكن حركته لاجل نفع غيره بل لاجل ذاته قالوا وكذلك حركة كل
فلك انما هي ليبقى على كماله الاخير دائما لكن الحركة الى هذه الجهة

وبهذه

وبهذه السرعة لينفع غيره فاول ما يقال لهؤلاء انه ان امكن
ان يحدث للاجرام السماوية في حركاتها قصد ما لاجل شيء معلول
ويكون ذلك القصد في اختيار الجهة فيمكن ان يحدث ذلك
ويعرض في نفس الحركة حتى يقول قائل ان السكون كان يتم
لها به خيرية تخصها والحركة كانت لا يضرها في الوجود وينفع
غيرها ولم يكن احدهما اسهل عليها من الاخر او اعسر فاختارت
ما ينفع فان كانت العلة المانعة عن قبول القول بان حركتها
لنفع الغير استحالة قصدها فعلا لاجل الغير من المعلولات
فهذه العلة موجودة في نفس قصد اختيار الجهة وان لم يمنع
هذه العلة قصد اختيار الجهة لم يمنع قصد الحركة وكذلك الحال
في قصد السرعة والبطء هذه الحالة فليس ذلك على ترتيب القوة
والضعف في الافلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو
والسفل حتى تنسب اليه بل ذلك مختلف ونقول بالجملة لا يجوز
ان يكون منها شيء لاجل الكائنات لا قصد حركة ولا قصد جهة حركة
ولا تقدير سرعة وبطؤ بل لا قصد فعل البتة لاجلها وذلك لان
كل قصد فيكون من اجل المقصود ويكون انقص وجودا من المقصود
لان كل ما لاجله شيء اخر فهو اتم وجودا من الاخر من حيث
هو والاخر على ما هما عليه بل يتم به للاخر النحو من الوجود الداعي
الى القصد ولا يجوز ان يستفاد الوجود الاكمل من الشيء
الاخس فلا يكون البتة الى معلول قصد صادق غير مظنون
والا كان القصد معطيا ومفيدا لوجود ما هو اكمل وجودا

منه وانما يقصد بالواجب شيء يكون القصد مهيئا له ومفيد
وجوده شيء آخر مثل الطبيب للصحة فالطبيب لا يعطي الصحة بل
مهيئ لها المادة والآلة وانما يفيد الصحة مبدأ اجل من الطبيب
وهو الذي يعطي المادة جميع صورها وذاته اشرف من المادة وربما
كان القاصد مخطئا في قصده اذا قصد ما ليس اشرف من القصد
فلا يكون القصد لاجله في الطبع بل بالخطأ ولان هذا البيان يحتاج الى
تطويل وتحقيق وفيه شكوك لا ينحل الا بالكلام المشبع فلنعد
الى الطريق الاوضح فنقول ان كل قصد فله مقصود والعقلي
منه هو الذي يكون وجود المقصود عن القاصد اولى بالقاصد من
لا وجوده عنه والا فهو هذر والشيء الذي هو اولى بالشيء فانه يفيده
كمالا اما ان كان بالحقيقة فحقيقيا وان كان بالظن فظنيا مثل
استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر فهذه وما اشبهها
كمالات ظنية او الربح او السلامة او رضاء الله تعالى وحسن معاد
الآخرة وهذه وما اشبهها كمالات حقيقية لا يتم بالقاصد وحده
فاذا كل قصد ليس عبثا فانه يفيد كمالا للقاصد لو لم يقصد
لم يكن ذلك الكمال والعبث ايضا يشبه ان يكون كذلك فان فيه
لذة او راحة او غير ذلك او شيئا مما علمت وساير ما بين تلك و
محال ان يكون المعلول المستكمل وجوده بالعلة يفيد العلة
كمالا لم يكن وان المواضع التي يظن فيها ان المعلول افاد علته
كمالا مواضع كاذبة او محرفة ومثلك ممن احاط بما سلف له في
الفنون لا يقصر عن تأملها وحلها فان قال قائل ان الخيرية

توجب

توجب هذا فان الخيرية يفيد الخير قيل له ان الخير يفيد الخير لا على
سبيل قصد وطلب ليكون ذلك فان هذا توجيه النقص فان
كل طلب وقصد لشيء فهو طلب لمعدوم وجوده عن الفاعل اولى
وما دام معدوما وغير مقصود لم يكن ما هو الاولى به وذلك نقص
فان الخيرية لا يخلو اما ان يكون صحيحة موجودة دون هذا القصد
ولا مدخل لوجود هذا القصد في وجودها فيكون كون هذا القصد
ولا كونه عن الخيرية واحدا فلا يكون الخيرية توجبه ولا يكون حال ساير
اللوازم الخيرية التي يلزمها بذاتها لا عن قصد هو قصد هذه الحال
واما ان يكون بهذا القصد يتم الخيرية ويتقوم فيكون هذا القصد
علة لاستكمال الخيرية وقوامها لا معلولا له فان قال قائل
ان ذلك للتشبه بالعلة الاولى في ان خيريته متعدية وحتى
يكون بحيث يتبعها خير فنقول ان هذا في ظاهر الامر مقبول
وفي الحقيقة مردود فان التشبه به في ان لا يقصد شيء بل ان
يفرد بالذات فانه على هذه الصفة اتفاقا من جماعة اهل
العلم واما استفادة كمال بالقصد فمباين للتشبه به اللهم
الا ان يقال ان المقصود الاول شيء وهذا بالقصد الثاني و
على جهة الاستتباع فيجب في اختيار الجهة ايضا ان يكون المقصود
بالقصد الاول شيئا ويكون المنفعة المذكورة مستتبعة لذلك
المقصود فيكون الخيرية غير مقصودة قصدا اوليا لنفس
ما يتبع بل يجب ان يكون هناك استكمال في ذات الشيء
مستتبع لتلك المنفعة حتى يكون شبيها بالاول ونحن لا نمنع

ان تكون الحركة مقصودة بالقصد الاول على انها تشبه بذات
الاول من الجهة التى قلنا وتشبه بالقصد الثانى بذات الاول
من حيث تفيض عنه الوجود بعد ان يكون القصد الاول امرا
اخر نظر به الى فوق واما النظر الى سفل واعتباره فلو جاز ان
يقع القصد الاول الى الجهة حتى يكون تشبها بالاول لجاز
فى نفس اختيار الحركة لكانت الحركة لاجل ما يجب ان يفيض
عنها وجود وليس تشبها به من حيث هو كامل الوجود معشوقه
انما ذلك لذاته من حيث ذاته ولا مدخل البتة لوجود الاشياء
عنه فى تشريف ذاته وتكميلها بل المدخل انه على كماله الافضل
وبحيث ينبعث عنه وجود الكل لا طلبا وقصدا فيجب ان يكون
الشوق اليه من طريق التشبه على هذه الصورة لا على ما يتعلق للاول
بكمال فان قال قائل انه كما قد يجوز ان يستفيد الجرم
السماوى بالحركة خيرا وكمالا والحركة فعل لها مقصود فكذلك
لساير افاعيلها فالجواب ان الحركة ليست تستفيد كمالا وخيرا
والا لانقطعت عنده بل هى نفس الكمال الذى اشرنا اليه وهى
بالحقيقة استثبات نوع ما يمكن ان يكون للجرم السماوى بالفعل
اذ لا يمكن استثبات الشخص له فهذه الحركة لا تشبه ساير
الحركات التى يطلب كمالا خارجا عنها بل يحصل بهذه الحركة
نفس المتحرك عنها بذاتها لانها نفس استبقاء الاوضاع و
الايون على التعاقب وبالجملة يجب ان نرجع الى ما فصلناه
فيما سلف حين بينا ان هذه الحركة كيف تتبع التصور المتشوق

وهذه

وهذه الحركة تشبه بالثبات فان قال قائل ان هذا القول
يمنع من وجود العناية بالكاينات والتدبير المحكم الذى فيها فانا
سنذكر من بعد ما يزيل هذا الاشكال ونعرف ان عناية البارى
بالكل على اى سبيل هى وان عناية كل علة بما بعدها على اى سبيل
هى وان الكاينات التى عندنا كيف العناية بها من المبادى الاولى
والاسباب التى وسطها فقد اتضح بما اوضحناه انه لا يجوز ان
يكون شئ من العلل يستكمل بالمعلول بالذات الا بالعرض واتفاقا
لا بالقصد فعلا لاجل المعلول وان كان يرضى به ويعلمه بل كما ان الماء
يبرد بذاته بالفعل ليحفظ نوعه لا ليبرد غيره ولكن يلزمه ان يبرد
والنار يسخن بذاتها بالفعل ليحفظ نوعها لا ليسخن غيرها ولكن
يلزمها ان يسخن غيرها والقوة الشهوانية تشتهى لذة الجماع
لدفع الفضل ويتم لها اللذة لا ليكون عنها ولد ولكن يلزمه
ولد والصحة هى صحة بجوهرها وذاتها لا لان ينفع المريض لكن
يلزمها نفع المريض وكذلك فى العلل المتقدمة الا ان هناك
احاطة بما يكون وعلما بان وجه النظام والخير فيها كيف يكون
وانه على ما يكون وليس فى ملك فاذا كان الامر على هذا فالاجرام
السماوية انما اشتركت فى الحركة المستديرة شوقا الى معشوق
مشترك وانما اختلفت لان مباديها المعشوقة المتشوق اليها
قد تختلف بعد ذلك الاول وليس اذا اشكل علينا انه كيف
وجب عن كل تشوق حركة بهذه الحال فيجب ان نؤثر ذلك
فيما علمنا من ان الحركات مختلفة لاختلاف المتشوقات ولكن

بقي علينا شيء وهو انه يمكن ان يتوهم المشوقات المختلفة اجساما
لا عقولا مفارقة حتى يكون مثلا الجسم الذي هو اخس متشبها
بالجسم الذي هو اقدم واشرف كما ظنه القدم من احداث المتفلسفة
الاسلامية في تشويش الفلسفة اذ لم يفهم غرض الاقدمين فيقول
ان هذا محال وذلك لان التشبه به يوجب مثل حركته وجهتها
والغاية التي تؤمها فان اوجب القصور عن مرتبته شيئا فانما
يوجب الضعف في الفعل لا المخالفة في الفعل مخالفة توجب
ان يكون هذا الى جهة وذاك الى اخرى ولا يمكن ان يقال
ان السبب في ذلك اختلاف طبيعة ذلك الجسم فانه
كان طبيعة ذلك الجسم تعاندان تتحرك من ا الى ب ولا
تعاندان تتحرك من ب الى ا فان هذا محال فان الجسم بما هو
جسم لا يوجب هذا والطبيعة بما هي طبيعة للجسم تطلب الاين
الطبيعي من غير وضع مخصوص لو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان
النقل عنه قسرا فدخل حركة الفلك معنى قسري ثم وجود كل
جزء من اجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك
فليس يجب اذا ان يكون اذا زيل جزء من جهة جاز وان زيل
من جهة لم يجز بحسب الطبع الا ان يكون هناك طبيعة يفعل حركة
الى جهة فيجيب الى تلك الجهة ولا يجيب الى جهة اخرى ان عيقت
عن جهتها وقد قلنا ان مبدا هذه الحركة ليست طبيعة ولا ايضا
هناك طبيعة يوجب وضعا بعينه ولا جهات مختلفة فليس
اذا في جوهر الفلك طبيعة يمنع تحريك النفس له الى اي جهة

كانت وايضا لا يجوز ان يقع ذلك من جهة النفس حتى يكون
طبعها ان يريد تلك الجهة لا محالة الا ان يكون الغرض في الحركة
مختصا بتلك الجهة لان الارادة تبع للغرض ليس الغرض تبعا
للارادة فاذا كان هكذا كان السبب مخالفة الغرض فاذا لا
مانع من جهة الجسمية ولا من جهة الطبيعة ولا من جهة النفس
الا اختلاف الغرض والقسر ابعد الجميع عن الامكان فاذا لو كان
الغرض تشبها بعد الاول بجسم من السماوية لكانت الحركة من نوع
حركة ذلك الجسم ولم يكن مخالفا له او اسرع منه في كثير من
المواضع وكذلك ان كان الغرض لمحرك هذا الفلك التشبه
بمحرك ذلك الفلك وقد كان بان انه ليس الغرض في تلك
الحركات شيئا يوصل اليه البتة بالحركة بل شيئا مباينا وبان
الان انه ليس جسما فبقي ان الغرض لكل فلك يتشبه بشيء
غير جواهر الافلاك من موادها وانفسها ومحال ان يكون بالعنصريات
وما يتولد عنها ولا اجسام ولا انفس غير هذه فبقي ان يكون لكل
واحد منها شوق تشبه بجوهر عقلي مفارق يخصه وتختلف الحركات
واحوالها اختلافها الذي لها لاجل ذلك وان كنا لا نعرف
كيفية وجوب ذلك وكميته ويكون العلة الاولى متشوق الجميع
بالاشتراك فهذا معنى قول القدماء ان للكل محركا واحدا معشوقا
ولكل كرة محركا يخصها ومعشوقا فيكون اذن لكل فلك نفس
محركة تعقل الخير ولها بسبب الجسم تخيل اي تصور للجزئيات
وارادة للجزئيات ويكون ما يعقله من الاول وما يعقله

من المبدا الذي يخصه القريب منه مبدا ايشوقه الى التحرك ويكون
لكل فلك عقل مفارق نسبته الى نفسه نسبة العقل الفعال
الى انفسنا وانه مثال كلي عقلي لنوع فعله فهو يتشبه به وبالجملة
فلابد في كل متحرك منها لغرض عقلي من مبدا عقلي يعقل الخير الاول
ويكون ذاته مفارقة فقد علمت ان كل ما يعقل فهو مفارق
الذات ومن مبدا للحركة جسماني اي مواصل للجسم فقد
علمت ان الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة متجددة
الاختيارات على الاتصال جزئيتها فيكون عدد العقول المفارقة
بعد المبدا الاول في حركات كرات كل كوكب منها قوة تفيض من
الكواكب لم بعد ان يكون المفارقات بعدد الكواكب لها لا بعدد
الكرات وكان عددها عشرة بعد الاول اولها العقل المحرك
الذي لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الاقصى ثم الذي هو مثله
لكرة الثوابت ثم الذي هو مثله لكرة زحل وكذلك حتى ينتهي
الى العقل الفايض على انفسنا وهو عقل العالم الارضي و
نسميه نحن العقل الفعال وان لم يكن كذلك بل كان لكل كرة
متحركة لها حكم في حركة نفسها ولكل كوكب كانت هذه المفارقات
اكثر عددا وكان على مذهب المعلم الاول قريبا من خمسين
فما فوقه واخرها العقل الفعال وقد علمت من كلامنا في الرياضيات
مبلغ ما ظهر لنا به من عددها المقالة الاخيرة في ان
الموجودات كيف يكون عن الاول وفي تعرف فعله وقد صح
لنا فيما قدمناه من القول ان الواجب الوجود بذاته واحد وانه

الاول عدد حركات فان كانت افلاك
المتحيرة انما المبدا اربع

ليس

ليس بجسم ولا في جسم ولا ينقسم بوجه من الوجوه فاذا
الموجودات كلها وجودها عنه ولا يجوز ان يكون له مبدا بوجه
من الوجوه ولا سبب من الاسباب لا الذي عنه ولا الذي
فيه من الوجوه او به يكون ولا الذي له حتى يكون لاجل شيء فلهذا
لا يجوز ان يكون كون الكل عنه على سبيل قصد منه كقصدنا لتكوين
الكل ولوجود الكل فيكون قاصدا لاجل شيء غيره وهذا الفصل
قد فرغنا عن تقريره في غيره وذلك فيه اظهر ويخصه من بيان
امتناع ان يقصد وجود الكل عنه ان ذلك يؤدي الى تكثر ذاته
فانه حينئذ يكون فيه شيء بسببه يقصد وهو معرفته وعلمه بوجوب
القصد او استحبابه او خيريته فيه يوجب ذلك ثم قصد ثم فائدة
يفيدها اياه القصد على ما اوضحنا قبل وهذا محال وليس كون الكل
عنه على سبيل الطبع بان يكون وجود الكل عنه لا بمعرفة ولا رضا
منه وكيف يصح هذا وهو عقل محض يعقل ذاته فيجب ان يعقل انه
يلزمه وجود الكل عنه لانه لا يعقل ذاته الا عقلا محضا ومبدا
اولا وانما يعقل وجود الكل عنه على انه مبدأه وليس في ذاته
مانع او كاره لصدور الكل عنه وذاته عالمة بان كماله وعلوه بحيث
يفيض عنه الخير وان ذلك من لوازم جلالته المعشوقة له لذاتها
وكل ذات تعلم ما يصدر عنه ولا يخالطه معاوقة ما بل يكون على
ما اوضحناه فانه راض بما يكون عنه فالاول راض بفيضان الكل
عنه ولكن الحق الاول انما فعله الاول وبالذات انه يعقل
ذاته التي هي لذاتها مبداء النظام الخير في الوجود فهو عاقل

نظام الخير في الوجود كيف ينبغي ان يكون لا عقلاً خارجاً عن القوة
الى الفعل ولا عقلاً منتقلاً من معقول الى معقول فان ذاته بريئة
عما بالقوة من كل وجه على ما اوضحنا قبل بل عقلاً واحداً معاً ويلزم
ما يعقله من نظام الخير في الوجود اذ يعقل انه كيف يمكن وكيف
يكون افضل ما يكون ان يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله فان
الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت علم وقدرة وارادة
واما نحن فنحتاج في تنفيذ ما نتصوره الى قصد والى حركة وارادة
حتى يوجد وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن الاثنينية وعلى
ما اطنبنا في بيانه فتعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد
عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده لا ان وجوده لاجل
وجود شيء آخر غيره وهو فاعل الكل بمعنى انه الموجود الذي يفيض
عنه كل وجود فيضاناً مبايناً لذاته ولان كون ما يكون عن الاول
انما هو على سبيل اللزوم اذ صح ان الواجب الوجود بذاته
واجب الوجود من جميع جهاته وفرغنا من بيان هذا الغرض
قبل ولا يجوز ان يكون اول الموجودات عنه وهي المبدعات
كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام الى مادة وصورة لانه يكون
لزوم ما يلزم عنه هو لذاته لا لشيء آخر والجهة والحكم الذي في
ذاته الذي عنه يلزم هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي يلزم
عنه لا هذا الشيء بل غيره فان لزم منه شيئان متباينان بالقوام
او شيئان متباينان يكون عنهما شيء واحد مثل صورة ومادة
لزوماً معاً فانما يلزمان عن جهتين مختلفتين في ذاته وتانك

الجهتان اذ كانتا لا في ذاته بل لازمتين لذاته فالسؤال في لزومهما
ثابت حتى يكونا من ذاته فيكون ذاته منقسماً بالمعنى وقد منعنا
هذا قبل وبينا فساده فتبين ان اول الموجودات عن العلة
الاولى واحد بالعدد وذاته وماهيته وحده لا في مادة فليس شيء
من الاجسام ولا من الصور التي هي كمالات الاجسام معلولاً
قريباً له بل المعلول الاول عقل محض لانه صورة لا في مادة وهو
اول العقول المفارقة التي عددناها ويشبه ان يكون هو المبدأ
المحرك للجرم الاقصى على سبيل التشويق ولكن لقائل ان يقول
انه لا يمتنع ان يكون الحادث عن المبدأ الاول صورة مادية
لكنها يلزم عنها وجود مادتها فنقول ان هذا يوجب ان يكون
الاشياء التي بعد هذه الصورة وهذه المادة يكون ثالثة في درجة
المعلولات وان يكون وجودها بتوسط المادة فيكون المادة
سبباً لوجود صورة الاجسام الكثيرة في العالم وقواها وهذا محال
اذ المادة وجودها انما هو بما هي قابلة فقط وليست سبباً لوجود
شيء من الاشياء على غير سبيل القبول فان كان شيء من المواد ليس
هكذا فليس هو مادة الا باشتراك الاسم فيكون ان كان الشيء
المفروض ما ليس على صفة المادة الا باشتراك الاسم فالمعلول
الاول لا يكون نسبته اليه على انه صورة في مادية الا باشتراك
الاسم فان كان هذا الثاني من جهة يوجد عنه هذه المادة
ومن جهة اخرى يوجد صورة شيء آخر حتى لا يكون الصورة
الاخرى موجودة بتوسط المادة كانت الصورة المادية بفعل

فعلا لا يحتاج فيه الى المادة وكل شيء يفعل فعله من غير ان
يحتاج الى المادة فذاته اولا غنية عن المادة فيكون الصورة
المادية غنية عن المادة وبالجملة فان الصورة المادية وان
كانت علة للمادة في ان يخرجها الى الفعل ويكملها فان للمادة
ايضا تاثيرا في وجودها وهو تخصصها وتعينها وان كان
مبدا الوجود من غير المادة كما قد علمت فيكون لا محالة
كل واحد منهما علة للاخرى في شيء وليسا من جهة واحدة ولولا
ذلك لاستحال ان يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه
من الوجوه ولذلك قد سلف منا القول ان المادة
لا تكفي في وجودها الصورة فقط بل الصورة كجزء العلة
واذا كان كذلك فليس يمكن ان يجعل الصورة من
كل وجه علة للمادة مستغنية بنفسها فتبين انه لا يجوز
ان يكون المعلول الاول صورة مادية ولان لا يكون مادة
اظهر فواجب ان يكون المعلول الاول صورة غير مادية
اصلا وعقلا وانت تعلم ان ههنا عقولا ونفوسا مفارقة
كثيرة فمحال ان يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود
مفارق لكنك تعلم ان في جملة الموجودات عن الاول
اجساما اذ علمت ان كل جسم ممكن الوجود في حيز نفسه و
انه يجب بغيره وعلمت انه لا سبيل الى ان يكون عن الاول
بغير واسطة فهي كائنة عنه بواسطة وعلمت انه لا يجوز ان يكون
الواسطة وحدة محضة لا اثنينية فيها فقد علمت ان الواحد

من

من حيث هو واحد انما يوجد عنه واحد فبالحري ان يكون عن
المبدعات الاولى بسبب اثنينية يجب ان يكون فيها ضرورة
او كثرة كيف كانت ولا يمكن في العقول المفارقة شيء من الكثرة
الا على ما اقول ان المعلول بذاته ممكن الوجود وبالاول
واجب الوجود ووجوب وجوده بانه عقل وهو يعقل ذاته و
يعقل الاول ضرورة فيجب ان يكون فيه من الكثرة معنى
يعقله لذاته ممكنة الوجود في حيزها وتعقل وجوب وجوده
من الاول المعقول بذاته وعقله الاول وليست الكثرة
له عن الاول فان امكان وجوده امر له بذاته لا بسبب الاول
بل له من الاول وجوب وجوده ثم كثرة انه يعقل الاول ويعقل
ذاته كثرة لازمة لوجوب وحدته عن الاول ونحن لا نمنع
ان يكون عن شيء واحد ذات واحدة ثم يتبعها كثرة اضافية ليست
في اول وجوده وداخلة في مبدا قوامه بل يجوز ان يكون الواحد
يلزم عنه واحد ثم ذلك الواحد يلزمه حكم وحال او صفة
او معلول ويكون ذلك ايضا واحدا ثم يلزم عنه بمشاركة
ذلك اللازم شيء فيتبع من هناك كثرة كلها يلزم ذاته
فيجب اذا ان يكون مبدا هذه الكثرة هي العلة لامكان
وجود الكثرة فيها عن المعلولات الاولى ولولا هذه
الكثرة لكان لا يمكن ان يوجد منها الا وحدة ولا يمكن ان
يوجد عنها جسم ثم لا امكان كثرة هناك الا على هذا الوجه
فقط وقد بان لنا فيما سلف ان العقول المفارقة كثيرة

العدد فليست اذا موجودة معا عن الاول بل يجب ان يكون
اعلاها هو الموجود الاول عنه ثم تتلوه عقل وعقل ولان
تحت كل عقل فلكا بمادته وصورته التى هى النفس وعقلا
دونه فتحت كل عقل ثلثة اشياء فى الوجود فيجب ان يكون
امكان وجود هذه الثلثة عن ذلك العقل الاول فى
الابداع لاجل التثليث المذكور فيه والافضل يتبع الافضل
من جهات كثيرة فيكون اذا العقل الاول يلزم عنه بما
يعقل الاول وجود عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة
الفلك الاقصى وكمالها وهى النفس وبطبيعة امكان الوجود
الحاصلة له المندرجة فيها بعقله لذاته وجود جرمية الفلك
الاقصى المندرجة فى جملة ذات الفلك الاقصى بنوعه وهو الامر
المشارك للقوة فبما يعقل الاول يلزم عنه عقل وبذاته على
جهتيه الكرة الاولى بجزئيها اعنى المادة والصورة والمادة
بتوسط الصورة او بمشاركتها كما ان امكان الوجود يخرج
الى الفعل بالعقل الذى يحاذى صورة الفلك وكذلك
الحال فى عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهى الى العقل
الفعال الذى يدبر انفسنا وليس يجب ان يذهب هذا
المعنى الى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق فانا نقول
انه ان لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعانى التى
فيها من الكثرة وقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل
منه هذه الكثرة فيلزم كثرته هذه المعلولات ولا هذه العقول

و مما يختص صح

مفارق صح

سعد

متفقة الانواع حتى يكون مقتضى معانيها متفقا ولنبتدئ لبيان
هذا المعنى ابتداء اخر فنقول ان الافلاك كثيرة فوق العدد
الذى فى المعلول الاول من جهة كثرته المذكورة وخصوصا اذا
فصل كل فلك الى صورته ومادته فليس يجوز ان يكون
مبدأوها واحدا هو المعلول الاول ولا ايضا يجوز ان يكون
كل جرم متقدم منها علة للمتاخر وذلك لان الجرم بما هو
جرم لا يجوز ان يكون مبدأ جرم وبما له قوة نفسانية لا يجوز
ان يكون مبدأ جرم ذى نفس اخرى وذلك لانا بينا ان
كل نفس لكل فلك فهو كماله وصورته ليس جوهرا مفارقا
والا لكان عقلا لا نفسا وكان لا يحرك البتة على سبيل
شوق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم تغير ومن مشاركة
الجرم تخيل وتوهم وقد ساقنا النظر الى اثبات هذه الاحوال
لانفس الافلاك كما علمت واذا كان الامر على هذا فلا يجوز ان
يكون انفس الافلاك تصدر عنها افعال فى اجسام اخرى
غير اجسامها الا بوساطة اجسامها فان صور الاجسام وكمالاتها
على صنفين اما صور قوامها بمواد تلك الاجسام فكما ان قوامها
بمواد تلك الاجسام فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بوساطة
مواد تلك الاجسام ولهذا السبب فان النار لا تسخن بحرارتها
اى شئ اتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او من جسمها بحال والشمس
لا يضئ كل شئ بل ما كان مقابلا لجرمها واما صور قوامها بذاتها لا بمواد
الاجسام كالانفس ثم كل نفس فانما جعلت خاصة لجسم بسبب ان

فعلها بذلك الجسم وفيه ولو كانت مفارقة الذات والفعل
جميعا لذلك الجسم لكانت نفس كل شيء لا النفس ذلك الجسم
فقط فقد بان على الوجوه كلها ان القوى السماوية كلها المنطبعة
باجسامها لا تفعل الا بوساطة جسمها ومحال ان تفعل بوساطة
الجسم نفسا لان الجسم لا يكون متوسطا بين نفس ونفس
فان كانت تفعل نفسا بغير توسط الجسم فلها انفراد قوام من
دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها وذات الجسم
وهذا غير الامر الذي نحن في ذكره وان لم تفعل نفسا لم تفعل
جرما سماويا لان النفس متقدمة على الجسم في المرتبة و
والكمال فان وضع لكل فلك شيء يصدر عنه في فلكه شيء واثر
من غير ان يستغرق ذاته في شغل ذلك الجرم وبه ولكن ذاته
مباينة في القوام وفي الفعل لذلك الجسم نحن لا نمنع هذا وهذا
هو الذي نسميه العقل المجرد ونجعل صدور ما بعده عنه ولكن
هذا غير المنفعل عن الجسم وغير المشارك اياه القابل صورة
خاصية به والكائن على الجهة التي حدثنا عنها حين اثبتنا هذه
النفس فقد بان وصح ان للافلاك مبادي غير جرمانية
~~غير جسمانية~~ وغير صور للاجرام وان كل فلك يختص بمبدا منها
والجميع يشترك في مبدا واحد ومما لا شك فيه ان ههنا عقولا
بسيطة مفارقة تحدث مع حدوث ابدان الناس ولا تفسد
بل تبقى وقد تبين ذلك في العلوم الطبيعية وليست صادرة عن العلة
الاولى لانها كثيرة مع وحدة النوع ولانها حادثة لست بمعلولات

ربه

قريبة لهذا المعنى والكثرة في عدد المعلولات القريبة محال فهي اذا
معلولات الاولى بتوسط ولا يجوز ان يكون العلل الفاعلية
المتوسطة بين الاول وبينها دونها في المرتبة فلا يكون عقولا
بسيطة ومفارقة فان العلل المعطية للوجود اكمل وجودا اما
القابلة للوجود فقد يكون اخس وجودا فيجب اذا ان يكون
المعلول الاول عقلا واحدا بالذات ولا يجوز ايضا
ان يكون عنه كثرة متفقة النوع وذلك لان المعاني المتكثرة
التي فيه وبها يمكن وجود الكثرة فيه ان كانت مختلفة الحقايق
كان ما تقتضيه كل واحد منها شيئا غير ما يقتضيه الاخر في النوع
فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الاخر بل طبيعة اخرى وان كانت
متفقة الحقايق فبماذا اختلفت وتكثرت ولا انقسام مادة هناك
فاذا المعلول الاول لا يجوز عنه وجود كثرة الا مختلفة النوع
فليست من الانفس الارضية ايضا كاينة عن المعلول الاول
بلا توسط علة اخرى موجودة وكذلك عن كل معلول اول عال
حتى ينتهي الى معلول كونه مع كون الاسطقسات القابلة للكون
والفساد المتكثرة بالعدد والنوع معا فيكون بكثرة القابل
سببا لتكثر فعل مبدا واحد بالذات وهذا بعد استتمام وجود
السماويات كلها فيلزم دائما عقل بعد عقل حتى تتكون كرة القمر
ثم تتكون الاسطقسات وتتهيأ لقبول تاثير واحد بالنوع كثير
بالعدد من العقل الاخير فانه اذا لم يكن السبب في الفاعل وجب في
القابل ضرورة فاذا يجب ان يحدث عن كل عقل عقل تحته ولقف حيث

يمكن ان يقف الجواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد والتكثر
الاسباب فهناك ينتهي فقد بان واتضح ان كل عقل هو اعلى في
المرتبة فانه لمعنى فيه وهو انه بما يعقل الاول يجب عنه وجود عقل
آخر دونه وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرم الفلك كائن
عنه ومستبقى بتوسط النفس الفلكية فان كل صورة فهي علة
لان يكون مادتها بالفعل لان المادة نفسها لا قوام لها **فصل**
في حال تكون الاسطقسات عن العلل الاوائل واذا استوفت الكرات
السماوية عددها لزم بعدها وجود الاسطقسات وذلك لان
الاجسام الاسطقسية كائنة فاسدة فيجب ان يكون مباديها
القريبة اشياء تقبل نوعا من التغير والحركة وان لا يكون ما هو
عقل محض وحده سببا لوجودها وهذا يجب ان يحقق من اصول
اكثرنا التكرار فيها وفرغنا من تقريرها ولهذه الاسطقسات مادة
تشترك فيها وصور تختلف بها فيجب ان يكون اختلاف صورها
مما يعين له فيه اختلاف في احوال الافلاك وان يكون اتفاق
مادتها مما يعين فيه اتفاق في احوال الافلاك والافلاك تتفق
في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة فيجب ان يكون مقتضى
تلك الطبيعة يعين في وجود المادة ويكون ما يختلف فيه مبدأ
تهيؤ المادة للصور المختلفة لكن الامور الكثيرة المشتركة في النوع و
الجنس لا يكون وحدها بلا مشاركة من واحد يعين علة لذات هي في
نفسها متفقة واحدة وانما تتميها غيرها فلو وجدا اذا هذا الواحد عنها
الا بارتباط بواحد يردها الى امر واحد فيجب ان يكون العقول المفارقة

بل اخرها الذي يلينا هو الذي يفيض عنه بمشاركة الحركات السماوية
شيء فيه رسم صور العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان في ذلك
العقل او العقول رسم الصور على جهة التفعيل ثم يفيض منه الصور
فيها بالتخصيص لا بانفراد ذاته فان الواحد في الواحد يفعل كما علمت
واحدا الا من حيث هو واحد بل بمشاركة الاجسام السماوية فكيف
اذا اختص هذا الشيء تاثير من التاثيرات السماوية بلا واسطة جسم
عنصري او بواسطة فيجعله على استعداد خاص بعد العام الذي
كان ذلك في جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة
وارتسمت في تلك المادة وانت تعلم ان الواحد لا يخصص
الواحد من حيث كل واحد منهما واحد بامر دون امر يكون له بل
يحتاج الى ان يكون هناك مخصصات مختلفة ومخصصات المادة
معداتها والمعد هو الذي يحدث منه في المستعد امر ما يصير
مناسبته لذلك الامر لشيء بعينه اولى من مناسبته لشيء آخر
ويكون هذا الاعداد مرجحا لوجود ما هو اولى فيه من الاوائل
الواهبة للصور ولو كانت المادة على الهيئة الاولى لتشابهت
نسبتها الى الضدين فما ترجح احدهما اللهم الا بحال يختلف به
الموثرات فيه وذلك الاختلاف ايضا منسوب الى جميع
المواد نسبة واحدة فلا يجب ان يختص بموجبه مادة دون
مادة الا لامر ايضا يكون في تلك المادة وليس الا الاستعداد
الكامل وليس الاستعداد الا مناسبة كاملة لشيء بعينه هو المستعد
له وهذا مثل ان الماء اذا افرط تسخنه فاجتمعت السخونة الغريبة

والصورة المائية وهي بعيدة المناسبة للصور المائية وشديدة
المناسبة للصور النارية فاذا افرط ذلك واشتدت المناسبة
اشتد الاستعداد فصار من حق الصورة النارية ان تفيض
ومن حق هذه ان تبطل ولان المادة ليست تبقى بلا صورة فليس
قوامها عما تنسب اليه من المبادي الاول وحده بل عنه وعن
الصورة ولان الصورة التي تقيم هذه المادة الان قد كانت المادة
قايمة دونها فليس قوامها عن الصورة وحدها بل بها وبالمبادي
الباقية بوساطتها او واسطة اخرى مثلها فلو كانت عن المبادي
الاولى وحدها لاستغنت عن الصورة ولو كانت عن الصورة
وحدها لما سبقت الصورة بل كما ان المتفق فيه من الحركة المستديرة
هناك يلزم طبيعة تقيمها الطبايع الخاصية بفلك فلك فكذلك المادة
ههنا تقيمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبايع الخاصية وهي
الصور وكما ان الحركة اخص الاحوال هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة
فكذلك المادة ههنا موافقة لما بالقوة وكما ان الطبايع الخاصة
والمشتركة هناك مبادي ومعينات للطبيعة الخاصة والمشتركة
ههنا فكذلك ما يلزم الطبايع الخاصة والمشتركة هناك من النسب
المختلفة المتبدلة الواقع فيها بسبب الحركة مبداء التغير الاحوال و
وتبدلها ههنا فكذلك امتزاج نسبها هناك سبب لامتزاج
نسب هذه العناصر او معين ولاجرام السماويات تاثير
في اجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها وتسري منها الى
هذا العالم ولانفسها تاثير ايضا في انفس هذا العالم وبهذه المعاني

فكذلك المادة اخص الاحوال ههنا وكما ان الحركة هناك صح

نعلم

212

نعلم ان الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الاجسام كالكمال
والصور حادثة عن النفس الفاشية في الفلك او بمعونتها
وقال قوم من المنتسبين الى اهل العلم ان الفلك لانه مستدير
فيجب ان يستدير على شيء ثابت في حشوه فيلزم محاكته له التسخين
حتى يستحيل نارا وما بعد عنه بقي ساكنا فيصير الى التبرد والتكثف
حتى يصير ارضا وما يلي النار يكون حارا ولكنه اقل حرا من النار
وما يلي الارض يكون كثيفا ولكن اقل كثفا من الارض وقلة الحر
وقلة التكثف توجبان الترطيب فان السوسة اما من الحر واما
من البرد لكن الرطب الذي يلي الارض هو ابرد والذي يلي النار
هو احر فهذا سبب كون العناصر فهذا هو مما قد قالوا وليس
مما يمكن ان يصح بالكلام القياسي ولا هو يبعد عند التفتيش
ويشبه ان يكون الامر على قانون اخر وان يكون هذه المادة
التي يحدث بالشركة تفيض اليها من الاجرام السماوية اما
عن اربعة اجرام واما عن عدة منحصرة في اربع جمل عن كل
واحد منها ما يهيئه لصورة جسم بسيط فاذا استعد نال
الصور من واهب الصور او يكون ذلك كله تفيض عن
جرم واحد وان يكون هناك سبب يوجب انفسامها من
الاسباب الخفية علينا فانك ان اردت ان تعرف ضعف
ما قالوه فتامل انهم يوجبون ان يكون الوجود اولا الجسم
وليس له في نفسه احدى الصور المقومة غير صورة الجسمية
وانما تكتسب ساير الصور بالحركة والسكون ثانيا وبينا نحن

استحاله هذا وبينا ان الجسم لا يستكمل له وجود مجرد صورة الجسمية
ما لم يقترن بها صورة اخرى وليست صورته المقيمة للهيولى
الابعاد فقط فان الابعاد يتبع في وجودها صورا اخرى تسبق
الابعاد وان شئت فتأمل حال التخلخل من الحرارة والتكاثف
من البرودة بل الجسم لا يصير جسما حتى يصير بحيث يتبع
غيره في الحركة الا وقد تمت طبيعته لكن يجوز ان يكون اذا
تمت طبيعته يستحفظ ما صلح المواضع لاستحفاظها فان الحار
يستحفظ حيث الحركة والبارد يستحفظ حيث السكون ثم
لا ينكرون انه لم وجب لبعض تلك المادة ان يهبط الى
المركز فعرض له البرد ولبعضه ان جاوز الفوق اما الان
فان السبب في ذلك معلوم اما في الكليات فالخفة و
الثقل واما في جزوى عنصر واحد فلانه قد صح ان اجزاء
العناصر كائنة وانه اذا تكون جزء منه في موضع ضرورة
لزم ان يكون سطح منه يلي الفوق واذا تحرك الى فوق كان
ذلك السطح اولى منه بالفوقية من السطح الاخر واما في اول
تكونه فانما يصير سطح منه الى فوق وسطح الى اسفل لانه لا محالة
قد استحال بحركة ما وان الحركة اوجبت له ضرورة وضعا ما
والاشبه عندي ما قد ذهبنا اليه واظن ان الذي قال
ذلك في تكون الاسطقسات رام تقريبا للامر عند بعض من
كانه من العاميين فجزم عليه القول من تأخر عنه على ان كان
ذلك الكلام شديد التذبذب والاضطراب فصل

في العناية وبيان كيفية دخول الشر في القضاء الالهي

وخليق بنا اذا بلغنا هذا الموضع ان نحقق القول في العناية
ولا شك انه قد اتضح لك مما سلف منا بيانه ان العلل
العالية لا يجوز ان يكون تفعل لاجلنا او يكون بالجملة يهمها شيء
ويدعوها داع ويعرض عليها ايثار ولا لك سبيل الى ان تنكر الاثار
العجيبة في تكون العالم واجزاء السموات واجزاء النبات
والحيوان مما لا يصدر ذلك اتفاقا بل يقتضي تدبيرا ما فيجب ان
يعلم ان العناية هي كون الاول عالما لذاته بما عليه الوجود
من نظام الخير وعلة لذاته للخير والكمال بحسب الامكان وراضيا
به على النحو المذكور فيعقل نظام الخير على الوجه الابلغ في الامكان
فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه الابلغ الذي يعقله
فيضانا على اتم تأدية الى النظام بحسب الامكان فهذا
هو معنى العناية واعلم ان الشر على وجوه فيقال شر لمثل
النقص الذي هو الجهل والضعف والتشويه في الخلقة ويقال
شر لما هو مثل الالم والغم الذي يكون هناك ادراك ما بسبب
لا فقد لسبب فقط فان السبب المنافي للخير المانع للخير
والموجب لعدمه ربما كان مباينا لا يدركه المضرور كالسحاب
اذا ظلل فمنع شروق الشمس عن المحتاج الى ان يستكمل بالشمس
فان كان هذا المحتاج دراكا ادرك انه غير منتفع ولم يدرك
من حيث يدرك ذلك ان السحاب قد حال بل من حيث
هو مبصر وليس هو من حيث هو مبصر متأذيا بذلك متضررا

او منتقصا بل من حيث هو شيء اخر وربما كان مواصلا يدركه مدرك
عدم السلامة لكن متالم بفقدان اتصال عضو بحرارة ممزقة
فانه من حيث يدرك فقدان الاتصال بقوة في نفس ذلك
العضو يدرك المؤذي الحار ايضا فيكون قد اجتمع هناك
ادراكان ادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الاشياء
العدمية وادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الامور الوجودية
وهذا المدرك الوجودي ليس شرا في نفسه بل شرا بالقياس
اليه فقط حتى يكون له وجود ليس هو به شرا وليس نفس
وجوده شرا فيه وعلى نحو كونه شرا فان العمى لا يجوز ان
يكون الا في العين ومن حيث هو في العين لا يجوز ان
يكون الا شرا وليس له جهة اخرى يكون بها غير شر واما
الحرارة مثلا اذا صارت شرا بالقياس الى المتالم بها
فلها جهة اخرى يكون بها غير شر فالشر بالذات هو العدم
ولا كل عدم بل عدم مقتضى طباع الشيء من الكمالات الثانية
لنوعه وطبيعته والشر بالعرض هو العدم او الحابس للكمال عن
مستحقه ولا خير عن عدم مطلق الا عن لفظه فليس هو بشر
حاصل ولو كان له حصول ما لكان الشر العام وكل شيء وجوده
على كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة فلا يلحقه شر وانما يلحق الشر
ما في طباعه ما بالقوة وذلك لاجل المادة والشر يلحق المادة
لامر اول يعرض لها في نفسه او لامر طارئ من بعده فاما
الامر الذي في نفسه فان يكون قد عرض لمادة ما في اول

لا بهذا الشيء وأما عدم كماله وسلامته فليس شرا بالقياس اليه صح

وجودها

وجودها بعض اسباب الشر الخارجة فيمكن منها هيئة من الهيئات
مسلك الهيئة مانع استعدادها الخاص للكمال الذي منيت
بشر يوازيه مثل المادة التي تتكون منها انسان او فرس
اذا عرض لها من الاسباب الطارية ما جعلها اردى مزاجا
واعصى جوهرا فلم تقبل التخطيط والتشكيل والتقويم فتشوهت
الخلقة ولم يوجد المحتاج اليه من كمال المزاج والبنية لا لان
الفاعل حرم بل لان المنفعل لم تقبل واما الامر الطارئ من
خارج فاحد شيئين اما مانع حايل ومبعد للمكمل واما مضاد
واصل ممحق للكمال مثال الاول وقوع سحب كثيرة وتراكمها و
اظلال جبال شاهقة يمنع تاثير الشمس في الثمار على الكمال و
مثال الثاني حبس البرد للنبات المصيب لكماله في وقته حتى
يفسد الاستعداد الخاص وما تبعه وجميع سبب الشر انما
يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت فلك القمر طفيف بالقياس
الى ساير الوجود وكما علمت ثم الشر انما يصيب اشخاصا وفي
اوقات والانواع محفوظة وليس الشر الحقيقي نعم اكثر
الاشخاص الا نوعا من الشر واعلم ان الشر الذي هو بمعنى
العدم اما ان يكون شرا بحسب امر واجب او نافع قريب
من الواجب واما ان لا يكون شرا بحسب ذلك بل شرا
بحسب الامر الذي هو ممكن في الاقل ولو وجد كان على سبيل
ما هو فضل من الكمالات التي بعد الكمالات الثانية ولا
مقتضى له من طباع الممكن الذي هو فيه وهذا القسم غير

الذي نحن فيه وهو الذي استثنيناه هذا وليس هو شر بحسب
النوع بل بحسب اعتبار زايد على واجب النوع كالجهل بالفلسفة
والهندسة او غير ذلك فان ذلك ليس شرا من جهة ما
نحن ناس بل هو شر بحسب كمال الاصلاح في ان يعم وسنعرفه
وانما يكون الحقيقة شرا اذا اقتضاه شخص انسان او شخص
نفسه وانما تقتضيه الشخص لا لانه انسان او نفس بل لانه
قد اسنت عنده حسن ذلك واشتاق اليه واستعد لذلك
الاستعداد كما سنشرح لك بعد واما قبل ذلك فليس مما
ينبعث الشيء الى مقابله طبيعة النوع انبعاثه الى الكمالات
الثانية التي تتلو الكمال الاول فاذا لم يكن كان عدما في امر
مقتضى في الطباع فالشر في اشخاص الموجودات قليل ومع
ذلك فان وجود ذلك الشر في الاشياء ضرورة تابعة
للحاجة الى الخير فان هذه العناصر لو لم يكن بحيث تتضاد و
تنفعل عن الغالب لم يمكن ان يكون عنها هذه الانواع الشريفة
ولو لم يكن النار منها بحيث اذا تأدت بها المصادمات الواقعة
في مجرى الكل على الضرورة الى ملاقاة رداء رجل شريف
وجب احراقه لم يكن منتفعا بها النفع العام فوجب ضرورة
ان يكون الخير الممكن في هذه الاشياء انما يكون خيرا بعد ان
يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه وافاضة الخير لا توجب
ان يترك الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه شرا من ذلك الشر
لان عدم ما يمكن في طباع المادة وجوده اذا كان عدمان شر

من عدم

من عدم واحد ولهذا ما يؤثر العاقل الاحراق بالنار بشرط ان يسلم
منها حيا على الموت بلا الم فلو ترك هذا القبيل من الخير لكان يكون
ذلك شرا فوق هذا الشر الكاين بايجاده فكان في مقتضى
العقل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير ان يعقل
استحقاق مثل هذا النمط من الاشياء وجودا يجوز ما يقع معه
من الشر ضرورة فوجب ان يفيض وجوده فان قال قايل فقد
كان جايزا ان يوجد المدبر الاول خيرا محضا مبرا عن الشر فيقال
هذا لم يكن جايزا في مثل هذا النمط من الوجود وان كان جايزا في
الوجود المطلق على انه ضرب من الوجود المطلق مبرا ليس
هذا الضرب وذلك مما قد فاض عن المدبر الاول ووجد في
الامور العقلية والنفسية والسماوية وبقي هذا النمط في
الامكان ولم يكن ترك ايجاده لاجل ما قد يخالطه من الشر الذي
اذا لم يكن مبداؤه موجودا اصلا وترك لئلا يكون هذا الشر
كان ذلك شرا من ان يكون هو فكونه خير الشرين ولكان
ايضا يجب ان لا يوجد الاسباب الخيرية التي هي قبل هذه
الاسباب التي تؤدي الى الشر بالعرض فان وجود تلك
مستتبع لوجود هذه فكان فيه اعظم خلل في نظام الخير الكلي بل
وان لم يلتفت الى ذلك وقصرنا التفاتنا الى ما ينقسم اليه
الامكان في الوجود الى اصناف الموجودات المختلفة في احوالها
فكان الموجود المبرا من الشر قد حصل وبقي نمط من الوجود
انما يكون على هذا السبيل ولا كونه اعظم شرا من كونه

فواجب ان يفيض وجوده من حيث يفيض عنه الوجود الذي
هو اصوب وعلى هذا النمط الذي قيل بل نقول من رأس ان
الشر يقال على وجوه يقال شر للافعال المذمومة ويقال شر لمباديها
من الاخلاق ويقال شر للالام والغموم وما يشبهها ويقال
شر لنقصان كل شيء عن كماله وفقدانه ما من شانه ان يكون
له فكان الالام والغموم وان كانت معانيها وجودية ليست
اعداما فانها تتبع الاعدام والنقصان والشر الذي في الافعال
هو ايضا انما هو بالقياس الى من يفقد كماله بوصول ذلك
اليه مثل الظلم او بالقياس الى ما يفقد من كمال يجب في السياسة
او المدينة كالزنا وكذلك الاخلاق انما هي شرور بسبب
صدور هذه عنها وهي مقارنة لاعدام النفس كمالات يجب
ان يكون لها ولا تجد شيئا مما يقال له شر من الافعال الا وهو
كمال بالنسبة الى السبب الفاعل له وعسى انما هو شر بالقياس
الى السبب القابل له او بالقياس الى فاعل آخر يمنع عن فعله
في تلك المادة التي هو اولى بها من هذا الفعل فالظلم يصدر
مثلا عن قوة طلابة للغلبة وهي الغضبية والغلبة هي كمالها ولذلك
خلقت من حيث هي غضبية اعني خلقت لتكون متوجهة الى
الغلبة تطلبها وتفرح بها فهذا الفعل بالقياس اليها خير لها وان
ضعفت عنه فهو بالقياس اليها شر لها انما هي شر للمظلوم
او للنفس النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء
عليها فان عجزت عنه كان شرا لها وكذلك السبب الفاعل

للالام

للالام والاحراق كالنار اذا احرقت فان الاحراق
كمال للنار لكنه شر بالقياس الى من سلب سلامته بذلك
لفقدانه ما فقد واما الشر الذي سببه النقصان والقصور
يقع في الجبلة وليس فاعلا فعله بل لان الفاعل لم يفعله فليس
ذلك بالحقيقة خيرا بالقياس الى شيء فاما الشرور التي تتصل
باشياء هي خيرات فانما هي من سببين سبب من جهة المادة
انها قابلة للصورة وللعدم وسبب من الفاعل فانه لما وجب
ان يكون عنه الماديات وكان مستحيلا ان تكون للمادة
وجوده الوجود الذي يغني غناء المادة ويفعل فعل المادة
الا وان يكون قابلا للصورة والعدم وكان مستحيلا ان لا تكون
قابلا للمتقابلات وكان مستحيلا ان يكون للقوى الفعالة
افعال مضادة لافعال اخرى قد حصل وجودها وهي لا تفعل فعلها
فانه من المستحيل ان يخلق ما يراد منه الغرض المقصود بالنار
وهي لا تحرق ثم كان الكل انما يتم بان يكون فيه متسخن وان
يكون فيه محرق مسخن لم يكن بد من ان يكون الغرض النافع
في وجود هذين يستتبع آفات تعرض من الاحراق والاحتراق كمثل
احراق النار عضو انسان ناسك لكن الامر الاكثري هو حصول
الخير المقصود في الطبيعة والامر الدائم ايضا اما الاكثري فان
اكثر اشخاص الانواع في كنف السلامة من الاحتراق فاما الدائم
فلان انواعا كثيرة لا تستحفظ على الدوام الا بوجود مثل النار على ان
تكون محرقة وفي الاقل ما يصدر عن النار الآفات التي تصدر عنها

وكذلك في ساير تلك الاسباب المشابهة لذلك فما كان
يحسن ان يترك المنافع الاكثرية والدائمة لاعراض شرية اقلية
فاريدت الخيرات الكائنة عن هذه الاشياء ارادة اولية على الوجه
الذي يصلح ان يقال ان الله عز وجل يريد الاشياء واريد الشر
ايضا على الوجه الذي بالعرض اذ علم انه يكون ضرورة فلم يعبا به
فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى بالعرض وكل مقدر وكذلك
فان المادة قد علم من امرها انها تعجز عن امور وتقصر عنها الكمالات
في امور لكنها يتم لها ما لا نسبة له كثرة الى ما تقصر عنها فاذا كان
كذلك فليس من الحكمة الالهية ان يترك الخيرات الفائقة الدائمة
والاكثرية لاجل شرور في امور شخصية غير دائمة بل نقول ان
الامور في الوهم اما امور اذا توهمت موجودة وجودها
يمتنع ان يكون الا شرا على الاطلاق واما امور وجودها ان
يكون خيرا ويمتنع ان يكون شرورا وناقصة واما امور يغلب
فيها الخيرية اذا وجدت وجودها ولا يمكن غير ذلك لطباعها
واما امور يغلب فيها الشرية واما امور متساوية الحالين
فاما ما لا شر فيه فقد وجد في الطباع واما ما كله شر او الغالب
او المساوي ايضا فلم يوجد واما الذي الغالب في وجوده الخير
فالاحرى به ان يوجد اذا كان الاغلب فيه انه خير فان قيل
فلم لم يمنع الشرية عنه اصلا حتى كان يكون كله خيرا فيقال
حينئذ لم يكن هو هو اذ قلنا ان وجودها الوجود الذي يستحيل
ان يكون بحيث لا يعرض عنها شر فاذا صيرت بحيث لا يعرض

عنها

عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذي لها بل يكون وجود
اشياء اخرى وجدت وهي غيرها وهي حاصلة اعني ما خلق
بحيث لا يلزمه شر لزوما اوليا ومثال هذا ان النار اذا كان
وجودها ان يكون محرقة وكان وجود المحرق بهوانه اذا مس ثوب
الفقير احرقه اذ كان وجود ثوب الفقير انه قابل للاحراق
وكان وجود كل واحد منهما ان يعرض له حركات شتى وكان
وجود الحركات الشتى في الاشياء على هذه الصفة وجود ما يعرض
له الالتقاء وكان وجود الالتقاء بين الفاعل والمنفعل بالطبع
وجودا يلزمه الفعل والانفعال فان لم يكن التوالي لم يكن --
الاوايل فالكل انما رتبت فيه القوى الفعالة والمنفعلة
السماوية والارضية الطبيعية والنفسانية بحيث تؤدي الى
النظام الكلي مع استحالة ان يكون هي على ما هي عليه ولا تؤدي
الى شرور فيلزم من احوال العالم بعضها بالقياس الى البعض ان
يحدث في نفس صورة اعتقاد ردي او كفر او شر آخر في نفس
او بدن بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلي يثبت فلم
يعبا ولم يلتفت الى اللوازم الفاسدة التي تعرض بالضرورة
وقيل خلقت هؤلاء للنار ولا ابالي وخلقت هؤلاء للجنة
ولا ابالي وقيل كل ميسر لما خلق له فان قال قائل ليس الشر
شيئا نادرا او اقليا بل هو اكثري فليس هو كذلك بل الشر كثير وليس
باكثري وفرق بين الاكثري والكثير فان ههنا امورا كثيرة هي
كثيرة وليست اكثرية كالامراض فانها كثيرة وليست اكثرية

واذا تأملت هذا الصنف الذي نحن في ذكره من الشر وجدته
اقل من الخير الذي يقابله ويوجد في مادته فضلا عنه بالقياس
الى الخيرات الاخرى الابدية ثم الشرور التي هي نقصانات
للكمالات الثانية فهي اكثرية لكنها ليست من الشرور التي كلامنا
فيها وهذه الشرور مثل الجهل بالهندسة ومثل فوت الجمال الرابع
وغير ذلك مما لا يضر في الكمالات الاولى ولا بالكمالات التي
تليها مما تظهر منفعتها وهذه الشرور ليست بفعل فاعل بل
لان لا يفعل الفاعل لاجل ان القابل ليس مستعدا وليس
يتحرك الى القبول وهذه الشرور هي اعدام خيرات من باب
الفضل والزيادة **فصل في المعاد** وبالحري ان نحقق هاهنا
احوال الانفس الانسانية اذا فارقت ابدانها وانها الى اي
حالة ستصير فنقول يجب ان نعلم ان المعاد منه ما هو مقبول
من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق الشريعة وتصديق خبر
النبوة وهو الذي للبدن عند البعث وخيرات البدن وشروره
معلومة لا تحتاج الى ان تعلم وقد بسطت الشريعة الحقة التي
اتانا بها نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن ومنه ما هو
مدرك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة وهو
السعادة والشقاوة الثابتتان بالمقاييس اللتان للانفس
وان كانت الاوهام منا تقصر عن تصورهما الان لما نوضح
من العلل والحكماء الالهيون رغبتهم في اصابة هذه السعادة

اعظم

اعظم من رغبتهم في اصابة السعادة البدنية بل كانهم لا يلتفتون
الى تلك وان اعطوها فلا يستعظمونها في جنب هذه السعادة التي
هي مقارنة الحق الاول وعلى ما نصفه عن قريب فلنعرف حال
هذه السعادة والشقاوة المضادة لها فان البدنية مفروغ
منها في الشرع فنقول يجب ان نعلم ان لكل قوة نفسانية لذة
وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها مثاله ان لذة الشهوة وخيرها
ان يتأدى اليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمسة ولذة الغضب
الظفر ولذة الوهم الرجا ولذة الحفظ تذكر الامور المالوفة
الموافقة الماضية واذى كل واحد منها ما يضاده ويشترك
كلها نوعا من الشركة في ان الشعور بموافقها وملائمها هو الخير
واللذة الخاصة بها وموافق كل واحد منها بالذات وبالحقيقة
هو حصول الكمال الذي هو بالقياس اليه كمال بالفعل فهذا اصل
وايضا فان هذه القوى وان اشتركت في هذه المعاني فان مراتبها
في الحقيقة مختلفة فالذي كماله افضل واتم والذي كماله اكثر
والذي كماله ادوم والذي كماله اوصل اليه واحصل له والذي
هو بنفسه اكمل فعلا وافضل والذي هو في نفسه اشد ادراكا
فاللذة له افضل وابلغ واوفى لا محالة وهذا ايضا اصل وايضا
فانه قد يكون الخروج الى الفعل في كمال ما بحيث يعلم انه كائن
ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يشعر باللذة ما لم يحصل وما لم يشعر
به لم يشتق اليه ولم ينزع نحوه مثل العنين فانه متحقق ان للجماع
لذة ولكنه لا يشتهيه ولا يحن نحوه الاشتهاء والحنين الذين

يكونان مخصوصين به بل شهوة اخرى كما يشتهي من يجرب
من حيث يحصل به ادراك وان كان موذيا في الجملة فانه
لا يتخيله وكذلك حال الاكمه عند الصور الجميلة والاصم عند الالحان
المنتظمة ولهذا يجب ان لا يتوهم العاقل ان كل لذة فهو كما
للحمار في بطنه وفرجه وان المبادي الاولى المقربة عند رب العالمين
عادمة للذة والغبطة وان رب العالمين ليس له في سلطانه و
خاصيته البهاء الذي له وقوته الغير المتناهية امر في غاية الفضيلة
والشرف والطيب الذي نجله عن ان نسمي لذة ثم للبهائم والحمار
حالة طيبة ولذيذة كلا بل اي نسبة تكون لما للعالية الى هذه
الخسيسة ولكنا نتخيل هذا ونشاهده ولم نعرف ذلك بالاستشعار
بل بالقياس فحالنا عنده كحال الاصم الذي لم يسمع قط في عمره تخيل
اللذة اللحنية وهو متيقن لطيبها وهذا اصل وايضا فان الكمال
والامر الملايم قد يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع او شاغل
للنفس فيكرهه وتوثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم
الحلو وشهوتهم للطعوم الردية الكريهة بالذات وربما لم يكن
كراهية ولكن كان عدم الاستلذاذ كالخائف يجد الغلبة واللذة
فلا يشعر بهما ولا يستلذ بهما وهذا اصل وايضا فانه قد يكون القوة الدراكة
ممنوة بضده ما هو كمالها ولا يحس به ولا ينفر عنه حتى اذا زال
العائق تاذت به ورجعت الى غريزتها مثل الممرور فربما لم يحس
بمرارة فمه الى ان يصلح مزاجه وتستنقى اعضاؤه فحينئذ ينفر عن
الحال العارضة له وكذلك قد يكون الحيوان غير مشتهي للغذاء البتة

بل كارها له وهو اوفق شيء له ويبقى عليه مدة طويلة فاذا زال العائق
عاد الى واجبه في طبعه فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر
عنه ويهلك عند فقدانه وقد يحصل سبب الالم العظيم مثل
احراق النار وبرد الزمهرير الا ان الحس مؤوف ولا
يتاذى البدن به حتى يزول الآفة فيحس حينئذ بالالم العظيم
فاذا تقررت هذه الاصول فيجب ان ننصرف الى الغرض الذي
نؤمه فنقول ان النفس الناطقة كمالها الخاص بها ان تصير عالما
عقليا مرتسما فيها صورة الكل والنظام المعقول في الكل والخير
الفايض في الكل مبتدئا من مبدا الكل وسالكا الى الجواهر الشريفة
الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما من التعلق
بالابدان ثم بالاجسام العلوية بهيآتها وقواها ثم كذلك حتى
تستوفي في نفسها هيئة الوجود كله فينقلب عالما معقولا موازيا
للعالم الموجود كله مشاهدا لما هو الحسن المطلق والخير المطلق و
الجمال الحق ومتحدا به ومنتقشا بمثاله وهيئته ومنخرطا في سلكه وصائرا
من جوهره واذا قيس هذا بالكمالات المعشوقة التي للقوى
الاخرى وجد في المرتبة التي بحيث يقبح معها ان يقال انه افضل
واتم منها بل لا نسبة لها اليه بوجه من الوجوه فضيلة وتماما
وكثرة وساير ما يتم به التذاذ المدركات ما ذكرناه واما
الدوام فكيف يقاس الدوام الابدي بدوام المتغير الفاسد
واما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصوله بملاقاة السطوح
بالقياس الى ما هو سار في جوهر قابله حتى يكون كانه هو هو بلا انفصال

اذ العقل والعاقل والمعقول شيء واحد او قريب من
الواحد واما ان المدرك في نفسه اكمل فامر لا يخفى
واما انه اشد ادراكا فامر ايضا يعرفه بادنى تذكر منك
لما سلف بيانه فان النفس النطقية اكثر عدد مدركات
واشد تقصيا للمدرك وتجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة
في معناه الا بالعرض وله الخوض في باطن المدرك وظاهره بل
كيف تقاس هذا الادراك بذلك الادراك او كيف
تقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية والغضبية ولكنا
في عالمنا وبدننا هذين وانغمارنا في الرذائل لا نحس تلك اللذة
اذا حصل عندنا شيء من اسبابها كما اومانا اليه في بعض ما قدمناه
من الاصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن اليها اللهم الا ان
الا ان يكون قد خلعنا ربقة الشهوة والغضب واخواتها
عن اعناقنا وطالعنا شيئا من تلك اللذة فحينئذ ربما تخيلنا
منها خيالا طفيفا ضعيفا وخصوصا عند انحلال المشكلات و
استيضاح المطلوبات النفيسة ونسبة التذاذنا هذا الى
التذاذنا ذلك نسبة الالتذاذ الحسي بتنشق روائح المذاقات
اللذيذة الى الالتذاذ بتطعمها بل ابعد من ذلك بعدا غير
محدود وانت تعلم اذا تاملت عويصا يهمك وعرضت
عليك شهوة وخيرت بين الطرفين استخففت بالشهوة ان
كنت كريم النفس والنفس العامية ايضا تترك الشهوات
المعترضة وتؤثر الغرامات والالام الفادحة بسبب

افتضاح

افتضاح او خجل او تعيير او سوء مقالة وهذه كلها احوال عقلية
بعضها واضداد بعضها تؤثر على المؤثرات الطبيعية ويصبر
لها على المكروهات الطبيعية فيعلم من ذلك ان الغايات
العقلية اكرم على النفس في محقرات الاشياء فكيف
في الامور البهية العالية الا ان النفس الخسيسة تحس
بما يلحق المحقرات من الخير والشر ولا تحس بما يلحق الامور
البهية لما قيل من المعاذير واما اذا انفصلنا عن البدن
وكانت النفس منا تنبهت في البدن لكمالها الذي هو
معشوقها ولم تحصله وهي بالطبع نازعة اليه اذ عقلت بالفعل
انه موجود الا ان اشتغالها بالبدن كما قلنا قد انساها ذاتها
ومعشوقها كما ينسي المرض الحاجة الى بدل ما تحلل وكما ينسي
المرض الاستلذاذ بالحلو واشتهاءه ويميل بالشهوة من المريض
الى المكروهات في الحقيقة عرض حينئذ لها من الالم لفقدانه
كفاء ما يعرض من اللذة التي اوجبنا وجودها ودللنا على عظم
منزلتها فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا
يعدلها تفريق النار للاتصال وتبديلها وتبديل الزمهرير
للمزاج فيكون مثلنا حينئذ مثل الخدر الذي اومانا اليه
فيما سلف او الذي عمل فيه نار او زمهرير فمنعت المادة
اللابسة وجه الحس عن الشعور به فلم يتاذ ثم عرض ان
زال العائق فشعر بالبلاء العظيم واما اذا كانت القوة
العقلية بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها به اذا فارقت

البدن ان يستكمل الاستكمال التام الذي لها ان يبلغه كان
مثلها مثل الخدر الذي اذيق المطعم الالذ وعرض للحالة
الاشهى وكان لا يشعر به ولا يشتهيه فزال عنه الخدر فطالع
اللذة العظيمة دفعة ويكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية
والحيوانية بوجه بل لذة تشاكل الحال الطيبة التي للجواهر الحية
المحضة وهي اجل من كل لذة واشرف فهذا هو السعادة
وتلك هي الشقاوة وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد
من الناقصين بل للذين اكتسبوا للقوة العقلية الشوق الى
كمالها وذلك عند ما برهن لهم ان من شان النفس
ادراك ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال
بالفعل فان ذلك ليس فيها بالطبع الاول ولا ايضا في ساير
القوى بل شعور اكثر القوى بكمالاتها انما يحدث بعد اسباب
واما النفوس والقوى الساذجة الصرفة فكانها هيولى موضوعة
لم يكتسب البتة هذا الشوق لان هذا الشوق انما يحدث حدوثا
وينطبع في جوهر النفس اذا تبرهن للقوة النفسانية ان هاهنا
امورا يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى على ما علمت واما قبل
ذلك فلا يكون لان هذا الشوق يتبع رايا اذ كل شوق يتبع
رايا وليس هذا الراي للنفس اوليا بل رايا مكتسبا فهولاء
اذا اكتسبوا هذا الراي لزم النفس ضرورة هذا الشوق فاذا
فارق فلم يحصل معه ما يبلغ به بعد الانفصال التمام وقع في هذا
النوع من الشقاء الابدي لان اوايل الملكة العلمية انما كانت

تكتسب

تكتسب بالبدن لا غير وقد فات وهولاء اما مقصرون عن
السعي في كسب الكمال الانسي واما معاندون جاحدون
متعصبون لآراء فاسدة مضادة للآراء الحقيقية والجاحدون
اسوأ حالا لما اكتسبوا من هيئات مضادة للكمال واما انه كم
ينبغي ان يحصل عند نفس الانسان من تصور المعقولات حتى يجاوز
به الحد الذي في مثله تقع هذه الشقاوة وفي تعديه وجوازه
ترجى هذه السعادة فليس يمكنني ان انص عليه نصا الا بالتقريب
واظن ان ذلك ان يتصور نفس الانسان المبادي المفارقة
تصورا حقيقيا وتصدق بها تصديقا يقينيا لوجودها عندها بالبرهان
ويعرف العلل الغائية للامور الواقعة في الحركات الكلية دون
الجزئية التي لا تتناهى ويتقرر عنده هيئة الكل ونسب اجزائه
بعضها الى بعض والنظام الآخذ من المبدا الاول الى اقصى
الموجودات الواقعة في ترتيبه ويتصور العناية وكيفيتها و
يتحقق ان الذات المتقدمة للكل اي وجود يخصها واية وحدة
تخصها فانها كيف تعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من
الوجوه وكيف ترتيب نسبة الموجودات اليها ثم كلما ازداد
الناظر فيها استبصارا ازداد للسعادة استعدادا وكانه
ليس يتبرا الانسان عن هذا العالم وعلايقه الا ان يكون
اكد العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق الى ما هناك
وعشق لما هناك فصده عن الالتفات الى ما خلفه جملة و
نقول ايضا ان هذه السعادة الحقيقية لا تتم الا باصلاح الجزء

العملي من النفس ويقدم لذلك مقدمة وكنا قد ذكرنا ما
فيما سلف فنقول ان الخلق هو ملكة تصدر بها عن النفس
افعال ما بسهولة من غير تقدم روية وقد امر في كتب الاخلاق
بان يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين لا بان يفعل
افعال التوسط بل ان يحصل ملكة التوسط وملكة التوسط
كانها موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معا اما
للقوى الحيوانية فبان يحصل فيها هيئة الاذعان واما للقوة
الناطقة فبان يحصل فيها هيئة الاستعلاء والانفعال كما ان
ملكة الافراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة وللقوى
الحيوانية معا ولكن بعكس هذه النسبة ومعلوم ان الافراط
والتفريط هما مقتضيا القوى الحيوانية فاذا قويت القوى
الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية حدث في النفس الناطقة هيئة
اذعانية واثر انفعالي قد رسخ في النفس الناطقة من شانها
ان يجعلها قوية العلاقة مع البدن شديد الانصراف اليه واما ملكة
التوسط فالمراد منها التبرئة عن الهيآت الانقيادية وتبقية
النفس الناطقة على جبلتها مع افادة هيئة الاستعلاء
والتنزه وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مايل بها الى جهة البدن
بل عن جهته فان المتوسط تسلب عنه الطرفان وانما تم جوهر
النفس انما كان البدن هو الذي يغمره ويلهيه ويغفله
عن الشوق الذي يخصه وعن طلب الكمال الذي له وعن الشعور
بلذة الكمال ان حصل له او الشعور بالم الكمال ان قصر عنه

تفصيلين ح

لا بان

لا بان النفس منطبعة في البدن او منغمسة فيه ولكن
للعلاقة التي كانت بينهما وهو الشوق الجبلي الى
تدبيره والاشتغال باثاره وبما يورد عليه من عوارضه
وبما يتقرر فيه من ملكات مبدأها البدن فاذا فارق
وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب
الشبه من حاله وهو فيه فبما ينقص من ذلك يزول غفلته
عن حركة الشوق الذي له الى كماله وبما يبقى منه معه يكون محجوبا
عن الاتصال الصرف بمحل سعادته ويحصل هناك من الحركات
المتشوشة ما لم يعظم اذاه ثم ان تلك الهيئة البدنية مضادة
لجوهرها موذية له وانما كان يلهيها عنه ايضا البدن وتمام
انغماسها فيه فاذا فارقت النفس البدن احست بتلك
المضادة العظيمة وتأذت بها اذى عظيما لكن هذا الالم وهذا
الاذى ليس لامر لازم بل لامر عارض غريب والعارض الغريب
لا يدوم ولا يبقى ويزول ويبطل مع ترك الافعال التي
كانت تثبت تلك الهيئة بتكررها فيلزم اذا ان يكون
العقوبة التي بحسب ذلك غير خالدة بل تزول وتنمحي قليلا
قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي تخصها واما
النفوس البله التي لم تكتسب الشوق فانها اذا فارقت
البدن وكانت غير مكتسبة للهيآت الردية صارت الى سعة
من رحمة الله ونوع من الراحة وان كانت مكتسبة للهيآت البدنية
الردية وليس عندها هيئة غير ذلك ولا معنى يضاده وينافيه

فيكون لا محالة ممنوة مشوقها الى مقتضاها فتتعذب عذابا
شديدا لفقد البدن ومقتضيات البدن من غير ان تحصل
المشتاق اليه لان آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن
قد بقي ويشبه ايضا ان يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو ان
هذه الانفس اذا كانت زكية وفارقت البدن وقد رسخ
فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي يكون لامثالهم على مثل
ما يمكن ان يخاطب به العامة وتصور في انفسهم من ذلك
فانهم اذا فارقوا الابدان ولم يكن لهم معنى جاذب الى الجهة
التي فوقهم لا تمام كمال فتسعد تلك السعادة ولا عدم كمال
فتشقى تلك الشقاوة بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو
الاسفل منجذبة الى الاجسام ولا منع في المواد السماوية عن ان
يكون موضوعة لفعل نفس فيها قالوا فانها تتخيل جميع ما
كانت اعتقدته من الاحوال الاخروية ويكون الآلة التي
يمكنها بها التخيل شيئا من الاجرام السماوية فيشاهد جميع ما قيل
لها في الدنيا من احوال القبر والبعث والخيرات الاخروية
ويكون الانفس الردية ايضا تشاهد العقاب المصور لهم
في الدنيا وتقاسيه فان الصورة الخيالية ليست تضعف
عن الحسية بل تزداد عليها تاثيرا وصفاء كما يشاهد في المنام
فربما كان المحلوم به اعظم شانا في بابه من المحسوس على ان
الاخروي اشد استقرارا من الموجود في المنام بحسب قلة
العوايق وتجرد النفس وصفاء القابل وليست الصورة التي

يرى في المنام بل والتي يحس في اليقظة كما علمت الا مرتسمة
في النفس الا ان احدهما يبتدئ من باطن وينحدر اليه والثاني
يبتدئ من خارج ويرتفع اليه فاذا ارتسم في النفس تم هناك
الادراك المشاهد وانما يلذ ويؤذي بالحقيقة هذا المرتسم في
النفس لا الموجود من خارج فكل ما ارتسم في النفس فعل فعله
ولم يكن سبب من خارج فان السبب الذاتي هو هذا المرتسم
والخارج سبب بالعرض او سبب السبب فهذه هي السعادة
والشقاوة الخسيستان واللتان بالقياس الى الانفس
الخسيسة واما الانفس المقدسة فانها تبعد عن مثل هذه الاحوال
وتتصل بكمالها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية وتتبرأ
عن النظر الى ما خلفها والى المملكة التي كانت لها كل التبرؤ ولو
كان بقي فيها اثر من ذلك اعتقادي او خلقي تأذت به
وتخلفت لاجله عن درجة عليين الى ان ينفسخ فصل في المبداء والمعاد
بقول مجمل في الالهامات والدعوات المستجابات والعقوبات
السماوية وذكر الاحوال المتعلقة بالنبوة وفي حال
احكام النجوم ويجب ان تعلم ان الوجود واذا ابتدا من عند الاول
لم يزل كل تال منه ادون مرتبة من الاول ولا يزال ينحط درجات
فاول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ثم
مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا وهي الملائكة العملية ثم مراتب
الاجرام السماوية وبعضها اشرف من بعض الى ان يبلغ آخرها ثم
من بعدها يبتدئ وجود المادة القابلة للصور الكائنة الفاسدة

فيلبس اول شئ صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون اول
الوجود فيها اخس وارذل مرتبة من الذي يتلوه فيكون اخس
ما فيه المادة ثم العناصر ثم المركبات الجمادية ثم الناميات و
افضلها الانسان وبعده الحيوانات الناميات وافضل الناس
من استكملت نفسه عقلا بالفعل ومحصلا للاخلاق التي تكون فضائل
عملية وافضل هولاء هو المستعد لرتبة النبوة وهو الذي في قواه
النفسانية خصايص ثلث ذكرناها وهو ان يسمع كلام الله تعالى
ويرى ملائكة الله تعالى وقد تحولت على صورة يراها وقد بينا كيفية
هذا وبينا ان هذا الذي يوحى اليه يتشبح له الملائكة ويحدث في
سماعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة فيسمعه من غير ان
يكون ذلك كلاما من الناس ومن الحيوان الارضي وهذا هو الموحى
اليه وكما ان اول الكائنات من الابتداء الى درجة العنصر كان
عقلا ثم نفسا ثم جرما فههنا يبتدئ الوجود من الاجرام ثم
يحدث نفوس ثم عقول وانما تفيض هذه الصور لا محالة من عند
تلك المبادئ والامور الحادثة في هذا العالم تحدث من مصادمات
القوى الفعالة والمنفعلة الارضية تابعة لمصادمات القوى
الفعالة السماوية اما القوى الارضية فتتم حدوث ما يحدث
فيها بسبب شيئين احدهما القوى الفعالة فيها اما الطبيعية
واما الارادية والثاني القوى الانفعالية اما الطبيعية و
اما النفسانية واما القوى السماوية فيحدث عنها اثار ربما في
هذه الاجرام التي تحتها على ثلثة اوجه احدها من تلقائها بحيث

لا تسبب فيه للامور الارضية بوجه من الوجوه وتلك اما عن طبايع
اجسامها وقواها الجسمانية بحسب التشكلات الواقعة منها مع
القوى الارضية والمناسبات بينها واما عن طبايعها النفسانية
والوجه الثالث فيه شركة ما مع الاحوال الارضية وتسبب
بوجه من الوجوه على الوجه الذي اقول انه قد اتضح لك ان النفوس
تلك الاجرام السماوية ضربا من التصرف في المعاني الجزوية
على سبيل ادراك غير عقلي محض وان لمثلها ان تتوصل الى
ادراك الحادثات الجزوية وذلك يمكن بسبب ادراك
تفاريق اسبابها الفاعلة والقابلة الحاصلة من حيث هي اسباب
وما تتادى اليه وانها تنتهي الى طبيعية وارادية موجبة ليست
ارادية فاترة غير حائرة ولا جازمة ولا تنتهي الى القسر فان القسر
اما قسر عن طبيعة واما قسر عن ارادة واليهما ينتهي التحليل في
القسريات اجمع ثم ان الارادات كلها كاينة بعد ما لم تكن
فلها اسباب تتوافى فتوجبها وليست توجد ارادة بارادة والا
لذهب الى غير النهاية ولا عن طبيعة المريد والا للزمت الارادة
ما دامت الطبيعة بل الارادات تحدث بحدوث علل هي الموجبات والدواعي
تستند الى ارضيات وسماويات ويكون موجبة ضرورة لتلك
الارادة واما الطبيعة فان كانت راهنة دايمة فهي اصل
وان كانت قد حدثت فلا محالة انها تستند ايضا الى امور
سماوية وارضية قد عرفت جميع هذا فيما قبل وان لازدحام
هذه العلل وتصادمها واستمرارها نظاما يتحرك تحت الحركة السماوية

وإذا علمت الأوائل بما هي وبهيئة انجرارها إلى الثواني علمت
الثواني ضرورة فمن هذه الأشياء علمنا أن النفوس السماوية
وما فوقها عالمة بالجزئيات وأما ما فوقها فعلمها على نحو كلي وأما
هي فعلى نحو جزئي كالمباشر أو المتأدي إلى المباشر إلى المشاهد
بالحواس فلا محالة أنها تعلم ما يكون ولا محالة أنها تعلم في كثير
منها الوجه الذي هو أصوب والذي هو أصلح وأقرب من
الخير المطلق من الأمرين الممكنين وقد بينا أن التصورات
التي لتلك العلل مبادي لوجودات تلك الصور ههنا إذا
كانت ممكنة ولم يكن هناك أسباب سماوية يكون أقوى
من تلك التصورات مما هو أقدم ومما هو في أحد القسمين من الثلث
غير هذا الثالث وإذا كان الأمر كذلك وجب أن تحصل ذلك
الأمر الممكن موجودا لا عن سبب أرضي ولا عن سبب طبيعي
في السماء بل عن تأثير بوجه ما لهذه الأمور في الأمور السماوية
وليس هذا بالحقيقة تأثرا بل التأثر لمبادي وجود ذلك الأمر
من الأمور السماوية فإنها إذا عقلت الأوائل عقلت ذلك
الأمر وإذا عقلت ذلك الأمر عقلت ما هو أولى بأن يكون و
إذا عقلت ذلك كان إذ كان لا مانع فيه إلا عدم علة طبيعية
أرضية أو وجود علة طبيعية أرضية أما عدم العلة الطبيعية
الأرضية مثلا أن يكون ذلك الشيء هو أن يوجد حرارة فلا يكون
قوة مسخنة طبيعية أرضية فتلك السخونة تحدث للتصور
السماوي لوجه كون الخير فيه كما أنه تحدث هي في أبدان الناس

عن أسباب

عن أسباب من تصورات الناس على ما عرفته فيما سلف وأما
مثال الثاني فأن يكون ليس مانع عدم سبب التسخين فقط بل
وجود المبرد في ذلك أيضا لقسر المبرد كما لقسر تصور المغضب
السبب المبرد فينا فيكون أصناف هذا القسم إحالات
لأمور طبيعية أو إلهامات متصل بالمستدعي أو بغيره أو اختلاط
من ذلك يؤدي واحد منها أو جملة مجتمعة إلى الغاية النافعة ونسبة
التضرع إلى استدعاء هذه القوة نسبة التفكر إلى استدعاء
البيان وكل يفيض من فوق وليس هذا يتبع تصورات
السماوية بل الأول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذي قلنا
أنه يليق به ومن عنده يبتدئ كون ما يكون ولكن بالتوسط
وعلى ذلك علمه فبسبب هذه الأمور ما ينتفع بالدعوات والقرابين
وخصوصا في أمر الاستسقاء وفي أمور أخرى ولهذا ما يجب أن يخاف
المكافأة على الشر وتتوقع المكافأة على الخير فإن في ثبوت حقيقة
ذلك مزجرة عن الشر وثبوت حقيقة ذلك يكون لظهور
آياته وآياته هي وجود جزئياته وهذه الحال معقولة عند المبادي
فيجب أن يكون له وجود فإن لم يوجد فهناك سر لا مدرك
أو سبب أخرى عاوقه ذلك أولى بالوجود من هذا ووجود ذلك
ووجود هذا معا من المحال وإذا شئت أن تعلم أن الأمور
التي عقلت نافعة مؤدية إلى المصالح قد أوجدت في الطبيعة
على النحو من الإيجاد الذي علمته وحققته فتأمل حال منافع الأعضاء
في الحيوانات والنبات وأن كل واحد كيف خلق وليس

هناك سبب البتة طبيعي بل مبدؤه لا محالة من العناية على
الوجه الذي علمت العناية وكذلك فصدق بوجود هذه المعاني
فانها متعلقة بالعناية على الوجه الذي علمت العناية تعلق تلك
واعلم ان اكثر ما يقر به الجمهور ويفزع اليه ويقول به فهو حق وانما
يدفعه هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلله واسبابه
وقد عملنا في هذا الباب كتاب البر والاثم فليتأمل شرح هذه
الامور هناك وصدق بما كان يحكى من العقوبات الالهية النازلة
على مدن فاسدة واشخاص ظالمة وانظر ان الحق كيف ينصر واعلم
ان السبب في الدعاء منا ايضا وفي الصدقة وغير ذلك
وكذلك حدوث الظلم والاثم انما يكون من هناك فان
مبادي جميع هذه الامور تنتهي الى الطبيعة والارادة والاتفاق
والطبيعة مبدؤها من هناك والارادات التي لنا كائنة
بعد ما لم يكن وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة وكل ارادة لنا
فلها علة وعلة تلك الارادة فليست ارادة متسلسلة في ذلك
الى غير النهاية بل امور تعرض من خارج ارضية وسماوية والارضية
تنتهي الى السماوية وباجتماع ذلك كله توجب وجود الارادة
واما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه فاذا حللت
الامور كلها استندت الى مبادي ايجابها تنزل من عند الله
والقضاء من الله سبحانه هو الوضع الاول البسيط والتقدير هو
ما يتوجه اليه القضاء على التدريج كانه موجب اجتماعات
من الامور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة

الى

الى القضاء والامر الالهي الاول ولو امكن انسانا من الناس
ان يعرف الحوادث التي في الارض والسماء جميعا وطبايعها لفهم
كيفية ما يحدث في المستقبل وهذا المنجم القائل بالاحكام مع ان
اوضاعه الاولى ومقدماته ليست تستند الى برهان بل عسى
ان يدعي فيها التجربة او الوحي وربما حاول قياسات شعرية او
خطابية في اثباتها فانه انما يعول على دلايل جنس واحد من
اسباب الكاينات وهي التي في السماء على انه لا يضمن من عنده
الاحاطة بجميع الاسباب والاحوال التي في السماء ولو ضمن لنا
ذلك ووفى به لم يمكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود
جميعها في كل وقت وان كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما
عندنا وذلك مما لا يكفي ان يعلم انه وجد او لم يوجد وذلك
انه لا يكفيك ان تعلم ان النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا
في ان تعلم انها سخنت ما لم تعلم انها حصلت واي طريق
في الحساب يعطينا المعرفة بكل حدث وبدعة في الفلك ولو امكنه
ان يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميع ذلك ثم لنا به
الانتقال الى المغيبات فان الامور المغيبة التي في طريق
الحدوث انما تتم بمخالطات بين الامور السماوية التي لا نسامح
ان حصلنا بكمال عددها وبين الامور الارضية المتقدمة
واللاحقة فاعلها ومنفعلها طبيعيها واراديها وليست تتم
بالسماويات وحدها فما لم نحط بجميع الحاضر من الامرين وموجب
كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب لم نتمكن من

من الانتقال الى المغيب فليس لنا اذا اعتمادا على اقوالهم وان
سلمنا متبرعين ان جميع ما اعطونا من مقدماتهم الحكمية صادقة

فصل في اثبات النبوة وكيفية دعوة النبي صلى الله عليه الى الله تعالى والمعاد

• ونقول الان انه من المعلوم
ان الانسان يفارق سائر الحيوانات بانه لا يحسن معيشته لو
انفرد وحده شخصا واحدا يتولى تدبير امره من غير شريك يعاونه
على ضرورات حاجاته وانه لا بد من ان يكون الانسان مكفيا
باخر من نوعه يكون ذلك الاخر ايضا مكفيا به وبنظيره فيكون مثلا
هذا يبقل الى ذاك وذاك يخبز لهذا وهذا يخيط للاخر والاخر
يتخذ الابرة لهذا حتى اذا اجتمعوا كان امرهم مكفيا ولهذا ما اضطروا
الى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد
مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار
على اجتماع فقط فانه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس عادم
لكمالات الناس ومع ذلك فلا بد لامثاله من اجتماع ومن
تشبه بالمدنيين فاذا كان هذا ظاهرا فلا بد في وجود
الانسان وبقائه من مشاركة ولا تتم المشاركة الا بمعاملة
كما لا بد في ذلك من سائر الاسباب التي تكون له ولا بد
في المعاملة من سنة وعدل ولا بد للسنة والعدل من سان
ومعدل ولا بد من ان يكون هذا بحيث يجوز ان يخاطب
الناس ويلزمهم السنة ولا بد من ان يكون هذا انسانا
ولا يجوز ان يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ويرى

كل

كل منهم ما له عدلا وما عليه ظلما فالحاجة الى هذا الانسان في ان
يبقى نوع الناس ويحصل وجوده اشد من الحاجة الى انبات
الشعر على الاشفار وعلى الحاجبين وتقعير الاخمص من القدمين
واشياء اخرى من المنافع التي لا ضرورة فيها في البقاء بل اكثر
ما لها انها تنفع في البقاء ووجود الانسان الصالح لان يسن
ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره فلا يجوز ان يكون العناية الاولى
تقتضي تلك المنافع ولا تقتضي هذه التي هي اسها ولا ان يكون
المبدا الاول والملائكة بعده تعلم ذلك ولا يعلم هذا ولا ان
يكون ما يعلمه في نظام الامر الممكن وجوده الضروري حصوله
لتمهيد نظام الخير لا يوجد بل كيف يجوز ان لا يوجد وما هو متعلق
بوجوده مبني على وجوده موجود فواجب اذا ان يوجد
نبي وواجب ان يكون انسانا وواجب ان يكون له خصوصية
ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه امرا لا يوجد لهم
فيتميز به منهم فيكون له المعجزات التي اخبرنا بها فهذا الانسان
اذا وجد يجب ان يسن للناس في امورهم سننا باذن الله
تعالى وامره ووحيه وانزاله الروح المقدس عليه ويكون
الاصل الاول فيما يسنه تعريفه اياهم ان لهم
صانعا واحدا قادرا وانه عالم بالسر والعلانية
وانه من حقه ان يطاع امره فانه يجب ان يكون الامر
لمن له الخلق وانه قد اعد لمن اطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه
المعاد المشقي حتى يتلقى الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الاله

والملائكة بالسمع والطاعة ولا ينبغي له ان يشغلهم بشيء من
معرفة الله فوق معرفة انه واحد حق لا شبيه له فاما ان يعدى
بهم الى ان يكلفهم ان يصدقوا بوجوده وهو غير مشار اليه
في مكان ولا منقسم بالقول ولا خارج العالم ولا داخله ولا
شيء من هذا الجنس فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين ايديهم
الدين واوقعهم فيما لا مخلص عنه الا لمن كان الموفق الذي يشذ
وجوده ويندر كونه فانهم لا يمكنهم ان يتصوروا هذه الاحوال
على وجهها الا بكد وانما يمكن القليل منهم ان يتصور حقيقة
هذا التوحيد والتنزيه فلا يلبثون ان يكذبوا بمثل هذا
الوجود او يقعوا في تنازع وينصرفوا الى المباحثات والمقايسات
التي تصدهم عن اعمالهم المدنية وربما اوقعتهم في آراء مخالفة
لصلاح المدينة ومنافية لواجب الحق وكثرت فيهم
الشكوك والشبه وصعب الامر على اللسان في ضبطهم فما كل
ميسر له في الحكمة الالهية ولا اللسان يصلح له ان يظهر ان
عنده حقيقة يكتمها عن العامة بل لا يجب ان يرخص في تعريض شيء
من ذلك بل يجب ان يعرفهم جلال الله وعظمته برموز وامثلة
من الاشياء التي هي عندهم جليلة وعظيمة ويلقي اليهم منه هذا القدر
اعني انه لا نظير له ولا شبه ولا شريك وكذلك يجب ان يقرر
عندهم امر المعاد على وجه يتصورون كيفيته ويسكن اليه
نفوسهم ويضرب السعادة والشقاوة امثالا مما يفهمونه و
يتصورونه واما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه الا امرا

مجملا وهو ان ذلك شيء لا عين راته ولا اذن سمعته وان
هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الالم ما هو عذاب
مقيم واعلم انت ان الله تعالى يعلم ان وجه الخير في هذا
يجب ان يوجد معلوم الله سبحانه على وجهه على ما علمت
ولا باس ان يشتمل خطابه على رموز واشارات تستدعي المستعدين
بالجبلة للنظر الى البحث الحكمي **فصل في العبادات ومنفعتها
في الدنيا والآخرة** ثم ان هذا الشخص الذي هو
النبي عليه السلام ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت
فان المادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل من الامزجة فيجب
لا محالة ان يكون النبي قد دبر لبقاء ما يسنه ويشرعه في امور
المصالح الانسانية تدبيرا ولا شك ان القاعدة في ذلك هو
استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد وحسم سبب
وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي فيجب
ان يكون على الناس اعمال وافعال يسن تكرارها عليهم
في مدد متقاربة حتى يكون الذي يفوته مطل مقاربا للمنقضي
منه فيعود به التذكر من راس وقبل ان ينفسخ الافعال يلحق
عاقبه ويجب ان يكون هذه الافعال مقرونة بما يذكر
الله والمعاد لا محالة والا فلا فائدة فيها والتذكر لا يكون
الا بالفاظ تقال او نيات تنوى في الخيال وان يقال لهم
ان هذه الافعال تقرب الى الله تعالى ويستوجب بها الجزاء
الكريم وان يكون تلك الافعال بالحقيقة على هذه الصفة

وهذه الافعال مثل العبادات المفروضة على الناس
وبالجملة يجب ان يكون فيها منبهات والمنبهات اما حركات
واما اعدام حركات يفضي الى حركات فاما الحركات فمثل
الصلوات واما اعدام الحركات فمثل الصوم فانه وان كان
معنى عدميا فانه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه
على انه على جملة من الامر ليست هذرا فيتذكر سبب ما ينويه من
ذلك وانه القربة الى الله تعالى ويجب ان امكن ان
يخلط بهذه الاحوال مصالح اخرى في تقوية السنة وبسطها
والمنافع الدنياوية للناس ايضا ان يفعله وذلك مثل
الجهاد والحج على ان يعين مواضع من البلاد بانها اصلح
المواضع للعبادة وانها خاصة لله وتعيين افعال مما لا بد
منها للناس انها في ذات الله عز اسمه مثل القرابين
فانها مما يعين في هذا الباب معونة شديدة والموضع الذي
منفعته في هذا الباب هذه المنفعة اذا كان ماوى الشارع
ومسكنه فانه يذكره ايضا وذكر في المنفعة المذكورة تالية
لذكر الله والملائكة والماوى الواحد ليس يجوز ان يكون بقرب
عين الامة كافة فبالحري ان يفرض اليه مهاجرة وسفر ويجب
ان يكون اشرف هذه العبادات من وجه هو ما يفرض متوليه
انه مخاطب لله ومناج اياه وصاير اليه وماثل بين يديه
وهذا هو الصلوة فيجب ان يسن للمصلي من الاحوال التي
يستعد بها للصلاة ما جرت العادة بمواخذة الانسان نفسه

به

به عند لقاء الملك الانساني من الطهارة والتنظيف وان
يسن في الطهارة والتنظيف سننا بالغة وان يسن عليه فيها
ما جرت العادة بمواخذة نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع
والسكون وغض البصر وقبض الاطراف وترك الالتفات
والاضطراب وكذلك يسن له في كل وقت من اوقات
العبادة آدابا ورسوما محمودة فهذه الاحوال ينتفع
بها العامة في رسوخ ذكر الله عز اسمه في انفسهم فيدوم
لهم التشبث بالسنن والشرايع بسبب ذلك فان لم يكن
لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن
او قرنين وينفعهم ايضا في المعاد منفعة عظيمة فيما يزكي انفسهم
على ما عرفته واما الخاصة فاكثر منفعة هذه الاشياء اياهم في المعاد
فقد قررنا حال المعاد الحقيقي واثبتنا ان السعادة في الآخرة
مكتسبة بتنزيه النفس بتبعيدها عن اكتساب الهيئات البدنية
المضادة لاسباب السعادة وهذا التنزيه يحصل باخلاق
وملكات والاخلاق والملكات تكتسب بافعال من شانها
ان تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكيرها
المعدن الذي لها فاذا كانت كثيرة الرجوع الى ذاتها لم تنفعل
من الاحوال البدنية ومما يذكرها ذلك ويعينها عليه افعال
متعبة وخارجة عن عادة الفطرة بل هي الى التكلف فانها تتعب
البدن والقوى الحيوانية وتهدم ارادتها من الاستراحة
والكسل ورفض العنا واخماد الغريزة واحتساب الارتياض

الا في اكتساب اغراض من اللذات البهيمية ويفرض على النفس المحاوله لتلك الحركات ذكر الله عز اسمه والملائكة صلوات الله عليهم وعالم السعادة شائت ام ابت فتتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتاثرا وملكة التسلط على البدن فلا ينفعل عنه فاذا جرت عليها افعال بدنية ولم يوثر فيها هيئة وملكة تاثيرها لو كانت مخلده اليه منقادة له من كل وجه ولذلك ما قال القايل الحق ان الحسنات يذهبن السيئات فان دام هذا الفعل من الانسان استفاد ملكة التفات الى جهة الحق واعراض عن الباطل وصار شديد الاستعداد للتخلص الى السعادة بعد المفارقة البدنية وهذه الافعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد انها فريضة من عند الله تعالى اسمه وكان مع اعتقاده ذلك يلزمه في كل فعل ان يتذكر الله ويعرض عن غيره لكان جديرا بان يفوز من هذا الزكاء بحظ فكيف اذا استعملها من يعلم ان النبي من عند الله وبارسال الله وواجب في الحكمة الالهية ارساله وان جميع ما يسنه فانما هو ما وجب من عند الله ان يسنه وما يسنه من عند الله فالنبي فرض عليه من عند الله ان يفرض عباداته ويكون الفائدة في العبادات للعابدين فيما يبقي فيهم السنة والشريعة التي هي اسباب وجودهم وبما يقربهم عند المعاد من الله زلفى بزكائهم ثم هذا الانسان هو المليء بتدبير احوال الناس على ما تنتظم به اسباب معيشتهم ومصالح معادهم

بلغ

وهو انسان متميز عن ساير الناس بتالهه • تمت الالهيات من كتاب النجاة وبتمامها • تم الكتاب والحمد لله حمدا كثيرا

وصلوته على سيدنا محمد النبي وعلى آله

الطاهرين وسلامه •

تم بعون الله

تعالى •

كتبه علي البسنوي اتهلو لوى في محمية قسطنطنية في مدرسة سلطان

سليمان خان له الرحمة والغفران • في سنة

ست وسبعين والف •

بعد هجرة من له

العز والشرف •

ه